الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم-

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية

فرع : تجارة ومناجمنت دولي

سياسات تحرير التجارة الخارجية و إدارة الصرف في دول التحول الإقتصادي
- دراسة حالة الجزائر -

من إعداد الطالب :

عبابو الطيب

إشراف الأستاذ الدكتور:

يوسفي رشيد

أعضاء لجنة المناقشة

➢ أ.د. بن بوزيان محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
➢ أ.د. يوسفي رشيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	مشرفا ومقررا
➢ د زرواط فاطمة الزهراء	أستاذة محاضرة أ	جامعة مستغانم	عضوا
➢ د عدالة العجال	أستاذة محاضرة أ	جامعة مستغانم	عضوا
➢ د شليلي عبد اللطيف	أستاذة محاضرة أ	جامعة تلمسان	عضوا

السنة الجامعية: 2013 / 2014

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين

إلى كل أفراد عائلتي

إلى أساتذتي الأعزاء

إلى كل الزملاء والأصدقاء.....

.....إلى كل طالب علم.

الطيب

كلمة شكر وتقدير

أتقدم بالشكر والتقدير والإمتنان إلى أستاذي الفاضل الدكتور يوسفي رشيد، الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة ولما قدمه لي من دعم وتشجيع وتوجيهات قيمة كان لها الأثر الأكبر في إتمام هذا العمل.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أساتذتي الأفاضل الذين قاموا بتدريسنا في جامعة مستغانم خلال دراستنا للسنة النظرية لماجستير تجارة ومناجمنت دولي.

كما لا أنسى من أصدقائي الذين قدموا لي يد العون ليظهر هذا البحث في أبهى صورة له، فجزآهم الله عنا كل خير، وجميع زملائي في دفعة الماجستير فرع تجارة ومناجمنت دولي .

واشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل المتواضع دون أن أنسى واحد منهم

وإلى كل العاملين بجامعة مستغانم وبالأخص إدارة العمادة المكلفة بما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء	I.
التشكر	II.
فهرس المحتويات	III.
قائمة الجداول	IV.
قائمة الأشكال	V.
مقدمة	أ- ح
الفصل الأول: التجارة الخارجية وتوجهات التحرير الدولية	01
تمهيد	02
المبحث الأول: مدخل إلى التجارة الخارجية ونظرياتها	03
المطلب الأول: مدخل إلى التجارة الخارجية	03
المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية	06
المطلب الثالث: نظرية ليندر والتوجه التصحيحي للتجارة الدولية	15
المبحث الثاني: سياسات التجارة الخارجية في ظل الانفتاح الدولي	19
المطلب الأول: مدخل إلى سياسات التجارة الخارجية	19
المطلب الثاني: أدوات وأساليب السياسة التجارية	22
المطلب الثالث: سياسات وبرامج تحرير التجارة الخارجية (محتوى وعناصر برامج تحرير التجارة الخارجية)	27
المبحث الثالث: توجهات تحرير التجارة الخارجية في إطار التحول الاقتصادي	35
المطلب الأول: الإصلاح الاقتصادي والتحول نحو آليات السوق	35
المطلب الثاني: الإصلاح الاقتصادي والتوجهات الدولية لتحرير التجارة الخارجية	39
المطلب الثالث: دور المؤسسات الاقتصادية الدولية في الإصلاحات و تحرير التجارة	44
خلاصة الفصل الأول	49
الفصل الثاني: إدارة الصرف الأجنبي في ظل التحرير التجاري	50
تمهيد	51
المبحث الأول: مدخل إلى سعر الصرف وسياسات الصرف	52
المطلب الأول: ماهية سعر الصرف	52
المطلب الثاني: أنظمة سعر الصرف وأهم النظريات المفسر له	57

المطلب الثالث: سياسات سعر الصرف 64

المبحث الثاني: إدارة سعر الصرف وتأثيره على المعاملات التجارية الخارجية (صادرات، واردات) 71

المطلب الأول: تعديل سعر الصرف وحركة الواردات والصادرات 71

المطلب الثاني: تأثير أنظمة الصرف على التجارة الخارجية 77

المطلب الثالث: مدى نجاح سياسة تخفيض سعر الصرف على التجارة الخارجية 80

المبحث الثالث: مدى نجاح سياسة التحرير التجاري في ظل تعديل وتخفيض سعر الصرف وظروف التحول الاقتصادي 85

المطلب الأول: مدى نجاح سياسة إحلال الواردات في إطار تعديل سعر الصرف 85

المطلب الثاني: نجاح سياسة تشجيع الصادرات في ظل تخفيض العملة 90

المطلب الثالث: مدى نجاح إدارة أسعار الصرف وتحريرها في ظل التحول الاقتصادي و تحرير التجارة الخارجية 95

خلاصة الفصل الثاني 99

الفصل الثالث: مدى نجاح تحرير التجارة الخارجية في الجزائر وعلاقتها بتخفيض سعر الصرف وإدارته 100

تمهيد 101

المبحث الأول: سياسات التجارة الخارجية في الجزائر في ظل التحول الاقتصادي والتحرير التجاري الدولي 102

المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية في الجزائر 102

المطلب الثاني: توجهات السياسات التجارية بين احتكار الدولة والانفتاح الخارجي 105

المطلب الثالث: توجهات السياسات التجارية نحو الاستقلالية والتحرير 114

المبحث الثاني: سياسات سعر الصرف في الجزائر ومدى تأثيرها على إستراتيجية إحلال الواردات 122

المطلب الأول: سياسات الصرف في ظل الاقتصاد الموجه 122

المطلب الثاني: سياسات الصرف في ظل التوجه نحو التحرير والانفتاح الاقتصاد وانعكاساتها على الواردات 126

المطلب الثالث: انعكاسات تخفيض سعر الصرف على والواردات في ظل الإصلاحات الاقتصادية 134

المطلب الرابع: إدارة الصرف الأجنبي ومدى تأثيره على سياسة إحلال الواردات في الجزائر 139

المبحث الثالث: مدى نجاح إدارة الصرف وتخفيض قيمة العملة الوطنية على سياسة تشجيع الصادرات 150

المطلب الأول: إدارة الصرف الأجنبي وعلاقته بسياسة تشجيع الصادرات 150

المطلب الثاني: مدى انعكاسات تخفيض سعر الصرف على الصادرات في فترة التحول الهامة بين 1990-1998م 157

المطلب الثالث: تخفيض قيمة العملة الوطنية وتأثيرها على سياسة تشجيع الصادرات 162

خلاصة الفصل الثالث 167

خاتمة 168

قائمة المصادر والمراجع 174

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-2	الرقم القياسي لأسعار الصرف الفعالة لبلد معين	92
1-3	الاستثمارات وحسابات العملة الصعبة والعمليات الجارية الجزائرية	131
2-3	متوسط أسعار صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري	134
3-3	تطور الواردات الجزائرية للفترة 1990-1998	137
4-3	نسبة تطور الواردات مقارنة بنسب التخفيض للفترة 1990-1998 (%)	138
5-3	وضعية الواردات في ظل مختلف أنظمة الصرف المطبقة في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2012	147
6-3	تطور الصادرات غير النفطية من 1970 إلى 1991م (الوحدة: مليون دينار جزائري)	155
7-3	تطور الصادرات غير النفطية(1992-2009م)(الوحدة: مليون دولار أمريكي)	155
8-3	تطور الرقم القياسي لسعر الصرف الاسمي و سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري (نموذج صندوق النقد الدولي خلال الفترة 1990-2007م	156
9-3	تطور الصادرات الجزائرية 1990-1994م (%)	158
10-3	تطور الصادرات الجزائرية 1991-1998م (الوحدة مليار دولار)	158
11-3	نسب الصادرات من غير المحروقات من مجموع الصادرات للفترة 1990-1998م (%)	160
12-3	نسبة تطور الصادرات خارج المحروقات مقارنة بنسبة التخفيض للفترة 1990-1998م (%)	161
13-3	وضعية الصادرات في ظل مختلف أنظمة الصرف المطبقة في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2012	163

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01-2	مرونة الطلب المحلي على الواردات ومرونة الطلب على العملة الأجنبية	72
02-2	العرض والطلب على العملة الأجنبية المحددة لسعر الصرف	87
03-2	دور سياسة سعر الصرف كأحد أدوات سياسة إحلال الواردات والسياسة التجارية.	88
1-3	متوسط أسعار صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري	134
2-3	أهم التدابير المالية المطبقة	136
3-3	تطور الواردات الجزائرية للفترة 1990-1998	137
4-3	نسبة تطور الواردات مقارنة بنسب التخفيض للفترة 1990-1998 (%)	138
5-3	السلسلة المنطقية لتخفيض سعر العملة	145
6-3	الحلقة المفرغة لتخفيض العملة	146
7-3	وضعية الواردات في ظل مختلف أنظمة الصرف المطبقة في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2012	148
8-3	تطور الصادرات غير النفطية من 1970 إلى 1991م (الوحدة: مليون دينار جزائري)	155
9-3	تطور الصادرات غير النفطية(1992-2009م)(الوحدة: مليون دولار أمريكي)	156
10-3	تطور الرقم القياسي لسعر الصرف الاسمي و سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري (نموذج صندوق النقد الدولي خلال الفترة 1990-2007م	157
11-3	تطور الصادرات الجزائرية 1991-1998م (الوحدة مليار دولار)	159
12-3	نسب الصادرات من غير المحروقات من مجموع الصادرات للفترة 1990-1998م (%)	160
13-3	نسبة تطور الصادرات خارج المحروقات مقارنة بنسبة التخفيض للفترة 1990-1998م (%)	161
14-3	وضعية الصادرات في ظل مختلف أنظمة الصرف المطبقة في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2012	164

الملخص:

حاولنا من خلال الدراسة، وضع حلول وأفكار سهلة، وفتح مجال للنقاش حول موضوع سياسات وبرامج تحرير التجارة الخارجية من خلال سياسة إحلال الواردات وسياسة تشجيع الصادرات وأثر سعر الصرف عليهما في ظل التعديلات والتخفيضات لقيمة العملة، وأخذنا حالة الجزائر كحالة تطبيقية أسقطنا عليها هاتين السياستين، واستنتجنا أن الاقتصاد الجزائري ما يزال في تحول مستمر منذ الاستقلال، حتى دخوله النهج الاقتصادي الجديد اقتصاد السوق، وتوصلنا إلى وجود علاقة بين سعر الصرف وتحرير التجارة الخارجية و إلى أن تغير سعر صرف الدينار وتخفيضه له علاقة محورية في إدارة هذا التحرير التجاري من جهة، ومن جهة ثانية أهميته الكبيرة بالنسبة الاقتصاد وتحقيق توازنه خاصة في مراحل التحول والإصلاحات الاقتصادية.

الكلمات المفاتيح: التجارة الخارجية – تحرير التجارة – السياسات التجارية – سعر الصرف – التحول الاقتصادي

Résumé :

Nous avons essayé à partir de notre étude de recherche ,mettre des solutions et des idées faciles , et ouvert une marge de discussion au sujet des politiques et programmes de la libéralisation du commerce extérieur par la politique de subdtitution des importations et la politique de promotion des exportations et de déterminer l'impact du taux de change dans le cadre de l'ajustement structurel et la dévaluation du dinars algérien .Donc, nous avons étudié le cas de l'Algérie comme un cas pratique que nous avons appliqué les deux politiques précédentes .En concluant notre étude par des résultat obtenus que l'économie algérienne reste en période de changement vers l'économie du marché depuis l'indépendance à ce jours , et on a constaté aussi qu'il existe une relation entre le taux de change et la libéralisation du commerce exterieur , ce qui explique une variation ou une dévaluation du cours de change peut influncer directement sur la libéralistion ,ce que veut dire qu'il existe une relation avec le taux de change et l'administration de libéralisation du commerce d'une part, et qu'il represente un élément important pour l'équilipre économique notamment dans les périodes du changement et des réformes économiques d'autre part.

Mots clé: commerce exterieur , libéralisation de commerce, politiques commerciales, taux de change, changement économique.

Abstract:

In this research study, we tried to make easy solutions and ideas and open a line of discussion about the subject of policies and programs of liberalization of foreign trade by policy subdtitution imports and promotion policy exports, and to determine the impact of exchange rates in the context of structural adjustment and the devaluation of the Algerian dinar. So, we studied the case of Algeria as a case study we applied the two previous policies. in concluding of our study , results are obtained : the Algerian economy is still in a period of change towards a market economy since their independence to this day , and it was found also that there is a relationship between the exchange rate and liberalization of foreign trade , which is a variation or a devaluation of the exchange rate can influncer directly on libéralistion , that means that there is a relationship with the exchange rate and administration of trade liberalization in a hand, and it represents an important element for economic équilibre especially in times of change and economic reforms on the other hand.

Keywords: foreign trade, liberalization, trade policy, exchange rates, economic change

مقـــــــــدمة

لقد شهد العالم في العشريتين الأخيرتين تحولا كبيرا و متسارعاً في مجمل المتغيرات الحاكمة والمؤسساتية للدخول في الألفية الجديدة، وكما أن للحاضر ماض وجذور فإن لهذا الأخير جزءا من ملامح المستقبل، فإخفاقات التنمية الاقتصادية في العالم الثالث والتي برزت بحدة (الديون، تراجع أداء الإقتصادات المحلية، الفقر، البطالة) كلها مظاهر وفرت الفرصة لإجبار هذه البلدان للأخذ بسياسات جديدة جرى تسميتها تارة بالتحولات الاقتصادي وتارة أخرى بالإصلاح الاقتصادي وأخرى بالتغيير أو التعديل الهيكلي ومعظمها لم تكن ذات محتوى وتوجه وطني يتوافق مع متطلبات الاقتصاد النامي.

كل هذه السياسات والبرامج جاءت تارة إما مدفوعة بقوة الحاجة إلى المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي)، وبالتالي جاءت تحمل معها ضغوطات واشتراطات للإعادة هيكلة هذه الاقتصاديات وفق رؤية المؤسسة، وتارة أخرى جاءت نتيجة تفكك منظومة الدول الاشتراكية والتهافت على تبني النمط الرأسمالي في البناء والتطور، ومن أبرز وأهم مظاهر هذا التوجه الجديد هو التحول نحو تحرير التجارة وتحرير الصرف الذي ظل يشكل المنطلق الرئيسي للبناء الاقتصادي ونموه، وتطوره خاصة مع التقدم التكنولوجي الحديث الذي لا تنتجه هذه البلدان، حيث أصبح لا مفر من تبني سياسة اقتصادية تحررية ببرامج وأسس سليمة للدخول في هذا الانفتاح والتحرير التجاري والمدفوعات الدولية لمواجهة مختلف الصدمات المعولمة، وفي هذا الإطار تشكلت مجموعة من المشاكل المترتبة عن تطبيق هذه البرامج وهذا التحول، وجرى الجدل حول الفشل الذي صاحب تطبيقها في هذه البلدان، فكانت المبررات مدفوعة تارة بالأسبقيات الداخلية وتارة أخرى بالضغوط الخارجية، ولكن الواقع يظهر لنا عيوب تطبيقات هذا النهج ليس من مبدأ خلل في القواعد المتبعة، بل نتيجة اختيار أساليب وطرق غير منسجمة مع الإمكانات والقدرات المرحلية وتطبيقات زمنية لا توافق إستراتيجية الاقتصاد النامي وظروف وحالة تحوله.

ولقد لاقى تحرير التجارة الخارجية في إطار سياسات الإصلاح الاقتصادي قبول واسع في وسط دول التحول الاقتصادي، فكانت وتيرة الإصلاح الهيكلي للسياسات الاقتصادية تتسارع في هذه الدول وأصبحت سياسات وبرامج الإصلاح الهيكلي لقطاع التجارة الخارجية تشمل تحرير القيود على المدفوعات الجارية والرأسمالية، بحيث أصبحت قابلية تحويل العملة المحلية أحد الجوانب الرئيسية المميزة للإصلاح الهيكلي للاستعادة التوازن الخارجي لاقتصاديات هذه الدول، إلا أن هناك قضايا أساسية متعلقة بالتحول من إستراتيجية إحلال الواردات إلى إستراتيجية التوجه نحو الخارج وبالتالي تشجيع الصادرات، وكذلك السياسات التجارية المتعلقة بالنفاذ إلى الأسواق العالمية، والتي من الضروري تقييمها وتحليل علاقتها مع إدارة سعر الصرف والتعديلات التي تطرأ عليه في كل مرحلة، ومدى فاعليتها في تحرير التجارة وفق الأهداف المسطرة للنمو والنهوض الاقتصادي.

يمكن النظر إلى سعر الصرف على انه المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات، وتعد سياسة سعر الصرف أهم السياسات الاقتصادية التي تؤثر على غيرها من السياسات الاقتصادية، ولقد ظلت دول التحول الاقتصادي قبل الإصلاحات حريصة على

رفع قيم عملاتها ودعمها بينما كانت الدول المتقدمة حريصة عل تخفيض قيم عملاتها رغبة في زيادة الصادرات وإصلاح موازينها التجارية.

وفي مراحل التحول سعت دول التحول الاقتصادي إلى تدارك الأخطاء السابقة في إدارة أسعار الصرف، فبدأت تعتمد على تعديل سياسة سعر الصرف بما يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية للتخفيض من حدة التضخم ومنع الكساد والمحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي، فاتجهت معظم هذه الدول إلى إتباع سياسات صرف متعددة، والتي لاقت الفشل في معظمها نتيجة التنسيق السيئ بينها وبين السياسات التجارية المرافقة لأهداف التحول الاقتصادي، إلا أنها نجحت في بعض الدول في الآجال القصيرة لتطبيقها والتي حصلت من خلالها على أفضل مزايا التخفيض ومزايا الدعم في المراحل الانتقالية الأولى والصعبة وخاصة في معاملاتها التجارية.

تعتبر الجزائر من بين هذه البلدان التي لازالت في خطى حثيثة لبلوغ أقصى أهداف التحرر التجاري والمدفوعات الدولية، فخاضت الجزائر أشواطا لا بأس بها في تحرير تجارتها الخارجية وتحرير سعر الصرف خاصة في العشريتين السابقتين، فكانت في البدء تعتمد على وصفات صندوق النقد الدولي الجاهزة نتيجة ضغوطات الفاقة المالية المعروفة أسبابها (انخفاض سعر برميل النفط)، ثم في مرحلة لاحقة وبعد التخلص من ديونها وتفكيك التزاماتها المالية الدولية، أصبحت تتجه نحو تطبيق برامج وطنية بقدرات محلية وفق التوازنات الموجودة في المعاملات التجارية الدولية والمدفوعات الدولية، واليوم تسعى لدخول ثالث مؤسسة عالمية هي المنظمة العالمية للتجارة (OMC) بوجه مغاير، حيث استطاعت التحكم قي مختلف المتغيرات الخارجية المصاحبة لنمو الاقتصاد الوطني وتحقيق توازن مقبول، ويبقى الهاجس هو الاندماج في المنظومة التجارية العالمية وتحقيق أكبر قدر من الامتيازات لرفع وتيرة النمو الداخلي وتنشيطه بواسطة تحفيزات ومساهمة السوق الخارجية.

وبهذا الإطار تكون الجزائر قد خرجت من دائرة التحول الاقتصادي الحرجة إلى العمل بآليات وبرامج تنموية فعالة، لتعزيز قدرات الاقتصاد الوطني، اعتمادا على انعكاسات تطبيق سياسات التحرير التجاري وإدارة الصرف على باقي المتغيرات الاقتصادية.

1-أهمية الموضوع :

من خلال هذا البحث نود الإطلاع بعمق على خلفيات فشل السياسات الاقتصادية وتحرير التجارة وعدم كفاءتها لتحقيق أهداف النمو المنشود في الدول المتحولة اقتصاديا (الدول النامية)، ومدى علاقتها بتخفيض قيمة العملة الوطنية، ورفع اللبس عن أسباب التحول المفروض ووضعه في إطاره العقلاني من خلال تفاوت التطبيقات المختلفة، وبالمقابل دراسة الخيارات المنتهجة من خلال برامج التطبيق الميداني لسياسات سيدة نابعة من قناعات وطنية، من أجل رفع القدرات الاقتصادية لهذه الدول برفع حصتها من التجارة العالمية بتكثيف الصادرات، وانعكاس ذلك بالإيجاب على نمو الإنتاج الداخلي وحل مختلف المشاكل المصاحب للتحول الاقتصادي .

2-أهداف الموضوع:

نسعى من خلال القيام بهذا البحث إلى بلوغ عدة أهداف أهمها :

- إبراز دوافع وأهداف التحرير التجاري في الدول التحول الاقتصادي وهي الدول النامية عموما، وتحليل أهم السياسات التجارية التي اتبعتها في إطار التحول، للخروج من اقتصاد اشتراكي هش إلى اقتصاد يسير في طريق النمو وفق المتغيرات العالمية ذات الطابع الرأسمالي؛

- توضيح إشكالية تشجيع الصادرات وإحلال الواردات وأيها تسبق الأخرى في مثل حالة البلدان المتحولة اقتصادية؛

- اختبار مدى علاقة سعر الصرف وتأثيره على تحرير التجارة من خلال تطبيقه على هاتين السياستين الأخيرتين (إحلال الواردات ، وتشجيع الصادرات)؛

- اختبار مدى نجاح التحرير التجاري المصاحب لتغيرات أسعار الصرف وتخفيضاتها المتتالية في الجزائر.

3-مبررات اختيار الموضوع :

تم اختيار هذا الموضوع بالنظر إلى الأهمية الكبيرة التي يكتسيها، ولوجود دوافع أخرى منها :

- يدخل الموضوع في صلب التخصص في مجال السياسات الدولية والمناجمنت الجانب التجاري والنقدي على غرار المناجمنت والتجارة الدولية؛

- ويعتبر البحث تمهيدا لدراسات مستقبلية في مرحلة الدكتوراه في مجال المناجمنت والتجارة الخارجية؛

- حرصنا الشديد على السعي نحو دراسة وتحليل أسباب تطوير الاقتصاد الوطني وجعله في مصاف الدول المتطورة وخاصة التي مرت بمراحل التحول، و إبراز دور التجارة الخارجية وسياساتها في تحقيق القفزة المطلوبة للنهوض بالاقتصاد بالإضافة إلى باقي العوامل كسعر الصرف.

4-الإشكـالية:

ما هي السياسة التجارية الأفضل في إطار تخفيض سعر الصرف في ظروف التحول الاقتصادي ؟

5-الأسئلة الفرعية :

بناءا على السؤال الرئيسي تتضح لنا الأسئلة الفرعية التالية

- هل لتحرير التجارة الخارجية علاقة بالتحولات الاقتصادية الدولية، وما علاقة هذا بالخيارات الوطنية والمشاكل الاقتصادية ؟

- ما هي أهم سياسات وبرامج تحرير التجارة الخارجية المتبعة في دول التحول الاقتصادي، وأي السياسات التي أثبتت فاعليتها ؟

- هل سياسة إحلال الواردات هي الأنجع أم تشجيع الصادرات ؟
- ما هو دور إدارة سعر الصرف في نجاح وإخفاق برامج التحرير التجاري ؟
- ما مدى نجاح الجزائر في خياراتها المطبقة في تحرير التجارة الخارجية المصاحبة لتخفيض قيمة العملة الوطنية؟

6-الفرضيــة:

يمكن الإجابة على هذه التساؤلات من خلال الفرضية الآتية وفرضيات فرعية أخرى :

من أجل نجاح تحرير التجارة الخارجية من الضروري التدرج في تطبيق البرامج التجارية وعقلنة الأولويات، موازاة مع تخفيض حقيقي تدريجي و فعال لسعر الصرف.

- التدرج في تطبيق برامج التحرير التجاري ضرورية لما يوافق الحالة الكلية للاقتصاد؛
- إتباع سياسة إحلال الواردات في بداية التحرر مهمة كانطلاقة، وتشجيع الصادرات لتكثيف التجارة وبلوغ أهداف قصوى في مرحلة ثانية من التحرر التجاري لابد منها للنمو الاقتصادي؛
- يجب أن يتم إدارة الصرف الأجنبي وفق متطلبات البرامج الاقتصادية المنتهجة والسياسات التجارية المتبعة، كما يجب أن يكون تخفيض العملة تخفيضا حقيقيا ومستهدفا؛
- نجحت الجزائر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ولو نسبيا، والتحكم في المتغيرات الخارجية، لكن لازالت تتخبط في تفعيل التجارة الخارجية وجعلها كمصدر هام لمداخيلها خارج صادرات المحروقات.

7- حدود الدراسة :

تتطلب منهجية البحث العلمي الموضوعية وسهولة الوصول إلى نتائج منطقية ملائمة للتحكيم في إطار التحليل المتعلق بهذه الدراسة، وذلك بضبط الأطر التي تسمح بالفهم الصحيح لمسار تحليل الموضوع المختار واختبار فرضياته، ولبلوغ ذلك قمنا بإنجاز هذا البحث ضمن الحدود والأبعاد التالية:

أ- **البعد الزمني** : لقد شملت هذه الدراسة فترة تبني دول التحول الاقتصادي على العموم لسياسات تحرير التجارية الخارجية وهي فترة التحول الاقتصادي والتحول التجاري، كما أن فترة تخفيض العملة في إطار تعدد أنظمة سعر الصرف الدولية خاصة للدول المتقدمة، حتمت على دول التحول الاقتصادي مسايرة الأوضاع الدولية وفق ما يساعد إقتصاداتها.

ب- **البعد المكاني** : اقتضت الإجابة على الإشكالية المقدمة التقيد ببعد مكاني، حيث وقعت الدراسة على حالة الجزائر، باعتبارها من أهم دول التحول الاقتصادي والتي لا تختلف في نهجها عن مختلف الدول المماثلة .

8- منهج الدراسة :

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة فرضياتها والوصول إلى الأهداف المسطرة، استعملنا المنهج الوصفي التحليلي، فوظفنا المنهج الوصفي في وصف مختلف المفاهيم المتعلقة بالسياسات التجارية وبرامج التحرير وتعديل تغيرات أسعار الصرف، أنظمة الصرف في النهج الاقتصادي المتحول، بينما استعملنا المنهج التحليلي في استخدام لمجموعة من التقنيات كحساب سعر الصرف الحقيقي وتأثير سعر الصرف على الصادرات والواردات.

9- الدراسات السابقة :

1- دراسة : **راتول محمد** ، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي – التجربة الجزائرية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2001/2000، خلصت الدراسة إلى أن مستوى المعاملات الخارجية حقق نجاحا جزئيا على مستوى الميزان التجاري، فالإصلاحات المنتهجة في إطار التعديل الهيكلي لم تؤد إلى تغيير في هيكلة الصادرات السلعية فلازالت المحروقات تشكل نسبة عالية من مجموع الصادرات .

2- دراسة : **دبش أحمد** ، دوافع وإجراءات تحرير الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 1997/1996، حاولت هذه الدراسة إلى أن دوافع وأسباب تحرير الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر تكتسي صفة مركبة أي أنها مزدوجة بين الدوافع الداخلية النابعة من وعي الوضع الاقتصادي الوطني الحرج ودوافع خارجية، أي التزاماتها الخارجية التي فرضتها شرطية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، من خلال البرامج التصحيحية.

3- دراسة : **العقرب كمال**، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات-دراسة حالة الجزائر -، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر2006/2005، خلصت هذه الدراسة إلى أن النتائج المحققة خلال السنوات الأخيرة خاصة استعادة التوازن الخارجي، لم يكن نتيجة لسياسة تخفيض قيمة العملة بقدر ما هي ناتجة عن ارتفاع أسعار النفط.

4- دراسة : **عطاء الله بن طيرش**، أثر تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية —دراسة حالة الجزائر-،مذكرة ماجستير تخصص تجارة دولية (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية 2011/2010، وخلصت الدراسة إلى أن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري يتأثر بسعر برميل النفط في المدى القصير والمتوسط، وكذلك على فروق مستوى الإنتاجية بين الجزائر وباقي شركائها التجاريين في المدى الطويل، بالإضافة إلى التوسع النقدي، كما تم التوصل إلى أنه توجد علاقة بين تخفيض سعر الصرف الدينار الجزائري وتحرير الميزان التجاري .

10 –تقسيمات البحث:

قصد الإلمام بحيثيات البحث قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول :

أ–تطرقنا في **الفصل الأول** إلى تحرير التجارة الخارجية وتوجهات التحرير الدولية، إذ خصص **المبحث الأول** إلى نظريات التجارة الخارجية ونظرياتها ثم تطرقنا في **المبحث الثاني** إلى أهم سياسات التجارة الخارجية في ظل الانفتاح الدولي أما **المبحث الثالث** فتطرقنا فيه إلى توجهات تحرير التجارة الخارجية في إطار التحول الاقتصادي.

ب–أما **الفصل الثاني** فعالجنا فيه إدارة الصرف الأجنبي في ظل التحرير التجاري، إذ خصصنا **المبحث الأول** لمدخل إلى سعر الصرف وسياسات الصرف، ثم قمنا في **المبحث الثاني** دراسة إدارة الصرف وتأثيره على المعاملات التجارية الخارجية (الصادرات والواردات)، أما **المبحث الثالث** يتم فيه دراسة مدى نجاح سياسة التحرير التجاري في ظل تعديل وتخفيض سعر الصرف وظروف التحول الاقتصادي.

ج–وأما **الفصل الثالث** والأخير وهو دراسة حالة الجزائر فقمنا من خلاله بدراسة مدى نجاح تحرير التجارة الخارجية في الجزائر وعلاقتها بتخفيض سعر الصرف وإدارته، فتطرقنا في **المبحث الأول** إلى سياسات التجارة الخارجية في الجزائر في ظل التحول الاقتصادي والتحرير التجاري الدولي، أما **المبحث الثاني** فقمنا من خلاله إلى التطرق سياسات سعر الصرف في الجزائر ومدى تأثيرها على إستراتيجية إحلال الواردات، أما **المبحث الثالث** و الأخير فتطرقنا فيه إلى مدى نجاح إدارة الصرف وتخفيض قيمة العملة الوطنية على سياسة تشجيع الصادرات .

الفصل الأول:

التجارة الخارجية وتوجهات التحرير الدولية

تمهيـد:

تسعى كل دولة في العالم من أجل تنمية اقتصادها وتقويته بما يسمح من مجابهة الصدمات والأزمات خاصة الدولية التي تحدث نتيجة ترابط الاقتصاد الوطني باقتصاد الدول الأخرى عن طريق مختلف المبادلات، حيث تلعب التجارة الخارجية المحور الأساسي لهذه المبادلات، والتي تبنى على أساس المصلحة والمكاسب المتوقعة. وفي ظل التحرير التجاري الراهن تواجه الدول الضعيفة الاختيار بين حماية إقتصاداتها وتجارتها من المنافسة العالمية بقيادة الدول الأكثر تصنيعا وتطورا أو بين خسارة المكاسب من توقعات التحرير وفق الأدبيات والأفكار الاقتصادية الداعية لذلك نتيجة تحرير تجارتها، وبالتالي تعريض منتجاتها المحلية لمنافسة المنتجات الأجنبية وفق قواعد عالمية للتجارة الدولية.

فتبنت بعض الدول النامية الاتجاهين معا بإتباع سياسة الحماية وإحلال الواردات، متخذة في ذلك إستراتيجيات تصنيعية إنتاجية توافق قدراتها النسبية وظروفها الاقتصادية، وإتباع في نفس الوقت سياسة التحرير التجاري من خلال تشجيع الصادرات، مصاحبتها في ذلك سياسة تصنيعية وإنتاجية للتصدير تماشيا مع الظاهرة العالمية مستفيدة من حصتها في المكاسب التجارية من هذا التحول الدولي دون أن تؤثر بشكل سلبي على السياسات الأخرى بتطوير هذه السياسات لتوافق الأهداف المشتركة للنهوض والتطور، فأنشأت لنفسها طابعا متميزا من الإقلاع الاقتصادي.

وفي المقابل نجد البعض من هذه الدول النامية التي كانت تحمل نفس التوجه لا زالت تواجه صعوبات في إقلاعها الاقتصادي الحقيقي، ومعظم هذه الدول المنضوية تحت ما يسمى بالتحول الاقتصادي، وهي دول انتهجت الاقتصاد الاشتراكي الموجه سابقا، وهي في طريق التحول إلى اقتصاد السوق وآلياته.

وتلعب المؤسسات الاقتصادية الدولية من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة دورا جد مؤثر على تحول هاته الدول ومشاركتها في قراراتها الداخلية من خلال مشروطية القروض التي تمنحها، كما أن دخول معظم دول العالم تحت سقف تجارة حرة بمنظومة موحدة يجعل التجارة خارج قواعدها صعب من أجل تحقيق مكاسب هامة بما يكفي لتدعيم الاقتصاد الوطني.

ولهذا عالجنا في هذا الفصل مختلف القضايا التي لها العلاقة المباشرة بتحرير التجارة والتوجهات العالمية لها، كما تطرقنا إلى سياسات وبرامج التحرير التجاري موضحين كلا الاتجاهين، الاتجاه نحو الداخل من خلال سياسة الإحلال محل الواردات أو نحو الخارج من خلال سياسة تشجيع الصادرات. فكان الفصل مقسما إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل إلى التجارة الخارجية ونظرياتها؛

المبحث الثاني: سياسات التجارة الخارجية في ظل الانفتاح الدولي؛

المبحث الثالث: توجهات تحرير التجارة الخارجية في إطار التحول الاقتصادي.

المبحث الأول: مدخل إلى التجارة الخارجية ونظرياتها

تعتبر التجارة الخارجية أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري من خلالها تبادل السلع والخدمات في شكل صادرات وواردات، ويفسر قيام التجارة الخارجية في جذور المشكلة الاقتصادية أي الندرة النسبية للموارد مقابل الحاجات الإنسانية المتزايدة، وتعد التجارة الخارجية من أهم القطاعات الحيوية في أي اقتصاد حيث تعتبر المؤشر البارز على القدرات الإنتاجية والتنافسية للدولة، وذلك لأنها تعكس الإمكانات الاقتصادية للدولة في تحقيق مكتسبات التنمية .

المطلب الأول: مدخل إلى التجارة الخارجية

أولاً: ماهية التجارة الخارجية

كان بعض الكتاب يبرر دراسة التجارة الخارجية مستقلة عن التجارة الداخلية على أساس أن في الأولى تنقل السلع لمسافات طويلة أما في الثانية فلا تنقل السلع إلا لمسافات قصيرة، إلا أن هذا الاعتبار غير كافي للتفريق بين التجارتين، ويعتقد الاقتصاديون الكلاسيك أن السبب الرئيسي للتفرقة بين كل من التجارة الخارجية والتجارة الداخلية هو أن عوامل الإنتاج حرة الانتقال داخل حدود كل دولة بعكس الحال في انتقال عوامل الإنتاج من دولة إلى أخرى لأن هناك قيود وعقبات تحول وتحد من الانتقال، وواقع الأمر أن هذا الاعتقاد لم يكن صحيح في تلك الفترة بل بالعكس كانت هناك عقبات أمام هجرة الأفراد، كما انه لم تكن هناك قيود على تنقل رؤوس الأموال من بلد إلى آخر، ولكن الوضع بعد الحرب العالمية الأولى بدا يتغير تدريجيا بان الدول بدأت تقيم العديد من العقبات أما المهاجرين إليها، كما حدت القوانين الخاصة بتحويل الفوائد ورؤوس الموال، كذلك تقلبات أسعار الصرف المتكررة وتأميم الصناعات ومصادر الأموال الأجنبية في بعض البلاد كل هذا أدى إلى نقص كبير في حرية التجارة[1].

ومن أسباب قيام التجارة الخارجية أيضا هو تزايد حاجات الإنسان فيلجا إلى أسواق بعيدة في البلدان الأخرى لكي يحصل منها على السلع التي تشبع حاجاته أو لكي يعرض منتجاته ويبادلها بمنتجات يحتاج إليها .

ثانيا: أهمية التجارة الخارجية ونموها

إذا ما نظرنا إلى جميع دول العالم نجد أن كل منها تختلف عن الأخرى فيما وهبه الله لها من ميزات، فاختلاف المناخ والطبيعة الجغرافية والتركيبة السكانية والتكوين الجغرافي جعل منها ميزة من حيث المنتجات التي يمكن إنتاجها فيها، فالمنتجات التي يمكن إنتاجها في المناطق الحارة لا يمكن إنتاجاها في المناطق الساحلية وهكذا.

وفي حالة الانغلاق سوف تتمكن كل دولة من إنتاج عدد محدود من المنتجات وستحرم شعوبها من بقية السلع، ولكن مع وجود التجارة الخارجية فسوف تميل كل دولة إلى إنتاج السلع التي تتمتع بميزة في إنتاجها وبالتالي

[1] **اشرف أحمد العدلي**، التجارة الدولية، شركة رؤية-الإسكندرية- ومؤسسة طيبة للنشر والتوزيع- القاهرة- مصر 2006، ص7-8

سوف تتخصص هذه الدول في إنتاج هذه السلع ومن ثم استبدالها بسلع أخرى قد تستطيع إنتاجها محليا مما أوجد عندنا التخصص الدولي[1].

وتزداد أهمية التجارة الخارجية من خلال أسباب قيامها كعدم استطاعة الدول تحقيق الاكتفاء الذاتي من كل السلع، تصريف الفائض من المنتوج الزائد، اختلاف الميول والأذواق لدى الشعوب .

وتعتبر التجارة الخارجية فرع من فروع الاقتصاد الدولي، حيث تزايد الاهتمام بهذا الحقل في السنوات الخيرة نظرا للنمو الكبير في التعاملات الدولية.

ويمثل النمو والتوسع الشديد في التجارة الخارجية للسلع حالة مهمة، فقد ارتفعت قيمة الصادرات العالمية من 108 مليار دولار في عام 1958 على 8.8 ترليون دولار في عام 2004، وقد كانت الزيادة الأكثر في المنتجات الصناعية تلتها في ذلك المعادن والمنتجات الزراعية[2].

ثالثاً: فوائد التجارة الخارجية

تتحقق فوائد التجارة الدولية من خلال :

1- زيادة الرفاه الاقتصادي نتيجة حصول السكان على إشباع اكبر لحاجاتهم من خلال استهلاك السلع المستوردة كذلك الحصول على هذه السلع بسعر اقل مما يمكن أن تكون عليه إذا أنتجت محليا إذا كان بالإمكان إنتاجها.

2- الاستغلال الأمثل للموارد: إذا قامت الدولة بإنتاج عدد كبير من السلع فإنها تستغل الموارد المتاحة لديها بطريقة أقل كفاءة مما لو استخدمتها في إنتاج سلع معينة تتخصص في إنتاجها واستبدال الفائض منها بالسلع المنتجة في الدول الأخرى الأمر الذي يعكس الاستغلال الأمثل للموارد بسبب وفرات الحجم الكبيرة والخبرة[3].

رابعاً: عمليات التجارة الخارجية

وتتعلق هذه العمليات خاصة بتصدير واستيراد السلع على كافة أنواعها(مواد أولية، منتجات زراعية وحيوانية، سلع مصنعة ونصف مصنعة..الخ) وتسمى هذه العمليات بالعمليات المنظورة(المرئية) لكونها ملموسة ماديا وتمر عبر الجمارك.

إن دقة تسجيل هذه العمليات ترتبط، إلى حد بعيد بدرجة تطور النظام الجمركي وبكفاءة الأجهزة الفنية الجمركية من ناحية، وبالاستقرار الأمني الذي يحول دون الاستيراد والتصدير غير الشرعيين (عمليات التهريب) من ناحية أخرى، وما يسترعي الانتباه أن القاعدة التي اعتمدها صندوق النقد الدولي في مؤلفه الصادر عنه Manuel de la balance des Paiements تقضي بأن يغطي باب "البضائع"، من حيث المبدأ قيمة السلع وخدمات

---

[1] **نداء محمد ألصوص**، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع-الطبعة الأولى 2008، عمان الأردن. ص 10-11

[2] **موردخاي كريانين،تعريب: د.محمد إبراهيم منصور و د.علي مسعود عطية**، الاقتصاد الدولي – مدخل السياسات-، دار المريخ 2007، الرياض- المملكة العربية السعودية، ص29.

[3] **نداء محمد ألصوص** مرجع سبق ذكره، ص11.

التوزيع المتصلة بها عند الحدود الجمركية للاقتصاد المصدر، على أن يتضمن ذلك ضمنا تحميل هذه السلع على ظهر وسيلة نقل حتى هذه الحدود، وبتعبير آخر، إن صادرات وواردات البضائع يجب أن تقيم عند الحدود الجمركية للبلد المصدر[1].

خامساً: محددات التجارة الخارجية

انشغل الفكر الاقتصادي الكلاسيكي بتحديد نمط وشروط التجارة الدولية في إطارها الكلاسيكي-أي التجارة الدولية السلعية-، وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات المرتبطة بكيفية تكوين هيكل التجارة الخارجية، أي مما تتكون الصادرات والواردات السلعية حيث انصبت اهتمام الكتاب الكلاسيك على محددات هيكل الصادرات وهيكل الواردات، وفي هذا الخصوص يمكن تحديد أربع اتجاهات رئيسية في تحديد مجال الكشف عن محددات هيكل التجارة الدولية[2] :

الاتجاه الأول: وهو الاتجاه الذي سطره آدم سميث ، حيث أكد على قانون **النفقات المطلقة** كمحدد رئيسي وهام لقيام التجارة بين الدول.

الاتجاه الثاني: وهو الاتجاه الذي رسم معالمه ديفيد ريكاردو، حيث ارتأى أن قاعدة النفقات المطلقة صحيحة في حالة تفسير ظاهرة التبادل الداخلي، في حين أنها غير صالحة لتفسير هيكل التجارة الدولية السلعية، وأن الأمر يحتاج إلى قاعدة جديدة أطلق عليها **قانون النفقات النسبية**.

الاتجاه الثالث: وهو الاتجاه الذي نسج خيوطه الاقتصادي المعروف بورتر من خلال تحليليه وتأصيله لقاعدة **الميزة التنافسية**.

الاتجاه الرابع : وهو الاتجاه الذي يتحدث عن **القدرة التنافسية**، وهو الاتجاه الذي يعبر عن قدرة الدولة-وليس المنشأة- في تلبية احتياجات الأسواق العالمية من السلع والخدمات، والتي تتوقف مع أذواق الأسواق العالمية، إلى جانب تحقيق مستوى معيشي متزايد لمواطني هذه الدول على المدى الطويل.

المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية

تعتبر النظرية الكلاسيكية هي أولى النظريات التي سعت إلى تفسير أسباب قيام التبادل الدولي، حيث تشكل الأساس لدراسة النظريات الحديثة في التجارة الخارجية، وقد حاول روادها البحث في أهمية وحقيقة السياسات التجارية الخارجية للدول بناءا على تفسير أسباب ظهور مكاسب التجارة، ولكن العيوب التي شابت هذه النظريات من جراء اعتمادها على فروض بعيدة عن الواقع الاقتصادي وهذا ما استدعى وجود نظرية جديدة لتفسير التبادل الدولي فجاءت نظرية هكشر-أولين لتفسير الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج ، غير أن هذا النموذج لم

---

[1] **وسام ملاك**، الظواهر النقدية على المستوى الدولي –قضايا نقدية ومالية-، دار المنهل اللبناني،الطبعة الأولى 2001، بيروت- لبنان، ص17

[2] **سامي عفيفي حاتم**، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية الطبعة الثانية 2005، القاهرة-مصر، ص 41-42-43-44.

يرقى إلى مستوى النظرية الكاملة في التجارة الدولية ولهذا كانت الضرورة تستدعي دراسة نماذج أكثر ملائمة لتفسير التجارة الدولية كأسلوب دورة المنتوج ونظرية تشابه الأذواق و نظرية 'ليندر' وبورتر وغيرهم من رواد الاقتصاد المعاصر في تفسير التجارة الخارجية.

أولاً: النظريات الكلاسيكية (التقليدية) للتجارة الدولية

ظهرت النظرية التقليدية في التجارة الدولية The classical Theory of International Trade في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، كرد فعل لمذهب التجاريين Merchantilist Doctrine الذي كان يدعو إلى فرض القيود على التجارة الخارجية للحصول على أكبر كمية من المعادن النفيسة، حيث كانت هذه الأخيرة مقياسا لقوة الدولة الاقتصادية في ذلك الوقت، فجاءت النظرية التقليدية مدافعة عن حرية التجارة الخارجية[1]، وارتبطت مبادئ هذه النظرية بتقليص دور الدولة على النشاط التجاري والاقتصادي عموما لما يعرف بـ (دعه يعمل...دعه يمر)،ورفع القيود التجارية على تبادل السلع والخدمات بما فيها المصنعة، وتنقسم هذه المدرسة إلى جيلين يتفقان في تحليليهما على شروط وشكل التبادل التجاري، ويختلفان في أن العمل هو المقياس الأساسي للقيمة، حيث يرى الكلاسيكيون الجدد رواد النظرية التقليدية الحديثة أن العمل ليس هو العنصر الوحيد للإنتاج كما أن العنصر الواحد من عناصر الإنتاج في حد ذاته ليس متجانس، وتعتبر النظرية التقليدية في التجارة الدولية جزء من الفكر الاقتصادي التقليدي وتخضع للفروض التي يخضع لها، كقانون ساي (العرض يخلق طلبه) ومبدأ التشغيل الكامل للوحدات الاقتصادية، ولكي نقوم بفهم النظرية التقليدية للتبادل الدولي بشكل صحيح علينا مراعاة الفروض التي قامت عليها ومن أهمها أيضا حرية انتقال عناصر الإنتاج من بلد إلى آخر، صعوبة حرية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول المختلفة، تتحدد قيمة السلع التبادلية بكمية العمل المتضمنة فيها، ووفق التطور التاريخي للأفكار المفسرة للنظرية التقليدية للتجارة الدولية يمكن دراسة أهم النظريات التي جاءت بها فيما يلي.

1- نظرية الميزة (التكاليف) المطلقة Absulute Adveantage Theory :

تعد هذه النظرية أول نظرية ظهرت لتفسير قيام التجارة بين الدول، للاقتصادي 'آدم سميث' من خلال كتابه الشهير ثروة الأمم Wealth of Nations عام 1776، حيث ركزت هذه النظرية على جانب العرض في تفسير أسباب الفوارق السعرية بين الدول، واعتمدت في ذلك على تحديد أنماط التجارة بين الدول بمعنى تحديد السلع التي تقوم الدولة بتصديرها والسلع الأخرى التي تقوم باستيرادها من الدول المشتركة معها في التجارة، وتعتبر هذه النظرية أن وظيفة التجارة الخارجية هي التغلب على ضيق السوق المحلي وإيجاد المجال الحيوي لتصريف فائض

[1] **مجدي محمود شهاب**، الإقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة-الإسكندرية 2007، ص19

الإنتاج عن حاجة الاستهلاك المحلي لكل دولة مشتركة في التجارة، وتستخدم هذه النظرية الفرق المطلق في التكاليف الإنتاجية بين الدول، وهذا المفهوم يعرف بالميزة المطلقة[1].

2- نظرية الميزة النسبية Comparative Advantage Theory

في القرن التاسع عشر قام الاقتصادي الانجليزي 'ديفيد ريكاردو' بالرد على نظرية آدم سميث وذلك في كتابه المشهور 'مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب The principles of political Economy 'عام 1817، وفي الفصل السابع من كتابه أعلن ريكاردو عن قانون الميزة النسبية في التجارة الخارجية، لقد بين ريكاردو في كتابه، أنه ليس من الضروري توفر الميزة المطلقة للدولة في إنتاج إحدى السلع لكي تحقق مكاسب من الدخول في التجارة الدولية بل يكفي أن توفر للدولة ما أسماه ريكاردو" الميزة النسبية" في إحدى أو بعض السلع التي تنتجها، لذلك فإن قيام التجارة يعتمد على اختلاف التكاليف النسبية للسلع عبر الدول وليس قيام التكاليف المطلقة، ولهذا فإن الدولة تحقق مكاسب من التجارة حتى لو كانت ذات تكاليف حقيقية أكبر في جميع السلع التي تنتجها مقارنة مع شركائها التجاريين[2].

ولهذا رأى ريكاردو أن من مصلحة الدولة المتفوقة في إنتاج جميع السلع أن تتخصص في إنتاج السلع التي تتفوق فيها بدرجة أكبر وتستورد باقي السلع من الخارج، وأوضح ريكاردو نظريته في إسقاطها على مثال التبادل التجاري بين دولتين إنجلترا وتخصصها في إنتاج النسيج والبرتغال في إنتاج الخمور، حيث يتفاوت استخدام عنصر العمل في كلا الدولتين في إنتاج هاتين السلعتين وكان الحد الأدنى لثمن الخمور بالنسبة إلى وحدة المنسوجات هو 90 وحدة خمور = 80 وحدة منسوجات، والحد الأقصى هو 100 وحدة خمور= 120 وحدة منسوجات، ويرفض معظم الباحثين في هذه الأيام نظرية ريكاردو كأساس للقيمة التي يقوم على أساسها تحليله، ويعيدون بناء نموذجه على أساس تكلفة الفرصة البديلة، والتي تعتبر عن التضحية بوحدات من إنتاج سلعة، مقابل إنتاج أو الحصول على وحدات أخرى بديلة، ولهذا فإن الوحدات المضحى بها هي تكلفة الحصول على الوحدات البديلة المنتجة من السلع الأخرى[3].

3- نظرية القيم الدولية لـ 'جون استوارت ميل' Theory of international values

اكتفى ريكاردو في عرضه لنظرية النفقات النسبية ببيان أن التخصص الدولي وفقا لمبدأ النفقات النسبية يعود بالفائدة على البلدين طالما أن معدل التبادل الدولي يقع بين الحد الأدنى والحد الأقصى لثمن إحدى السلعتين بالنسبة للأخرى، وأوضح ريكاردو أن التجارة تعود بالفائدة على البلدين طالما أن معدل التبادل الدولي يقع بين هذين الحدين إلا أنه لم يوضح القوى التي تعمل على تحديد هذا المعدل مما ينطوي على عجز نظريته، كما أن

---

[1] **حسام علي داود–أيمن أبو خضير–أحمد الهزايمية–عبد الله صوفان**، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة الطبعة الأولى ، عمان 2002، ص33 .

[2] **حسام علي داود**، مرجع سبق ذكره، ص 38

[3] **حسام علي داود**، مرجع سبق ذكره، ص44

ريكاردو لم يبين القوى التي تحدد تقسيم نفع التجارة بين البلدين بالرغم مما لهذه الناحية من أهمية كبرى، لذا وجه جون ستيوارت ميل اهتمامه لبيان القوى التي تحكم معدل التبادل الدولي وانتهى إلى نتائج هامة [1].

لقد أوضح جون ستيوارت ميل أن القيمة الدولية للسلعة لا تتحدد على أساس نفقة إنتاجها، وإنما تتحدد عند ذلك المستوى الذي يحقق التعادل بين طلب كل من البلدين على سلع الآخر، ذلك أنه من بين المعدلات الممكنة الكثيرة بين الحدين الأدنى والأقصى يوجد معدل فريد هو الذي يحقق التعادل بين قيمة الصادرات البلد وقيمة الواردات، ولما كانت صادرات البلد هي واردات الآخر وارداته هي صادرات البلد الآخر، فإن معدل التبادل الدولي الذي يحقق التساوي بين قيمة الصادرات لأحد البلدين، لابد أن يكون هو نفسه المعدل الذي يحقق التساوي بين قيمة الصادرات ووارادات البلد الآخر،أي معدل آخر غير المعدل الذي يؤدي إلى الاختلال بين قيمة الصادرات والواردات، بحيث يقع أحد البلدين في فائض ويقع الآخر في عجز(بدون النظر إلى انتقال رؤوس الأموال).وقد أوضح جون ستيوارت ميل أن توزيع النفع يتوقف على عاملين أساسيين هما **حجم طلب** كل من البلدين على سلع الآخر، ومدى **مرونة طلب** كل من البلدين على سلع الأخرى.

لقد ميز جون ستيوارت ميل بين التجارة الخارجية الإيجابية والتجارة الخارجية السلبية، ويقصد بالتجارة الإيجابية تلك التي تستند على صناعة قائمة بحيث يعتمد التصدير فيها بصفة رئيسية على ما ينتجه عنصر العمل وليس الطبيعة، ويقصد بالثانية الصناعات التي تعتمد أساسا على ما ينتجه عنصر الطبيعة وليس العمل، معنى ذلك أن النفع الأكبر من التجارة يعود إلى البلد التي تصدر منتجات صناعية، ذلك لأن التجارة السلبية تزيد الطلب على السلع الزراعية.

لقد ميز ستيوارت بين **ثلاث مراحل للتجارة**، تعرف الأولى بمرحلة التجارة الناشئة Infant Trade حيث يقتصر نشاط الدولة على المبادلات الداخلية، أما مرحلة التجارة الخارجية فتبدأ سلبية ثم تتحول إيجابيا إذا توفرت السياسة الاقتصادية الرشيدة، أما المرحلة الأخيرة–التجارة الداخلية– فإنها تتحقق في النهاية إذ أن المنافسة الشديدة بين الدول تؤدي إلى انكماش الأسواق الخارجية.

ولقد هاجم ستيوارت فكرة دافيد هيوم في التوازن التلقائي على أساس عدم وجود علاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار، وعلى ذلك نجده يصل إلى أن من مصلحة الدولة أن تقيد تجارتها بالدرجة التي تؤدي إلى وجود فائض في ميزان تجارتها، وهي نفس النتيجة التي وصلت إليها المدرسة التجارية[2].

4– نظرية التوازن التلقائي لدافيد هيوم:

وتتلخص نظرية هيوم في أن المعدن النفيس يتوزع تلقائيا على البلاد الداخلة في علاقات تجارية دون حاجة التدخل من قبل الدولة كما نادي التجاريون، فإذا زاد ما لدى الدولة من المعدن النفيس عن القدر الذي يتناسب

---

[1] **أشرف أحمد العدلي**، التجارة الدولية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى ، القاهرة 2006، ص17-18 .

[2] **أشرف أحمد العدلي**، مرجع سبق ذكره، ص 12

مع نشاطها الاقتصادي، فإن أسعار السلع في تلك الدولة ترتفع بالنسبة لأسعار السلع في البلاد الأخرى مما يؤدي إلى نقص صادراتها وزيادة وارداتها وفي النهاية يحدث عجز في الميزان التجاري مما يؤدي إلى تسرب الذهب إلى العالم الخارجي، وعلى عكس ذلك في حالة نقص الذهب عن القدر الذي يتناسب مع حجم نشاطه الاقتصادي فإن أسعار السلع في هذا البلد تنخفض بالنسبة لأسعار السلع في الدول الأخرى مما يؤدي إلى زيادة صادراتها ونقص وارداتها وفي النهاية يتحقق فائض في الميزان التجاري مما يؤدي إلى تدفق الذهب إلى الدولة من العالم الخارجي[1].

وهكذا أستطاع هيوم عن طريق دراسة العلاقة بين كمية المعدن النفيس في بلد ومستويات الأسعار فيه، والعلاقة بين مستوى الأسعار فيه ومستوى الأسعار في العالم الخارجي، أن يبين عدم جدوى القيود التي تفرض على التجارة الدولية بقصد زيادة حصيلة الدولة من المعدن النفيس.

تقييم نظرية النفقات النسبية:

يوجد من يدافع عن نظرية النفقات النسبية لأنها تقييم حالة قوية من أجل التخصص وتقسيم العمل الدولي، كما أنها تعد حصنا للدفاع عن سياسة الحرية الاقتصادية كما أن نظرية النفقات النسبية تقوم على أساس فروض علمية محددة لعل من المفيد تلخيصها فيما يلي[2] :

أ- سيادة المنافسة الكاملة داخليا وخارجيا

ب- التوظف الكامل لعناصر الإنتاج

ج-حرية انتقال لعناصر الإنتاج داخليا وليس خارجيا

د- تشابه الأذواق لدى المستهلكين في البلدان المختلفة

كما أن ريكاردو- ومن ادخلوا على النظرية من إضافات أمثال جون ستيوارت ميل- اتبع منهجا علميا سليما وبلغ في النهاية نتائج منطقية، وبمراجعة النظرية يتضح لنا أن الفروض التي ذكرناها والتي سادت في القرن التاسع عشر لم تعد تناسب الأوضاع حاليا وعلى ذلك أضحت محل شك، كما وجهت لها عدة انتقادات لإهمالها الاعتبارات الديناميكية التي تتميز بها الحياة الاقتصادية (أذواق المستهلك، عرض عوامل الإنتاج، هياكل الصناعات، الاختراعات والابتكارات)،بالإضافة إلى إهمال تكاليف النقل التي تعتبر عامل جوهري في كفة تنافسية المنتجات،كما أن غلة الحجم(تناقص أو تزايد) من شأنها أن تقلل من أهمية الميزة النسبية التي تدفع إلى التوسع بالإنتاج لأغراض التصدير.

---

[1] **أشرف أحمد العدلي**، مرجع سبق ذكره، ص 13

[2] **أشرف أحمد العدلي**، مرجع سبق ذكره، ص 26-27

ثانياً: النظريات الحديثة في التجارة الدولية

اقتصرت النظرية الكلاسيكية للتجارة الخارجية في تفسير قيام التجارة الخارجية إلى قانون النفقات النسبية فاختلاف تلك النفقات يدعو إلى قيام التبادل بين الدول، إلا أنها لم تتعرض للأسباب التي تدعو إلى اختلاف النفقات بين الدول[1]، أي أن النظرية التقليدية تحدد لنا متى تقوم التجارة ولكنها لا تفسر لنا أسباب قيام هذه التجارة، وهي بالتالي تصف حالة مشاهدة بدون إعطاء تفسير لها، وهذا ما استدعى وجود نظرية جديدة لتفسير هذه الأسباب .

1- نظرية الوفرة النسبية في عوامل الإنتاج (نظرية هكشر- أولين H-O) :

لقد جاءت نظرية هكشر-أولين للاقتصادي السويدي هكشر Heckscher وتلميذه أولين Ohlin، لتفسير أسباب قيام التجارة الخارجية، حيث بدا أولين من نقطة مفادها أن التجارة والتبادل الخارجية هي الامتداد الطبيعي للتجارة والتبادل الداخلي، وقد توصلا إلى أن أساسها أن اختلاف التكاليف النسبية بين الدول يرجع إلى **اختلاف وفرة الموارد الاقتصادية** بين الدول[2]، وقد بين أولين نظريته على أساس فكرة التخصص الدولي والذي أرجعه إلى توفر عاملين أساسيين[3]:

- اختلاف الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج بين الدول؛
- اختلاف نسب مزج عناصر الإنتاج في دول إنتاج السلع.

فبعض الدول غنية بالعمل وبالتالي تتخصص بإنتاج السلع كثيفة العمل ، وبعضها غنية بعنصر رأس المال وبالتالي تتخصص بإنتاج السلع كثيفة رأس المال وبعضها غنية بعنصر الأرض فتتخصص بإنتاج السلع كثيفة الأرض، حيث أن العنصر الوفير يكون رخيص الثمن وبالتالي إنتاج السلع يكون أقل كلفة، هذا الاختلاف في الوفرة ونسب المزج يؤدي إلى اختلاف التكاليف النسبية وبالتالي كل دولة تنتج السلعة التي تستخدم العنصر الوفير لديها وتترك إنتاج السلع التي تحتاج للعنصر النادر لديها للدول الأخرى الغنية بذلك العنصر وهذا يستدعي قيام التجارة الدولية بين الدول.

التنبؤ الرئيسي لهذه النظرية أن صادرات الدولة ستشمل السلع التي تستخدم بكثافة العنصر الوفير نسبيا، وأن مستورداتها ستشمل السلع التي تستخدم العنصر النادر نسبيا، فعندما تقوم الدولة بتصدير السلع التي تستخدم العنصر الوفير سوف يزيد الطلب على العنصر الوفير مما يرفع سعره في حين ينخفض الطلب على العنصر النادر نتيجة الاستيراد، مما يخفض سعره حتى تتساوى الأسعار النسبية للسلع وعناصر الإنتاج لهذا التحرك، أي أن هذه

---

[1] **أشرف أحمد العدلي**، مرجع سبق ذكره، ص28-29

[2] **حسام علي داود**، مرجع سبق ذكره، ص45

[3] **نداء محمد الصوص**، التجارة الدولية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع الطبعة الأولى2008، عمان –الأردن، ص31-36

النظرية تشير إلى مفهوم الميزة النسبية باعتباره ديناميكي يتغير مع الزمن بفعل تغير العوامل المحددة له، وبالتالي مركز الدولة في التجارة الخارجية لا يمكن أن يكون ثابتا عبر الزمن.

2- نظرية تعادل أسعار عناصر الإنتاج:

من نتائج التجارة الدولية أن تتعادل وتتساوى أسعار عناصر الإنتاج في الدول المتاجرة مع بعضها البعض، ويعود فضل إثبات نظرية تعادل أسعار عوامل الإنتاج (Factor-Price Equalization Theorem) إلى الاقتصادي Paul Samuelson، وعلى هذا الأساس تسمى في أدبيات الاقتصاد الدولي بنظرية 'هيكشر-أولين-سامولسون'H.O.S'.

وهي أن التجارة الدولية ستؤدي إلى تخفيض الاختلافات الدولية في عوائد عوامل الإنتاج، وكلما توسعت التجارة فسينخفض الاختلاف في عوامل الإنتاج بين الدول، وعليه فإن التجارة الدولية سوف تستمر في التوسع حتى تميل الأسعار النسبية للسلع إلى التساوي وأن تصبح على المستوى نفسه، مما يعني أن الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج هي الأخرى أصبحت متساوية في كل من الدولتين المتبادلة تجاريا[1].

3- نظرية سامولسون و ستولبر (Samuelson & Stolper) أثر التجارة على توزيع الدخل:

رأينا أن التجارة الدولية تعمل على اتجاه أسعار عوامل الإنتاج إلى التعادل، فهي تعمل على تساوي الأجور في كل من الدولتين وأيضا تساوي سعر الفائدة، وتثير هذه النظرية مشكلة العلاقة بين التجارة الخارجية و**هيكل الاقتصاد الوطني** مابين مختلف الدول الأطراف في هذه التجارة، أي أسعار عوامل الإنتاج في الدولة بالنسبة إلى هذه الأسعار نفسها في الدول الأخرى[2].

4- بعض الأساليب (النماذج) النظرية الحديثة في التجارة الدولية:

أ- أسلوب دورة الإنتاج The Product Cycle لـ (ريموند فرنون):

على الرغم من قوة النظرية الكلاسيكية في تفسير التجارة على أساس الاختلافات التكنولوجية، إلا أن محددات هذه النظرية يكمن في اعتمادها الأسلوب الساكن في تقرير الميزة النسبية و أنماط التجارة فالميزة التكنولوجية غير ساكنة وقابلة للتغير مع الزمن في ظل سهولة انتقال التكنولوجيا عبر الدول[3].

وعلى هذا الأساس قام الاقتصادي فرنون بتطوير نموذج تحليل ديناميكي للميزة النسبية: وير فرنون أن التقدم التكنولوجي يبدأ دائما في أمريكا وهذا يعطيها دورا رياديا في إنتاج السلع الجديدة، وبعد رواج هذه السلع في أمريكا تبدأ بتصديرها إلى الخارج، ومع زيادة تصديرها وتحقيق الربح من ذلك تتحفز دول أخرى لإنتاج هذه السلع إذا استطاعت نقل التكنولوجيا، ثم تبدأ الدولة الجديدة بإنتاج المزيد من هذه السلع وتصدير الفائض من إنتاجها

---

[1] **زايري بلقاسم**، إقتصاديات التجارة الدولية، دارالأديب 2006، وهران، ص162-163

[2] **زايري بلقاسم**، مرجع سبق ذكره، ص 165

[3] **حسام علي داود**، مرجع سبق ذكره، ص54-64

إلى الدول الأخرى مما يضيق من سوق الولايات المتحدة فيقل إنتاجها من هذه السلع في حين يتزايد إنتاج الدول الأخرى منها وهكذا إلى الحد الذي تبدأ بعده الولايات المتحدة باستيراد هذه السلع من الدولة ناقلة التكنولوجيا.

ب- التجارة الدولية في ظل المنافسة غير التامة :

كان تحليل التجارة الخارجية في نموذج الميزة النسبية نموذج (H.O) يستند إلى افتراض ثبات وفرات الحجم الاقتصادي وظروف المنافسة التامة، إلا أن هذا لا يتحقق في جميع الحالات، لأن بعض الحالات تمتاز بوفورات الحجم وبالتالي تخفيض متوسط تكلفتها وهو ما يسمى وفرات الحجم المتزايدة (قانون تناقص كلفة الفرصة البديلة) وعليه يكون شكل المنحنى إمكانيات الإنتاج مقعر، ونتيجة لانخفاض متوسط التكلفة، والاستفادة من وفورات الحجم، فإن ذلك يجعل دخول مؤسسات جديدة إلى السوق أمرا مستحيلا، حيث أن المؤسسات الجديدة ستنتج بتكلفة متوسطة مرتفعة، مما يؤدي إلى خروجها من السوق وبالتالي تركيز الصناعة في المؤسسات الموجودة أصلا في السوق، والتي استغلت انخفاض متوسط التكلفة الكلية، وهذا يجعل سوق الصناعة يمثل منافسة غير تامة، بسبب صعوبة دخول المؤسسات الجديدة .

ج- التنويع الإنتاجي والتجارة الدولية (نموذج كروجمان و لانكستر):

تختلف السلع من حيث صفاتها الجوهرية أو الشكلية سواء بالجودة أو الشكل أو التغليف أو اللون، الماركة وغيرها، وللمستهلكين أذواق مختلفة من حيث استهلاكهم لهذه السلع، وقد بحث كروجمان ولانكستر في كيفية تحديد عدد الأنواع الأمثل الذي يجب إنتاجه من السلعة، ولذا افترضوا أن المستهلكين يسعون إلى تعظيم منفعتهم من خلال نوعين من السلع الأولى تكون متجانسة، والثانية تتكون من عدد غير محدود من الأنواع، فبالنسبة للسلع المتجانسة افترضوا أن كل دولة تنتجها وأن هذه السلعة كثيفة العمل، أما السلع الثانية (الصناعية) فهي كثيفة رأس المال وستقوم التجارة الدولية وفق ما يلي[1]:

- بالنسبة للسلعة المتجانسة ستتبع نموذج (هوكشر-أولين)
- السلع الصناعية وكونها متمايزة فإنها ستناسب أذواق بعض المستهلكين في كلا الدولتين و بالتالي فإن الدولة سوف تصدر وتستورد نفس السلعة لكن بأصناف مختلفة
- إذا كانت الوفرة النسبية متطابقة في الدولتين فإن التجارة ستقوم بسبب وفرات الحجم الاقتصادية، أما إذا اختلفت من حيث الوفرة فسيكون لكل دولة ميزة نسبية في إنتاج السلعة كثيفة العنصر الوفير.

د- تكاليف النقل والتجارة :

من الناحية الواقعية تكاليف نقل السلع لها أثر كبير جدا في التجارة، حيث أن ارتفاع تكاليف النقل يمكن أن تلغي التجارة بين الدولتين لأن زيادة تكاليف النقل سوف ترفع من سعر السلعة في الدولة المستوردة عنها في الدولة المصدرة، ولهذا نجد أن الكثير من الدول ترغب بإنشاء الصناعة قرب مراكز استهلاكها.

---

[1] **نداء محمد الصوص**، مرجع سبق ذكره، ص41-46

هـ- الممارسة اللاتنافسية في التجارة الدولية (الاحتكار):

إذا انعدمت ظروف المنافسة التامة فقد تباع السلع بأكثر من سعر في الأسواق المختلفة، وحالة التميز السعري الاحتكاري يمكن أن تطبق على نطاق التجارة الدولية لتولد ما يعرف بالإغراق، لكن عادة منتجي الدولة المستوردة يحتجون على مثل هذه السياسة الإغراقية فيقوموا بالضغط على حكوماتهم من أجل تقييد حرية دخول هذه السلع إلى أسواقهم.

اجتهدت النظريات السابقة بعديد من المحاولات لتفسير التجارة الدولية، وكانت كل محاولة تحاول تفادي سلبيات سابقتها والاقتراب من واقع التبادل، وألزم هذا الواقع الاقتصادي بضرورة المزيد من التقصي والبحث، من أجل محاولة تقديم تفسير للتجارة الدولية أكثر ملائمة واتفاقه مع التطبيق السائد، وكانت مختلف المحاولات تسير إما في تطوير نظرية المزايا النسبية ونسب عناصر الإنتاج وعلاج ما صاحبها من مشكلات أو البحث عن نموذج يتلاءم مع تفسير التجارة الدولية المعصرة يكون أكثر قدرة على إعطاء تفسير أكثر قبولا للأوضاع القائمة.

5- نظرية بورتر و المنافسة الدولية Competitive adventage :

وتقوم هذه النظرية على تطوير فكرة الميزة التنافسية، التي تشير إلى تمتع إحدى الدول بوفرة في إحدى عوامل الإنتاج التقليدية (العمل رأس المال، الأرض)، وتحويلها إلى فكرة الميزة النسبية، لكي تعبر عن تمتع إحدى الدول بميزة في إنتاج سلع معينة، من خلال قدرة عناصر الإنتاج الحديثة (التكنولوجيا، رأس المال الإنساني) على الانتقال بين الدول وإحداث التبادل الدولي[1].

وتأسيسا على ذلك فإنه يمكن القول أن هيكل التجارة الدولية السلعية يتحدد في ضوء قاعدة الميزة التنافسية على أساس تخصص الدول في إنتاج وتصدير قائمة السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزات نسبية مكتسبة، في حين تشكل هيكل الواردات من قائمة السلع التي تفتقر الدولة بوفرة في إنتاجها إلى أي عنصر للتميز التنافسي، نظرا لعدم تمتع الدولة بوفرة في عناصر النتاج الديناميكية أي التطور التكنولوجي ورأس المال الإنساني.

ولقد حدد بورتر أربع مراحل لتحديد الميزة التنافسية للدولة، وأطلق عليها"ماس بورترPorter Diamand "- نسبة إلى مؤسس قاعدة الميزة التنافسية- من حيث التداخل والتشابك فيما بينهم، هذه العوامل الأربعة[2] :

- أحوال أو ظروف الطلب المحلي
- الصناعات المرتبطة والصناعات المساندة
- طبيعة عوامل الإنتاج
- إستراتيجية المنشآت وهيكلها والمنافسة المحلية.

[1] **سامي عفيفي حاتم**، مرجع سبق ذكره، ص 43

[2] **سامي عفيفي حاتم**، مرجع سبق ذكره، ص 43-44

وإلى جانب هذه العوامل الأربعة ، أضاف بورتر عاملين آخرين يؤثران في خلق الميزة التنافسية هما على الوجه التالي :

- الصدفة Chance ، والتي قد تحدث في شكل طفرات مفاجئة.
- الحكومة Government
- **القدرة التنافسية :**

يعرف تقرير التنافسية العالمي الذي يصدره **'المعهد الدولي لإدارة التنمية'** في السويد، التنافسية بأنها تشير إلى قدرة الدولة والمنشاة على توليد ثروة أكبر من منافسيها على مستوى العالمية، وفي الوقت نفسه تعرف 'الأنكتاد UNCTAD' **القدرة التنافسية** على أنها الوضع الذي يمكن الدولة-في ظل شروط السوق الحرة والعادلة- من إنتاج السلع والخدمات التي تلاءم الأذواق العالمية، إلى جانب المحافظة على الزيادة الحقيقية لمواطنيها من هذه السلع والخدمات في الأجل الطويل[1].

المطلب الثالث: نظرية ليندر والتوجه التصحيحي للتجارة الدولية

إذا كانت كل من النظرية التقليدية ومن بعدها نظرية هكشر-أولين تستخدم التحليل الاستاتيكي المقارن بحيث تتم المقارنة بين وضع التوازن في الاقتصاد القومي قبل التجارة ووضع التوازن بعد قيام التجارة، نجد أن نظرية 'ليندر' تقدم نموذجا لتفسير التجارة الدولية يختلف في منهج تحليليه وفي مضمونه وبالتالي في نتائجه، حيث يتبع منحى مختلف إذ يتبع منهج التحليل الديناميكي، بحيث لا يكتفي بمقارنة وضع ما قبل التجارة بوضع ما بعد التجارة، بل يركز كذلك على مسار الاقتصاد القومي انتقالا من هذا الوضع إلى ذاك[2].

يرى لندر أنه من الخطأ علميا أن نفترض أن التجارة الدولية تقوم بين دول متجانسة، فالدقة العلمية تحتم على الباحث أن يفرق أساسا بين نوعين من الدول، فهناك دول تتميز اقتصاداتها بدرجة عالية من القدرة على إعادة تخصيص الموارد،استجابة لأي تغير في هيكل الأثمان وفرص التجارة، وهناك دول أخرى تكون اقتصاداتها على درجة عالية من الجمود وعدم القدرة على إعادة تخصيص الموارد وبناءا على ذلك فإن قيام التجارة الدولية وما يترتب على ذلك من تغير هيكل الأثمان النسبية لأنواع السلع المختلفة، يكون له نتائج مختلفة على هذين النوعين من البلاد.

أولاً: تفسير لندر للتجارة الدولية

يرى لندر أن تفسير التجارة الدولية باختلاف نسب عناصر الإنتاج مبالغ فيه بدرجة كبيرة، فهذا الاختلاف لا يفسر التجارة داخل الإقليم، كما أنه لا يفسر قيام التبادل الدولي إلا بالنسبة لبعض أنواع السلع فقط، وهذا يعني

---

[1] **سامي عفيفي حاتم**، مرجع سبق ذكره، ص 44-45

[2] **مجدي محمود شهاب**، مرجع سبق ذكره، ص77-78

أن اختلاف نسب عناصر الإنتاج لا قيمة له على الإطلاق في تفسير التبادل الدولي، بل يعني أن له قيمة محدودة، ويستدعي ذلك البحث عن اعتبارات أخرى.

وفي تفسيره لقيام التجارة الدولية، يفرق بين نوعين من السلع- المنتجات الأولية والسلع الصناعية – فبالنسبة بالمنتجات الأولية يرى لندر لأن تبادلها يتم طبقا للميزة النسبية، وأن الميزة تتحد بنسب عناصر الإنتاج، وهو تفسير هكشر-أولين.

أما فيما يتعلق بالسلع المصنوعة فيرى ليندر أن الأمر أكثر تعقيدا، فهناك مجموعة أخرى من العوامل تحدد الصادرات المحتملة والواردات المحتملة، هناك مجموعة أخرى من العوامل التي تحدد الصادرات الفعلية والواردات الفعلية، ومن أهم محددات الصادرات المحتملة حجم الطلب المحلي، إذ لكي يصبح في مقدور أي بلد أن يصدر سلعة معينة إلى الخارج، لا بد أن يكون هناك طلب محلي على هذه السلعة، ولابد أن يكون إنتاجه منها، على الأقل في المراحل الأولى موجها لهذا الطلب المحلي.

والمبدأ الأساسي في نظرية لندر هو أن وجود طلب محلي على السلع يعتبر شرطا ضروريا وليس كافيا لتكون هذه السلع صادرات محتملة. ومن أهم الأسباب التي يسوقها لندر لتدعيم مبدئه، وكلها تدور حول فكرة أساسية واحدة، وهي أن الدراية بظروف السوق المحلية أكبر من الدراية بظروف السوق الخارجية وهي :

– أن القرار الخاص بإنتاج سلعة معينة لابد أن يبنى على حاجات اقتصادية واضحة ومحدودة، وهذا يعني أن المنظمين سوف يستجيبون لفرص الربح التي يكونون على علم بها.

– أنه إذا كان الاختراع ضروري لإنتاج السلع، فإن وجود الطلب المحلي ضروري حتى يستطيع المنتج التمكن من الإنتاج وحل جميع المشاكل بتطبيق الاختراع قبل الانطلاق للأسواق الخارجية.

– إن تعديل نوع السلع أو تطوير سلع جديدة بفعالية لا يمكن أن يتم إلا في السوق المحلية، حيث الظروف أكثر ملائمة للتعديل والتطوير، وتكون تكاليف الإنتاج مرتفعة في بيئة مختلفة، واحتكار المنتج للسوق القريب والمباشر أمر ضروري لتحقيق الميزة النسبية[1].

– كثافة التجارة في السلع المصنوعة:

كثافة التجارة (Trade intensity) في مفهوم ليندر هي مقياس لحجم التجارة بين الدول، بعد استبعاد تأثير حجم الدول على حجم التجارة بينها، وتقاس كثافة التجارة بميل البلاد المختلفة للاستيراد من بعضها، ويمكن القول أنه كلما تشابه هيكل الطلب في بلدين كانت التجارة المحتملة بين هذين البلدين أكثر كثافة، أما عن محددات هيكل الطلب في البلاد المختلفة، فيرجعه ليند إلى مجموعة من العوامل أهمها الدخل المتوسط، فهو يرى أنه كلما ارتفع متوسط الدخل في بلد ما، أدى ذلك إلى تحول الطلب إلى سلع معقدة التركيب، سواء كانت

[1] **مجدي محمود شهاب**، مرجع سبق ذكره، ص78

سلعا استهلاكية أو سلع استثمارية، وعلى ذلك فإن التجارة المحتملة تكون أكثر كثافة بين الدول التي يتقارب الدخل المتوسط فيها[1].

ثانياً: أثر قيام التبادل الدولي

يفرق ليندر في هذا المجال بين نوعين من البلاد، البلاد التي تتمتع اقتصاداتها بالقدرة على التكيف مع الوضع الجديد بإعادة تخصيص الموارد، والبلاد التي لا تتمتع بهذه القدرة، ويمكن أن نطلق على النوع الأول البلاد المتقدمة وعلى النوع الثاني البلاد المتخلفة، والسبب في هذه التفرقة في مجال بحث أثر التبادل الدولي هو أن هذا الأثر يختلف كما ونوعا باختلاف درجة مرونة الهيكل الاقتصادي.

فإذا كان الهيكل مرنا كما هو الحال في النوع الأول من البلاد، أمكن التكيف مع الوضع الجديد بإعادة تخصيص الموارد بما يحقق الإفادة من التبادل الدولي، أما إذا كان الهيكل الاقتصادي من الجمود بحيث لا يمكن إعادة تخصيص الموارد بين قطاع التصدير وقطاع منافسة الواردات، فإن النتيجة هي اختفاء قطاع منافسة الواردات في المدى الطويل. وينطلق لينر في مناقشته لأثر قيام التبادل الدولي على اقتصاديات هذه البلدان من المحاور التالية:

– إن الاقتصاد القومي يتكون، حال قيام التجارة من قطاعين متساويين في حجم العمالة ومستوى الدخل– قطاع التصدير وقطاع منافسة الواردات– ويكون توزيع الدخل متساويا داخل كل منهما.

– قبل التجارة، يكون متوسط الدخل في الاقتصاد القومي عند حد الكفاف.

– وجود عنصران للإنتاج فقط هما العمل ورأس المال

– الطلب على منتجات قطاع التصدير تام المرونة

– انتفاء إمكانية لإعادة تخصيص الموارد بين قطاع الاقتصاد القومي

– يتلقى العاملون في قطاع منافسة الواردات بعد قيام التجارة أجورا أقل من حد الكفاف ولا يحصلون على أي إعانات .

ويؤدي تحليل لندر في الأخير إلى أن قطاع منافسة الواردات ينحصر وبالمقابل ينمو قطاع الصادرات، ويتم ذلك من خلال عدة تحولات ديناميكية تجعل من الصعب قطع نفع التجارة، كما أن فحوى نظرية ليندر عن أثر التجارة على اقتصاديات البلاد المتخلفة يترتب على قيام التجارة ارتفاع متوسط الدخل في قطاع التصدير وانخفاضه في قطاع منافسة الواردات(لأن قيام التجارة يزيد من الطلب على عناصر الإنتاج الموظفة في القطاع الأول ويقلل من الطلب على عناصر الإنتاج الموظفة في القطاع الثاني) ، ويجيب لندر في تحليليه على السؤال حول مدى نفع التجارة الدولية لهذا النوع من الدول، بأنه لا يمكن القطع بأن التجارة الدولية تحقق نفعا للدول المتخلفة، أو على حد تعبيره **إن التجارة الدولية ليست ضمانا للكسب، كما هو الحال في ظل النظرية الراهنة، ولكنها مجرد دعوة للكسب.**

[1] **مجدي محمود شهاب**، مرجع سبق ذكره، ص91

ثالثاً: تقييم نظرية ليندر

لا شك أن نظرية ليندر في تفسير التجارة الدولية وتحليل آثارها، رغم ما قد يوجه لها من انتقادات، تعتبر تطويرا للأدب الاقتصادي في هذا المجال، وهذا يرجع إلى عدة أسباب أهمها[1] :

– أدخلت النظرية في اعتبارها جانب الطلب في تحديد إمكانيات التخصص الدولي، وهو اعتبار أهملته نظرية نسب العناصر باللجوء إلى فروض غير واقعية.

– أكدت الفارق الجوهري بين الهيكل الاقتصادي للدول المتخلفة والدول المتقدمة، اتساقا مع اختلاف هذه الدول في درجة التطور الاقتصادي، وهي بذلك تنتقل بالتحليل النظري في مجال التجارة الدولية خطوة كبيرة نحو الاقتراب من الواقع الاقتصادي

– التزمت المنهج الديناميكي في التحليل مما مكنها في إلقاء الضوء على العلاقة الجدلية بين التجارة الدولية وكمية ونوع الموارد

– قدمت لنا تحليلا نظريا لأسباب التفاوت في الدخول بين دول العالم

– تلقي النظرية ظلالا من الشك على مذهب حرية التجارة، مؤكدة أن وضع حرية التجارة ليس بالضرورة أفضل من وضع عدم حرية التجارة.

[1] **مجدي محمود شهاب**، مرجع سبق ذكره، ص99-101

المبحث الثاني: سياسات التجارة الخارجية في ظل الانفتاح الدولي

إن حرية التجارة في بعض الأحيان ينتج عنها آثار سلبية على الدولة المشاركة في التجارة الدولية، من أجل تفادي هذه الآثار تسعى الدولة إلى استخدام سياسات تجارية تتماشى مع طبيعتها الاقتصادية والموارد المتاحة لها، فالسياسة التجارية هي جزء من السياسة الاقتصادية تطبق في مجال التجارة مع الدول المختلفة، وهي مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال التجارة الخارجية تحقيقا لأهداف معينة، كالإجراءات المتعلقة بتنظيم وضبط الصادرات والواردات، وهي كل ما يتعلق المراد بها التحكم في قرارات الأفراد والهيئات الناشطة بالتصدير واستيراد السلع والخدمات، ومن أجل تحقيق أهداف السياسة التجارية تستعمل السلطات المعنية أدوات مناسبة تكفل تحقيق أهداف التجارة الخارجية.

المطلب الأول: مدخل إلى سياسات التجارة الخارجية

أولاً: مفهوم السياسة التجارية

إذا كان مفهوم السياسة بوجه عام هي فن الاختيار بين البدائل المتعددة، فإن السياسة التجارية الدولية تعني اختيار اتجاه معين في علاقتها التجارية مع دول العالم الخارجي سواء الحرية أم الحماية وتعبر عن ذلك بإصدار القوانين والقرارات التي تنفذ هذه السياسة.

ويقصد بالسياسات التجارية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها الخارجية قصد تحقيق أهداف معينة[1].

ثانياً: محددات واختيار السياسة التجارية

الملاحظ من التجربة التاريخية أن السياسة التجارية لم تكن دائما من صنع رجال الاقتصاد، بل كثيرا ما كان رجال السياسة يتدخلون بشكل قاطع في تحديد هدفها وصياغتها، ولا يعني هذا أن رجال الاقتصاد لم يكن لمنطقهم أهمية، لكن ما نقصده هو أن الرأي الاقتصادي لم يكن له الدور الرئيسي في تقرير السياسة التجارية بل كان دائما يأخذ طريقة من نافذ رجال السياسة إذا اقتنعوا به يؤخذ، وهذه الحقيقة مازالت تعيش معنا حتى عصرنا الحالي باستثناء البلدان المتقدمة التي أولت القيادات السياسة فيها أهمية كبيرة نسبيا للمشورة الاقتصادية[2].

وعادة ما تقوم الدولة باختيار السياسة التي تحقق مصلحتها القومية سواء كانت الحرية أو الحماية، ويذكر أن موضوع الحرية أو الحماية التجارية كان من الموضوعات الخلافية مدة طويلة من الزمن بين الدول (المتقدمة ودول

---

[1] **رضا عبد السلام**، العلاقات الاقتصادية الدولية –بين النظرية والتطبيق–، المكتبة العصرية2007، مصر، ص70

[2] **هشام محمود الإقداحي**، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة 2009، ألإسكندرية–مصر، ص384

العالم الثالث) وأيضا بينها وبين المنظمات الدولية المهتمة بالتجارة الدولية، ويمكن القول أن اختيار سياسة تجارية معينة يتأثر بالعديد من العوامل منها[1]:

- طبيعة ونوع النظام الاقتصادي السائد، وما إذا كان نظام يتبنى الحرية الاقتصادية أم الحماية
- الأهداف الاقتصادية المراد تحقيقها
- درجة ومستوى النمو الاقتصادي في الدولة
- الظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة
- المنافسة غير المتكافئة من جانب الدول الأخرى
- مدى عمق وقوة الروابط الاقتصادية بين الدولة والعالم الخارجي أي مدى الاعتماد عليه
- الضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومنظمة التجارة العالمية والتي أصبحت المنظمة المتخصصة في تحرير التجارة في العالم.
- الضغوط التي تمارسها بعض الدول الكبرى لزيادة الحرية الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي .

ثالثاً: أنواع السياسات التجارية

هناك نوعين أساسين من السياسات التجارية الدولية هما الحرية التجارية والحماية التجارية، وهناك درجات متباينة من الحرية التجارية ودرجات متباينة من الحماية التجارية، وأخذت دول العالم المختلفة بسياسة حرية التجارة في فترة معينة وفي أخرى بالحماية التجارية، واعتبارا من عام 1995 ومع نشأة منظمة التجارة العالمية أصبح الاتجاه العالمي يسير نحو الحرية الاقتصادية والتجارية[2].

1 – الحماية التجارية:

تعني سياسة الحماية بأنها مجموعة السياسات التي تستهدف حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية والتي تتضمن فرض مجموعة من القيود التي تؤثر على حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال الأجنبية.

وتشمل سياسة الحماية إجراءات تعريفية تتعلق بفرض ضرائب جمركية للحد من دخول السلع الأجنبية إلى السوق المحلية من خلال رفع أسعارها، أو تقنين دخولها من خلال ما يعرف بنظام الحصص أو عقد الاتفاقيات الدولية لتحديد حجم وأنواع السلع المسموح بدخولها، كما تشمل سياسة الحماية أيضا إجراءات غير تعريفية وتعني حظر دخول السلعة الأجنبية للسوق المحلية، كما قد تأخذ الحماية شكل تقديم دعم أو إعانات إلى المنتجين المحليين لتشجيع الصادرات، وهناك أساليب إدارية وتنظيمية وبيئية عديدة تستخدمها الدول للتحكم في تجارتها مع بقية دول العالم لحماية أنتاجها المحلي.

---

[1] **طارق فاروق الحصري**، الإقتصاد الدولي ، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى 2010، مصر، ص103-104

[2] **طارق فاروق الحصري** ، مرجع سبق ذكره، ص105

– مبررات ودوافع الحماية التجارية:

هناك عدة مبررات ودوافع تجعل الدول تنتهج سياسة الحماية التجارية من أهمها:

- حماية الصناعات الوطنية الناشئة
- تقييد التجارة بغرض تنويع الإنتاج
- المحافظة على العمالة ورفع مستوى التوظيف
- تحقيق إرادات عامة للدولة من خلال القيود الضريبية وما شابهها
- توازن ميزان المدفوعات
- جذب رؤوس الأموال الأجنبية خاصة الأسواق الداخلية ذات الحجم الكبير

2 – حرية التجارة :

حرية التجارة هي تلك السياسة التي لا تعرف الحواجز التي تعرقل المرور الحر للسلع ورؤوس الأموال والاستثمارات من دولة إلى أخرى، ويلاحظ أن الحرية التجارية المطلقة للتجارة الدولية أمر غير موجود حتى في أكثر الدول تحررا من الناحية الاقتصادية بل نجد درجات متباينة من الحرية الاقتصادية بين الحرية والتقيد.

مبررات حرية التجارة :

ذهب المدافعون عن مذهب حرية التجارة إلى أن هناك العديد من المزايا التي يكن أن تتحقق من جراء تطبيق سياسة حرية التجارة ويمكن عرض تلك المزايا من النقطتين التاليتين[1]:

أ – **الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل :**

فالتخصص الدولي وتقسيم العمل الدولي هو أساس لقيام التجارة الدولية، فكل دولة في ظل التجارة الحرة على المستوى الدولي تتخصص في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزات نسبية عن غيرها.

ب – **رفع مستو الأداء والجودة وتحقيق سيادة المستهلك:**

لا شك أن المنافسة في أي مجال خاص إذا كانت منافسة شريفة عادلة فإنها تؤدي إلى نتائج أفضل، وعلى المستوى الاقتصادي فإن حرية التجارة تضع المنتج الوطني في تحد مع نفسه ومع المنتج الأجنبي الذي يرغب في غزو سوقه، حيث عليه أن ينتج بكميات ومستويات جيدة ترضي الذوق المحلي و الخارجي في مرحة التوسع.

كما أن المنافسة تجبر المنتج الوطني على الاهتمام بعنصر الجودة إلى جانب السعر لأنه لو لم يهتم سيستولي المنتج الأجنبي على السوق وقد يجبر المنتج الوطني على الخروج من النشاط

وحرية التجارة تشجع على التقدم التكنولوجي من خلال المنافسة الحادة بين المنتجين، يسعى كل منتج إلى تحسين وتطوير طرق الإنتاج وإدخال التكنولوجيا الحديثة التي تساعد على زيادة الإنتاج وخفض التكلفة وطرح السلع بأسعار منخفضة

[1] **رضا عبد السلام**، مرجع سبق ذكره. ص74

المطلب الثاني: أدوات وأساليب السياسة التجارية

تتمثل أدوات السياسة التجارية في كل الوسائل التي يمكن بها التأثير على التجارة الخارجية للبلد، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، وأهمها هي[1]:

نظام الحظر أو المنع، نظام الرسم الجمركية، نظام حصص الاستيراد، نظام تشجيع الصادرات.

أولاً: الحظر أو المنع

المقصود بالحظر أو المنع أن الدولة تحظر التعامل التجاري مع الخارج، ومن هنا يتبين أن الحظر قد يقع على الواردات فقط أو على الصادرات أو على كليهما معا، وقد يكون كليا على جميع السلع وعلى جميع البلاد أو يكون جزئيا على بعض السلع أو على بعض الدول، ويعتبر الحظر نظاما للحماية بقدر ما يعتبر نظام لإلغاء التبادل الدولي[2].

1- الحضر الكلي:

هو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها وبين الخارج فمعناه إذا أن الدولة تريد أن تكفي نفسها بنفسها، ولذلك يعرف الحظر الكلي باسم سياسة الاكتفاء الذاتي، فالدولة تحاول أن تعيش بما لديها من موارد إنتاجية، وتعل نفسها عن بقة العا لم، وهدفها من وراء ذلك ما تسميه الاستقلال الاقتصادي عن العا لم.

2- الحظر الجزئي:

أما الحظر الجزئي، فمعناه أن الدولة تمنع التبادل التجاري بالنسبة لبعض الدول أو بعض السلع، كثيرا ما تتبع هذه السياسة في أوقات الصراعات والحروب، إذ نجد الدول تمنع التعامل مع رعايا الدول المعادية، كما تحظر تصدير سلع معينة تعتبرها سلعا أساسية لاقتصاد الحروب، وقد تفرض الدولة حصارا كاملا على بلد معين، فتحظر الاستيراد منه والتصدير إليه.

ثانيا: الرسوم الجمركية

1 – مفهوم الرسوم الجمركية:

الرسم الجمركي، هو ضريبة تفرضها الدولة على السلع عندما تجتاز حدودها سواء كانت صادرات أو واردات، فالرسم إذن ضريبة على انتقال السلع من دولة أو إليها، وظاهرا أن الرسم ينقسم إلى رسم على الصادرات ورسم على الواردات، والرسم على الصادرات رسوم نادرة، غالبا ما تكون في البلاد المنتجة والمصدرة للموارد الأولية باعتبار أن عبئها يقع على الخارج. وضرائب الصادرات محدودة لأن معظم دول العا لم تسعى لزيادة صادراتها ولا تتبع إلا في احتكار الدولة لإنتاج وتصدير إحدى السلع.

---

[1] **مجدي محمود شهاب**، مرجع سبق ذكره، ص127.

[2] **عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب**، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة 2005، الإسكندرية–مصر، ص313-314.

أما الضرائب على الواردات فتعمل بها معظم دول العالم لتحقيق الأغراض السياسة التجارية المنتهجة وهي تنقسم إلى[1] :

أ – ضرائب إرادية: وتفرض على سلع في العادة لا تنتج محليا كما في حالة الضرائب على البنزين وعلى الدخان في العديد من دول العالم، وفي العادة تكون الضرائب الجمركية نسبة كبيرة من إيرادات الدول النامية.

ب – ضرائب حامية: والغرض منه تشجيع الصناعات المحلية وحمايتها من المنافسة الأجنبية

وتنقسم الضرائب الجمركية –الإرادية والحمائية– من الناحية الإدارية إلى ثلاثة فروع رئيسية :

- **ضرائب قيمية** : أي على أساس نسبة مئوية من قيمة السلع
- **ضرائب نوعية:** حيث تقرر الضريبة على أساس الوزن أو الحجم أو العدد وهكذا، وتختلف تبعا لنوع السلعة ومواصفاتها.
- **ضرائب أسمية:** وهي التي تعمل على الاحتفاظ بأسعار السلع شبه ثابتة فإذا ارتفعت أثمان السلع في الأسواق الخارجية خفضت الضريبة وإذا انخفضت أثمانها في الخارج رفعت الضريبة .

2 –نسبة توزيع الضرائب الجمركية بين المستوردين والمصدرين[2]:

من الأمور التي يتعين على المسئولين في الدولة دراستها ومعرفة نسبة توزيع الضرائب الجمركية بين المستوردين والمصدرين.

فالمصدر يتحمل الضريبة في حالتين :

أ– كون الدولة المستوردة على جانب كبير من الأهمية في استيراد السلعة أي أن الدولة المستوردة تتمتع بمركز شبه احتكاري في الشراء نظرا لأن طلبها يكون نسبة كبيرة من مجموع صادرات تلك السلع.

في هذه الحالة يتعين على المصدر عدم رفع ثمن السلعة بمقدار الضريبة، أي يتعين عليه أن يتحمل بها وإلا قلت صادراته.

ب – كون الدول المصدرة متمتعة باحتكار مطلق، فإذا فرضت الدولة المستوردة رسم جمركي على تلك السلعة فمن المحتمل أن يتحمل المصدر بتلك الضريبة لأنه يحصل على أكبر ربح ممكن ويحقق ربح احتكاري ومن مصلحته أن يتنازل عن جزء منه وإلا نقصت مبيعاته وقل إجمالي ربحه.

وفي الأوقات والظروف العادية ترتفع الأسعار بمقدار الضريبة لأنها إذا ارتفعت بأكثر من الضريبة زاد العرض مما يؤدي إلى انخفاض الثمن وإذا لم يرتفع بكل فئة ضريبة أنكمش العرض وارتفعت الأثمان، بالتالي توجد خمس قواعد على أساسها نستطيع أن نحدد الجهة التي تتحمل بعبء الضريبة وهي: **مرونة** العرض في الدولة المصدرة، **مرونة** العرض في الدولة المستوردة، **مرونة** الطلب في الدولة المصدرة، **مرونة** الطلب في الدولة المستوردة، ثم **درجة**

---

[1] **أشرف أحمد العدلي**، مرجع سبق ذكره، ص114.

[2] **أشرف أحمد العدلي**، مرجع سبق ذكره، ص115-116.

النشاط الاقتصادي، حيث إذا كانت الدولة المستوردة في حالة نشاط ورواج اقتصادي فمن المحتمل أن يقع عبء الضرائب على المستهلكين فيها، وذلك نتيجة ارتفاع الدخول وبالتالي نسبة ارتفاع الضرائب لا تؤثر على حجم الطلب .

ثالثا: حصص الاستيراد (الحصص التجارية)

قد تكون الحماية إدارية أو قد تكون بفرض الضرائب الجمركية على الواردات كما سبق ورأينا، كذلك تقيد بعض الدول الواردات عن طريق فرض نظام الحصص، ويقصد بهذا النظام التقيد الكمي للواردات أي تقييد وتنظيم ينظم استيراد كل أو بعض السلع، فالحكومة قد تمنع استيراد سلعة معينة ثم تصدر نظاما ينظم استيرادها فتحدد حصة معينة أو تخصص مبالغ لاستيرادها خلال فترة معينة، ويرى البعض أن نظام الحصص يضع الدولة في خدمة المستوردين، وتصبح الدولة كما لو كانت تحتكر الاستيراد، فهو نظام شبه حكومي للاستيراد.

1 – أنواع الحصص :

نستطيع أن نتبين من تجارب الدول المختلفة أنواعا عديدة من الحصص[1].

فهناك الحصة التعريفية : وهي أقدم الحصص تاريخيا فقد عرفت في أوربا في منتصف القرن التاسع عشر، وفيها يسمح بالواردات حتى كمية معينة، يدفع عنها رسم جمركي مخفض أو تعفى من الرسوم إطلاقا، أما كل زيادة أخرى عن تلك الكمية فيدفع عنها رسم مرتفع.

وهناك الحصة الفردية: وفيها يحدد أقصى لكمية الواردات خلال مدة معينة تفرضه الحكومة بغير مفاوضات مع البلاد المصدرة، وتتخذ الحصة الفردية واحدة من صورتين، الحصة الإجمالية التي تحدد للسلعة المستوردة أيا كان مصدرها، والحصة الموزعة بين البلاد التي تصدر السلعة عادة، وهذه الصورة الأخيرة هي أكثرها تعقيدا.

وهناك الحصة المزدوجة: وفيها تتوصل الدولة إلى حصة معينة بالاتفاق مع الدولة المصدرة للسلعة، وبعد ذلك تقوم الدولة المستوردة بمنح الحصص للدول الأخرى حسب قدرتها على الاستيراد في مدة سابقة.

وهناك أخيرا حصة الخلط: وتطبق على المواد الغذائية والأولية المستوردة، بهدف الحد من مساهمتها في الصناعة المحلية والحد من تبعية الدولة الكاملة للخارج، فيشترط مثلا خلط المطاط طبيعي وصناعي، أوراق محلية وأجنبية، كما تشترط البرازيل أن يحتوي الخبز على نسبة من الدقيق المحلي.

وكل أنواع الحصص تثير في التطبيق تعقيدات لا حصر لها وتلقى على عاتق الدولة أعباء إضافية مرهقة.

رخص الاستيراد : غالبا ما يصطحب نظام الحصص بنظام الرخص أو التراخيص، ومعناه لا يجوز الاستيراد إلا بعد موافقة الدولة، وتعطى هذه الموافقة في صورة إذن أو ترخيص بالاستيراد، فحامل الإذن أو الترخيص هو وحده يحق له أن يستورد السلعة، وينفع هذا خاصة في حالة الاندفاع على الواردات.

---

[1] **مجدي محمود شهاب**، مرجع سبق ذكره، ص144-145.

2 –الآثار الاقتصادية لنظام الحصص :

الغرض من فرض نظام الحصص هو تقييد الواردات مباشرة وذلك لحماية صناعة جديدة أو إصلاح خلل في الميزان التجاري الحسابي، وبعد أن تستنفذ الحصة تنقطع العلاقة بين السوق المحلي والسوق العالمي ومن الجائز أن ترتفع الأسعار في الداخل عن مستويات الأسعار العالمية والأمر يتوقف على كمية الحصة وعلى مدى مراقبة الدول للأثمان، أما في ظل الضريبة الجمركية فلا يمكن أن يحدث ذلك، فالرسوم الجمركية تترك مجالا للمنافسة بين السوقين، أما نظام الحصص جامد ويعمل على خصم العلاقة كلية بين السوقين الخارجية والداخلية، وفي حالة واحدة نجد أن العلاقة تظل قائمة بين السوقين إذا ما اتبعت الدول نظام الحصص والحماية في آن واحد.

ومنذ عقود مضت قامت الجات بمنع التحصيص الكمي للسلع المصنعة والمستوردة من الخارج، لكن في الحقيقة أصبحت هذه السياسة التجارية أكثر انتشارا وشيوعا تحت مسمى آخر وهو الاختيار الطوعي لتقيد الصادرات Voluntry Export Rrestrains (VER)[1].

رابعا: تشجيع الصادرات

لم يقف تدخل الدولة في تنظيم التجارة الخارجية عند حد تنظيم الواردات فحسب، وإنما تحاول كثيرا منها تنظيم الصادرات أيضا، فهي تضع الرسم عليها وقد تخضعها لنظام الحصص، وقد تضيف إليه نظام التراخيص. غير أنها تتخذ في العادة نظامين غرضهما ليس مجرد تنظيم الصادرات، بل تشجيعها، وهذان النظامان هما منح الإعانات على تصدير السلع، وإتباع طريقة الإغراق في الأسواق الخارجية، والإجراءان يتفقان في تشجيع التصدير وفي السعي لكسب الأسواق الخارجية[2]، ويعد تخفيض سعر الصرف أيضا من بين الأنظمة الفعالة لتشجيع الصادرات وقلب كفة التنافسية لصالح منتجات العملة المخفضة .

1 – الإعانات (إعانات التصدير) :

الغرض منها تدعيم قدرة المنتجين الوطنيين على التنافس في السواق الدولية وزيادة نصيبهم منها وذلك بتمكينهم من خفض الأثمان التي يبيعون على أساسها،

والإعانة قد تكون مباشرة حيث تتمثل في دفع مبلغ معين من النقود يحدد إما على أساس قيمي أو على أساس نوعي، أو غير مباشرة وتتمثل في منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مركزه المالي.

ويقلل من أهمية هذه الإعانات ما تفرضه الدول الأخرى من رسوم إضافية، تعرف بالرسوم التعويضية، على دخول السلع المعانة لأراضيها، كما أنه عادة ما يقابل دعم الدولة لصادراتها بموقف مماثل من الدول الأخرى المنافسة التي تحرص على الاحتفاظ بمركزها التنافسي في السوق الدولية[3].

---

[1] **علي عبد الفتاح أبو شرار**، الاقتصاد الدولي –نظريات وسياسات–، دار المسيرة عمان–الأردن 2007، ص309

[2] **عادل أحمد حشيش وآخرون**، مرجع سبق ذكره، ص235

[3] **هشام محمود الإقداحي**، مرجع سبق ذكره، ص410.

2 – الإغـراق:

هو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتميز بين الأثمان السائدة في الداخل وتلك السائدة في الخارج حيث تكون الأخيرة منخفضة عن الثمن الداخلي للسلعة مضافا إليه نفقات النقل وغيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية إلى السوق الأجنبية، ويمكن التمييز من حيث مدى استمراره بين أنواع ثلاثة من الإغراق[1]: **الإغراق العارض** والذي يفسر بظروف استثنائية وطارئة، و**الإغراق القصير الأجل** أو المؤقت والذي يتحقق بالغرض المنشأ من أجله، و**الإغراق الدائم** المرتبط بسياسة دائمة تستند إلى وجود احتكار في السوق الوطنية يتمتع بالحماية.

ويشترط لنجاح سياسة الإغراق انفصال الأسواق عن بعضها، وهو ما يجعل من السهل على المحتكر أن يميز من حيث الثمن الذي يفرضه على مختلف الأسواق كل بحسب ظروفه وخاصة بحسب مرونة الطلب السائد به، وبالطبع تختلف آثار سياسة الإغراق من وجهة نظر الدولة المستوردة عنها من جانب الدولة المصدرة، ويرى أنصار مذهب الحماية ضرورة مكافحة سياسة الإغراق الأجنبية وتتأكد ضرورة التدخل إذا ما كان الإغراق يهدف القضاء على المنافسة في السوق المحلية ثم استغلالها لرفع الأثمان كما في حالة الإغراق المؤقت، ومن هنا تتضح خطورة الأثر الهدام للإغراق على هيكل الجهاز الإنتاجي واتجاهات التجارة الخارجية للبلاد، ويستقيم بالتالي القول بضرورة حماية الاقتصاد القومي من مخاطره بفرض القيود على حركات السلع التي يراد بها إغراق السوق الوطني والقضاء على المنافسة.

3 – تخفيض سعر الصرف:

يقصد بتخفيض سعر الصرف كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقوما بالوحدات النقدية الأجنبية سواء أتخذ ذلك مظهرا قانونيا أو فعليا في نسبة الوحدة إلى الذهب أولم يتخذ، وبتخفيض سعر الصرف بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الأثمان المحلية مقومة بالعملات الأجنبية ويرفع الأثمان الخارجية مقومة بالعملة الوطنية.ولتخفيض سعر الصرف أسباب متنوعة :

أ- يأتي علاج الاختلال في ميزان المدفوعات بتشجيع الصادرات وتقييد الواردات.

ب- وقد يكون التخفيض بهدف زيادة دخل بعض الفئات المنتجة وتخفيف عبء مديونيتها وذلك لتسهيل تصريف منتجاتهم في السواق الخارجية أو لتدهور أثمانها في السوق المحلي

ج- حماية الصناعة الناشئة وعلاج مشكلة البطالة في الاقتصاد القومي حيث ينتج عنه تشجيع التوسع في الصناعات التصديرية

[1] **هشام محمود الإقداحي**، مرجع سبق ذكره، ص410-411.

ومن ابرز الآثار الاقتصادية لتخفيض سعر الصرف ما يتعلق بقيمة كل من الصادرات والواردات بما يترتب عليه من انخفاض ثمن الصادرات المحلية وارتفاع قيمة الواردات الأجنبية مما يكسبها تنافسية أما المنتجات الأجنبية، وإن كان هذا التخفيض يتوقف في النهاية على درجة مرونة الطلب لتغيرات الأثمان الناشئة عن هذا التخفيض[1].

المطلب الثالث: سياسات وبرامج تحرير التجارة الخارجية (محتوى وعناصر برامج تحرير التجارة الخارجية)

تسير تحرير التجارة الدولية وفق تطورات الاقتصاد وبرامج المواءمة الاقتصادية، وتتخذ السياسات التجارية المناسبة لكل برنامج وفي مراحل تطبيقه، حيث يمكن تقسيم السياسات التي ينبغي أن تشملها برامج تحرير التجارة الخارجية إلى ما يلي[2]:

سياسات الاستيراد، سياسات تشجيع الصادرات، سياسات سعر الصرف، سياسات إدارة الاقتصاد الكلي والسياسات التنظيمية، السياسات التجارية تجاه الشركاء .

و سنتطرق إلى سياسة إحلال الواردات التي تسير وفق مبادئ الحماية التجارية التي تقتضي إلى حماية الصناعات الناشئة المنافسة للسلع الصناعات المستورد من باب استراتيجيات السياسات التجارية، حيث تعتبر سياسة إحلال الواردات الخطوة الإستراتيجية نحو التصدير وتحرير التجارة بثقة وتنافسية .

أولا: سياسات الاستيراد

تشمل هذه السياسات على إلغاء القيود الكمية وتخفيض معدلات الرسوم الجمركية وتوحيدها .

1 – إلغاء القيود الكمية:

تعرف القيود الكمية بأنها إخضاع التجارة الخارجية سواء كانت صادرات أو واردات إلى نظام الحصص أو الأذونات، وتسمى القيود المباشرة، وهدفها حماية الصناعات الوطنية ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات، وهناك إجماع على بأن الرسوم الجمركية تمثل وسائل أفضل من القيود الكمية لأسباب التالية:

أ– تؤدي القيود الكمية إلى عزل التسعير المحلي عن التسعير العالمي للسلع، وبالتالي إلى عدم قدرة الصناعات المحلية على المنافسة في الأسواق الخارجية.

ب– تتميز الرسوم الجمركية بشفافية أكثر من القيود الكمية من حيث تأثيرها على الأسعار المحلية، أما القيود الكمية فهي تؤثر على الأسعار المحلية من خلال تأثيرها على العرض وبالتالي يصعب تقدير ارتفاع الأسعار الناتجة عن هذه القيود.

---

[1] **هشام محمود الإقداحي**، مرجع سبق ذكره، ص412–413.

[2] **حسان خضر**، برامج إصلاح التجارة الخارجية وتقييمها، المعهد العربي للتخطيط- www.arab-api.org/course25/pdf/c25-2-2.pdf، 2012/11/17، ص 1-2.

ج- الرسوم الجمركية تنمي عائدات الحكومة في حين أن القيود الكمية لا يترتب عنها ارتفاع في هذه العائدات إلى في بعض الحالات.

د- يكون الدخول في مفاوضات ثنائية أو متعددة الأطراف لتحري متبادل للتجارة أسهل لو كانت التجارة خاضعة لرسوم جمركية عوضا عن قيود كمية.

و- يمكن تقليص القوة الاحتكارية في بعض القطاعات الاقتصادية.

2-كيفية التخلص من القيود الكمية :

يمكن التخلص من القيود الكمية بالتباع عدة طرق وإجراءات أهمها:

أ- إلغاء القيود الكمية تدريجيا: أي رفع السقف الموضوع على الواردات تدريجيا حتى يصبح السقف مساويا للكمية المستوردة لو لم تكن هناك قيود.

ب- إلغاء القيود سلعة بعد سلعة: استعملت هذه الطريقة بعد الحرب العالمية الثانية لرفع القيود الكمية عن التجارة في أوروبا وفي كوريا الجنوبية. ويقاس تحرير التجارة بهذه الطريقة من خلال ارتفاع نسبة السلع المتمتعة بموافقة آلية للاستيراد في مجمل السلع المستوردة.

ج- تحويل القيود الكمية إلى رسوم جمركية: تمثل الرسوم الجمركية أفضل طريقة للتحكم في الاستيراد من القيود الكمية كما اشرنا سابقا، بالإضافة إلى أن تحويل القيود الكمية إلى رسوم جمركية يضمن وقوع تدفق مفاجئ للواردات نتيجة إلغاء القيود الكمية . ولكن أحد العيوب الرئيسية في هذه الطريقة هو وضع الرسوم الجمركية المتناظرة مع القيود الكمية التي كانت موجودة بحيث لا تتغير الواردات من ناحية الكم، القيمة، والمصدر الجغرافي.

د- عرض الحصص الاستيرادية في المزاد العلني : يمكن عرض أذونات الاستيراد في المزاد العلني كمرحلة انتقالية قبل تحويل الحصص إلى رسوم جمركية، والمزايدة تعطينا فكرة عن معدلات الرسوم الجمركية المتناظرة، علما بأن هناك بعض الحالات تجعل هذه المزايدات لا تقدر بدقة الرسوم الجمركية المتناظرة مع الحصص.

و- تحويل الحصص إلى رسوم حصص: يمكن إتباع سياسة مزج بين الرسوم والحصص، وذلك بإلغاء الرسوم الجمركية على عدد معين من الحصص على أن تكون الرسوم مرتفعة جدا على الواردات التي تتجاوز هذه الحصص، ويتم في مرحلة ثانية تخفيض هذه الرسوم تدريجيا إلى أن تخف تماما.

لقد أثبتت التجارب أن من بين هذه الطرق، تحويل القيود الكمية إلى رسوم جمركية كانت وراء نجاح كثير من تجارب تحرير التجارة خاصة بالنسبة للدول التي كانت تعتمد بصفة كبيرة على القيود الكمية، ويرجع هذا إلى أن التخلص السريع من هذه القيود قد يعرض الصناعات المحمية إلى الانهيار والانتفاء، ومن ناحية أخرى، تعويض القيود الكمية برسوم جمركية يضمن عائدات للدولة ويمنع تفاقم الواردات.

3 – تخفيض الرسوم الجمركية والاتجاه نحو توحيدها:

إن الهدف من تخفيض الرسوم الجمركية هو التخفيض من الحماية الفعلية لكل السلع والصناعات والاتجاه نحو سياسة أكثر حيادية بين التصدير والاستيراد، ويحتوي هذا الجانب على اتجاهين[1] :

الجانب الأول: يتمثل في تخفيض معدلات الرسوم الجمركية الاسمية

الجانب الثاني: يتمثل في التقليل من تشتت هذه الرسوم، إذ أن التخفيض في الوسط الحسابي لمعدلات الرسوم الجمركية لا يضمن تخفيض الحماية الفعلية خاصة إذا كانت الرسوم على عناصر الإنتاج أعلى من الرسوم على السلع النهائية، في هذه الحالة تختلف درجات الحماية الاسمية والفعلية وبالتالي ينتج عن ذلك تخصيص غير أمثل للموارد، وانطلاقا من ذلك، سعت الدول لإيجاد بعض الطرق التي تضمن المعدلات الرسمية للرسوم الجمركية والتقليل من تشتتها[2].

أ- هناك دول عمدت إلى تخفيض متكافئ لكافة الرسوم

ب- دول أخرى خفضت الرسوم التي تفوق حدا معينا

ج- بعض الدول ركزت على تخفيض الرسوم شديدة الارتفاع

د- وهناك من الدول من اتبعت سياسة تجمع بين السياسات المذكورة

وأثبتت التجارب بأن استعمال الطرق السهلة أفضل من استعمال طرق حالة بحالة، مثال على ذلك طريقة عرفت تحت اسم الكونسرتينا Concertina أي التخفيض التدريجي إلى حد معين 25% ثم 20% وهكذا دواليك.

ثانيا: سياسة تشجيع الصادرات

تلعب سياسة تشجيع الصادرات دورا محوريا وهاما في برامج تحرير التجارة الخارجية وذلك لعدة أسباب أهمها توفير مصادر من العملات الصعبة، خلق فرص عمل جديدة من خلال إنشاء مشاريع الصناعات التصديرية، إصلاح الخلل في ميزان المدفوعات وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، وعلى الرغم من أهمية تشجيع قطاع الصادرات، إلا أن هناك العديد من العوائق التي تحول دون ذلك وهي :

– حماية الصناعات المحلة للواردات، هذه الحماية متحيزة بالضرورة ضد التصدير، لأن الموارد ستخصص بعيدا عن هذا القطاع، لذا ينبغي العمل على تخفيض درجة الحماية المقدمة للصناعات المحلية.

– وجود رسوم جمركية مرتفعة على السلع الوسيطة المستخدمة من قبل قطاع التصدير

– بعد الصناعات القابلة للتصدير عن الموانئ ومنافذ النقل، مما يتسبب في ارتفاع كلفة التصدير ويحرمها من المنافسة.

---

[1] **حسان خضر**، مرجع سبق ذكره، ص10

[2] **حسان خضر**، مرجع سبق ذكره، ص11

– بخصوص الصناعات التحويلية التي تتلقى الطلبات على سلعها من قبل الدول الأجنبية، تقضي ظروف المنافسة الاستجابة لتلك الطلبات في الوقت المحدد وحسب المواصفات المطلوبة.

– تكون صادرات معظم الدول النامية من عدد قليل من السلع، مما يجعل عائداتها عرضة للصدمات التي تتعرض لها أسعار تلك السلع في الأسواق العالمية، هذا يتطلب تنويع السلع المصدرة لتفادي آثار الصدمات.

وتضاف إلى هذه العوائق عوائق أخرى كسياسات أسعار الصرف والسياسات الاقتصادية الأخرى إذا ما كانت اتجاهاتها لا توافق توجهات التصدير، وتتمتع هذه السياسة حاليا باهتمام كبير سواء على مستوى المنظمات الدولية أو محليا، ومن المناسب التوسع النسبي في معرفة عمل وآليات هذه السياسة، ويعتقد بعض الاقتصاديون بأن الانطلاقة من الحوافز هو الأساس لفهم سياسة تشجيع الصادرات.

أطلق كوستاف رانيس G.Ranis على هذه السياسة سياسة إحلال الواردات Export Substitution على اعتبارها تحل صادرات السلع الصناعية كثيفة العمل محل صادرات السلع الزراعية كثيفة العمل، كما أطلق عليها اقتصاديون آخرون مصطلح الاتجاه للخارج على عكس إستراتيجية إحلال الواردات المتوجهة للداخل.

ويعتب النموذج الآسيوي من أكثر النماذج نجاحا في مجال سياسة تشجيع الصادرات سواء تشجيع الصادرات ذات الكثافة بالعمل أو تشجيع الصادرات غير التقليدية كثيفة العمل و رأس المال ، ويمكن وصف هذه السياسة على أنها اتبعت أي شيء تتجنبه سياسة إحلال الواردات، وتوجه الدعم للسلع المصدرة بدلا من سلع إحلال الواردات .

ثالثا: سياسة إحلال الواردات

لقد سارت الدول الأوروبية تتبعها اليابان بنجاح في طريق الحماية لتطوير صناعاتها، حيث يرى "فريدريك لست" الاقتصادي الألماني الشهير أن جمارك الحماية وسيلة لتصنيع ألمانيا في منتصف القرن التاسع عشر، كما اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية في أول عهدها مع التنمية والنهوض والتطور بفرض ضرائب لحماية الصناعات الأمريكية على الواردات البريطانية الرخيصة[1].

أما على مستوى الدول النامية حاليا، فقد برزت هذه السياسة أساسا في دول أمريكا اللاتينية بعدما أصاب الكساد صادراتها نتيجة الكساد الكبير، وانقطاع خطوط الشحن التجارية خلال الحرب العالمية الثانية، وساعدت فكرة التصدير التشاؤمية التي تبناها 'راؤول بريبش' و'سنجر' وغيرهما بانتشار فكرة الحماية من خلال سياسة إحلال الواردات، ثم تبعتها بعد ذلك دول نامية أخرى مثل الهند وتركيا. وتعتمد سياسة إحلال الواردات على مبادئ بسيطة هي :

– في ظل انهيار معدل التبادل الدولي لغير صالح المنتجات الأولية لا بد من التصنيع

[1] **أحمد الكواز**، الجدل حول السياسات الإقتصادية ، المعهد العربي للتخطيط، www.arab-api.org/course40/pdf/I89040-5.pdf ، 2012/04/04 ، ص3

– في ظل ضعف القدرة التكنولوجية محليا لا بد من البدء بالصناعات الاستهلاكية التي لا تحتاج إلى خبرات تكنولوجية متقدمة.

– قيم الواردات من سلع معينة لا سيما الاستهلاكية تمثل ضمان الطلب

– جعل أسعار السلع المستوردة مرتفعة من خلال التعريفة الجمركية، والحصص، وإجراءات أخرى، وبالتالي جعل إنتاج صناعات الواردات أمرا مربحا.

وتعتمد سياسة الواردات أساسا على أداتين رئيسيتين هما الحماية و حصص الواردات.

الحماية:

يجد مبرر فرض التعريفة الجمركية كأداة من أدوات الحماية بمفهوم الصناعات الناشئة، والتي لا يمكن أن تنافس المنتجات الأجنبية محليا إلا من خلال دعمها بالحماية والأشكال الأخرى للدعم، وتوصي سياسة إحلال الواردات بثلاثة أو شروط في مجال استخدام التعريفة الجمركية كأداة للحماية [1]:

أ–الهدف من الحماية هو تنويع مصادر الدخل من إحلال الحماية المؤقتة المرتبطة بتعزيز مبدأ الكفاءة

ب–يترتب على ذلك اتجاه التعريفة الجمركية للانخفاض تدريجيا

ج–الانتقال التدريجي من إنتاج السلع الاستهلاكية ثم الوسيطة، ثم الرأسمالية أو/و الانتقال من الإنتاج للسوق المحلي إلى السوق الخارجي(التصدير).

وفي حالة الابتعاد عن هذه الشروط يبتعد التطبيق عن النموذج الأمثل لسياسة إحلال الواردات.

اتسمت تجارب أغلب الدول النامية، وكذلك الصناعية أثناء فترات الاستخدام المكثف لسياسة إحلال الواردات بارتفاع معدلات التعريفة الاسمية، مع انخفاض التعريفة على المدخلات الوسيطة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات الحماية الفعالة وهذا نتج عنه :

أ– ارتفاع معدلات الصناعات الاستهلاكية مقارنة بالسلع الوسيطة والرأسمالية، وبالتالي انخفاض الحافز للاستثمار في هذه الأخيرة وتأخر تطوره

ب– تمتع القطاع الصناعي بحماية أكبر من القطاع الزراعي، وبالتالي الميل لضد الاستثمار في القطاع الزراعي.

ويتميز التطبيق الفعلي لسياسة إحلال الواردات، نتيجة لذلك بالتحيز ضد الزراعة، وضد إنتاج السلع الرأسمالية وثم مسؤولية هذا التطبيق عن إفشال هذه السياسة من حيث عدم قدرتها على تحفيز التنمية المعتمدة على ذاتها، ويسري هذا التوجه على حالة البلدان المتقدمة كالنرويج مثلا، إلا أنه أكثر تطرفا ووضوحا في حالات البلدان النامية(المتخلفة). ولمعدل الحماية الفعال معنيان :

[1] **أحمد الكواز**، الجدل حول السياسات الإقتصادية مرجع سبق ذكره، ص5

أ- يعني المعدل السالب المنخفض، مواجهة الصناعة المعنية لمعدل مرتفع في التعريفة على مدخلاتها أو على الإنتاج، كما هو الحال في معظم صناعة المواد الأولية .

ب- يعني المعدل السالب المرتفع أن مستوى الصناعة على مستوى منخفض الكفاءة حيث تكلفة مدخلاتها بالعملة الأجنبية (الأسعار الدولية) أكبر من سعر الناتج بالأسعار الدولية(سعر الحدود)

رابعا : إمكانيات التوفيق بين سياستي إحلال الواردات وتشجيع الصادرات

من أجل نجاح أي سياسة تجارية لا بد من ضبط توجهاتها بدقة والعوامل المحيط بتطبيقاتها وبالأخص البيئة الملائمة، كما أن تحقيق التوازن بين سياسة التصدير وسياسة إحلال الواردات من أصعب هذه التطبيقات، حيث تقوم السلطات التجارية التوفيق بين توجهين متناقضين هما التوجه الحمائي والتوجه التحرري، مع اعتبار أن سياسة إحلال الواردات ليست منضوية في المفهوم الحمائي كنظام تجاري مغلق بل من ناحية تنافسية المنتج المحلي أمام المنتجات الأجنبية، وليتم التوفيق بين هاتين السياستين فمن الضروري الحرص على تحقيق ما يلي :

1- ضرورة تحديد دقيق للصناعات الناشئة الواجب حمايتها، من حيث التأكد من توفر احتمالات تنافسيتها في التصدير أو في إحلال الواردات من دون حماية بعد فترة معينة.

2- التحول التدريجي من السوق المحلي إلى الخارجي أو/و التحول من الصناعات الاستهلاكية للوسيطة ثم الاستثمارية.

3- عدم إغفال القطاع الزراعي

4- الحد من ظاهرة الباحثين عن الريع خاصة في مراحل تطبيق سياسة إحلال الواردات وذلك من خلال تفعيل قوانين مكافحة الفساد، علما بأن طبقة الباحثين عن الريع تمثل أهم المشاكل المرتبطة مع تطبيق سياسة إحلال الواردات والذين يشكلون ما يعرف بـ"رأسمالية المحاسيب".

5- التخفيض المخطط لدرجة الحماية من خلال التحرير التدريجي للواردات وبشكل يتسق مع تطور القطاع الصناعي محليا وتحسين درجة تنافسيته مع الابتعاد عن التحرير المفاجئ.

6- التأكد من توفر شرط مارشال-لينر عند تطبيق سياسة تخفيض سعر الصرف والقائل($A+b > 1$)، حيث تمثل(a) المرونة السعرية للطلب على الصادرات، و(b) المرونة السعرية للطلب على الواردات.معنى ذلك أن تخفيض العملة يعزز وضع الحساب الجاري في حالة توفر هذا الشرط، وفي حالة عدمه، لا يقوم بمثل هذه المهمة.

7- الاستعداد الحكومي للتدخل الرشيد لإصلاح خلل السوق.

8- تطوير الأسواق المالية لمواجهة الاحتياجات التمويلية من خلال استخدام المالية المتطورة وتوسيع منافذ الاستفادة من الأسواق المالية الخاصة للصناعات المتوسطة والصغيرة.

9- الإصلاح المؤسسي، والعمل ضمن مشروع وطني للنهوض الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وتطوير رأس المال البشري ودعم الإنتاجية من خلال إصلاح نظم التعليم والصحة .

10- التكامل الرأسي مابين الصناعات حسب الحجم، والتركيز على ابتكار السلع والخدمات الجديدة أو القديمة المطورة كأساس لخلق التنافسية محليا ودوليا لصعوبة التنافس مع صادرات البلدان المتقدمة التقليدية.

خامسا: سياسات سعر الصرف

يعتبر وجود سعر صرف حقيق تنافسي أمرا هاما وضروريا لتشجيع الصادرات وتوسعها، ولتجنب التدهور في ميزان المدفوعات، ويؤدي سعر الصرف بأعلى من قيمته إلى تباطؤ توسع قطاع التصدير وهروب رأس المال، وبالتالي تأخر النمو، كما يعتبر ضريبة ضمنية ضد التصدير ولفائدة الصناعات المحلية وقطاع السلع غير القابلة للتجارة، وهذا يعني إتباع سياسة إحلال الواردات[1]، وسنتطرق بأكثر تفصيل إلى سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالصادرات وإحلال الواردات في الفصول اللاحقة.

سادسا: سياسات إدارة الاقتصاد الكلي والسياسات التنظيمية

يتوقف نجاح تحري التجارة الخارجية على إتباع سياسات متسقة على مستوى إدارة الاقتصاد الكلي، وتؤثر السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية) بصفة غير مباشرة على سعر الصرف من خلال تأثيرها على الدخل والطلب والأسعار، وإن التضخم وارتفاع السيولة يؤدي إلى ارتفاع في الطلب والأسعار المحلية وبالتالي قيمة العملة هذه نتيجة معاكسة لما ترمي إليه برامج تحرير التجارة ، وهكذا فإن الضغط على الطلب من خلال إتباع سياسات مالية ونقدية حازمة أمر ضروري. ونجاح برامج تحرير التجارة الخارجية يتطلب إجراءات تنظيمية لتحرير سعر الفائدة والأجور للحد من الاحتكار وتشجيع المنافسة

سابعا: السياسات التجارية تجاه الشركاء التجاريين

إن قيام الدولة بمفردها بتحرير تجارتها الخارجية من جهة واحدة هو أمر غير مجد، بل يلزم ذلك وجود أطراف أخرى يقدمون تنازلات، وتأتي تلك التنازلات من خلال المفاوضات المتعددة لأطراف مثل (GATT) أو مفاوضات ثنائية مع الدول الصناعية أو من خلال الاتفاقيات الإقليمية.

أ- المفاوضات المتعددة الأطراف : تستفيد الدول النامية من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف للتخفيض من القيود المفروضة على سلعها من قبل الدول المتقدمة، وخلال محادثات جولة أوروغواي لمنظمة الجات تمكنت الدول النامية من الحصول على تنازلات متبادلة مع الدول المتقدمة، وتستطيع الدول النامية من خلال توحيد مواقفها من تحقيق مكاسب أكبر نتيجة قدرتها على المساومة.

ب- المفاوضات الثنائية : في الوقت الذي خفضت فيه الدول الصناعية الرسوم الجمركية عمدت إلى رفع الحواجز غير الجمركية على صادرات الدول النامية، وهذا ما يجعل تجارب الدول النامية لتحرير تجارتها عرضة للفشل.

[1] **حسان خضر**، برامج إصلاح التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص32

فبالإضافة للمفاوضات المتعددة الأطراف، ينبغي على الدول النامية الدخول في مفاوضات ثنائية مع الدول الصناعية التي تمثل منفذا رئيسيا لصادراتها.

ج- التكامل الإقليمي : التكامل الإقليمي هو تكوين كتل تجارية تحقق مكاسب لأعضائها فيكون تبادل السلع بين الشركاء أقل تكلفة من غيرها، كما أن حجم السوق يحقق وفرات الحجم الكبيرة، وبالتالي مواجهة المنافسة من الأسواق العالمية، كما أن هذا التكتل يكسب الدول المشاركة القدرة على التفاوض والمساومة، والملاحظ أن بعد جولات تحرير التجارة العالمية خلال التسعينات زادت هذه الاتفاقيات والتكتلات.

ولكن لا يجب أن يؤدي تكوين كتل إقليمية إلى الانغلاق على العالم، كما لا ينبغي استبدال السلع القادمة من خارج التكتل ذات التكلفة الأقل بسلع أخرى منتجة داخل التكتل وبسعر أعلى.

المبحث الثالث: توجهات تحرير التجارة الخارجية في إطار التحول الاقتصادي

لقد حدثت تحولات ضخمة في العالم في النصف الثاني من القرن العشرين، وهي التحولات التي نتج عنها خضوع الاقتصاد العالمي إلى سيطرة ثلاثة قوى كبرى في العالم وهي الاقتصاد الأمريكي والأوروبي والياباني، وبالمقابل تم تهميش دور اقتصاديات الدول النامية، التي اتجهت إلى تطبيق برامج للإصلاحات الاقتصادية تزايد فيها دور القطاع الخاص في عملية التنمية وتحرير الأسواق والتجارة الداخلية وذلك في إطار التكيف مع المتغيرات الاقتصادية الدولية وإنشاء منظمة التجارة العالمية وتوسع النظام التجاري متعدد الأطراف، وارتبطت هذه الإصلاحات الاقتصادية الشاملة بالتحول لآليات السوق أو اقتصاد السوق، فكان التركيز على الإصلاح النقدي والمالي من أجل الاستقرار الاقتصادي، كما تم التركيز على الإصلاح الحقيقي للمتغيرات الحقيقية في الاقتصاد كالإنتاج والتصدير والاستثمار وغيرها حتى يتولد التوازن الداخلي الذي يؤدي إلى التوازن الاقتصادي الخارجي، وعلى مستوى هذا الأخير عرفت الدول النامية نوعين من إستراتيجيات التصنيع[1]، ولقد ركزت الإستراتيجية الأولى على التصنيع من أجل الإحلال محل الواردات أو التصنيع ذات التوجه الداخلي، بينما اعتمدت الإستراتيجية الأخرى على التوجه الخارجي بالصادرات أو إستراتيجية تشجيع الصادرات، وتلعب المؤسسات العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة دورا هاما في تجسيد هذه البرامج الإصلاحية لما لها من ارتباط وتأثير خاصة من خلال ما تقدمه من دعم وإعانات للدول النامية.

المطلب الأول: الإصلاح الاقتصادي والتحول نحو آليات السوق

يرتبط التحول نحو آليات السوق بتطبيق اقتصاد السوق الحر، وتحديد مدى تطبيق الحرية الاقتصادية وجوانب التحرير في إطار هذا التحول، وارتبط هذا التحول بسقوط المعسكر الاشتراكي المبني على التخطيط المركزي وتدخل الدولة المباشر في توجيه النشاط الاقتصادي.

ويقصد بآليات السوق الاتجاه نحو ترك قوى الطلب والعرض للتفاعل بحرية فيما يعرف بتعميق الحرية الاقتصادية في ممارسة النشاط الاقتصادي[2]، وبالتالي عدم السماح بنمو الاحتكارات التي تستغل المستهلك وتهدر الموارد الاقتصادية، وتحقيق ما يسمى بالسعر العادل الذي يرغب فيه المستهلك ويرضى به المنتج.

أولا: مميزات اقتصاد السوق المعاصر

فالتحول إلى آليات السوق في ظل اقتصاد السوق المعاصر الذي يختلف عن اقتصاد السوق في القرن الثامن والتاسع عشر **يتميز** بما يلي[3] :

---

[1] **محمود حامد محمود عبد الرزاق**، تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع ،حلوان –مصر، ص31

[2] **عبد المطلب عبد الحميد**، المنظور الاستراتيجي للتحولات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين، الدار الجامعية 2009/2008 الإسكندرية، ص43

[3] **عبد المطلب عبد الحميد**، مرجع سبق ذكره، ص44-45

– تطبيق آليات السوق لتصحيح مسار الاقتصاد القومي

– الاتجاه إلى اقتصاد يكون القطاع القائد فيه هو القطاع الخاص، وبالتالي إعادة توزيع الأدوار في النشاط الاقتصادي من خلال الخوصصة

– إعادة تخصيص الموارد وتحويلها إلى القطاعات الإنتاجية والخدمية الأكثر كفاءة اقتصادية وإتباع سلسلة من إجراءات التكيف الاقتصادي والموائمة الاقتصادية.

– الاتجاه إلى الاعتماد على السياسة الاقتصادية الكلية في إحداث التحول الاقتصادي المطلوب، وتحويل علاقة الدول بالنشاط الاقتصادي إلى علاقة غير مباشرة بانسحابها التدريجي المدروس.

– لا يمكن أن يصل دور الدول في النشاط الاقتصادي في أي حال من الأحوال إلى الصفر، بل يحتاج إلى دور قوي في إدارة النشاط الاقتصادي بطريقة وأسلوب غير مباشر، مع لعب دور المحفز والمنظم والمشارك في التنمية كلما تطلب ذلك.

– يرتبط التحول لآليات السوق في الظروف المعاصرة وجود برنامج للإصلاح الاقتصادي الشامل الذي ينطوي على شقين:

– **شق التثبيت** لتحقيق استقرار اقتصادي بالتركيز على الإصلاح النقدي والمالي

– **شق الإصلاح الهيكلي** بالتركيز على الإصلاح الحقيقي للمتغيرات الفاعلة في الاقتصاد كالإنتاج والتصدير والاستثمار والإنتاجية وغيرها بحيث تسمح بحدوث التوازن الداخلي الذي يؤدي إلى التوازن الخارجي وبالتالي وقاية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية.

ثانيا: أسباب التحول لآليات السوق

لقد أدت عدة أسباب الكثير من الدول إلى تطبيق آليات السوق مع نهاية العقد الثاني من الثمانينات وبداية العقد الأول من التسعينات من القرن العشرين، ولا تزال التطبيقات مستمرة إلى يومنا هذا ويمكن تلخيص أهم هذه الأسباب فيما يلي[1] :

1– انهيار الاتحاد السوفيتي سابقا، رمز النهج الاشتراكية الاقتصادية و نظام التخطيط الموجه والمركزي للدولة والتدخل المباشر في النشاط الاقتصادي.

2– تزايد وتفاقم أزمة المديونية، والتي كانت تصرف عموما على القطاعات الغير منتجة، مما زاد من حدتها وفرض شروط إضافية لسدادها من طرف الجهات المانحة بعد إعادة الهيكلة

3– تفاقم أزمة الاقتصاديات المخططة مركزيا، لغياب الكفاءة الاقتصادية ونظرا لتعمق البيروقراطية وانتشار الفساد والرشوة، التي عقدت نمو الاقتصاد باختيار طرق وأساليب إنتاج تتجه نحو إهدار المقدرات الوطنية **وشل مزاياها النسبية.**

[1] **عبد المطلب عبد الحميد**، مرجع سبق ذكره، ص 46

4- انخفاض إنتاجية العامل في المنظمة الاشتراكية التي تطبق التخطيط المركزي الشامل عنها في الدول التي تطبق آليات السوق، وتدني الجودة الإنتاجية .

5- شروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الذي يقضي بضرورة الخضوع لحزمة من السياسات والإصلاح الاقتصادي عند التعامل معهما، ومعظم الدول النامية هي مدينة لهذين المؤسستان الماليتين.

6- دخول عصر العولمة الاقتصادية ، وعمليات تحرير التجارة العالمية ، والتنافس على الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة.

ثالثا: الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لدول التحول (الدول النامية)

هناك خصائص اقتصادية واجتماعية تتسم بها اقتصاديات الدول النامية، والتي تسهم بصورة مباشرة في خلق الاختلالات الاقتصادية وتزايدها في هذه الدول، وتنقسم تلك الاختلالات إلى إختلالات داخلية واختلالات خارجية ويمكن إيجاز هاته الخصائص والاختلالات في ما يلي[1]:

- تدهور مستوى الطاقة الإنتاجية
- اختلال علاقات النمو بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية
- التخصص في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية زراعية آو استخراجية
- تدهور مستوى المعيشة الحقيقي للسكان
- عجز الموازنة العامة للدولة
- ارتفاع معدلات التضخم وتفاقمها وأثارها الاقتصادية
- مشكلة تخلف الأسواق المالية والنقدية وجمودها.
- مشكلة تزايد العجز الهيكلي في ميزان المدفوعات
- مشكلة المديونية الخارجية

رابعا: شروط نجاح برامج الإصلاح الاقتصادي

ارتبط نجاح برامج الإصلاح الاقتصادي بالتحول نحو آليات السوق وتحرير الاقتصاد سواء من جانب إدارة جانب الطلب عن طريق سياسات التثبيت أو إدارة جانب العرض التي تنتهج فيها سياسات التكيف الهيكلي، وعلى هذا الأساس سمي برنامج الإصلاح الاقتصادي ببرنامج التثبيت والإصلاح الهيكلي ويمر تطبيق هذه البرامج بمرحلتين[2] :

المرحلة الأولى : يتم من خلالها تهيئة أرضية التحول لآليات السوق بتحييد القيود الإدارية في السياسات المالية والنقدية، وقد اهتمت سياسات التصحيح الهيكلي في هذه المرحلة بإلغاء الدعم العيني وتحويله إلى دعم نقدي

---

[1] **سميرة إبراهيم أيوب**، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي-دراسة تحليلية تقيميه ، مركز الاسكندرية للكتاب 2006، ص23--41

[2] **عبد المطلب عبد الحميد**، مرجع سبق ذكره، ص69

وتطلب ذلك تحرير سعر الصرف وأسعار الفائدة، وامتدت هذه المرحلة من منتصف السبعينات حتى بداية التسعينات.

المرحلة الثانية: وتم في هذه المرحلة السعي بمعدلات عالية، إلى إحداث تغيرات جوهرية في هيكل الملكية وتوزيع الأدوار بين القطاع العام والخاص وتغير في أسلوب إدارة الاقتصاد والعمل على توفير شروط آليات السوق وتمد هذه المرحلة من بداية التسعينات وهي مستمرة إلى يومنا هذا،ويرى البعض أنها لازالت في بدايتها رغم تسارعها .

النظام الأمثل لأولويات تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي :

من الوجهة النظرية الاقتصادية لا يوجد نظام أمثل لأولويات الإصلاح، ولكن من المهم دراسة كل حالة على حدة مع أهمية التأكد على بناء المؤسسات الملائمة واستقلال القضاء واستقلالية البنك المركزي وغيرها من الاعتبارات المؤسسية كشروط يجب توفرها في كافة الحالات، إلا أن ذلك لا يعفى من إمكانية الاتفاق على توصيات عامة ذات صيغة تأشيرية في مجال الأولويات، مع التأكد مرة أخرى على احترام خصوصية كل بلد من البلدان وضرورة استنباط نظام أولويات يتفق مع هذه الخصوصيات والأبعاد الزمنية المرتبطة بهذه الأولويات ومن أهمها[1]:

– من المهم جدا توفر المؤسسات الملائمة لنجاح الإصلاح الاقتصادي

– الاستقرار بما يتضمنه من تخفيض لقيمة العملة وخفض معدل التضخم، مما يضمن أن التضخم تحت السيطرة، كما أن انخفاض معدلات التضخم سيزيد من مصداقية عملية الإصلاح.

– إصلاح السياسة الصناعية الذي من شأنه أن يدعم التنافسية مابين المشروعات المحلية ودعم قدرتها على مواجهة منافسة الواردات والمشروعات الأجنبية، على أن يتم فتح الباب للاستثمار الأجنبي المباشر تدريجيا خاصة ذات المحتوى التكنولوجي المتطور.

– إصلاح القطاع المالي لما يسمح بتعزيز المنافسة مابين المصارف والأنشطة المحلية أولا، على أن يتم فتح الباب للأنشطة المالية الأجنبية في مرحلة لاحقة.

– إصلاح سوق العمل وضمان المرونة الأجرية، وتسهيل تنقل العمالة مابين كل قطاع فقط، ورعاية المسرح منها من خلال أنظمة متطورة للضمان الاجتماعي وشبكة أمان اجتماعي لإعادة تأهيل العمالة.ويجب تنفيذ تحرير التجارة وإصلاح السياسة الصناعية بشكل متوازي، وهنا من يقترح التدرج، كاتخاذ إستراتيجية تصنيع توافق ظروف التحول.

[1] **أحمد الكواز**، الجدل حول السياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط 2013/03/10 -httpwww.arab api.orgcourse40pdfI89040-5.pdf

ولقد عرفت الدول النامية نوعين من **إستراتيجيات التصنيع**[1]، فركزت لإستراتيجية الأولى على التصنيع من أجل الإحلال محل الواردات،أو إستراتيجية التصنيع ذات التوجه الداخلي ، بينما اعتمدت الإستراتيجية الأخرى على التوجه الخارجي بالصادرات أو إستراتيجية تشجيع الصادرات.

وفي الأخير وبالإضافة إلى كل ما سبق يجب مراعاة البيئة السياسية ودراسة الأوضاع الراهنة، كما أن الإصلاح يستدعي الاستفادة من التخصصات الأخرى خاصة القانونية والتشريعية في مجال تنمية المؤسسات في كل مرحلة من مراحل الإصلاح.

المطلب الثاني: الإصلاح الاقتصادي والتوجهات الدولية نحو تحرير التجارة الخارجية

لقد ساد انطباع في أعقاب نجاح جولة أوروجواي وإعلان نتائجها أن النظام الجديد للتجارة ينطوي على فتح أسواق دول العالم على مصراعيها فورا وبلا تمييز فضلا عن سيادة المنافسة الكاملة في كل قطاعات التجارة العالمية، ومن ثم إنهاء كافة الممارسات التجارية القائمة على دعم الصادرات أو حماية الواردات.

ولكن ظروف هذا النظام التجاري الجديد جاءت متزامنة مع تطبيقات تحولات اقتصادية كبيرة داخل الدول النامية متمثلة في الإصلاحات الاقتصادية والتي لازلت في بدايتها خاصة وأنها الطرف الأضعف في الاقتصاد العالمي .

ودخولها بهذا الوضع إلى نظام تجاري حر وبمواصفات الدول الجاهزة للدخول فيه أمر صحب إن لم نقل انتحارا اقتصاديا.

فكان لابد من الربط بين المتغيرات الدولية الداعية إلى تحرير تنقل السلع والخدمات وبين، متطلبات الاقتصاد الوطني وظروف الإصلاحات بإنشاء صناعات تنتج منتجات تنافسية وذات كفاءة وجودة عالمية، ومن أجل تحقيق ذلك تطلب من الدول النامية إلى المزج بين سياسة حماية التجارة من خلال إحلال الواردات والتي صاحبته إستراتيجية تصنيعية في ذلك، وسياسية تشجيع الصادرات والتي أيضا صاحبتها إستراتيجية لتشجيع الصادرات وتنافسيتها، ثم الدخول تدريجيا في انفتاح تجاري ودخول النظام الجديد بثقة وأكثر قدرة على التنافس.

أولا: إستراتيجية الإنتاج من أجل الإحلال محل الواردات

يقصد بها تلك الإستراتيجية القائمة على فكرة اختيار الصناعات التي يمكن إحلال منتجاتها محل المنتجات المستوردة من خلال إقامة الصناعات التي تخفض من فاتورة الواردات خلال فترة زمنية معينة تتطلبها تنفيذ هذا الإستراتيجيةّ، مما ينعكس في النهاية على تخفيض الطلب على الصرف الأجنبي، ويتطلب تنفيذ هذه الإستراتيجية وضع سياسات حمائية للصناعات الوطنية سواء في شكل قيود تعريفية أو غير تعريفية[2].

---

[1] **محمود حامد محمود عبد الرزاق**، تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع ،حلوان –مصر، ص31

[2] **محمود حامد محمود عبد الرزاق**، مرجع سبق ذكره، ص 31

وقد كان للإحلال محل الواردات طريقة قديمة معروفة للوصول إلى مرحلة التصنيع حيث طرقتها الدول الصناعية خلال القرن التاسع عشر عندما اقتفوا أثر بريطانيا للثورة الصناعية.

1 – مبدأ الإحلال محل الواردات :

يعتمد مبدأ الإحلال محل الواردات على مفهوم بسيط يبدأ [1]:

أ- بتحديد الأسواق المحلية الكبيرة التي تتميز بكبر حجم وارداتها، مما يعني وجود إمكانية استيعاب المنتجين المحليين لتكنولوجيا الإنتاج أو ضمان توفير المستوردين الأجانب للتكنولوجيا والإدارة ورأس المال للدولة النامية

ب- وضع مجموعة من القيود الحمائية سواء كانت عن طريق الجمارك أو تقييد الواردات(الحصص النسبية)بهدف التغلب على تكاليف الإنتاج البدائية التي من المحتمل أن تكون عالية لجعلها مربحة للمستثمرين في القطاع الصناعي .

وتصبح صناعات السلع الاستهلاكية وبخاصة الصناعات الغذائية والمنسوجات الهدف الأول للاستثمار، فهذه المنتجات تمتاز بسهولة تصنيعها والتكنولوجيا المستخدمة في إنتاجها من التكنولوجيا النمطية المتوفرة في غالبية الدول النامية، ويمكن أن يستوعبها الاستهلاك المحلي دون خلق أي اضطرابات في عملية التنمية

2- دوافع تبني إستراتيجية الإحلال محل الواردات :

هناك مجموعة من الدوافع التي شجعت الدول النامية على تبني هذه الإستراتيجية ومنها[2]:

أ- وجود عجز مستمر في ميزان مدفوعات الدول النامية، مما دفع إلى القيام بوضع سياسة للإحلال محل الواردات بهدف التغلب على مشكلة العجز في ميزان المدفوعات وتوفير النقد الأجنبي فضلا عن أن تطبيق هذه الإستراتيجية يسهم في تحسين معدل التبادل الدولي .

ب- يعتبر تطبيق إستراتيجية إحلال الواردات تطورا طبيعيا للخطوات الأولى للتصنيع حيث يتم إنتاج منتجات تتفق مع متطلبات السوق المحلي على أمل تطويرها في المستقبل لتحقيق القدرة التنافسية.

ج- إقامة قاعدة صناعية متكاملة لإنتاج بدائل الواردات وتنشيط القطاعات الأخرى من خلال رابط الإنتاج الأمامية والخلفية، ومن ثم تنامي عدد الصناعات لتكون قاعدة صناعية متكاملة تستغني تدريجيا عن سياج الحماية المفروضة حولها تمهيدا لتحقيق القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية.

د- المساهمة في حل مشكلة البطالة من خلال إقامة صناعة محلية تتطلب المزيد من عناصر الإنتاج ومنها عنصر العمل.

و- اقتناع معظم الدول النامية في أن هذه الإستراتيجية هي الوسيلة المناسبة لتجنب مخاطر تقلبات السوق العالمي مع الرغبة في التخلص من التبعية الاقتصادية وتدعيم الاستقلال السياسي باستقلال اقتصادي.

---

[1] **سامي عفيفي حاتم**، الإتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية ، الدار المصرية اللبنانية الطبعة الثانية 2005، القاهرة-مصر، ص386

[2] **محمود حامد محمود عبد الرزاق**، مرجع سبق ذكره، ص 32 -33

ومع ذلك فإن دوافع تطبيق هذه الإستراتيجية ورغم ما لها من أهمية موضوعية وجدوى اقتصادية نحو النمو والتطور الاقتصادي، إلا أن أي خطئ في التقديرات ودراسة المتغيرات الاقتصادية المصاحبة للظروف الاقتصادية الإصلاحية وضعف كفاءة التسيير والإدارة الاقتصادية يمكن أن ينجر عن تنفيذ وتطبيق هذه الإستراتيجية مشاكل ونتائج غير محسوبة هي في غير صالح الأهداف المسطرة لتطبيقها وبالتالي مضاعفة مشاكل الإصلاح والتنمية[1].

3- أهم النتائج والمعوقات المصاحبة للتنفيذ الخاطئ لإستراتيجية الإحلال محل الواردات:

يمكن أن ينجر نتائج سلبية ومشاكل غير مرغوب فيها أثناء وبعد تطبيق إستراتيجية إحلال الواردات نتيجة سوء تقدير وضعف المتابعة والتوجيه المستمر واللازمين لإدارة مرحلة جد حساسة من بناء اقتصاد وطني وصناعات ناشئة في إطار عالم شديد التنافس معولم القوانين والرابط الاقتصادية ومن بين أهم هذه المشاكل هي:

أ- يؤدي تطبيق سياسة الإحلال محل الواردات إلى التركيز على الاستثمار في قطاع الصناعة الذي يتمتع بحماية جمركية عالية، وقد يترتب على ذلك إهمال القطاع الزراعي.

ب- يترتب على تطبيق هذه الإستراتيجية تعميق التفاوت في توزيع الدخل وذلك لأن صناعات الإحلال كانت في معظمها كثيفة رأس المال فضلا عن تصنيع السلع الاستهلاكية الترفيهية المعمرة، دون تصنيع السلع الاستهلاكية الشعبية.

ج- يترتب على هذه الإستراتيجية زيادة العجز في الميزان التجاري، وذلك لاعتماد صناعات الإحلال على مدخلات (سلع أولية وسيطة ورأسمالية) مستوردة، وبالتالي زيادة حدة مشكلة النقد الأجنبي وبروز مشكلة الديون الخارجية.

د- ضيق نطاق السوق المحلي وعدم القدرة على تحقيق اقتصاديات الحجم مما ينعكس على ارتفاع تكلفة المنتجات التي يتم إنتاجها محليا

و- انخفاض معدل نمو الصادرات الصناعية وذلك نتيجة لانتهاء السياسة الحمائية التي اتبعتها الدول النامية في الحفاظ على الصناعات المحلية، مما يترتب عليه إقامة صناعة احتكارية داخل السوق المحلي .

هـ- ارتفاع تكلفة الإنتاج وانخفاض جودته مما ينعكس في انخفاض قدرته التنافسية في الأسواق الخارجية .

كما يمكن أن تحدث نتائج معاكسة لتطبيق سياسة الإحلال محل الواردات من خلال الجمارك والحصص(سياسة الحماية التجارية) التي تمنحها الدولة على الصناعات حيث تصبح أهم العوامل التي تحدد أرباحها، لكن في حالة ارتفاع تكاليف الإنتاج أو انخفاض أسعار الواردات المنافسة لهذه المنتجات يكون رد فعل المنشئات المحلية طلب المزيد من الحماية الحكومية، والذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى ضعف غريزة المنافسة، وبالتالي بقاء منتجاتها عالية بالمقارنة بالأسعار الدولية، وهنا لا تتمكن من دخول أسواق الصادرات دون دعم

[1] **محمود حامد محمود عبد الرزاق**، مرجع سبق ذكره، ص34

حكومي ، ومن هنا كان من الواجب التفكير في إستراتيجية لملئ هذا الفراغ وهي إستراتيجية الإنتاج لتشجيع الصادرات.

ثانيا: إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير

يقصد بإستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير التركيز عند اختيار ما يتم القيام به من صناعات على تلك الصناعات التي يتوافر لها فرص تصدير منتجاتها أو قدر منها إلى الخارج، ويرى البعض أن إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير تعني التحول من إستراتيجية للتنمية ذات توجه داخلي إلى إستراتيجية للتنمية ذات توجه تصديري خارجي استغلالا للفرص الكبيرة التي تتيحها السوق العالمية في ظل النظام الاقتصادي الجديد[1].

ومع ظهور العديد من السياسات التي أفرزتها عملية تطبيق إستراتيجية الإحلال محل الواردات، تبنت الإدارة الاقتصادية للدول النامية إستراتيجية تشجيع الصادرات، ويعرفها(مصطفى عز العرب 1988) بأنها تنفيذ مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة على مستوى الدولة بهدف التأثير على كمية وقيمة صادراتها بما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية،في حين يعرفها Balassa1985 & Bhgwati 1990 ' بلاس وبغواتي' بأنها تلك الإستراتيجية التي تهدف إلى زيادة الصادرات من خلال تقديم حوافز سعرية غير متحيزة لصالح صناعات بدائل الواردات[2].

مبررات ومكاسب تطبيق إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير:

يبدو أن التحول نحو إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير له من الأسباب المنطقية والمرتبطة بالتحولات العالمية الأخرى، التي تجعلها إحدى التحولات الاقتصادية الهامة في آليات النظام الاقتصادي العالمي ولعل أهم الأسباب هي على التالي[3]:

– إن التحول نحو إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير يتوافق بدرجة كبيرة مع التحول الذي يحدث في النظام التجاري الدولي نحو مزيد من التحرير التجارة العالمية.

– أن هناك حدودا لإستراتيجية الإحلال محل الواردات وأن الاستمرار فيها والإصرار عليها بعد مرحلة معينة من مراحل التصنيع يتعارض مع مقتضيات التنمية بل لا بد من التحول إلى إستراتيجية أخرى ملائمة أو معا.

– من أجل التصدير تتبع فرص عمل أكثر بالمقارنة بإستراتيجية الإحلال محل الواردات وبالتالي تساهم في حل مشكلة البطالة عن طريق استيعاب المزيد من العمالة.

وهناك مبررات أخرى على تطبيق هذه الإستراتيجية لتحقيقها **مجموعة من المكاسب** أهمها[4]:

– التغلب على ضيق السوق المحلي واستغلال مزايا اقتصاديات الحجم

---

[1] **عبد المطلب عبد الحميد**، مرجع سبق ذكره، ص289

[2] **محمود حامد محمود عبد الرزاق**، مرجع سبق ذكره، ص34

[3] **عبد المطلب عبد الحميد**، مرجع سبق ذكره، ص290

[4] **محمود حامد محمود عبد الرزاق**، مرجع سبق ذكره، ص35

– استغلال المزايا النسبية المتوافرة محليا مع تطوير أساليب الإنتاج في الصناعة وإعادة تخصيص الموارد وفقا لاعتبارات الميزة النسبية المتاحة.

– تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، وتقليل التفاوت في توزيع الدخل

– زيادة حجم ونطاق الاستثمارات المنفذة سواء الاستثمارات المحلية أو الأجنبية.

– تحديد سعر صرف واقعي مما يؤدي إلى رفع أداء الصادرات وزيادة قدرتها التنافسية.

– التلاحم مع المنتجات المنافسة في الأسواق العالمية يوفر للمنتجات المحلية المعلومات عن تلك الأسواق والمنتجات ومدى التطورات التكنولوجية الحادثة بها لإمكانية الاستفادة من هذه التطورات في رفع كفاءة المنتج التصديري الوطني.

ولضمان تنفيذ هذه الإستراتيجية فلقد وضع جيراو و ميلنر Gherawy & Milner 1993 مجموعة من الأدوات لتحفيز الاستثمار في الإنتاج من أجل التصدير مثل الإعفاءات الجمركية والضريبية على المدخلات المستوردة، والإعفاءات الضريبية المحلية المباشرة وغير المباشرة على الأنشطة التصديرية مع منح ائتمان تصديري لاستيراد المدخلات الوسيطة اللازمة لصناعات التصدير، مع تخفيض ائتمان تقديم المرافق العامة للأنشطة التصديرية، بالإضافة إلى إمكانية تقديم دعم مباشر للصناعات التصديرية.

ثالثا: تقييم إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير ودورها الإنمائي

لقد اختلف الكتاب في الدور الإنمائي الذي يمكن أن تحدثه الصادرات، حيث نجد رواد المدرسة التشاؤمية أمثال Nurkse، Perbisch، Myrdal قد أوضحوا أن التجربة لعلاقة الطردية في القرن 19م تجربة فريدة لها مواصفاتها الخاصة التي أهلتها للنجاح خاصة مع توافر طلب خارجي متزايد، إلا أن الظروف الحالية للاقتصاد العالمي تحول دون تكرار تجربة الماضي بما يتعذر معه اعتماد الدول النامية على التصدير، وهذا يعني أن التصدير يؤدي إلى إبطاء عملية التنمية ، ومن هنا يرى Kravis أن الدور الإنمائي للصادرات يعتبر عنصر واحد فقط من العوامل العديدة المحلية والخارجية اللازمة لتحقيق التنمية.

على الجانب الآخر هناك مجموعة من الاقتصاديين المتفائلين تجاه تأثير الصادرات كمحرك للنمو الاقتصادي أمثال Haberler و Viner .وفي العصر الحديث ومنذ السبعينات ظهر الدور الإيجابي الواضح للصادرات على تحقيق التنمية الاقتصادية بعد التجارب الناجحة في العديد من دول العالم مما يشكل انتصارا لسياسة تشجيع الصادرات على سياسة إحلال الواردات[1].

ويأتي الربط بين تنمية الصادرات والإصلاح الاقتصادي الهيكلي في إطار تحول الكثير من الدول إلى آليات السوق ووجود حاجة ملحة أمام الكثير من الدول النامية التي تسعى إلى إصلاح أوضاعها الاقتصادية، وإعادة هيكلة إقتصاداتها لتبني إستراتيجية للتنمية ذات توجه خارجي لإعادة التوازن الخارجي للاقتصاد القومي، ويتضح

[1] **محمود حامد محمود عبد الرزاق**، مرجع سبق ذكره، ص36

ذلك من خلال متابعة ما انتهت إليه أدبيات الفكر الاقتصادي، وأسفرت عنه دراسة التجارب التي تمت في العديد من الدول النامية، وما طبقته الكثير منها من برامج للإصلاح الاقتصادي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بل دعم هذا الربط الاتجاه نحو الكونية وتحرير التجارة العالمية في ظل الجات ومنظمة التجارة العالمية، ووجود حالة من التنافسية تسري وتشتد بين أطراف الاقتصاد الدولي[1].

المطلب الثالث: دور المؤسسات الاقتصادية الدولية في الإصلاحات الاقتصادية و تحرير التجارة

منذ أواسط الثمانينات ظهرت فكرة إمكانية تحقيق النمو في البلدان النامية من خلال إتباع سياسات تجارية أكثر انفتاحا. و هذا في إطار دعوات صندوق النقد الدولي و البنك الدولي بحجة أن تحرير التجارة في هذه البلدان تعد بكفاءة متنامية في استخدام الموارد المتاحة نسبيا و يسهم في الاندماج اقتصادي بين البلدان المتقدمة والنامية و بين هذه الأخيرة نفسها. فضلا عن تحقيق مكاسب من التخصص و اقتصاديات الإنتاج الموسع.ويمكن ملاحظة التغيرات الحاصلة في التجارة الخارجية بوضوح من خلال تطور عمل ودور هذه المؤسسات الاقتصادية العالمية

أولا: صندوق النقد الدولي وبرامج الإصلاح الاقتصادي

صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي،ويقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة، ويدير أعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريبا بعددهم البالغ 184 بلدا[2].

وصندوق النقد الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة.

1- تطور دور وعمل الصندوق:

يسعى صندوق النقد الدولي باعتباره مؤسسة نقدية إلى استقرار النظام النقدي والمالي العالمي، من خلال مجموعة من الأهداف والإجراءات.

وفي ظل تفاقم المشاكل والعقبات التي باتت تهدد الاستقرار المالي والنقدي العالمي، تحول دور الصندوق من التركيز على استقرار أسعار الصرف وعلاج العجز المؤقت في ميزان المدفوعات، إلى التركيز على السياسات الموجهة لمساعدة الدول النامية في ميزان المدفوعات، إلى التركيز على السياسات الموجهة لمساعدة الدول النامية في إنجاز عملية الإصلاح الاقتصادي، وذلك في إطار ما يطلق عليه "قاعدة الشرطية" بمعنى التزام الدولة العضو التي تلجأ

---

[1] **عبد المطلب عبد الحميد**، مرجع سبق ذكره، ص292

[2] **السيد محمد أحمد السريتي**، التجارة الخارجية ، الدار الجامعية الإسكندرية-مصر 2009 ، ص339

إلى طلب تسهيلاته ومساعدته، بمجموعة من الإجراءات التي تضمن تحسين معدلات الأداء الاقتصادي الكلي،وتدور شرطية الصندوق حول القضايا التالية[1] :

- تخفيض عجز الموازنة العامة
- العودة إلى حقيقة الأسعار (بتحرير الأسعار الداخلية والأجور وكذلك أسعار الصرف)
- إلغاء الدعم عن طريق الأسعار
- تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة

وأصبح الصندوق –خاصة بعد تفجر أزمة الديون الخارجية عام 1986– يمارس دورا تنمويا جديدا يتركز على محورين، يتمثل الأول في تقديم مزيد من الدعم المالي باستحداث تسهيلات ائتمانية جديدة، وينصرف الثاني إلى تقديم المعونة الفنية، بمساعدة الدول المعنية في تصميم واختيار أدوات سياسات المواءمة بغرض الإصلاح الاقتصادي، وتعرف البرامج التي تلزم الدول النامية بتطبيقها لإنجاز التكيف بالتعاون مع الصندوق، ببرامج التكيف التي يدعمها الصندوق.

كما تتميز هذه البرامج بمنهج خاص في إعداد وتصميمها، حيث يعتمد الصندوق في إعداد تلك البرامج وصياغتها على عدة عناصر، في مقدمتها: الإطار المحاسبي للبرامج، النموذج المستخدم في التصميم، كما يندرج في إطار هذه العناصر مدى ملائمة أدوات السياسة الاقتصادية المتبعة لتحقيق معدلات الأداء المعلنة في البرامج، وطبيعة العلاقات التي يحتويها، علاوة على ظاهرة 'الإبطاءات' في تأثير أدوات السياسة المستخدمة[2].

2– صندوق النقد وتحرير التجارة الخارجية:

يدعم صندوق النقد الدولي خطوات الدول النامية صوب تحرير التجارة الخارجية والمبادلات المتعددة الأطراف، واسهم الصندوق من خلال مساعداته الفنية إسهاما كبيرا في تحديث الإدارة الجمركية وترشيد سياسات التعريفات المتبعة لا سيما في تونس والجزائر ولبنان والمغرب ن ويرى خبراء صندوق النقد وخبراء البك الدولي وجود علاقة إيجابية بين زيادة الصادرات وارتفاع معد النمو.

ثانياً: البنك الدولي وبرامج الإصلاح الاقتصادي

يعتبر البنك الدولي لإنشاء والتعمير ثاني مؤسسة نقدية تم إنشاؤها بموجب اتفاقية برتون وودز في 22 يوليو سنة 1944، لوضع أسس نظام النقد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، وقواعد التبادل التجاري بين الدول، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، أو ما يطلق عليه البنك الدولي بدأ بمباشرة أعماله اعتبارا من يناير1946 [3].

---

[1] **عبد المجيد قدي**، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية–دراسة تحليلية تقييمية–، ديوان المطبوعات الجامعية –الطبعة الثانية، 2005، بن عكنون –الجزائر، ص280

[2] **سميرة إبراهيم أيوب**، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي–دراسة تحليلية تقيميه، مركز الاسكندرية للكتاب 2006، ص16-17

[3] **السيد محمد أحمد السريتي**، التجارة الخارجية مرجع سبق ذكره، ص 323

وأنشئ البنك الدولي بهدف العمل على تعمير الدول التي دمرتها الحرب العالمية الثانية، وتشجيع دور الاستثمارات الخاصة الأجنبية في اقتصاديات الدول الأعضاء وتدعيم المشروعات المحلية في الدول النامية[1].

ويمنح البنك قروض التكيف الهيكلي، وهذا النوع من القروض يتضمن درجة عالية من المشروطية، وهي متاحة للدول النامية التي تعاني اختلالات هيكلية ولها انعكاسات خارجية، وتتضمن هذه المشروطية وجوب إصلاح السياسات الاقتصادية الكلية بالإضافة للتصحيحات الهيكلية .

1- الفرق بين عمل البك وصندوق النقد الدولي :

دون الوقوع في خلط بين عمل المؤسستين الماليتين خاصة في توجهاتها التمويلية للدول النامية والمشروطية المتبادلة، فإن وظائف الصندوق تكمل الوظائف التي يقوم بها البنك، وهما مؤسستان منفصلتان تماما، في حين يقدم البنك الدولي المساندة إلى بلدان العالم النامية، كذلك صندوق النقد يهدف إلى تحقيق استقرار النظام المالي الدولي ويراقب عملاته المالية .

2- آليات التنسيق بين البنك وصندوق النقد الدوليين:

يوجد لجنة تنسيق بين البك الدولي والصندوق تسمى **لجنة التنمية**، ومهمتها تسهيل بناء التوافق في الآراء فيما بين البنك والصندوق وبين الحكومات بشأن قضايا التنمية، والمسمى الرسمي لهذه اللجنة هي "**اللجنة الوزارية المشتركة لمجلسي محافظي البنك وصندوق النقد الدولي**" المعنية بنقل الموارد الحقيقية إلى البلدان النامية، وقد أنشأت هذه اللجنة في عام 1974م.

وتتمثل السلطة المخولة للجنة التنمية في إسداء المشورة إلى مجلسي محافظي البنك والصندوق بشأن القضايا الهامة المتعلقة بالتنمية والموارد المالية الضرورية لتعزيز التنمية الاقتصادية في البلدان النامية.

ويرى البعض أن المشروطية المتبادلة بين البنك الدولي وصندوق النقد بدأت من هذه اللجنة التنسيقية، بل أصبحت خطرا كامنا ينتج عن التنسيق المتكامل بينهما ويظهر ذلك من اشتراط قبول الدولة المقترضة من البك لشروط الاقتراض من صندوق النقد الدولي[2].

ثالثاً- المنظمة العالمية للتجارة والتوجه نحو تحرير التجارة الخارجية:

بذلت جهود دولية عديدة لتنظيم التجارة الدولية منذ الأربعينيات من القرن العشرين، وتبلور ذلك بوضع الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات(الجات 1948) وكان الهدف منها أن تكون مقدمة لإنشاء منظمة عالمية للتجارة يستكمل فيها مثلث التنظيم النقدي والمالي والتجاري العالمي، وذلك إلى جانب صندوق النقد الدولي نقديا، والبك الدولي لإنشاء والتعمير ماليا.

---

[1] **طارق فاروق الحصري**، الإقتصاد الدولي ، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى 2010، مصر. ص171

[2] **طارق فاروق الحصري**، الإقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 183-184

وبعد نحو خمسين عاما من وضع اتفاقية الجات وبعد ثماني جولات للمفاوضات التجارية بين الدول تأسست في عام 1995م منظمة التجارة العالمية كنتيجة لجولة أوروجواي الشهيرة، وبدأت اتفاقياتها بالنفاذ اعتبارا من عام 2005 بالنسبة لدول العالم الثالث، وتغطي اتفاقيات التجارة العالمية القواعد المنظمة لتحري التجارة الدولية في السلع والخدمات إلى جانب نظام تسوية منازعات التجارة الدولية والنظام القانوني للجوانب التجارية المتعلقة بالملكية الفكرية والاستثمار الدولي[1].

1 – أهم القواعد التي تضعها المنظمة العالمية للتجارة لتنظم التجارة الدولية:

تضع منظمة التجارة العالمية القواعد التي تنظم التجارة الدولية، والتي تتضمن ثلاثة مبادئ رئيسية وهي: **مبدأ عدم التميز** الذي يوجد في قاعدة الدولة الأولى بالرعاية، **والإلغاء التام لدعم الصادرات وحصص الواردات** والذي تم استثناء البلدان النامية منها، **ومبدأ أن أي رسوم جمركية جديدة يجب أن تقابل بتخفيض في رسوم جمركية أخرى**، بالإضافة إلى بعض مواد التي تتعامل مع مركز واحتياجات الدول النامية[2].

2 – سياسة تحرير التجارة في ظل المنظمة العالمية للتجارة:

تعد سياسة تحرير التجارة الخارجية عصب سياسة التحرير الاقتصادي فهي ضرورية لزيادة الإنتاجية واستخدام التكنولوجيا الحديثة، وتوفر المنافسة، ويرى أنصار الاقتصاد الحر أن الدول الأكثر انفتاحا على الاقتصاد العالمي هي الأفضل في مواجهة الصدمات الخارجية.

وتدعو سياسة التحرير الاقتصادي إلى إحلال التعريفات الجمركية محل القيود الجمركية، مع تخفيض تلك التعريفات، وإلغاء الدفع والتجارة، الدعوة إلى إستراتيجية التصدير، وتتعارض في نفس الوقت مع سياسات التصنيع القائم على بدائل الواردات.

وتهدف سياسة تحرير التجارة في ظل منظمة التجارة العالمية إلى جعل الاقتصاد القومي اقتصادا مفتوحا، قليل الحماية الجمركية وتحرير الصادرات والواردات بهدف زيادة الصادرات والحد من عجز الميزان التجاري وبالتالي الحد من عجز ميزان المدفوعات.

3 – أثر تحرير التجارة على الدول النامية :

هناك وجهات نظر ترى أن أثر تحرير التجارة على الدول النامية هو سلبي، ويرجع ذلك إلى ضعف الصادرات الناتج عن انخفاض مرونة الجهاز الإنتاجي وبالتالي عدم وصول المنتجات إلى مراحل الجودة العالمية، وارتفاع تكلفة الإنتاج، وغلبة الطابع التجميعي على الصناعات وهذا ما يخفض من القيمة المضافة للمراحل الإنتاجية[3].

---

[1] **طارق فاروق الحصري**، الإقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 188

[2] **موردخاي كريانين،تعريب: محمد إبراهيم منصور و علي مسعود عطية**، الاقتصاد الدولي –مدخل السياسات–، دار المريخ 2007، الرياض– المملكة العربية السعودية، ص185

[3] **طارق فاروق الحصري**، مرجع سبق ذكره، ص 208

كما أن الثبات النسبي في مقابل تزايد الواردات في ظل سياسة تحرير التجارة في الدول النامية ينجر عنه إغراق السوق الداخلي بالمنتجات الأجنبية، وهو ما يهدد الإنتاج المحلي بالانخفاض وضعف قدرته التنافسية أما المنتجات المستوردة ذات الجودة وأقل الأسعار.

أما الرأي المتفائل فيرى أن تحرير التجارة صار أمرا واقعا ولابد من التعامل معه، ويبررون نظرتهم من باب زيادة الإنتاجية العالمية توسيع العمل على استخدام التكنولوجيا الحديثة، وإتاحة المنافسة وأن الدول الأكثر انفتاحا على الاقتصاد العالمي هي الأقوى على مواجهة الصدمات الخارجية.

خلاصة الفصل الأول :

تتجه التجارة العالمية في العصر الراهن إلى مزيد من التحرر، متخذا في ذلك أشكال تخفيف الرسوم الجمركية وإلغاء الحواجز التعريفية وإزالة كافة القيود الأخرى أمام المنتجات الأجنبية، ويشتمل هذا التحرر على تطبيق وصفات جاهزة من الخارج سواء من على مستوى المؤسسات الدولية الاقتصادية أو بتطبيق تجارب نجحت في بيئتها، ولا يشتمل هذا التحرير على فتح الأسواق المحلية أمام المنتجات الأجنبية فقط، بل يتعداه إلى عدم توجيه أي دعم للصناعات المحلية الذي يساعدها على الصمود أما المنافسة الخارجية. وهذا يناقض تاريخ النهوض الاقتصادي للدول الصناعية التي مارست الحماية والدعم لمنتجاتها الوطنية، كما أن حقائق التاريخ تشير إلى أن التنمية لا يمكن أن تتم في ظل بيئة مفتوحة.

ومع ذلك فإنه من المفروض على الدول السائر في طريق النمو مسايرة الوضع وما أفرزته العولمة، وذلك من خلال المزج بين السياستين وفق رؤيتها للحلول لمشاكلها، وتتخذ في ذلك مختلف الإستراتيجيات الإنتاجية التصنيعية والتجارية لبلوغ أهدافها.

وعلى كل إستراتيجية من إستراتيجيات التصنيع إما تعتمد في تنفيذها على توافر أحد سياستي التجارة الخارجية، وذلك يعكس مدى الترابط بين تنفيذ إستراتيجية تصنيعية ناجحة ورفع أداء السلع الصناعية، وبين الالتزام بتنفيذ سياسة للتجارة الخارجية ناجحة ورفع من أداء التجارة الخارجية، فنجد أن إستراتيجية التصنيع للإحلال محل الواردات تعتمد على سياسة الحماية في التجارة الخارجية ونظم أسعار الصرف المتعددة والمقيدة، في حين تعتمد إستراتيجية التصنيع لتشجيع الصادرات على سياسة حرية التجارة الخارجية وتحرير أسعار الصرف.

وأما أثر تحرير التجارة على الدول النامية فهو سلبي، ويرجع ذلك إلى ضعف الصادرات الناتج عن انخفاض مرونة الجهاز الإنتاجي وبالتالي عدم وصول المنتجات إلى مراحل الجودة العالمية، وارتفاع تكلفة الإنتاج، وغلبة الطابع التجميعي والتحويلي على الصناعات وهذا ما يخفض من القيمة المضافة للمراحل الإنتاجية، وفي المقابل تزايد الواردات في ظل سياسة تحرير التجارة في الدول النامية ينجر عنه إغراق السوق الداخلي بالمنتجات الأجنبية، وهو ما يهدد الإنتاج المحلي بالانخفاض وضعف قدرته التنافسية أمام المنتجات المستوردة ذات الجودة وأقل الأسعار.

الفصل الثاني:

إدارة الصرف الأجنبي في ظل التحرير التجاري

تمهيـد:

يتطلب تقويم عمليات التبادل التجاري بين الدول وجود سعر صرف، حيث يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية، وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، وتختلف أسعار الصرف من بلد إلى آخر وتحاول كثير من النظريات تفسير هذا الاختلاف، موازاة مع تطورت نظم الصرف في الوقت نفسه مع التطورات الحاصلة في النظرية.

ومن أجل التحكم في أسعار الصرف الموجهة أساس لخدمة الاقتصاد لا بد من سياسات لسعر الصرف تؤثر بشكل فعلي على التجارة الخارجية، أحد مجالات التطبيقات الاقتصادية، وتلجأ الدول للتأثير في حركة واتجاه التجارة الخارجية الدولية من خلال تغيير سعر صرف عملتها، إذ أن تغيير سعر الصرف يعني تغيرا في الأثمان النسبية للسلع والخدمات المتبادلة بين الدول، هذا التغيير يؤدي إلى التأثير في حجم الصادرات وكذلك الواردات، وإتباع نمط معين من أنظمة الصرف في تفعيل هذه التأثيرات أمرا في غاية الأهمية كإتباع نظام الصرف الثابت في فترات الركود، وإتباع نظام الصرف العائم في فترات الرواج مثلا،

وتزداد أهمية أسعار الصرف في ظل التحول الاقتصادي والإصلاحات المتزامنة مع التحرير التجاري، لحجم المخاطر المتوقعة من فشل الإصلاح خاصة في ظل اقتصاد نامي، وتتجلى أهمية سعر الصرف هنا في إنجاح سياسات الإحلال محل الواردات، أو نجاح سياسة تشجيع الصادرات أو كلاهما معا، وهذا للقيمة الاقتصادية التي تلعبها هاتين الإستراتيجيتين في التصنيع والتجارة الخارجية لرفع قدرات الاقتصاد النامي على النهوض والتطور.

ومن أجل توضيح كل هذا وتفسيره قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: مدخل إلى سعر الصرف وسياسات الصرف؛

المبحث الثاني: إدارة سعر الصرف وتأثيره على المعاملات التجارية الخارجية (صادرات، واردات)؛

المبحث الثالث: مدى نجاح سياسة التحرير التجاري في ظل تعديل سعر الصرف وظروف التحول الاقتصادي.

المبحث الأول: مدخل إلى سعر الصرف وسياسات الصرف

إن عمليات التبادل التجاري التي تتم بين دولتين عن طريق الاستيراد والتصدير تتطلب وجود نسبة تبادل معينة بين عملتي الدولتين، أو وجود ثمن لعملة كل دولة مقومة بغيرها من العملات، وذلك من أجل تقدير أسعار السلع والخدمات في كل دولة بعملات دولة أخرى، وهذا الثمن الذي يتم عليه بناء مبادلة عملة دولة بأخرى يسمى سعر الصرف الأجنبي[1].

المطلب الأول: ماهية سعر الصرف

أولا: مفهوم سعر الصرف

يعرف سعر الصرف على انه هو سعر عملة بعملة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين، فإحدى العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنا لها[2]،

ويعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدية الذي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية، وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة، وهو يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية[3]، وعادة ما يتم التمييز بين عدة أنواع من سعر الصرف.

ثانيا: أشكال سعر الصرف

يمكن أن يظهر سعر الصرف بعدة أشكال وأنواع مختلفة وذلك بحسب النظام المتبع أو سياسة الصرف المتبعة داخل كل بلد وعلى العموم تتمثل فيما يلي :

1 – سعر الصرف الاسمي :

هو مقياس لقيمة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما. ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض، وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي أي معمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية،

---

[1] **محمد أحمد السريتي**، التجارة الخارجية ، الدار الجامعية الإسكندرية–مصر 2009، ص245.

[2] **مجدي محمود شهاب**، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة 2007، الإسكندرية، ص244.

[3] **عبد المجيد قدي**، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية–دراسة تحليلية تقييمية–،ديوان المطبوعات الجامعية –الطبعة الثانية، 2005، بن عكنون –الجزائر، ص103.

وسعر صرف موازي وهو المعمول به في الأسواق الموازية، وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي واحد في نفس الوقت لنفس البلد[1].

سوق الصرف الأجنبي العاجل: وهو السوق الذي يتم فيه بيع وشراء العملة الأجنبية وفقا لسعر عاجل، ويتم التسليم والتسلم في الحال (في لحظة زمنية ما)[2].

2 – سعر الصرف الحقيقي:

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم[3].

وهو سعر الصرف الذي يأخذ بعين الاعتبار الأسعار بين البلدين، فإذا كان مستوى الأسعار العام في بلد ما هو (P) وفي البلد الأجنبي (P*) وكان (E) هو سعر الصرف الاسمي فإن سعر الصرف الحقيقي يعرف كالتالي: £ =EP*/P حيث يعكس £ الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية[4].

الصلة بين سعر الصرف الحقيقي والتجارة الخارجية

القناتان الرئيسيتان اللتان يقال أنه من خلالهما قد يؤثر تغير سعر الصرف الحقيقي على التجارة الخارجية هما قناة عدم التيقن وقناة ممارسة الضغط[5]:

- قناة عدم التيقن: تؤدي تقلبات سعر الصرف الحقيقي إلى مخاطر إضافية تتعلق بالمعاملات عبر الحدود وتكاليف تغطية تقلب تلك الأسعار، وهي تعقد مقارنات الأسعار عبر الحدود، وبالتاي تقلل الاستثمار في القدرة الطويلة الأجل على التصدير.

- قناة ممارسة الضغط: قد يدفع تقلب سعر الصرف واختلاله إلى حدوث ارتفاعات للواردات في البلدان التي لديها مؤقتا عملات مقومة بأعلى من قيمتها مما قد يؤدي بالتالي إلى اللجوء إلى تدابير حمائية من جانب القطاعات المنافسة للواردات لتطبيق الحماية. وهذا له اثر سلبي كبير على التجارة لاسيما في البلدان المتضررة من زيادة الواردات.

---

[1] **عبد المجيد قدي**، مرجع سبق ذكره، ص 104.

[2] **محمد أحمد السريتي**، مرجع سبق ذكره، ص 248.

[3] **عبد المجيد قدي**، مرجع سبق ذكره، ص104.

[4] **لحلو موسى بوخاري**، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية–دراسة تحليلية للآثار الإقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي–،مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشلر والتوزيع،الطبعةالأولى–2010 بيروت– لبنان، ص121.

[5] **الأمم المتحدة**، تحليل السياسات الاقتصادية الكلية من أجل التعاون الإقليمي في منطقة (الإسكوا)، تأثير سعر الصرف الحقيقي على التجارة داخل الإقليم ،2003، ص5.

3 – سعر الصرف الفعلي :

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو لسلة من العملات الأخرى[1].

4 – سعر الصرف الفعلي الحقيقي :

الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، لابد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية[2] .كما أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي هو سعر الصرف الفعلي الاسمي معدلا بالفرق المرجح الأسعار الأجنبية والمحلية[3].

5 – سعر الصرف التوازني :

هو تعريف لسعر صرف متسق مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي، وهو بالتالي سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة[4].

ثالثا: أهم محددات سعر الصرف

يتأثر سعر الصرف بتوليفة واسعة من العوامل والتي تجعل من حالة السوق الحرة حالة غير واقعية لاسيما في تلك الدول التي تعاني من مشاكل في توفير النقد الأجنبي، فإذا وضعنا جانبا الأحداث السياسية والعسكرية والأحداث المتصلة بغضب الطبيعة يمكننا القول بأن أهم المتغيرات التفسيرية المؤثرة في جانبي الطلب على الصرف الأجنبي وعرضه في الفترة الطويلة بصفة عامة تتمثل في[5] :

1– تكاليف الإنتاج المحلي والأسعار المحلية (مستويات الأسعار):

مع افتراض ثبات التكاليف والأسعار في الخارج فإن ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلي ومن ثمة ارتفاع أسعاره في السوق المحلية يؤدي إلى إحداث أثر تحويلي في سلوك المستهلك المحلي، إذ يتجه إلى المنتجات الأجنبية والتي تصبح أرخص نسبيا بالمقارنة بالمنتجات المحلية، وكنتيجة لذلك يزيد الطلب المحلي على الصرف الأجنبي ، هذا الوضع

---

[1] **عبد المجيد قدي**، مرجع سبق ذكره، ص 105.

[2] **عبد المجيد قدي**، مرجع سبق ذكره، ص 105.

[3] **لحلو موسى بوخاري**، مرجع سبق ذكره، ص 121.

[4] **عيسى محمد الغزالي**، سياسات اسعار الصرف،سلسلة دورية تعنى بالقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 2003/23، ص7.

[5] **محمد كمال الحمزاوي**، سوق الصرف الأجنبي– ماهية–مدركاته الأساسية–،منشاة المعارف –جلال حزى وشركاءه–، الإسكندرية–مصر2004. ص 40.

يدفع منحنى الطلب على الصرف الأجنبي إلى أعلا وثبات منحنى العرض وبالتالي ارتفاع سعر الصرف. وفي ناحية نقص الصادرات يتقلص عرض الصرف الأجنبي وثبات منحنى الطلب فيتجه سعر الصرف إلى الانخفاض.

2- الدخول الحقيقية:

يختلف الأمر في حالة تغير الدخل الحقيقي من دولة إلى أخرى، ومع بقاء العوامل الأخرى على ما هي عليه نجد أن زيادة الدخل القومي الحقيقي تؤدي إلى زيادة وارداتها، الأمر الذي يتوقف بدوره على مرونات الواردات بالنسبة للدخل، والزيادة في الواردات تعني زيادة الطلب المحلي على العملات الأجنبية ومن ثم زيادة أسعار الصرف، ويتحقق الأثر العكسي عند انخفاض الدخل الحقيقي للدولة.

أما بالنسبة للدخول الحقيقية خارج الدولة فإن زيادتها تؤدي إلى زيادة صادرات الدولة ومن ثمة زيادة الطلب الخارجي على العملة الوطنية لهذه الدولة الأمر الذي يزيد من قيمة هذه العملة ويخفض سعر صرف العملات الأجنبية.

3- محفزات وعوائق التجارة الخارجية :

من المعروف أن التعريفة الجمركية وعوائق التجارة الأخرى تقيد من حركة السلع بين الدول ومن ثم تقيد من مقدرة المقيمين في دولة ما على شراء السلع المنتجة في دول أخرى وبالتالي من طلبهم على العملات الأجنبية بالتالي ارتفاع سعر العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية.ويمكن تصور الحالة العكسية عند زيادة الرغبة والمقدرة لدى المستهلك المحلي على شراء المنتجات الأجنبية، فعوائق ومحفزات التجارة الخارجية تؤثر في كل من جانبي العرض والطلب في أسواق الصرف الأجنبي في الدول المختلفة.

4- أسعر الفائدة:

إذا زادت أسعار الفائدة المحلية مقارنة بتلك السائدة في دول أخرى أو في العالم الخارجي يكون ذلك دافعا لزيادة تدفقات رأس المال للداخل وهبوطها بالنسبة للدول الأخرى، ويترتب على ذلك بالضرورة زيادة الطلب على العملة الوطنية مقارنة بالعملات الأجنبية فيرتفع سعرها والعكس صحيح.

5- مدى تعادل القوة الشرائية:

إذا تحقق تعادل القوة الشرائية يكون لعملة الدولة 'أ' نفس القوة الشرائية في الدولة 'ب' وفي أي دولة أخرى، وبتحويل عملة الدولة 'أ' إلى عملة أجنبية ما بسعر صرف السوق يتمكن الإنسان من شراء نفس كمية السلع والخدمات في الدولة الأجنبية بما لديه من عملة الدولة 'أ' من أسواق الدول الأخرى، كذلك يتضمن تعادل القوة الشرائية أن العملة الأجنبية تتعرض قيمتها للانخفاض إذا ارتفع مستوى السعر في الدولة مقارنة بمستوى السعر

الأجنبي بينها ترتفع قيمتها إذا حدث العكس بمعنى حالة زيادة السعر الأجنبي بالنسبة للسعر في الدولة المعنية. أي أن الأسعار الداخلية لكلا الدولتين هي التي تحدد سعر الصرف الخارجي[1].

6- المضاربة وأسعار الصرف في الأجل القصير:

يلاحظ أن أسعار الصرف في الفترة القصيرة تتجه للتقلب بشكل متكرر، ونظرا لتعدد وسائل الاتصال الحديثة فإن السرعة التي يتم بها إنجاز الصفقات بين مختلف الأسواق أصبحت عالية، لذا أصبح للبنوك وشركات الصرافة والتجار المحترفين تحويل الأموال والودائع بسرعة من عملة لأخرى.

والواقع أن هؤلاء المتعاملين يكتسبون من فروق الأسعار بمعنى شراء عملة ما بسعر صرف منخفض في دقيقة وبيعه بسعر أعلى قليلا في الدقيقة التالية، فأسعار الصرف تتغير كل دقيقة كنتيجة لتغير توقعات التجار عن أسعار الصرف المستقبلية، وتلعب عمليات المضاربة دورا أساسيا في تقلبات أو تذبذبات أسعار الصرف في الفترة القصيرة بشكل خاص.

7- التوقعات حول أسعار الصرف المستقبلية :

يعرف بقواعد التوقع التي يتعين احترامها من قبل البنوك وتجار العملة في سعيهم لاقتناص فرص الأربحية والتي تعتمد بدرجة كبيرة على العائد الممكن تحقيقه من الاحتفاظ بودائع العملات الأجنبية من أهم هذه القواعد:

أ- للتوقع بعد زمني معين

ب- يبدأ التوقع باستقراء الوضع القائم وأسبابه أي يتعين تحليل الواقع وتفسيره

ج- يتضمن التوقع وضع احتمالات لمسار الوضع القائم في ضوء أسباب هذا الواقع والبيئة المحيطة به.

فإذا كانت التوقعات حول مستقبل سعر الصرف إيجابية فإن العائد المتوقع على العملة الأجنبية المحتفظ بها يهبط مما يدفع التجار إلى التخلص منها مما يشكل ضغطا على سعر الصرف الجاري ومن ثم ترتفع قيمة العملة المحلية في الفترة القصيرة.

8- الأبعاد النفسية (السيكولوجية) في سوق الصرف الأجنبي :

تلعب الاعتبارات النفسية للمتعاملين في سوق الصرف الأجنبي دورا مؤثرا في قيمة العملات الأجنبية، ومما له دلالة في ذلك أولا هو استمرار انخفاض قيمة عملة ما لفترة طويلة قد يولد قناعة لدى المتعاملين بان قيمة هذه العملة ستتجه للهبوط مستقبلا، ثانيا مسألة الثقة بين طالبي النقد الأجنبي وعارضيه من ناحية والنظم المطبقة في نطاق الصرف الأجنبي .

[1] **مجدي محمود شهاب**، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2007، ص253.

رابعا: نموذج ماندل – فلمنح في تحديد أسعار الصرف

يستخدم هذا النموذج للتنبؤ بقيمة العملات في المستقبل ويعود هذا النموذج إلى سنة 1963 بفضل الأعمال التي قام بها ماركوس فلمنح 1962 وروبرت ماندل 1963. ويركز النموذج على تحليل فاعلية سياسات الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد المفتوح، إلا أنه يستعمل كنموذج وأحيانا كنظرية لتحديد سعر الصرف[1].

يتعرض النموذج إلى تحليل أثر توازن ميزان المدفوعات في تحديد سعر الصرف، ويركز النموذج على الاقتصاد المفتوح الصغير نسبيا الذي لا يؤثر على اتجاه أسعار الفائدة في باقي دول العالم، ومن ثم يفترض النموذج ثبات مستوى أسعار الفائدة والذي يعتبر متغيرا خارجيا.

يميز النموذج بين توازن الحساب الجاري وتوازن حساب رأس المال في إطار ميزان المدفوعات، كما يفترض النموذج أن صافي الصادرات سوف يزداد في المدى القصير كاستجابة لانخفاض مستوى قيمة العملة المحلية، وأن تدفقات رأس المال تعتبر ذات حساسية للتغيرات في الفرق بين أسعار الفائدة المحلية والخارجية، ويعتبر النموذج أن مستوى توازن الناتج مع سعر الفائدة، الذي يترتب عليه في الاقتصاد المفتوح فائض أو عجز في ميزان المدفوعات، توازنا مؤقتا وظاهريا، وهو شبه توازن، وحتى يتحقق التوازن الكامل لا بد من الاستجابة لشروط توازن سوق السلع، وتوازن سوق النقد بالإضافة إلى تحقيق توازن ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني: أنظمة سعر الصرف وأهم النظريات المفسر له

أولا: أهم النظريات المفسرة لسعر الصرف

تختلف أسعار الصرف من بلد إلى آخر وتحاول كثير من النظريات تفسير هذا الاختلاف ومن أهمها :

1 – نظرية تعادل القوة الشرائية :

يعود الفضل في المعالجة الحديثة لهذه النظرية إلى 'غوستاف كاسل' في أوائل العشرينات من القرن العشرين، وتنطلق الفكرة الأساسية لهذه النظرية من كون أن القيمة التوازنية لعملة في المدى الطويل تتحدد بالنسبة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية[2]، بمعنى أن سعر صرف عملة ما يتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل والخارج[3]،

ومن هنا فإن تكلفة شراء سلع ما على سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية لابد أن تكون مساوية لتكلفة شرائها في بريطانيا، وهذا يعني أنه إذا كانت دولة D تعرف معدل تضخم أعلى من ذلك السائد في الدولة

---

[1] **عبد المجيد قدي**، مرجع سبق ذكره، ص 124.

[2] **عبد المجيد قدي**، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية–دراسة تحليلية تقييمية–،ديوان المطبوعات الجامعية –الطبعة الثانية، بن عكنون –الجزائر 2005، ص118.

[3] **لحلو موسى بوخاري**، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية–دراسة تحليلية للآثار الإقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي–،مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع،الطبعة الأولى – بيروت– لبنان 2010، ص130.

E، فإن الدولة D تسعى إلى رفع وارداتها من منتجات الدولة E لأن الأسعار هناك تكون أقل ارتفاعا، وفي نفس الوقت تنخفض صادرات الدولة D لأن أسعار منتجاتها تكون أكثر ارتفاعا، ومن نتيجة ذلك ظهور عجز تجاري للدولة D وهذا ما يؤدي إلى اتجاه الدولة D نحو تخفيض عملتها مقارنة بعملة الدولة E وتحقيق قيمة تعادل جديد[1].

ومضمون نظرية 'كاسل' أن سعر الصرف التوازني بين عملتين هو السعر الذي يساوي بين القوة الشرائية لهما، وطبقا لهذه النظرية يتحدد سعر الصرف التوازني بين عملتين قابلتين للتحويل من خلال معدل القوة الشرائية النسبية لهما في الدولتين، أي عند نقطة التعادل في القوة الشرائية للعملتين في البلدين[2].

وخلاصة هذه النظرية أن القوة الشرائية للعملة في داخل البلد هي التي تحدد قوتها الشرائية في خارجه، أي أن الأسعار الداخلية هي التي تحدد سعر الصرف الخارجي[3]. وبمعنى آخر فالوحدة النقدية للبلد المعني تخول الحصول على سلع وخدمات في الداخل بنفس القدر الذي تمكن من الحصول عليه في الخارج[4].

2– نظرية الإنتاجية :

يتحدد سعر الصرف وفق هذه النظرية على أساس كفاية وقدرة الجهاز الإنتاجي، وزيادة الإنتاجية بما في ذلك زيادة إنتاجية الفرد، ومن ثم مستوى معيشته، بما يتضمنه هذا من ارتفاع في مستويات الدخول والأسعار الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الصادرات وزيادة الواردات، وهذا معناه زيادة الطلب على العملات الأجنبية مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية، وانخفاض سعر صرفها، وارتفاع قيمة العملة الأجنبية وارتفاع سعر صرفها، ويحدث العكس في حالة انخفاض الأسعار المرتبطة بانخفاض الدخول، ومستويات المعيشة والمتأتية من انخفاض الإنتاجية، لكن ما يلاحظ خلاف ذلك، فنجد أن الدول المتقدمة التي تزداد فيها الإنتاجية وترتفع فيها الدخول والأسعار وهي الدول التي يتحقق ارتفاع مستمر في صادراتها وارتفاع سعر صرف عملتها بينما لا يتحقق ذات الأمر بالنسبة للدول النامية التي تنخفض فيها الإنتاجية والدخول والصادرات[5].

3 – نظرية تعادل أسعار الفائدة :

إن تحرك أسعار الفائدة في السوق الدولية يمكن أن يساعد على فهم تطور أسعار الصرف في المدى القصير، وتأثير أسعار الفائدة لا يقل أهمية عن تأثير التضخم،بافتراض وجود عملتين، توضح هذه النظرية انه في وضعية

---

[1] **عبد المجيد قدي**، مرجع سبق ذكره، ص118.

[2] **طارق فاروق الحصري**، الإقتصاد الدولي ، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى ، مصر2010، ص99.

[3] **مجدي محمود شهاب**، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية2007، ص253.

[4] **وسام ملاك**، الظواهر النقدية على المستوى الدولي –قضايا نقدية ومالية–، دار المنهل اللبناني،الطبعة الأولى ، بيروت– لبنان 2001، ص216

[5] **لحلو موسى بوخاري**، مرجع سبق ذكره، ص131.

التوازن يتساوى فارق الفائدة على العملتين مع فارق الصرف بين سعر الصرف الفوري لوحدة من النقد الأجنبي مقابل النقد الوطني، وسعر الصرف لأجل المحتسب لسعر الصرف الفوري بين العملتين[1].

وحسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي، عند توظيفهم الأموال في دول أين معدل الفائدة أكبر من ذلك السائد في السوق المحلي، لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الأجل[2].

4 – نظرية تقلبات أسواق الأصول المالية :

تلائم هذه النظرية ظروف الدول التي تعتمد كلية على قوى السوق في تحقيق توازن سعر الصرف وميزان المدفوعات، وتقوم على أساس دراسة محددات سعر الصرف في الأجل القصير ثم ضبط المعدل الفعلي لآثار العوامل المؤقتة بغية الوصول إلى تقدير لسعر التوازن في الأجل الطويل[3].

5 – نظرية الأرصدة :

تقوم هذه النظرية على اعتبار القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات من تغير، فإذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما فائضا فإن ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية، وهو ما يقود إلى ارتفاع قيمتها الخارجية، ويحدث العكس عند حدوث عجز في ميزان المدفوعات، والذي يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية بما يقود إلى انخفاض قيمتها الخارجية[4].

6 – الانحرافات الصرفية ونظرية رد الفعل المفرط لـ دورن بوش:

حسب 'دورن بوش' فإن ردة الفعل المفرطة للصرف حيال أزمة نقدية، يتوضح من خلال كون مختلف الأسعار في إطار الاقتصاد لا تصحح جميعها بنفس السرعة عقب اضطراب معين فأسواق الصرف والأصول المالية تصحح بوتيرة أسرع من أسواق السلع والخدمات، هذا الاختلاف في سرعات التصحيح سيكون مصدر تطورات صرفية غير قابلة للتفسير في النماذج التي تفرض المرونة التامة والفورية لجميع الأسعار[5].

إن الاختلاف بين النظريات السابقة والواقع يعزى إلى وجود العديد من التشوهات في تكوين أسعار الصرف أكثر مما يعزى إلى عدم كفاءة مصممي النماذج وهذه التشوهات تنعكس بانحرافات الأسعار تتراوح في آجالها إلى هذا الحد أو ذاك، كما وأن منشأها يرتكز إما إلى عيب في آلية تثبيت الأسعار ضمن إطار الاقتصاد الوطني وإما

---

[1] **لحلو موسى بوخاري**، مرجع سبق ذكره، ص132.

[2] **عبد المجيد قدي**، مرجع سبق ذكره، ص120.

[3] **لحلو موسى بوخاري**، مرجع سبق ذكره، ص131.

[4] **عبد المجيد قدي**، مرجع سبق ذكره، ص123.

[5] **لحلو موسى بوخاري**، مرجع سبق ذكره، ص133.

إلى تأكيد لعقلانية المتعاملين التي لا تتطابق تماما مع قواعد العقلانية الكلاسيكية.ولهذا تتخذ الدول أنظمة صرف تراها ملائمة لتوازن متغيراتها الاقتصادية الديناميكية المصاحبة لأهداف النمو في مراحله ووضعياته المتغيرة.

ثانيا: أنظمة سعر الصرف

لقد تطورت نظم الصرف على امتداد القرن الماضي في الوقت نفسه مع التطورات الحاصلة في النظرية وبنفس السرعة، ويعرف نظام الصرف بأنه مجموعة القواعد التي تحدد تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف الأجنبي وبالتالي التأثير على سلوك سعر الصرف[1]، ولقد عرف نظام الصرف عدة محطات في تطوره بدأت من قاعدة الذهب وانتهت اليوم إلى النظام العائم، ويمكن تصنيف نظام الصرف إلى نوعين أساسين هما نظام الصرف الثابت ونظام الصرف المرن أو العائم،إلا انه وبحكم القوانين المعلنة في مختلف دول العالم وبحكم الواقع المطبق بالفعل على استخدام أنظمة الصرف يمكن تقسيم هذين النظامين السابقين إلى أصناف عديدة تتماشى والتطبيقات الحديثة والفعلية.

1 – أنظمة سعر الصرف الثابتة:

وفقا لهذا النظام تقوم السلطات النقدية بتحديد سعر الصرف الرسمي على أساس الظروف الاقتصادية للقطاع الخارجي وحجم احتياطات الدولة من العملات الأجنبية[2]،ولإنجاح هذا النظام تقوم الحكومات عادة بتطبيق الإجراءات الرقابية المكملة مثل فرض قيود على كمية النقد الأجنبي التي يسمح بشرائها أو كمية النقد الوطني التي يسمح بخروجها أو كمية السلع المسموح باستيرادها وغيرها من السياسات الإدارية،ومعدل سعر الصرف الثابت هو تعهد من قبل بلد أن يشتري ويبيع عملته بأسعار ثابتة لا تتغير بصيغة العملات الأخرى[3].

وفي تنفيذ اختيار سعر الصرف الثابت، تواجه الحكومة بالفعل ثلاثة أسئلة رئيسية محددة: إلى ماذا تثبت الحكومة قيمة عملتها؟ متى أو كم مرة يغير البلد قيمة سعره الثابت؟ كيف تدافع الحكومة عن القيمة الثابتة ضد أي ضغوط سوقية تدفع نحو قيمة أخرى لسعر الصرف[4]؟ فالسعر الثابت يعني أن قيمة عملة البلد تكون مثبتة إلى شيء آخر ولكن ما هذا الشيء الآخر؟ حيث يمكن للحكومة تثبيت قيمة العملة إلى عملة أخرى بدلا من إلى سلعة، أو تختار أن تثبت قيمة عملتها ليس إلى عملة واحدة وإنما إلى القيمة المتوسطة لعدد من العملات(سلة عملات).وتتخذ أنظمة تثبيت الصرف عدة أشكال وتصنيفات من أهمها ما يلي :

أ– التثبيت التقليدي :

وينقسم إلى قسمين الربط بعملة أخرى والربط بسلة من العملات

---

[1] **لحلو موسى بوخاري**، مرجع سبق ذكره، ص135.

[2] **موسى مطر، ياسر المومني، شقير نوري**، المالية الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع الطبعة الأولى ، عمان – الأردن 2003، ص46.

[3] **محمد صالح القريشي**، المالية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، عمان– الأردن 2008، ص204.

[4] **كامل بكري**، الاقتصاد الدولي (التجارة الدولية والتمويل)، الدار الجامعية الإسكندرية 2003 ، ص352.

– **الربط بعملة أخرى:** يتميز الربط أمام عملة واحدة بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار، وفي هذا الإطار تعمل الاقتصاديات على تثبيت عملاتها إلى تلك العملة دون إحداث تغيير، إلا في بعض الحالات[1]،ويتم تعديل قيمة العملة دوريا في حالة حدوث خلل ما، وعموما لا تكون الاحتياطات كافية لتغطية القاعدة النقدية المتداولة داخل الاقتصاد إلا أن دور هذه الاحتياطات مهم للغاية في هذا النظام[2].وغالبا ما قامت دول كثيرة بربط قيمة عملاتها إلى الدولار الأمريكي .

– **الربط بسلة من العملات:** يقوم البنك المركزي باختيار مجموعة من العملات لتشكيل السلة ويتم ربط العملة المحلية بهذه السلة،أساس الاختيار عادة هو كثافة التجارة البينية مع تلك الدول، ومن مزايا هذا النظام أنه يحافظ على سعر الصرف الحقيقي بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار النسبي في سعر الصرف[3]. وهناك سلة جاهزة الصنع هي حقوق السحب الخاصة، سلة من الأربع عملات الرئيسية في العالم،كما أنه يمكن لي بلد أن يخلق سلته الخاصة، وتكمن ألأهمية السلة من أهمية تجارة البلد، حيث على أساسها يصمم سلته، وتستخدم الدولة هنا المنطق المستخدم في حساب سعر الصرف الفعال.

ب– أنظمة الربط المحكم:

وتنقسم إلى ثلاثة أنواع[4]

– **الدولرة:** هنا يتم استخدام العملة الأجنبية في التداول بالإضافة إلى القطع النقدية المصدرة محليا، تكون السياسة النقدية في نظام الدولرة تابعة ومرتبطة بالبلد الأجنبي الذي تستخدم عملته.

– **مجالس العملة:** وفيه يكون نظام نقدي يستند إلى التزام تشريعي صريح بمبادلة العملة المحلية مقابل عملة أجنبية محددة بسعر صرف ثابت، مع وجود قيود على سلطة الإصدار وذلك لضمان الوفاء بالتزامها القانوني وهذا ما يؤدي إلى إلغاء الوظائف التقليدية للبنك المركزي كالسيطرة النقدية ودور المقرض الأخير.

– **الاتحاد النقدي:** تستخدم مجموعة من البلدان عملة مشتركة تصدر عن بنك مركزي واحد(كمنظمة الفرنك لدول غرب إفريقيا أو ما يعرف بالجماعة المالية الإفريقية).

ج– نظام التثبيت الزاحف (المرونة المقيدة):

وفق هذا النظام يتم تثبيت سعر الصرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية مع السماح لها بالتذبذب انخفاضا أو ارتفاعا بحدود معينة لا تتجاوز 2.54 % في كلا الاتجاهين[5]، وسعر الصرف المثبت يتغير مرارا (على

---

[1] **عبد المجيد قدي**، مرجع سبق ذكره، ص115.

[2] **لحلو موسى بوخاري**، مرجع سبق ذكره، ص142.

[3] **لحلو موسى بوخاري**، مرجع سبق ذكره، ص142.

[4] **لحلو موسى بوخاري**، مرجع سبق ذكره، ص141.

[5] **موسى مطر وآخرون**، مرجع سبق ذكره، ص47.

سبيل المثال شهريا) طبقا لمجموعة من المؤشرات أو طبقا لتقدير السلطات النقدية الحكومية، إذا استخدمت مؤشرات، فإن المؤشرات المعقولة هو الفرق بين معدل تضخم البلد ومعدل تضخم البلد الذي تكون عملته قد استخدمت للربط إليها، وإذا استخدم الفرق في التضخم، فإن السعر المثبت الاسمي سيقتفي اثر تعادل القوة الشرائية على مر الوقت، وهذا السعر الحقيقي الثنائي للصرف سيكون قد ثبت، المؤشرات الأخرى التي قد تستخدم تشمل حيازة البلد من الأصول الاحتياطية، نمو العرض النقدي للبلد...الخ، وفي الحقيقة اختيار اتساع المدى المسموح به للتذبذب يرتبط بشدة بقضية متى تغير السعر المثبت[1].

وهذا النظام لأسعار الصرف يأخذ مزايا النظامين(الثابت والحر) فهو نظام لأسعار الصرف يتوسط نظام سعر الصرف الحر وسعر الصرف الثابت، فهو لا يمتاز بالجمود كما في نظام أسعار الصرف الثابتة وأيضا لا يسمح لسعر الصرف بالتذبذب بشكل كبير مما يؤدي إلى عدم استقرار حجم التجارة الوطنية[2].

د- نظام سعر الصرف الثابت ونموذج ماندل – فلمنح:

بناءا على نموذج ماندل-فلمنح وفي حالة نظام سعر الصرف الثابت تكون السلطات النقدية المحلية ملزمة بزيادة ما أحتفظ به من احتياطي صرف أجنبي لامتصاص الزيادة في عرض العملات الأجنبية، ويمكن لهذه الزيادة في الاحتياطات أن تؤدي إلى زيادة عرض النقود المحلية مما يؤدي إلى اضطراب عملية توازن سوق النقود.ويحدث التوازن الكامل فقط عندما تتدخل السلطات لمقابلة زيادة عرض النقود واستخدام آليات لزيادة الطلب على النقود وتعمل في ذات الوقت على تخفيض معدلات الفائدة إلى الحد الذي يؤدي إلى تدهور في الحساب الجاري وحساب رأس المال. هذا الخليط من التدهور المقصود (المخطط) بنسب معينة، يمكن أن يؤدي إلى زيادة الفائض المحقق في ميزان المدفوعات، ويعيد التوازن لسوق السلع وسوق النقد عند مستوى أعلى من الناتج[3].

2 – أنظمة سعر الصرف المرنة (المعومة):

ففي هذا النظام يتحدد سعر النقد الأجنبي بحرية في السوق من دون أن يكون هناك تدخل للمصرف المركزي،إذ يحافظ على توازن ميزان الحسابات عن طريق تصحيح دائم لسعر الصرف[4].

ويتحدد سعر الصرف في هذه الحالة من خلال التفاعل الحر لقوى السوق، ولا شك أن هذا التفاعل يستند على قوة الاقتصاد الوطني التي تقوى عملته والتي تعد المتحكم الحقيقي في الطلب على العملة الأجنبية وعرض

---

[1] **كامل بكري**، مرجع سبق ذكره، ص356.

[2] **موسى مطر وآخرون**، مرجع سبق ذكره، ص47.

[3] **عبد المجيد قدي**، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية-دراسة تحليلية تقييمية-،ديوان المطبوعات الجامعية –الطبعة الثانية، بن عكنون – الجزائر، 2005، ص125.

[4] **وسام ملاك**، الظواهر النقدية على المستوى الدولي –قضايا نقدية ومالية-، دار المنهل اللبناني،الطبعة الأولى ، بيروت- لبنان 2001، ص297.

العملة الوطنية، وكذلك يتوقف التفاعل على مدى تأثير تغير سعر الصرف على الصادرات والواردات ووضع ميزان المدفوعات[1]، ويصنف هذا النظام إلى نوعين رئيسيين هما :

أ- نظام التعويم الحر :

هذا النظام يلغي كل تدخل للمصارف المركزية ويترك لأسواق الصرف مهمة تحديد أسعار صرف التوازن، الفرضية المذكورة كان قد دافع عنها "ميلتون فريدمان" منذ عام 1953، الميزة الأساسية لهذا النظام ترتكز على واقع أن موازين المدفوعات لكافة البلدان، تجد بالتأكيد توازنها بفضل آليات أسعار الصرف، حيث يترتب على ذلك عدم حاجة المصارف المركزية لتكديس الاحتياطات بالعملات الصعبة من أجل دعم العملة الوطنية[2]،وهو وضع يسمح بموجبه لقيمة العملة أن تتغير صعودا وهبوطا حسب قوى السوق، ويسمح التعويم للسياسات الاقتصادية الأخرى بالتحرر من قيود سعر الصرف، وبالتالي فإن تعويم العملات يسمح للسلطات بإعداد السياسة الملائمة، ومثل هذا الوضع يدفع بأسعار الصرف ذاتها أن تتكيف مع الأوضاع السائدة لا أن تشكل قيدا[3].والتكيف التلقائي لقوى السوق تضمن دائما توجيه السعر نحو سعر التوازن، وتعتبر التكيفات لأسعر صرف العملات الأجنبية على مرونات الطلب المحلي على المستوردات الأجنبية ومرونات الطلب الأجنبي على السلع الوطنية[4].

ب- نظام التعويم المدار :

هذا النظام لا يتضمن سعر صرف اسمي ثابت للعملة لكن الدولة لا تمنع عن التدخل من أجل التأثير على قيمة العملة وتوجيهها وذلك بواسطة مؤسسة تعرف عادة "بصندوق تثبيت القطع"، وهذا هو النظام الذي طبق حديثا خلال فترات عوم العملات الأوروبية، إذ يمثل ميزة إعطاء الحكومات إمكانية ترك أسعار الصرف تنزلق باتجاه نقطة توازن معتبرة الأكثر ملائمة، وهذا النظام يسمح أيضا بالسيطرة على تحرك أسعار الصرف الناتج عن عمليات المضاربة[5].

حيث أن الحكومة لا تكون مستعدة بأن تدع ببساطة السعر يذهب إلى حيثما يقوده العرض والطلب الخاصين، حيث تحاول أن يكون لها غالبا تأثير مباشر على السعر عن طريق التدخل الرسمي، أي أن السلطات النقدية تدخل سوق الصرف الأجنبي لشراء أو بيع عملة أجنبية(مقابل العملة المحلية)، وعن طريق هذا التدخل تأمل الحكومة في تغيير شكل العرض والطلب، وبالتالي التأثير على القيمة التوازنية لسعر الصرف[6]، ويسمى مدارا

---

[1] **طارق فاروق الحصري**، مرجع سبق ذكره، ص97.

[2] **وسام ملاك**،مرجع سبق ذكره، ص298.

[3] **عبد المجيد قدي**، مرجع سبق ذكره، ص116.

[4] **موسى مطر وآخرون**، مرجع سبق ذكره، ص45.

[5] **وسام ملاك**، مرجع سبق ذكره، ص 298.

[6] **كامل بكري**، مرجع سبق ذكره، ص351.

في حالة التفاؤل أو تعويما قذر في حالة التشاؤم بمقدرة الحكومة على توجيه سعر الصرف وفق المعدلات التي استهدفتها.

ج- نظام تعويم أسعار الصرف ونموذج ماندل – فلمنح:

بناءا على نموذج ماندل-فلمنح وفي حالة نظام تعويم أسعر الصرف يكون لمستوى الناتج وسعر الفائدة الذي يؤدي إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات،أثر على تحسن قيمة العملة المحلية التي يترتب عنها تدهور في الميزان التجاري الأمر الذي يؤدي إلى إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات[1].

د- نموذج صوان T.SWAN وأسعار الصرف :

إن نموذج صوان T.SWAN يشبه نموذج ماندل – فلمنح في ربط التوازنين: الداخلي والخارجي، إلا أنه يقوم على منحنيين بميلين متعاكسين ضمن محورين: أحدهما للنفقات المحلية والآخر لسعر الصرف الحقيقي (والقدرة التنافسية الدولية).

وقد تضمن هذا النموذج فرضية أساسية: (إذا توسع كل من الناتج والتشغيل تزداد النفقات على الاستيراد فيزداد العجز في الحساب الجاري)، وخرج النموذج بالتالي إلى مجموعتين من السياسات إحداهما: سياسة تغيير الإنفاق، وهي تتضمن السياسات النقدية والمالية الهادفة إلى التأثير في مستوى الطلب الإجمالي، والأخرى سياسة تحويل الإنفاق ، وهي عبارة عن تغيير سعر الصرف سواء كان بالتخفيض أو بالرفع للتأثير في تركيبة الإنفاق والتحول بين السلع المحلية والأجنبية[2].

المطلب الثالث: سياسات سعر الصرف

تعتبر سياسة سعر الصرف سياسة اقتصادية، تظهر من يوم إلى آخر استقلاليتها عن السياسة النقدية، وهذا من خلال تميزها بأهدافها وأدواتها[3]، ومن أهم السياسيات التي تؤثر بشكل فعلي على التجارة الخارجية هي سياسات التخفيض والرفع لقيمة العملة الوطنية.

أولا: أهداف سياسة سعر الصرف

تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها :

1- الحفاظ على قيمة العملة ومقاومة التضخم :

تهدف سياسة الصرف للحفاظ على القوة الشرائية للعملة الوطنية وذلك بالتنسيق مع السياسة النقدية التي تهدف إلى تخفيض معدلات التضخم[1]، ويؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد

---

[1] **عبد المجيد قدي**، مرجع سبق ذكره،، ص125.

[2] **هوشيار معروف**، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان-الأردن 2005، ص331.

[3] **عبد المجيد قدي**، مرجع سبق ذكره، ص131.

وتحسن تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم، وتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسيتها، وتسمى هذه الظاهرة بالحلقة الفاضلة(vertueux) للعملة القوية، وتم اعتمادها كأساس للسياسة المناهضة للتضخم التي تبنتها فرنسا انطلاقا من سنة 1983[2].

2 – تخصيص الموارد:

يؤدي سعر الصرف الحقيقي، الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية، إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة للتصدير)، وهذا ما يعمل على توسع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلا للتصدير، وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها.

ويزيد إنتاج السلع التي كانت تستورد محليا (إحلال الواردات) والسلع التي يمكن تصديرها، كما ينعكس أثر تغير سعر الصرف الحقيقي في إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج، إذ يؤدي انخفاضها إلى زيادة استخدام عنصري العمل ورأس المال في قطاع الصناعات المنافسة للاستيراد[3].

3 – توزيع الدخل:

يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين النفقات أو بين القطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية، زراعة) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية، ويعود الريع من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي(ارتفاع سعر الصرف الحقيقي)فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية، فتقلص استثمارها، وبهدف تقليص الآثار السلبية الناجمة عن سعر الصرف التنافسي يلجأ أصحاب القرار أحيانا إلى اعتماد أسعار صرف متعددة مثل سعر صرف الصادرات التقليدية، سعر صرف للواردات الغذائية[4]، وهذا ما يرفضه صندوق النقد الدولي .

---

[1] **لحلو موسى بوخاري**، مرجع سبق ذكره، ص129.

[2] **عبد المجيد قدي**، مرجع سبق ذكره، ص131-132.

[3] **عبد المجيد قدي**، مرجع سبق ذكره، ص132-133.

[4] **عبد المجيد قدي**، مرجع سبق ذكره، ص133.

4 – تنمية الصناعات المحلية:

يمكن للبنك المركزي أن يعتمد على سياسة تخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية[1].حيث بتخفيض قيمة العملة يزداد الطلب على السلع المحلية، مما يحفز قطاع الإنتاج، وبالتالي نمو معتبر للصناعة الوطنية.

ثانيا: أدوات سياسة سعر الصرف

لتنفيذ سياسات سعر الصرف وتحقيق أهدافها تستعمل السلطات العديد من الأدوات والوسائل وأهمها:

1 – تعديل سعر الصرف :

عندما ترغب السلطات النقدية في تعديل توازن ميزان المدفوعات تقوم بتخفيض العملة أو إعادة تقويمها لما تتدخل في ظل نظام سعر صرف ثابت، أما عندما تتدخل في ظل نظام سعر صرف عائم فتعمل على التأثير على تحسين أو تدهور قيمة العملة[2].

2 – استخدام احتياطي الصرف:

في ظل نظام أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وعندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية.

وفي ظل نظام الصرف العائم تقاوم السلطات النقدية التقلبات الحادة في سعر عملتها إلا أن الاحتياطات لا تكفي للتصدي للآثار الناجمة عن حركة رؤوس الأموال المضاربة[3].

3 – استخدام سعر الفائدة:

عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة، ففي النظام النقدي الأوروبي عندما أعتبر الفرنك أضعف من المارك الألماني، عمد بنك فرنسا إلى تحديد أسعار فائدة أعلى من أسعار الفائدة الألمانية، إلا أن التكلفة المرتفعة للقرض تهدد النمو[4].

4 – مراقبة الصرف:

تقضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع المشتريات ومبيعات العملة الصعبة إلى رخصة خاصة، ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة الخروج المضاربي، ومن بين التدابير التي تعتمدها السلطات النقدية :

أ- منع التسوية القبلية للواردات

---

[1] **لحلو موسى بوخاري**، مرجع سبق ذكره، ص130.

[2] **عبد المجيد قدي**، مرجع سبق ذكره، ص134.

[3] **عبد المجيد قدي**، مرجع سبق ذكره، ص135-136.

[4] **عبد المجيد قدي**، مرجع سبق ذكره، ص136.

ب- الالتزام بإعادة العملات الأجنبية المحصلة في الخارج نتيجة التصدير ضمن فترة زمنية محددة.

ج- تحديد المخصصات بالعملة الصعبة الموضوعة تحت تصرف المسافرين إلى الخارج قصد السياحة.

د- تقسيم الحسابات البنكية إلى حسابات لغير المقيمين تستفيد من التحويل الخارجي للعملة، وحسابات للمقيمين لا يمكن عن طريقها تسوية المعاملات مع الخارج إلا بترخيص مرتبط بعملية تجارية أو مالية مبررة.

ونشير إلى أن معظم الدول بدأت تتخلى عن مراقبة الصرف بعد انتشار ظاهرة التعويم[1].

5 – إقامة سعر صرف متعدد :

يهدف نظام أسعار الصرف المتعدد إلى تخفيض أثار حدة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة، ومن أهم الوسائل المستخدمة هو اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة، أحدهما مغالى فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو واردات القطاعات المراد دعمها وترقيتها، أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي، بل هناك من يذهب إلى ضرورة تعويم سعر الصرف المتعلق بالعمليات العادية، وإخضاع العمليات الخاصة بالقطاعات المحبذة والواردات الأساسية إلى سعر صرف محدد إداريا، إلا أن هذا الأسلوب من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة الثقة في العملة ويخضع سعر الصرف إلى مزاجية السلطات، فضلا عن صعوبة اللجوء إلى هذا الأسلوب في ظل الشروط التي يضعها صندوق النقد الدولي والتي تقضي بعدم إمكانية اللجوء إلى تعدد أسعار الصرف[2].

ثالثا: سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة

وتهدف هذه السياسة إلى علاج عجز ميزان المدفوعات أو القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية الناتج عن عجز ميزان المدفوعات، وتتمثل هذه السياسة في قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها الوطنية في الخارج أي ارتفاع سعر الصرف[3]، وبالمعنى الضيق ، ينتج تخفيض سعر الصرف عن تدني قيمة النقد الوطني بالنسبة إلى القاعدة المرجع(ذهب، دولار أمريكي..الخ)، ويتقرر هذا التخفيض من قبل السلطات النقدية[4].

1 – أسباب تخفيض سعر الصرف:

سبب تخفض سعر الصرف الاسمي، أو سعر التكافؤ، يعود إلى التضخم الذي يكون عادة هاما ومزمنا، فالتخفيض يجعل التدني السابق لقيمة الوحدة النقدية الوطنية، مقارنة مع الوحدات النقدية الخارجية الأخرى

---

[1] **عبد المجيد قدي**، مرجع سبق ذكره، ص136.

[2] **عبد المجيد قدي**، مرجع سبق ذكره، ص137.

[3] **محمد أحمد السريتي**، التجارة الخارجية ، الدار الجامعية الإسكندرية-مصر 2009، ص269.

[4] **وسام ملاك**، مرجع سبق ذكره، ص292.

رسميا[1]، والواقع أن التخفيض إجراء تقرره دولة ارتفعت فيها الأسعار ارتفاعا تضخميا، بحيث أصبحت تجد لعملتها سعرين في سوق الصرف سعرا مرتفعا حددته الدولة ولا يتم التعامل بمقتضاه في السوق، وسعر آخر منخفضا يتحدد للعملة في سوق الصرف طبقا لعوامل العرض والطلب[2].

2 – أثر سياسة تخفيض قيمة العملة على العلاقات مع الخارج :

يترتب على هذه السياسة أثران أساسين فيما يتعلق بالعلاقات المالية والاقتصادية مع الخارج[3] :

أ : ارتفاع سعر النقد الوطني (أي انخفاض المقابل لوحدة من النقد الأجنبي، بالنقد الوطني)، نتيجة ارتفاع الأسعار الداخلية، يعيق الصادرات، جاعلا الأسعار الوطنية مرتفعة جدا مقارنة مع الأسعار الأجنبية، وينشط الاستيراد للبضائع الأجنبية ذات الأسعار المنخفضة مقارنة مع الأسعار الداخلية، على أثر ذلك يميل الميزان التجاري لأن يصبح في عجز، والعجز المستمر لهذا الميزان ينتهي أيضا بتقييد(عرقلة) الواردات، نتيجة توفر العملات الصعبة، ويؤدي بالتالي إلى إبطاء النمو.

ب : ارتفاع سعر النقد الوطني يؤدي إلى تناقص احتياطات الصرف الذي يؤدي إلى:

- التدخلات لدعم العملة الوطنية التي يمارسها المصرف المركزي في السوق
- تسريبات رؤوس الأموال الناتجة عن المخاوف من تخفيض حتمي لسعر صرف اسمي (سعر تكافؤ) مرتفع.

فالتخفيض لسعر الصرف الاسمي يهدف إلى مقاومة ارتفاع سعر النقد، وهذا التخفيض يمكن أولا أن يسمح بامتصاص العجز التجاري، إذ يرفع الصادرات، لأنه يجعل أسعار السلع المصدرة، بالعملات الأجنبية، متدنية، ويقلص الواردات، لأنه يرفع أسعار السلع المستوردة من الخارج، تدهور حدي التبادل، أي النسبة بين الأسعار للتصدر والأسعار للاستيراد يفترض أن يسهم ضمن توفر معايير معينة، في إعادة تصحيح عجز الميزان التجاري للبلد الذي أقدم على تخفيض سعر الصرف الاسمي لعملته.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تخفيض سعر الصرف يسمح بالحد من تسربات رؤوس الأموال الناتجة عن فقدان الثقة بالعملة الوطنية، ويوقف الاقتطاعات من احتياطات الصرف التي يقوم بها المصرف المركزي من أجل دعم سعر صرف اسمي غير ملائم .

رابعا: سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة

عملية رفع سعر الصرف هي بطبيعتها مقابلة لعملية تخفيض هذا السعر، وتهدف أساسا إلى تخفيض الفائض التجاري، بعد رفع النواتج المصدرة وتخفيض سعر النواتج المستوردة[4].

---

[1] **وسام ملاك**، مرجع سبق ذكره، ص292.

[2] **مجدي محمود شهاب**، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية 2007، ص259.

[3] **وسام ملاك**، مرجع سبق ذكره، ص292–293.

[4] **وسام ملاك**، مرجع سبق ذكره، ص293.

1 – الرقابة على الصرف:

الرقابة على الصرف إجراء تتخذه الدولة بغرض أن ترفع سعر صرف عملتها في أسواق الصرف، ويتم ذلك بأن تقرر الدولة سعرا معينا لعملتها، ثم تضع نظاما كاملا لمراقبة هذا السعر حتى لا ينخفض، وتعدد الأسباب التي تدعو الدول إلى فرض الرقابة على الصرف. وتدور معظمها حول فكرة المحافظة على ميزان الدولة الخارجي ومحاولة التخلص من العجز إن وجد، ويمكن توضيح الأسباب على النحو التالي[1] :

أ- التغلب على النقص الذي تعانيه الدولة في الأرصدة الأجنبية من عملات وذهب، والحد من الطلب عليها.

ب- المحافظة على العملة فوق المستوى السائد وفق ظروف العرض والطلب.

ج- رفع الأسعار الداخلية، حتى تساعد على إنعاش بعض الصناعات، الهامة فكانت الرقابة وسيلة لمقابلة الكساد أو تشجيع الإنعاش.

د- ضمان الحصول على واردات معينة من الخارج، يتكون أغلبها من المواد الأولية مثلا.

و- مكافحة خروج رؤوس الأموال من الدولة إلى الخارج، سواء كان رأس المال مملوك لأجانب أو المواطنين.

2 – مبادئ واثر الرقابة على الصرف:

الفكرة في نظام الرقابة على الصرف هي أن الدولة تحاول أن تقيد مدفوعتها للخارج، والواقع أن الدولة المختلفة قد حاولت أن تقيد هذه المدفوعات وتجعلها في حدود ما تحصل عليه في مقابل صادراتها، سواء أكانت صادرات منظورة أو غير منظورة، ومن هنا فرضت الدول رقابتها على كل ما يتعلق بالعملات الأجنبية، وتعددت الإجراءات التي اتخذتها في هذا السبيل، فالرقابة على الصرف تتضمن صور عدة[2] :

أ- تركيز كل عمليات الصرف، سواء كانت عمليات بيع عملات أجنبية أو شرائها، بين يد سلطة واحدة.

ب- إلزام كل مصدر بأن يورد لهذه السلطة كل ما يحصل عليه من عملات أجنبية نتيجة عمليات تصديره، وإلزام كل مستورد أن يشتري العملة الأجنبية التي يريدها من هذه السلطة نفسها. ويتم الشراء والبيع عندئذ بسعر صرف تحدده الدولة وبصفة عامة إلزام كل من يتعامل بالصرف أن يتعامل فيه مع الدولة وحدها.

ج- تحريم التعامل في الصرف بالنسبة لبعض العمليات، فالدولة تحرم الاحتفاظ بالذهب وتفرض تسليمه لمراقب الصرف، وهي تحظر إطلاقا تصدير رأس المال إلى الخارج.

تلك هي المبادئ الرئيسية للرقابة على الصرف، كما أن نظام الرقابة على الصرف آثار تنعكس على التجارة الخارجية للدولة، وتنعكس أيضا على صرفها الخارجي.

---

[1] **مجدي محمود شهاب**، مرجع سبق ذكره، ص 261.

[2] **مجدي محمود شهاب**، مرجع سبق ذكره، ص 263-264.

فالرقابة على الصرف قد تؤدي إلى مثل ما تؤدي إليه النظم الحسابية الجمركية، فقد تقيد الواردات، وقد تزيد الصادرات، وبذلك تدعم أثر التدابير الجمركية من رسوم الحصص ورخص.

وتؤدي الرقابة على الصرف إلى عزل العملة عن الخارج، وبالتالي تقيم هذه الرقابة حاجزا بين الأسعار العالمية والأسعار الداخلية، بحيث يتاح للدولة أن تختار السياسة النقدية والاقتصادية وتطبقها، من غير أن تخشى من آثارها الضارة على ميزان المدفوعات.

المبحث الثاني: إدارة سعر الصرف وتأثيره على المعاملات التجارية الخارجية (صادرات، واردات)

تلجا الدول للتأثير في حركة واتجاه التجارة الخارجية الدولية من خلال تغيير سعر صرف عملتها، إذ أن تغيير سعر الصرف يعني تغيرا في الأثمان النسبية للسلع والخدمات المتبادلة بين الدول، هذا التغيير يؤدي إلى التأثير في حجم الصادرات وكذلك الواردات كما أن مدى هذا التغيير يعتمد على مرونة الطلب الأجنبي على السلع الوطنية ومرونة الطلب المحلي على السلع المستوردة وكذلك على رد فعل الدول الأخرى لاتخاذ مثل هذا الإجراء.

المطلب الأول: تعديل سعر الصرف وحركة الواردات والصادرات

أولا: تغيير قيمة العملة وأثره على الواردات والصادرات

إن تغير سعر الصرف بالارتفاع يعني زيادة ثمن السلع الوطنية بالنسبة للمستورد الأجنبي فيقل طلبه عليها وكذلك يصبح ثمن الواردات منخفضا بالنسبة للمستهلك المحلي مما يزيد الواردات، ويحدث العكس في حالة تغير سعر الصرف بالانخفاض، لهذا ينصح صندوق النقد الدولي دول العالم الثالث بخفض أسعار صرف عملاتها لكي تزيد مكاسبها التجارية[1]، وتتحدد العلاقة بين الواردات وسعر الصرف من خلال مرونة الطلب على الواردات ومرونة الطلب على العملة الأجنبية، وكذلك بالنسبة للصادرات.

1 – العلاقة بين مرونة الطلب على الواردات ومرونة الطلب على العملة الأجنبية:

يتحدد شكل وميل مرونة منحنى الطلب على العملة الأجنبية بالطلب على الواردات[2] ، كما يرتبط التغير في الطلب على العملة الأجنبية بمرونة الطلب المحلي على الواردات، وبافتراض حدوث ارتفاع سعر الصرف الأجنبي، فإن ذلك يعني ضمنيا تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية، الأمر الذي يجعل أسعار الواردات مقدرة بالعملة الوطنية أغلى نسبيا في حين ظلت أسعار الواردات بالعملة الأجنبية ظلت ثابتة دون تغيير، وبالتالي تنخفض كمية الواردات وقيمة الواردات بشرط أن تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات أكبر من الصفر.

وبناءا على ذلك نستطيع أن نقرر : أن ارتفاع سعر الصرف الأجنبي، أي تخفيض قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات مقدرة بالعملة الوطنية، فتقل كمية الواردات وقيمتها بالعملة الأجنبية ويقل بالتالي

---

[1] **طارق فاروق الحصري**، مرجع سبق ذكره، ص 133.

[2] **محمد أحمد السريتي**، التجارة الخارجية ، الدار الجامعية الإسكندرية–مصر 2009، ص 252–253.

الطلب على النقد الأجنبي، ويتوقف مقدار النقص في الطلب على العملة الأجنبية على مرونة الطلب على الواردات ، فكلما كبرت مرونة الطلب على الواردات كلما زاد مقدار النقص في الطلب على العملة الأجنبية.

وكما هو موضح في الشكل (**2-01**) فإن ارتفاع سعر الصرف الأجنبي يجعل أسعار الواردات مقومة بالعملة الوطنية أغلى نسبيا، فإذا كانت مرونة الطلب المحلي على الواردات > صفر، فيترتب على ذلك انخفاض الطلب المحلي على الواردات وانخفاض كمية وقيمة الواردات، وينخفض الطلب على العملة من ك1 إلى ك2 ويكون ميل منحنى الطلب على العملة سالب الميل.

أما إذا كانت مرونة الطلب المحلي على الواردات = صفر، يظل الطلب المحلي على الواردات ثابتا، وتظل كمية وقيمة الواردات ثابتة، ويظل الطلب على العملة ثابتا، ويكون منحنى الطلب على العملة عديم المرونة، وكلما زادت مرونة الطلب المحلي على الواردات كلما زادت مرونة الطلب على العملة وبالتالي قل الميل منحنى الطلب على العملة.

الشكل رقم (2-01): مرونة الطلب المحلي على الواردات ومرونة الطلب على العملة الأجنبية.

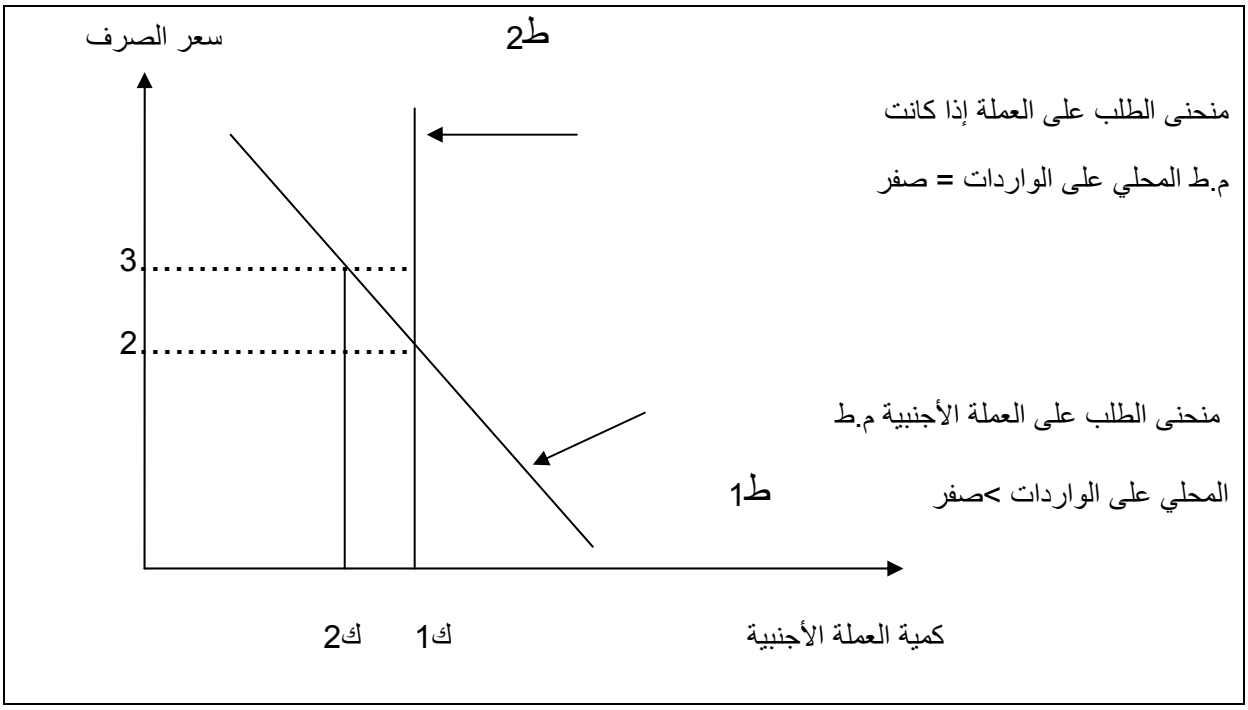

المصدر : **محمد أحمد السريتي**، التجارة الخارجية ، الدار الجامعية الإسكندرية–مصر 2009، ص253

2 – العلاقة بين مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات ومرونة عرض العملة الأجنبية:

يتوقف شكل ومرونة منحنى عرض العملة الأجنبية على مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات[1]، ويلاحظ أن أسعار الصادرات بالعملة الوطنية تظل ثابتة، ولكن أسعار الصادرات بالعملة الأجنبية تتغير تبعا لتغير سعر الصرف، ففي حالة رفع سعر الصرف الأجنبي، أي تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية، فإن أسعار الصادرات مقدرة بالعملة الأجنبية سوف تنخفض، لذلك تزداد كمية الصادرات، أما قيمة الصادرات بالعملة الأجنبية فإنها تتوقف على مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات فإذا :

أ- عندما يزيد عرض العملة الأجنبية، تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد، أي الطلب مرنا، تزيد كمية الصادرات بنسبة أكبر من انخفاض سعرها، وبالتالي تزيد قيمة الصادرات.

ب- عندما يظل عرض العملة الأجنبية كما هو، فإن مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات تساوي الواحد، أي الطلب متكافئ المرونة، تزيد كمية الصادرات بنسبة أكبر من انخفاض سعرها، وبالتالي تظل قيمة الصادرات ثابتة.

ج- عندما يقل عرض العملة الأجنبية، تصبح مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أقل من الواحد أي الطلب غير مرن، تزيد كمية الصادرات بنسبة أقل من انخفاض سعرها، وبالتالي تقل قيمة الصادرات.

ثانيا: تحليل علاقة سعر الصرف واثر التغير في الأذواق والأسعار

إن نجاح سياسة رفع أو خفض سعر الصرف تحكمه عوامل عديدة داخلية وخارجية متداخلة ومتشابكة، إذ يحكمه مدى مرونة الجهاز الإنتاجي في الدولة وتقدمه، ومدى اعتماد الدولة على الخارج وما إذا كان اقتصادها يعتمد على التصدير أو على الاستيراد، ومرونة الطلب الأجنبي على صادرات الدولة، ونوع وطبيعة السلع التي يتم تصديرها وتلك التي يتم استيرادها[2].

1 – سعر الصرف واثر التغير في الأذواق:

يتم التفرقة بين تغير أذواق المواطنين وأذواق الأجانب، وسوف نركز هنا على تغير أذواق المواطنين هل تغيرت في صالح السلع الوطنية أم في صالح السلع الأجنبية، فإذا تغيرت أذواق المواطنين في صالح السلع الأجنبية فإن هذا يعني تفضيل المواطنين للسلع الأجنبية على حساب السلع الوطنية، بينما إذا تغيرت أذواق المواطنين في صالح السلع الوطنية، فإن هذا يعني تفضيل المواطنين للسلع الوطنية على حساب السلع الأجنبية[3]، فما هو علاقة سعر الصرف التوازني بذلك؟

---

[1] **محمد أحمد السريتي**، مرجع سبق ذكره، ص 254-255.

[2] **طارق فاروق الحصري**، مرجع سبق ذكره، ص 133.

[3] **محمد أحمد السريتي**، مرجع سبق ذكره، ص 258.

أ – أثر تفضيل المواطنين للسلع الأجنبية على حساب السلع الوطنية على سعر الصرف التوازني :

يترتب على ذلك زيادة الطلب المحلي على الواردات وزيادة كمية وقيمة الواردات[1]، إذا كانت مرونة الطلب المحلي على الواردات أكبر من الواحد، وبالتالي زيادة الطلب على العملة الأجنبية، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف التوازني.

ب – أثر تفضيل المواطنين للسلع الوطنية على حساب السلع الأجنبية على سعر الصرف:

يترتب على ذلك انخفاض الطلب المحلي على الواردات انخفاض كمية وقيمة الواردات، إذا كانت مرونة الطلب المحلي على الواردات أكبر من الواحد، وبالتالي انخفاض الطلب على العملة الأجنبية، ومن ثم انخفاض سعر الصرف التوازني[2].

2 – سعر الصرف وأثر التغير في أسعار السلع الأجنبية:

نفترض تغير أسعار السلع الأجنبية مع ثبات أسعار السلع الوطنية، فإذا افترضنا انخفاض أسعار السلع الأجنبية فما هو أثر ذلك على سعر الصرف ثم الواردات. فيترتب على ذلك زيادة الطلب المحلي على الواردات، زيادة كمية الواردات ولكن مقدار الزيادة في كمية الواردات وقيمتها يتوقف على مرونة الطلب المحلي على الواردات، فإذا كانت مرونة الطلب > 1، تزيد كمية الواردات بنسبة أكبر من انخفاض سعرها وتزيد قيمة الواردات ويزيد الطلب على العملة ويزيد سعر الصرف، والعكس صحيح، أما إذا كانت مرونة الطلب =1، تظل قيمة الواردات ثابتة، ويظل الطلب على العملة وسعر الصرف ثابتا[3].

3 – أثر أسعار السلع الوطنية و سعر الصرف :

نفترض ثبات أسعار السلع الأجنبية وتغير أسعار السلع الوطنية، فإذا افترضنا ارتفاع أسعار السلع الوطنية فإنه يؤدي إلى[4] :

أ– تصبح الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية أغلى نسبيا بالرغم من ثبات سعرها بالعملة المحلية، فيقل الطلب الأجنبي على الصادرات، وبالتالي تنخفض كمية الصادرات ويعتمد ذلك على مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات، فيزداد عرض العملة الأجنبية في الداخل إذا كان الطلب الأجنبي على الصادرات غير مرن، وعلى افتراض أن مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد، فإن ذلك يؤدي إلى نقص كمية الصادرات بنسبة أكبر من الارتفاع في أسعارها، وتقل كمية وقيمة الصادرات، ومن ثم يقل عرض العملة الأجنبية .

---

[1] **محمد أحمد السريتي**، مرجع سبق ذكره، ص259.

[2] **محمد أحمد السريتي**، مرجع سبق ذكره، ص260.

[3] **محمد أحمد السريتي**، مرجع سبق ذكره، ص261.

[4] **محمد أحمد السريتي**، مرجع سبق ذكره، ص262.

ب– تصبح الواردات أرخص نسبيا، ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع أسعار السلع الوطنية مع بقاء أسعار السلع الأجنبية ثابت يعني أن السلع الأجنبية المستوردة أصبحت أرخص نسبيا، ومن ثم تزداد كمية الواردات، وعلى افتراض أن مرونة الطلب الداخلي على الواردات أكبر من الواحد يزداد الطلب على العملة الأجنبية.

ويؤدي ارتفاع أسعار السلع الوطنية إلى ارتفاع سعر الصرف، كما نجد أنه كلما كان معدل ارتفاع مستوى الأسعار الأجنبية، كلما أدى ذلك إلى ارتفاع سعر الصرف الأجنبي وتدهور القيمة الخارجية لعملة هذا البلد والعكس صحيح.

ثالثا: سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية وأثره على الواردات والصادرات

تتمثل هذه السياسة في قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها الوطنية في الخارج أي ارتفاع سعر الصرف، ويترتب على هذه السياسة أثران أولهما على الواردات وثانيهما على الصادرات[1]:

1 – الأثر على الواردات:

يؤدي تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية إلى جعل أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية أغلى نسبيا، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على الواردات، وبالتالي انخفاض كمية الواردات بشرط أن تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات أكبر من الصفر، ومن ثم يقل الطلب على العملة الأجنبية بما يسهم في القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية.

2 – الأثر على الصادرات:

يترتب على تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية جعل أسعار الصادرات أرخص نسبيا مقومة بالعملة الأجنبية، ومن ثم زيادة الطلب الأجنبي على الصادرات، وبالتالي زيادة كمية وقيمة الصادرات بشرط أن تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد، الأمر الذي ينعكس في زيادة عرض العملة الأجنبية بما يسهم في القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية.

رابعا: شرط مارشال – ليرنر (Marshal – Lerner Condition) **وحركة الصادرات والواردات**

إذا كانت منحنيات الطلب وعرض الصرف الأجنبي معروفة في العالم الحقيقي، فإنه من السهل أن نحدد ما إذا كان سوق الصرف الأجنبي في حالة معينة مستقرا أم لا، وإذا كان مستقرا فما هو حجم التخفيض اللازم في قيمة العملة لتصحيح عجز ميزان المدفوعات وتأثيره على حركة الصادرات والواردات ؟، والشرط الذي الذي يجيبنا على هذا السؤال هو شرط 'مارشال –لينر'[2]،

---

[1] **محمد أحمد السريتي**، مرجع سبق ذكره، ص269–270.

[2] **كامل بكري**، الاقتصاد الدولي (التجارة الدولية والتمويل)، الدار الجامعية الإسكندرية 2003، ص408.

شرط مارشال-لينر يؤكد الطبيعة القاطعة للوحدة بالنسبة لمجموعة مرونات الطلب على الواردات والصادرات (قيمة مطلقة)، ومع ذلك فإن هاتين المرونتين سيحتاج لأن يكون أعلى من الواحد، لكي تكون منحنيات طلب وعرض الدولة للصرف الأجنبي مرنة بقدر كاف لجعل تخفيض سعر الصرف ممكنا كوسيلة لتصحيح عجز في ميزان مدفوعات الدولة.

وهكذا إنه من الأهمية بمكان معرفة قيمة المرونة السعرية للطلب على الواردات وعلى الصادرات قبل القيام بتخفيض سعر الصرف، وإلا فإن النتيجة يمكن أن تكون عكسية ويزداد العجز في ميزان المدفوعات بدلا من أن ينقص[1].

خامسا: العلاقة بين التضخم وتعديل سعر الصرف وأثره على التجارة الخارجية

التضخم هو ارتفاع مستمر للمستوى العام للأسعار وما يقابله من تدهور القوة الشرائية للعملة في أسوق السلع والخدمات، وهو يحدث غالبا عند تجاوز الناتج للمستوى التوازني الموافق للطاقة الإنتاجية الرأسمالية الكامنة في الاقتصاد السوقي، أو عند انعكاس المؤثرات الخارجية كالحروب وتقلبات الأسواق[2].

ويؤثر سعر الصرف في التكاليف والأسعار سواء داخل البلد أو خارجه، وهذا ما يفسر العلاقة الوثيقة بين المستوى العام للسعار وسعر الصرف، فارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى تدهور سعر الصرف وفق ما يعرف بتعادل القوة الشرائية، كما أن انخفاض سعر الصرف سيؤدي إلى ارتفاع تنافسية البلد وانخفاض المستوى العام للأسعار، ويمكن أن يكون سعر الصرف كهدف للسياسة النقدية من أجل تحقيق معدلات معينة في التضخم أو النشاط الاقتصادي[3].

إن تأثير التضخم في ظل أسعار الصرف الثابتة يكون شبه منعدم، وذلك لأن معظم هذه الدول تطبق سياسة تحديد الأسعار والتحكم في تغير المستوى العام للأسعار، وبعد تخلي معظم دول العالم عن هذه السياسات متماشية مع تحرير السوق والانفتاح التجاري، سعت إلى الأخذ بأنظمة صرف أكثر مرونة لمواجهة اثر الصدمات الخارجية المصاحبة لهذا الانفتاح، ولكن في المقابل تصاعدت التدابير المتخذة من اجل التحكم في التضخم(استهداف التضخم) في ظل أسعار الصرف المرنة. وإن فرضية التأثير التضخمي للصرف المرن هي حجر الزاوية في هيكل نظرية مؤيدي أسعار الصرف الثابت، وتأثير عوم العملات، كما يراه هؤلاء، هو مزدوج، فمن ناحية يطاول هذا التأثير في البدء، البلدان ذات العملات الضعيفة، ومن ناحية ثانية، فهو يعكس، فيما بعد، على الاقتصاد العالمي بمجمله.

---

[1] **كامل بكري**، مرجع سبق ذكره، ص208.

[2] **هوشيار معروف**، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان-الأردن 2005، ص 196.

[3] **لحلو موسى بوخاري**، مرجع سبق ذكره، ص148.

وإذا أخذت أولا بالاعتبار البلدان ذات العملات الضعيفة، فانخفاض سعر الصرف في هذه الحالة يرفع آليا أسعار المنتجات المستوردة، هذا الارتفاع ينعكس على أسعار السلع الداخلية المرتبطة تقنيا بالواردات ومن ثم على مجمل الأسعار الداخلية. والتضخم المستورد يؤثر بالتأكيد على القدرة التنافسية للاقتصاد المأخوذ بالاعتبار، وعجز هذا الأخير سوف يزداد وبالتالي النقد الوطني سوف يضعف أكثر فأكثر في أسواق الصرف[1]، والنتيجة هي انتقال العدوى التضخمية في الاقتصاد الأجنبي إلى الاقتصاد الوطني عن طريق شراء السلع والخدمات من الخارج[2].

المطلب الثاني: تأثير أنظمة الصرف على التجارة الخارجية

تتأثر التجارة الخارجية بتغير سعر الصرف صعودا أو نزولا، وهذا ما يحدد توجهات الدولة بخصوص تنظيم الواردات الصادرات، و لبلوغ التحكم الجيد في سياسات التجارية الخارجية من خلال تعديل سعر الصرف كان لزام على أي دولة أن تراعي اختيارها لنظام الصرف المتبع، ولقد عرفت أنظمة الصرف محطات عديدة لتطور، كما أن تجارب كل دولة أفرزت تطبيقات وأنواع مختلفة لها، ومنذ انهيار نظام 'بريتن وودز' عرف نظام الصرف نمطين أساسين هما أنظمة الصرف الثابتة وأنظمة الصرف العائمة.

أولا: تأثير نظام الصرف الثابت

قبل التطرق إلى تأثير نظام الصرف الثابت لابد من الإشارة إلى أنه يجب التمييز بين بيئتين اقتصاديتين يعمل فيهما نظام الصرف الثابت تتمثل البيئة الأولى في حركة عالية لرأس المال، أما البيئة الثانية فتتمثل في حركة ضعيفة لرأس المال.وكما هو معروف أن سعر الصرف الثابت هو تعهد من قبل بلد يشتري ويبيع عملته بأسعار ثابتة لا تتغير مقابل الأخرى[3]. وبسبب تثبيت سعر الصرف العملة تخضع السياسات الاقتصادية المحلية للظروف الخارجية ولواقع ميزان المدفوعات مثل الالتجاء إلى السياسات التحديدية لمعالجة العجز في وقت قد يكون البلد بحاجة إلى التوسع النقدي والمالي لرفع معدلات النمو والتشغيل[4].

1 – التوازن المتزامن في أسواق السلع والخدمات و نظام الصرف الثابت والسوق الخارجي:

في هذا النموذج يفترض أن تصحح التوازن النقدي، تلقائيا، على التوازن الذي تم بلوغه في السوق الخارجي وفي سوق السلع والخدمات، هذه التلقائية، الناشئة عن تدخل المصرف المركزي، تصبح ضرورية كلما كان سعر الصرف الثابت لا يتطابق مع التوازن الخارجي. فالعجز الخارجي يؤدي إذا آليا إلى انخفاض في الكتلة النقدية، في المقابل الفائض الخارجي يؤدي إلى ارتفاع في الكتلة النقدية[5].

---

[1] **وسام ملاك**، مرجع سبق ذكره، ص305.

[2] **لحلو موسى بوخاري**، مرجع سبق ذكره، ص153.

[3] **لحلو موسى بوخاري**، مرجع سبق ذكره، ص195.

[4] **هوشيار معروف**، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان–الأردن 2005، ص298.

[5] **وسام ملاك**، مرجع سبق ذكره، ص326.

2 – عوامل تثبيت سعر الصرف في الاقتصاديات النامية :

تتميز البيئة الاقتصادية في الدول النامية بحركة ضعيفة لرأس المال.

وعليه يصنف هذا الاقتصاد كاقتصاد صغير ويقع تثبيت سعر صرف عملته لمجموعة من العوامل إحداهما[1]: مجموعة العوامل المؤثرة في العملة الأساسية للتثبيت مثل الدولار الأمريكي، والأخرى مجموعة العوامل الخاصة بالاقتصاد المحلي وبشكل محدد تلك المتعلقة بالعوامل الخارجية المؤثرة من خلال ميزان المدفوعات، وقد يكون مؤدى ذلك إما هدر موارد البلد من العملات الأجنبية لأغراض عمليات تثبيت سعر الصرف أو عدم الحفاظ عليه وتأثر النمو الاقتصادي، وبالنتيجة قد يخرج البلد المعني من نظام أسعار الصرف الثابتة.

ثانيا: تأثير نظام الصرف العائم

1 – الصرف العائم وتوازن التجارة الخارجية:

يلعب سعر الصرف الحر دورا كبيرا في موازنة التجارة الخارجية، ولبيان ذلك نفترض أن سعر الصرف الأجنبي (ص) فإذا حدث عجز في ميزان المدفوعات يصبح الطلب على العملة الأجنبية أكبر من المعروضة منها فيرتفع سعر الصرف الأجنبي فوق(ص) أي تنخفض القيمة الخارجية للعملة الوطنية، وتنخفض أسعار الصادرات وتزداد حصيلة الصادرات بالعملة الأجنبية طالما كانت مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد، كما ترتفع أسعار الواردات وتنخفض مدفوعات البلد بالعملة الأجنبية طالما كانت مرونة الطلب المحلي على الواردات تساوي أي شيء أكبر من الصفر، وهكذا يؤدي ارتفاع سعر الصرف الأجنبي في ظروف عجز ميزان المدفوعات إلى زيادة عرض العملة الأجنبية وتقليل الطلب عليها في اتجاه تحقيق التوازن والعكس صحيح[2].

2 – سعر الصرف المرن وسوق السلع والخدمات والسوق الخارجي :

إن شرط التوازن في هذا السوق يستكمل لكي يصبح على الشكل التالي[3]:

أ– ارتفاع قيمة النقد الوطني يؤدي إلى انخفاض الصادرات

ب– انخفاض قيمة النقد الوطني يجعل قيمة الواردات أكثر ارتفاعا، مما يؤدي إلى تدنيها، أو على وجه أدق إلى تدني حجمها

أما شرط التوازن في السوق الخارجي يتوضح في نظام الصرف المرن على الشكل التالي[4]:

ج– انخفاض قيمة النقد الوطني أو ارتفاع سعر الصرف يحرك السوق الخارجي على اثر زيادة الصادرات وتدني الواردات، اللذين يعزيان إلى انخفاض قيمة النقد الوطني.

---

[1] **هوشيار معروف**، مرجع سبق ذكره، ص298.

[2] **محمد أحمد السريتي**، مرجع سبق ذكره، ص264.

[3] **وسام ملاك**، مرجع سبق ذكره، ص352.

[4] **وسام ملاك**، مرجع سبق ذكره، ص353–354

د- ارتفاع قيمة النقد الوطني أو انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى تحرك السوق الخارجي على اثر التغيرات الناشئة عن التدفقات التجارية.

ثالثا: تقييم أسعار الصرف الثابتة مقابل أسعار الصرف المعومة (الحرة)

يمكن تقييم كل من أسعار الصرف الثابتة وأسعار الصرف المعومة من خلال مقارنتها ببعضها في النقاط التالية :[1]

1- إن الميزة الأساسية لأسعار الصرف الحرة، هي أن قيم كل المعاملات تتحدد عند أسعار يتساوى في ظلها الطلب والعرض على الصرف الأجنبي، ومن ثم، يمكننا الاعتماد على التقلبات في الصرف لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات. وهذا النظام لا يحل فقط مشكلة التعديل، بل يزيد الحاجة إلى الاحتياطات، حيث تكون في حاجة إلى احتياطات فقط في ظل أسعار الصرف الثابتة، وأنظمة الصرف المعومة تجعل السياسة النقدية أداة فعالة لتحقيق الاستقرار المحلي.

2- تؤدي أسعار الصرف المعومة إلى وجود أخطار جسيمة يمكن أن تلحق بالتعاملات الدولية، بما يقلل من حجم التجارة الخارجية، والاستثمارات الأجنبية عنها في ظل أسعار الصرف الثابتة، فأسعار الصرف ليست كغيرها من الأسعار الأخرى. فوفقا لها تتحدد قيمة النقود التي يقيم بمقتضاها كل شيء آخر. وكما هو ضروري بمكان الحفاظ على قيمة ثابتة بين الدولار في نيويورك والدولار في كاليفورنيا، فإنه من المفيد تحقيق نسبة ثابتة بين العملات الأجنبية، وإلا فإن التجار والمستثمرين لا يمكنهم وضع تقديرات مسبقة للتكاليف والأسعار.

وكل هذا صحيح بصفة خاصة في ظل اقتصاد مفتوح، ويعتمد بصورة كبيرة على التجارة الخارجية. وتؤدي تقلبات أسعار الصرف المستمرة إلى تغير مستمر في الأسعار النسبية لكل من السلع المتاجر بها وغير المتاجر بها، ويمكن أن يترتب على ذلك إعادة توزيع غير مرغوب فيها للموارد، وربما إلى فقدان الثقة في العملة كمخزن للقيمة، وعلى أقل تقدير، فإن تلك التغيرات يمكن أن تؤدي إلى اضطرابات.

ومع أن أسعار الصرف المعومة تضمن تحقيق توازن في ميزان المدفوعات ككل، فإن الموازين الفرعية يمكن أن تظهر فائضا أو عجزا، وعادة ما ترغب الحكومات في تحقيق توازن في الميزان التجاري أو الحساب الجاري لها، مما يقودها إلى اتخاذ بعض التدابير للتأثير على سعر الصرف، والخلاصة هي أن سعر الصرف يظل هدفا للسياسة يمكن أن يتعارض مع أهداف أخرى، ومن ثم، فإن فكرة أن أسعر الصرف المعومة تعطي استقلالية لسياسات الدول هي أمر مظلل[2].

---

[1] **موردخاي كريانين،تعريب: د.محمد إبراهيم منصور و د.علي مسعود عطية**، الاقتصاد الدولي –مدخل السياسات–، دار المريخ ، الرياض– المملكة العربية السعودية 2007، ص378–379.

[2] **موردخاي كريانين**، مرجع سبق ذكره، ص 378.

ويمكن أن يتم تحقيق الاستقرار المحلي للدخل، والتوظف من الخلال التدابير المالية، وهي فعالة جدا في ظل سعر الصرف الثابت، بل إنه في ظل أسعار الصرف الثابتة، فإن ميزان المدفوعات يشكل قيدا على الحكومات، حيث يجبرها على تفادي التضخم الشديد، لأنه يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات، وفي ظل أسعار الصرف المعومة كل ما يحدث نتيجة للتضخم هو انخفاض قيمة العملة، كذلك فإنه لكي يتم تحسين الظروف الاقتصادية الكلية، فإن الدول غالبا ما تلجا إلى تنافس غير مرغوب فيه لتخفيض قيمة عملتها .

المطلب الثالث: مدى نجاح سياسة تخفيض سعر الصرف على التجارة الخارجية

أولا: تخفيض قيمة العملة

لما ترغب السلطات النقدية في تعديل توازن ميزان المدفوعات تقوم بتخفيض العملة أو إعادة تقويمها لما تتدخل في ظل نظام سعر صرف ثابت، أما عندما تتدخل في سعر صرف عائم فتعمل على التأثير على تحسين تدهور قيمة العملة.

وتستخدم سياسة التخفيض على نطاق واسع لتشجيع الصادرات، وتتضمنها في العادة برامج التصحيح المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي، إلا أن نجاح هذه السياسة يتوقف على توفر مجموعة من الشروط [1]:

1- اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة، بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة من نسبة التخفيض.

2- ضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات.

3- ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية، وعدم ارتفاعها بعد التخفيض حتى لا ينعكس هذا الارتفاع في صورة لأسعار تكلفة المنتجات المحلية.

4- عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها مما يزيل الأثر المترتب عن التخفيض

5- استجابة السلع المصدرة للمواصفات، الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير.

6- الاستجابة لشرط مارشال-لينر والقاضي بأن تكون مجموع مرونة الطلب ومرونة الصادرات أكبر من الواحد الصحيح.

ثانيا: شرط نجاح تخفيض قيمة النقد ومرونة الأسعار

لقد اثبت بعض الاقتصاديين أن تغير قيمة الواردات والصادرات لا يرتبط فقط بتغير الأسعار(الناجمة عن تغير أسعار الصرف) بل ويرتبط أيضا بتغير الكميات المصدرة والمستوردة فعليا، إن تخفيض قيمة النقد لا تؤدي إلى إعادة التوازن لميزان المدفوعات الجارية(الميزان الجاري) إلا إذا كان كل من الطلب على الصادرات الوطنية والطلب

[1] **عبد المجيد قدي**، مرجع سبق ذكره، ص134-135

الداخلي على الواردات مرنين، بما فيه الكفاية، بالنسبة للأسعار، التحليل يقضي بأن يؤخذ بالاعتبار نموذجين من المرونات [1]:

1 – مرونة السعر للطلب الخارجي على الصادرات المحلية:

هذه المرونة هي كناية عن تغير الطلب الأجنبي (الخارجي) على الصادرات المحلية المحتسبة بالنسبة المئوية قياسا إلى (أي المقسوم على) تغير أسعار الصادرات المحتسبة أيضا بالنسبة المئوية.

$$e = \mathbf{dx/x \,/\, dpx/\, px}$$

e: تمثل مرونة السعر للطلب الخارجي على الصادرات المحلية، **X**: تمثل الطلب الخارجي على الصادرات المحلية، px: تمثل أسعار الصادرات، dx: تمثل تغير الطلب الخارجي على الصادرات المحلية، dpx: تمثل تغير أسعار الصادرات.

وإذا كان الطلب مرنا فإن تخفيض أسعار الصادرات المحتسبة(المقيمة) بالنقد الأجنبي، الناتج عن تخفيض قيمة النقد الوطني، سوف يؤدي إلى زيادة الصادرات المحلية، أما إذا كان الطلب المذكور غير مرن(جامد)لأن الأسواق الخارجية مشبعة بتلك السلع المصدرة، أو لأن هذه الأسواق لا تبدي أية رغبة في شراء السلع المعروضة للتصدير، فإن تخفيض قيمة النقد الوطني لن تؤدي إلى زيادة في المبيعات إلى الخارج.

2 – مرونة السعر للطلب الداخلي على الواردات :

وهذه المرونة هي كناية عن التغير بالنسبة المئوية للطلب الداخلي على الواردات من الخارج قياسا إلى (مقسوما على) التغير بالنسبة لأسعار السلع الخارجية (الواردات) المحتسبة (المقيمة) بالنقد الوطني.

$$e = dM/M \,/\, dpM/\, pM$$

e: تمثل مرونة السعر للطلب الداخلي على الواردات، M: تمثل الواردات من الخارج، PM:تمثل سعر السلع الأجنبية بالنقد الوطني، dM: تمثل تغير الواردات من الخارج، dpM: تمثل تغير سعر السلع الأجنبية بالنقد الوطني.

وإذا كان هذا الطلب مرنا، فإن تخفيض قيمة النقد الوطني سيؤدي إلى تخفيض الواردات، ذلك لأن أسعار هذه الأخيرة بالنقد الوطني سوف ترتفع أما إذا كان الطلب غير مرن، فإن تخفيض النقد الوطني لن يخفف من تدفق الواردات، وغياب الإنتاج الوطني لنفس أنواع السلع المستوردة أو لأنواع مشابهة يؤدي إلى عدم مرونة في ذلك الطلب.

ثالثا: حالات سياسة تخفيض قيمة العملة

لسياسة تخفيض العملة أربع حالات هي[2]:

1- تتحققان عندما يكون منحنى عرض العملة الأجنبية موجب الميل أي تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات >1، ويتم التفرقة بين الحالتين على أساس إمكانية إجراء التخفيض الرسمي في قيمة العملة الوطنية

[1] **وسام ملاك**، مرجع سبق ذكره، ص81 –82

[2] **محمد أحمد السريتي**، مرجع سبق ذكره، ص271–272–273.

ففي الحالة الأولى: تنجح السياسة لأنها تتطلب تخفيضا قليلا في قيمة العملة الوطنية من السهل إجراؤه رسميا لكبر قيم مرونات الطلب والعرض عل العملة الأجنبية.

2- في الحالة الثانية تفشل السياسة لأنها تتطلب تخفيضا كبيرا في قيمة العملة الوطنية من الصعب إجراؤه رسميا لصغر قيم المرونات الطلب والعرض على العملة الأجنبية.

أما الحالة الثالثة والرابعة فتتحققان عندما يكون منحنى عرض العملة الأجنبية سالب الميل أي تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات <1، ويتوقف نجاح السياسة هنا على مدى استقرار سعر الصرف.

3- تنجح السياسة لاستقرار سعر الصرف وتسمى بحالة سعر الصرف المستقر.

4- في الحالة الرابعة، تفشل السياسة لعدم استقرار سعر الصرف وتسمى بحالة سعر الصرف غير المستقر

رابعا: تكاليف انخفاض قيمة العملة

بالإشارة إلى الآثار المرغوب فيها لانخفاض قيمة العملة على الحساب الجاري وعلى الناتج المحلي، يمكن أن يعتبر البعض أن التخفيض المستمر في قيمة العملة سياسة مرغوب فيها، ولكن الحقيقة هي أنه كأي شيء في علم الاقتصاد، فإن المزايا يجب أن تقارن بالتكاليف، وتلك التكاليف لها **ثلاثة جوانب، الجانب الأول** من تلك التكاليف يتمثل في التضخم الذي غالبا ما يكون مصاحبا لتخفيض قيمة العملة، و**الجانب الثاني** يتمثل في إعادة توزيع الموارد الذي يمكن أن يكون له أثر سلبي، وخصوصا في الاقتصاديات الصغيرة المنفتحة أما **الجانب الثالث** فهو ما يسببه تخفيض قيمة العملة من تدهور في شروط التبادل التجاري للدولة الذي يمكن أن يؤدي إلى انخفاض في مستوى المعيشة فيها[1].

خامسا: انخفاض قيمة العملة ومدخل الامتصاص

ومن أجل إبراز العلاقة بين الآثار الداخلية والخارجية لتخفيض قيمة العملة، فإننا سوف نتعرض لمدخل بديل لتحليل تخفيض قيمة العملة، وهو مدخل الامتصاص، والذي يركز على العلاقة **بين الحساب الجاري والظروف المحلية**، ويكمل هذا المدخل ويلقي بعض الضوء على أمور إضافية لما تم تناوله من قبل[2].

فلو افترضنا أن هناك اقتصادا يقوم فقط بالإنتاج والاستهلاك والتجارة في البضائع ويجب أن يتساوى طرفا المعادلة التالية في كل الفترات، ويكون الفارق بين ما ينتج من سلع في الاقتصاد (Y) وما يتم امتصاصه محليا من قبل كل المستخدمين المحليين (A) مساويا للفرق بين الصادرات (x) والواردات (M) أو بعبارة أخرى:

$$A-Y = M-X \quad \text{أو} \quad Y-A = X-M$$

[1] **موردخاي كريانين**، مرجع سبق ذكره، ص 342.

[2] **موردخاي كريانين**، مرجع سبق ذكره، ص 343-344.

ولو كان الامتصاص أكبر من الناتج، فيجب أن يكون الفرق بينهما مساويا للزيادة في الواردات عن الصادرات، وعندما يكون الإنتاج أكبر من الامتصاص المحلي، فإن الفرق يكون معبرا عنه بمقدار الزيادة في الصادرات عن الواردات، وتكون تلك بمثابة خاصية جوهرية مميزة لمدخل الامتصاص.

ولو بدأنا من وضع عجز حيث تكون الواردات تزيد على الصادرات فيجب أن يكون الامتصاص (A) يزيد على الإنتاج (Y) بنفس المقدار، وتلك هي حالة دول تعيش بأكثر من إمكاناتها، أو دولة تستثمر بمقدار أكبر من مدخراتها المحلية.

وعندما تنخفض قيمة العملة، فإن أثري الدخل والسعر يتم تفعيلهما ويشقان طريقهما في الاقتصاد، ولو كان أثر السعر النسبي على ميزان المدفوعات اقوي من أثر الدخل، فإن الأثر النهائي يكون انخفاضا في العجز التجاري (X-M) ولكن ينطوي هذا بالضرورة على انخفاض في (A-Y) فإما أن يتم تخفيض الامتصاص(A) أو زيادة الإنتاج (y) أو مزيج الاثنين.

ومن اجل إظهار اثر تخفيض سعر العملة على الدخل الوطني ميز ألكسندر (Alexander) بين أثرين هما[1]: أثر الموارد المعطلة أي الاستخدام غير الكامل للموارد واثر شروط التجارة.

1- أثر الاستخدام غير الكامل للموارد:

إن الدراسة النظرية لتخفيض العملة تستنتج أن هذه الخيرة تؤدي إلى تفعيل النشاط الاقتصادي، فارتفاع أسعار السلع الأجنبية يؤدي إلى الطلب على السلع المحلية بمعنى ارتفاع الصادرات الذي يؤثر بدوره في تحسن مستوى الدخل الوطني، مما يجبر الدولة على البحث عن الطاقات الكامنة واستعمال الموارد المعطلة غير المستغلة في عملية الإنتاج لإستعاب الطلب الأجنبي .

2- أثر شروط التجارة :

وتعرف أيضا بشروط التبادل، حيث وفقا"ألكسندر" فإن عملية تخفيض سعر الصرف تؤدي إلى تدهور حدي في معاملات التبادل، الذي يترتب عليه تدنيا في الدخل الوطني وأثر ايجابيا على الميزان التجاري إذا كان الميل الحدي للإستيعاب أكبر من الواحد، أي أن أثر حدي التبادل سيحسن من الميزان التجاري، أما إذا كان الميل الحدي للإستيعاب أقل من الواحد فهذا يعني أن الرصيد سوف يتدهور.

3- أثر تخفيض العملة في ظل التوظيف الكامل وعدم التوظيف :

فعندما يتم تخفيض قيمة العملة في ظل عدم التوظف، فإن الأثر الأساسي على الإنتاج (y) يكون: زيادة إنتاج السلع المصدرة وبدائل الواردات، وينتشر الأثر عبر الاقتصاد وفقا لآلية المضاعف، فالموارد التي كانت معطلة تم استخدامها في إنتاج السلع، والتي أمكن بيعها نتيجة لتحسن الوضع التنافسي، ولهذا السبب فإن العجز المزمن في

[1] **زواوي الحبيب**، سعر الصرف ومؤشرات قياس التنافسية-حالة الجزائر-، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية،2012/05/02 الجزائر، ص13-14.

الحساب الجاري المصحوب بالموارد المعطلة في الاقتصاد المحلي يمثل وضعا يمكن مواجهته بشكل مثالي بتخفيض قيمة العملة.

4- في ظل التوظف الكامل:

أما ظل التوظف الكامل لا توجد موارد غير مستخدمة يمكن استخدامها في زيادة الإنتاج (y) فيترتب على تخفيض قيمة العملة في هذه الحالة، ضغوط على الموارد مما يسبب التضخم، فترتفع الأسعار، بدلا من الناتج الحقيقي، وتجد الإشارة إلى أنه يمكن أن يتم توقع استخدام أكفأ للموارد بعد تخفيض قيمة العملة، ومن ثم يمكن إنتاج مقدار أكبر من السلع باستخدام الموارد المتاحة، ويحدث هذا عندما يحل تخفيض قيمة العملة محل القيود على الواردات.

وفي حالة المناطق الأقل تقدما، وهي حالة التي ترفع فيها الدولة من قيمة العملة في ظل نظام معقد للرقابة يؤدي حتما إلى عدم الاستخدام الأمثل للموارد، مما يقود إلى انتشار عدم الكفاءة، وعندما يتم تخفيض قيمة العملة فإنه من المتوقع أن تتحسن الكفاءة الاقتصادية[1].

[1] **موردخاي كريانين**، مرجع سبق ذكره، ص344-345.

المبحث الثالث: مدى نجاح سياسة التحرير التجاري في ظل تعديل وتخفيض سعر الصرف وظروف التحول الاقتصادي

من أجل نجاح أي مرحلة تحول في اقتصاد ما خاصة في مراحله الأولى والتي تتعقد فيها المشاكل الظرفية كالعجز في موازين المدفوعات أو ارتفاع التضخم نتيجة التحرير التجاري، مع تعرض هذا الاقتصاد للصدمات الخارجية، وتتبع أغلب هذه الاقتصاديات في هذه المراحل الحساسة، السياسات النقدية كمحور أساسي تدور حوله فعالية العوامل الاقتصادية الأخرى، وبالخصوص ما تعلق بالتعديلات والتخفيضات في السعر الصرف والآثار التي تحدثها على التجارة الخارجية، المعيار الخارجي للتحول والتحرير، ومن خلال التفاعل بين هاذين العاملين الأخيرين، تبرز انعكاسات النجاح أو الفشل لأهم السياسات التجارية من أجل النمو والتقدم بالاقتصاد وهي سياسات إحلال الواردات وسياسات تشجيع الصادرات.

المطلب الأول: مدى نجاح سياسة إحلال الواردات في إطار تعديل سعر الصرف

أولا: سياسة حماية التجارة وسعر الصرف

تتبنى الحكومات أساليب عديدة للحد من حرية التجارة وفرض سياسات الحماية والتي منها التحديدات الإدارية والقيود الكمية (الحصص) والتعريفات الجمركية وتساق في هذا المجال مبررات عديدة أهمها حماية الصناعات الناشئة، بناء الصناعات ذات المساس المباشر بالأمن أو الدفاع، مواجهة الإغراق، وفي نفس الوقت تأتي سياسة الحماية كرد على سياسات الدول الأخرى بل وردع هذه الدول عندما تهدد تجارتها مصالح اقتصادية داخلية هامة[1].

ورغم أهمية هذه المبررات فإن سياسات الحماية في البلدان النامية (دول التحول الاقتصادي بالخصوص) قد أفضت غالبا إلى نتائج عكسية حيث نلاحظ حالتين رئيستين: أحدهما فرض منتجات محلية بنوعيات أدنى وبأسعار أعلى من المنتجات المستوردة(المقابلة لها) والأخرى: نشوء صناعات تنافسية تتسم منتجاتها بالكفاءة النوعية إلا أن هذه الصناعات لا تحقق وفرات كافية.

إن سياسة الحماية وضعت أصلا بهدف تعزيز الصادرات وتثبيت الاستيراد، وذاك بما يقلل من الطلب على العملات الأجنبية وما يؤدي إليه ذلك من ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية، غير أن الوقائع الجارية في الدول التي اتبعت سياسة مفرطة للحماية والتدخل الحكومي قد كشفت عن النتيجة الأخيرة في زيادة الطلب على السلع

[1] **هوشيار معروف**، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان–الأردن 2005. ص316-317.

الأجنبية على حساب المنتجات المحلية فازدادت الاستيرادات سواء كانت بصورة مشروعة أو غير مشروعة وخرجت السياسات المعنية بازدواجية أو حتى بتعدد أسواق الصرف الأجنبي وأسعاره.

ومن الضروري الانتباه إلى أن أسواق الصرف الأجنبي تستخدم في المقابل لأغراض حماية التجارة، فإن مجرد تثبيت سعر العملة الوطنية بأعلى من قيمتها الحقيقية، يكون قيدا على التجارة الخارجية حيث تكون قيمة الصادرات عالية بالنسبة للمقيمين في الخارج وقيمة الواردات منخفضة بالنسبة للمقيمين في الداخل، وهنا يفترض أن تقل الصادرات وتزداد الواردات إلا أن صعوبة الحصول على مبالغ الكافية من العملات الأجنبية قد تعيق الاستيراد مما ينعكس أيضا على الصادرات من خلال انخفاض حصص مستلزمات التشغيل من المواد الوسيطة المستوردة الضرورية للمنشأة التصديرية، وهذا الواقع كثيرا ما يدفع إلى ترويج الأسواق السوداء للصرف الأجنبي فيزداد تدهور قيمة العملة الوطنية[1].

ثانيا: أسعار الصرف المرتفعة وسياسة إحلال الواردات

تعتب أسعار الصرف المرتفعة اصطناعيا أحد مشكلات إحلال المستوردات التي توضح انحياز النظام، فقد وضعت عدة تعاريف لاصطلاح تقدير سعر الصرف بأعلى من قيمته، ولفهم إحلال المستوردات نوضح التالي من خلال عرض المصدرين وطلب المستوردين على العملات الأجنبية.

فأسعار الصرف العالية اصطناعيا تحبط الصادرات عن طريق تخفيض الدفع بالعملات المحلية لأي دولار صادرات وبالتالي تخفيض إيرادات المصدر المحلي من العملات المحلية، وبنفس الوقت تشجع المستوردات بحفاظها على مدفوعات الدولار-عملة الدولار المصدرة- أقل مما يجب أن تكون عليه ويشكل ضررا على صناعات إحلال المستوردات، فكيف ستكون أسعار العملات العالية اصطناعيا متسقة مع أنظمة إحلال المستوردات؟ فإذا كانت أسعار الصرف منخفضة جدا فإن صناعة منافسة المستوردات تعتمد على معدل حماية جمركية فعال مرتفع وعلى حصص استيراد لحمايتها من المستوردات الرخيصة، وإذا لم تكن هذه الحماية متوفرة، فإنه من الصعب أن تحقق صناعة منافسة المستوردات أرباحا في إنتاجها للسوق المحلي أو الأجنبي، أي أن على صناعة السلع الاستهلاكية والوسيطة التغلب على أسعار الصرف المرتفعة عن طريق الحماية الفعالة المرتفعة أو عن طريق حصص الاستيراد- رخص الاستيراد- أما صناعة السلع الرأسمالية والزراعية تبقى عرضة لمنافسة المستوردات عند أسعار العملات المحلية المنخفضة، حتى وجود الحصص على السلع الرأسمالية المستوردة لن يساعد كثيرا لأنها تعتمد على حالة ميزان المدفوعات[2].

---

[1] **هوشيار معروف**، مرجع سبق ذكره، ص318

[2] **خالد محمد السواعي**، التجارة والتنمية، دار المناهج، عمان – الأردن 2006، ص196-198.

ثالثا: سياسة تعديل سعر الصرف وإحلال الواردات

يمكن بيان العلاقة بين سياسة تعديل الصرف وإحلال الواردات من خلال الشكل التالي[1]:

الشكل رقم (2-02): العرض والطلب على العملة الأجنبية المحددة لسعر الصرف

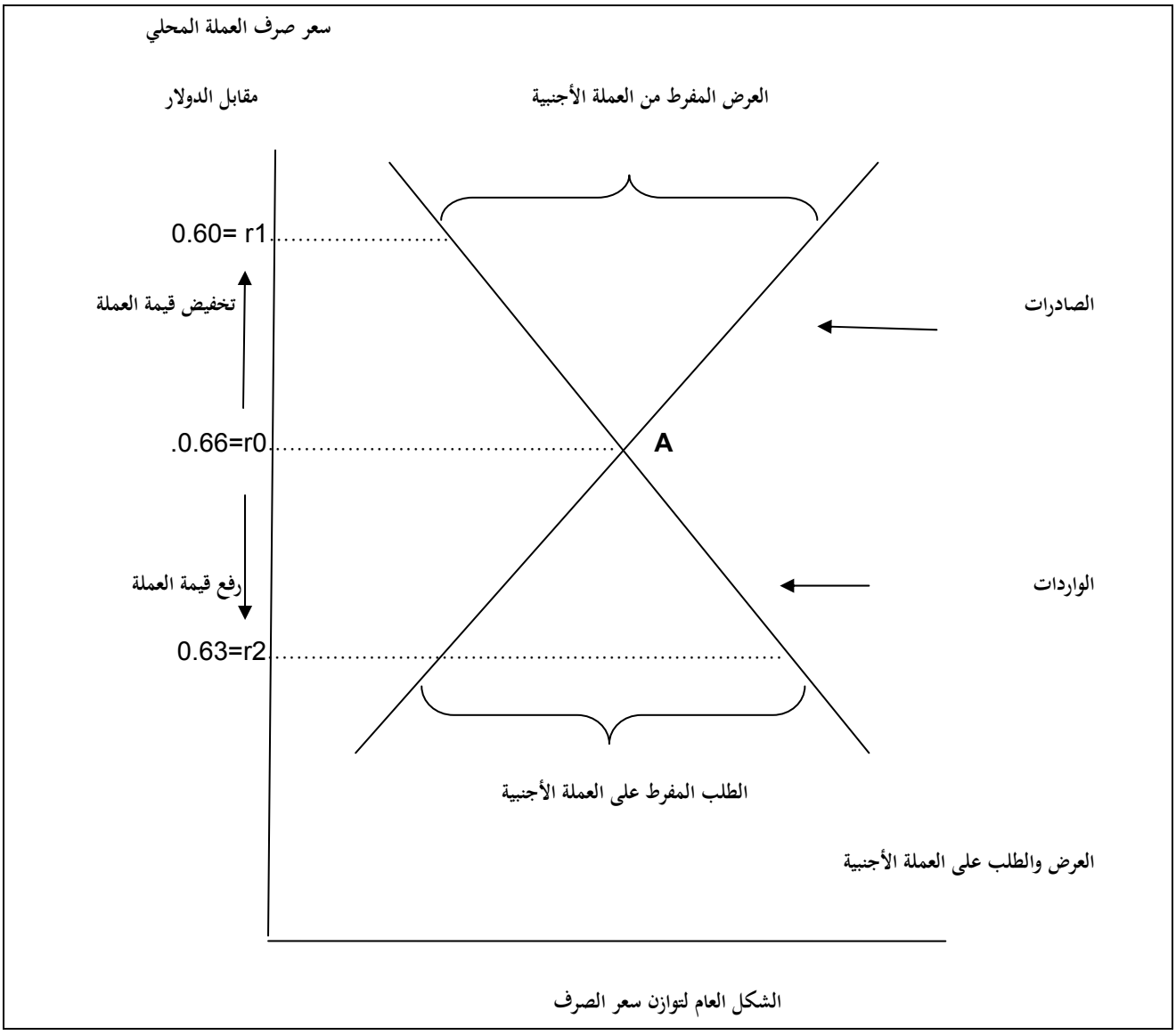

المصدر: **أحمد الكواز**، مرجع سبق ذكره، ص25

من المهم التعرف على دور سياسة سعر الصرف كأحد أدوات سياسة إحلال الواردات والسياسة التجارية، ولتوضيح هذا الدور نستعين بالشكل أدناه[1]:

[1] **أحمد الكواز**، الجدل حول السياسات الإقتصادية ، المعهد العربي للتخطيط، www.arab-api.org/course40/pdf/I89040-5.pdf ، 201/04/04، ص24-25.

الشكل رقم (2-03): دور سياسة سعر الصرف كأحد أدوات سياسة إحلال الواردات والسياسة التجارية.

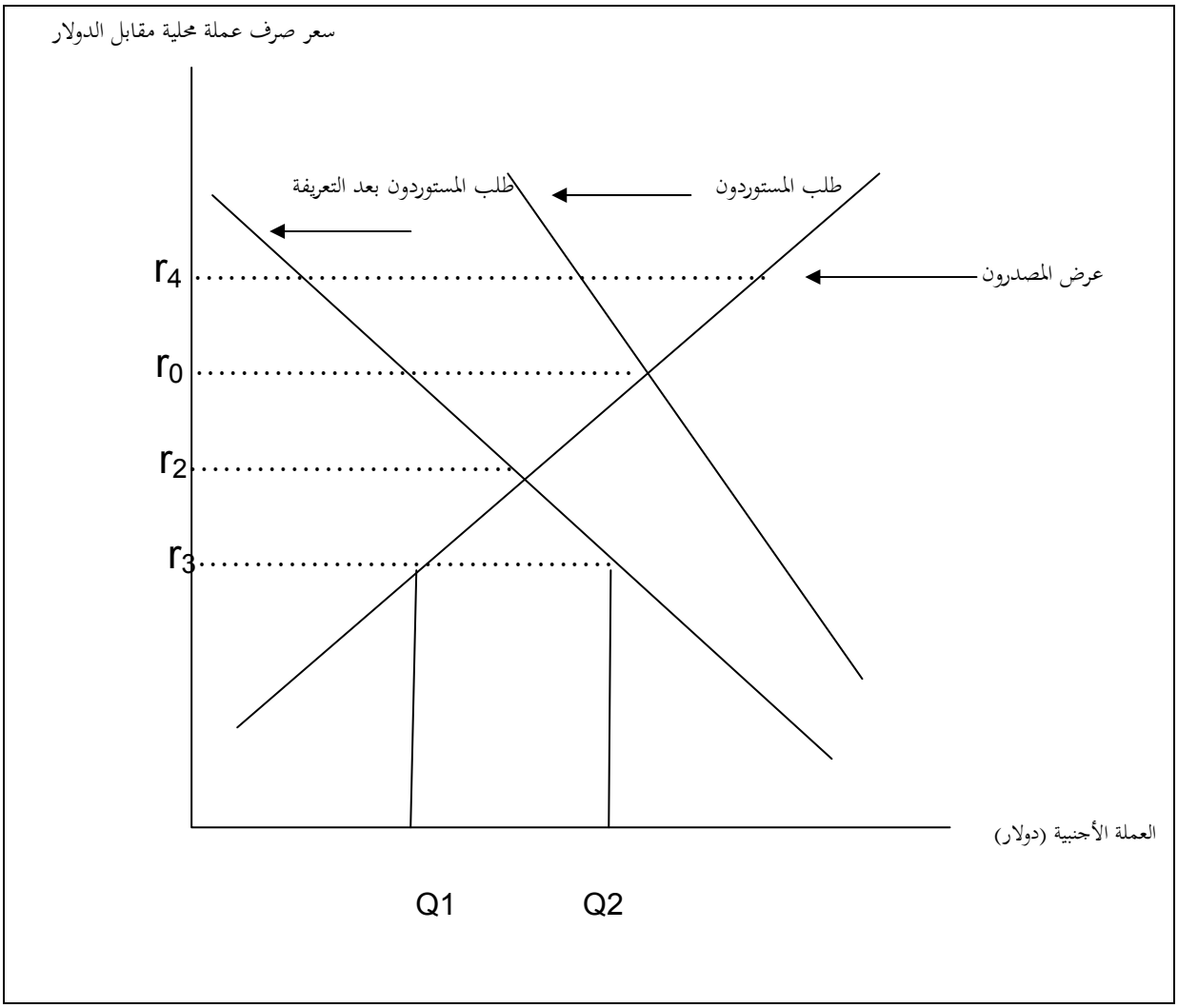

المصدر: **أحمد الكواز**، مرجع سبق ذكره، ص25

يوضح الشكل سياسة تقييم سعر الصرف بأعلى أو بأقل من قيمته[2]، ويوضح كل من منحنى الطلب والعرض من الكميات المختلفة من العملة الأجنبية عند المستويات المختلفة لسعر الصرف.

1- في حالة تعويم سعر الصرف (في غياب التعريفات والحصص) يتحدد السعر عند (r0).

---

[1] **أحمد الكواز**، الجدل حول السياسات الإقتصادية ، المعهد العربي للتخطيط، www.arab-api.org/course40/pdf/I89040-5.pdf 2012/04/04 ، ص26.

[2] د.أحمد الكواز، الجدل حول السياسات الإقتصادية ، المعهد العربي للتخطيط، www.arab-api.org/course40/pdf/I89040-5.pdf 2012/04/04، ص26

2- بعد فرض التعريفة على الواردات ينتقل منحنى الطلب إلى أسفل، جهة اليسار، بحيث ينخفض سعر التوازن إلى (r2). حيث يرغب المستوردون دفع نفس عدد الوحدات من العملة المحلية مقابل الدولار من الواردات.

3- يلاحظ أن فرض التعريفة يترتب عليه انخفاض كل من الطلب على الواردات وأيضا عرض الصادرات: التعريفة تتحيز ضد كل من الواردات والصادرات.

4- عندما لا تعمل الحكومة وفقا لسياسة تعويم سعر الصرف، وتنتهج بدلا من ذلك تثبيت السعر فهناك احتمالان:

أ – **الاحتمال الأول**: تحديد سعر الصرف بأعلى من قيمته : في هذه الحالة سيكون سعر الصرف عند (r3)، وهو أقل من سعر التوازن (r2)، ويترتب على هذه الحالة عجز بالميزان الجاري يعادل الفرق ما بين الطلب على الواردات (Q2) وعرض الصادرات (Q1) [1].

ويلاحظ هنا أن المغالاة بسعر الصرف لا تفوق الصادرات فقط، ولكنها تشجع على زيادة الواردات من السلع التي ينخفض معدل الحماية الفعال عليها(السلع الزراعية والرأس مالية أساسا)، وللمحافظة على التوازن في ظل هذه الحالة يتطلب الأمر:

- فرض الرقابة على الصرف
- تعريفة جمركية مرتفعة

وقد تكون هناك أسباب عديدة وراء المغالاة بسعر الصرف منها:

- رواج الصادرات من السلع الأولية (المرض الهولندي).
- رغبة الحكومة بالإسراع بإحلال الواردات لأن سعر الواردات سيرتفع بالعملة المحلية.
- ارتفاع الأسعار والتكاليف المحلية بنسبة أكبر من المتوسط العالمي.

وأيا ما كان السبب فسيتطلب الأمر تخفيض العملة للمحافظة على سعر الصرف الحقيقي، إلا أن أغلب حكومات الدول النامية امتنعت عن تخفيض قيمة العملة منذ الخمسينيات إلى أوائل الثمانينات من القرن الماضي تخوفا من الآثار السياسية غير المستقرة لتخفيض قيمة العملة حيث سيؤدي إلى زيادة أسعار بعض السلع الأساسية (التي يتم استيرادها أو جزء مهم من مستلزمات إنتاجها)، كما يعود هذا التمنع إلى محاولة الحكومة الحد من زيادة الأجور حتى تتحسن القدرة التنافسية للإنتاج المحلي مع تخفيض قيمة العملة.

ب-الاحتمال الثاني: تحديد سعر الصرف بأقل من قيمته التوازنية، عند المستوى (r4): عدد أكبر من وحدات العملة المحلية مقابل كل دولار، الأمر الذي سيشجع الصادرات مقارنة بالواردات (فائض بالحساب الجاري) [2].

---

[1] **أحمد الكواز**، الجدل حول السياسات الإقتصادية ، مرجع سبق ذكره، ص29.

[2] **أحمد الكواز**، الجدل حول السياسات الإقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص33.

رغم عدم شيوع هذه السياسة (مقارنة بالمبالغة في قيمة العملة المحلية) إلا أن أغلب البلدان التي شجعت الصادرات لجأت إلى هذه السياسة أو الاحتمال، ومن المهم أيضا هنا الاهتمام بالقيمة الحقيقية لسعر الصرف وليس الاسمية المشار إليها أعلاه، أي تلك التي تأخذ بنظر الاعتبار معدلات التضخم في البلد المعني، وبلد الشراكة التجارية (سعر الصرف الحقيقي Real Exchange Rate RER) .

$$RER = r. Pw / Pd$$

r: سعر الصرف الاسمي، Pw: معدل التضخم الأجنبي، Pd: معدل التضخم المحلي.

المطلب الثاني: نجاح سياسة تشجيع الصادرات في ظل تخفيض قيمة العملة

أولا: سياسة حرية التجارة وسعر الصرف

تعمل هذه السياسات على إلغاء المحددات الإدارية والقيود الكمية والتعريفات الجمركية بدرجة أو بأخرى وتعتمد التجارة أصلا على قانون الميزة النسبية، وبموجبه فإن البلد يتخصص في إنتاج سلعة تكون تكلفتها الفرضية أقل مما هو في بلد آخر، وهذا ما يسهم في تطبيق التخصص الذي من خلاله تتحقق مكاسب عديدة الأطراف المشاركة في التجارة الدولية والتي منها تحقيق أقصى إنتاج لنقطة مشتركة في التبادل الدولي، توسع حجم الإنتاج مع انخفاض تكلفة وحدة الناتج المرافق لوفرات السعة الكبيرة للإنتاج، تعزيز التجارة التنافسية في الأسواق المحلية،وهنا تكون التجارة الحرة أقرب إلى ما يعرف بالتجارة العادلة[1] .

وهكذا فإن سياسات حرية التجارة القائمة على قانون الميزة النسبية وما يتمخض من تطبيقه من تخصص في الإنتاج تؤدي إلى تحقيق التوازن في المعاملات التجارية الدولية، وهذا ما ينعكس على سوق الصرف الأجنبي عندما يسود السعر التوازني والذي هو سعر تصفية السوق، فيكون عرض النقود مساويا للطلب على النقود عندما تكون قيمة مشتريات المقيمين في بلد ما من كافة الموجودات المعروضة من قبل الأجانب مساويا لقيمة المبيعات المقيمين في نفس البلد لكافة الموجودات المطلوبة من قبل المقيمين في الخارج، أي يكون الطلب مساويا للعرض في أسواق السلع والخدمات للمعاملات الاقتصادية الدولية.

ففي ظل حرية التجارة فإن أي فائض في المشتريات الجانب يدفع إلى ارتفاع سعر صرف عملة البلد المعني حتى يبلغ السعر التوازني، وأن أي فائض في مبيعات الأجانب يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف نفس البلد وحتى يصل إلى السعر التوازني.

وتحاول منظمة التجارة العالمية حاليا أن تصل بالاقتصاد العالمي إلى هذا الواقع حيث تعدل حرية التجارة التقلبات في أسواق السلع والخدمات والأصول بما فيها قيم العملات المعتمدة للدول الأعضاء فيسود السعر التوازني مع ميزة نسبية وكفاءة تنافسية لكافة الأطراف وفي كافة الأسواق[2].

---

[1] **هوشيار معروف**، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان–الأردن 2005، ص 313-314.

[2] **هوشيار معروف**، مرجع سبق ذكره، ص315.

ثانيا: سياسة سعر الصرف وتشجيع الصادرات

يتوجب على الدول تخفيض قيمة العملة لتشجيع الصادرات والمحافظة عليها، بالإضافة إلى أن هناك أشكال عديدة أخرى تستخدم لدعم الصادرات منها: تمويل الصادرات، والإعفاءات من دفع التعريفة الجمركية على واردات المصدرين، وتخفيض أسعار الفائدة عليهم، وذلك بهدف مساعدة المصدرين لدخول السوق العالمي، كما يتوجب الحد من أو التخلص من الحماية الفعالة، للحد أو إلغاء الأعباء على المصدرين[1].

ويمكن تجميع كافة الحواجز، وأسعار الصرف، والإعانات والجمارك والحصص في مصطلح واحد مفيد وهو **أسعار الصرف الفعالة** (Effective Exchange Rate ERR)، ويصحح هذا المصطلح أسعار الصرف الاسمية (الرسمية) بهدف :

1- قياس القيمة الحقيقية من العملات المحلية والمدفوعات للواردات بالدولار(سعر الصرف الفعال للواردات):

$$EERM= r0(1+ tm – sm +qm$$

2- قياس العملة الحقيقية لما يقبض من العوائد على سلع مصدرة مقومة بالدولار(سعر الصرف الفعال للصادرات): $EERx = r0(1 – tx + sx$

تمثل (r) سعر الصرف الاسمي، و(t) متوسط الجمارك أو الضرائب على الصادرات، و(x) السلع المصدرة، و(m) السلع المستوردة، و (s) متوسط الإعانة، و (qm) علاوة الحصة كمتوسط لجميع الصادرات.

ويعتب سعر الصرف الفعال أحد الطرق للتمييز بين النظام الموجه لتشجيع الصادرات والآخر الموجه لإحلال الواردات، أي (ERRx) مع (EERm).

إذا كان : $EERm < EERx$ أي أن دولار الواردات يعادل (100) وحدة من العملة المحلية، **مثلا** في حين يعادل دولار الصادرات(130) وحدة محلية، يقال أن السياسة التجارية المتبعة هي تشجيع الصادرات.

أما إذا كان: $EERx < EERm$، يقال العكس أي أن السياسة التجارية المتبعة هي إحلال الواردات، أي أن دولار الصادرات يعادل (130) وحدة من العملة المحلية، مثلا في حين يعادل دولار الواردات (100) وحدة.

لا يكفي الاعتماد على سعر الصرف الفعال المتحيز للصادرات في الأجل القصير إذا لا بد من استمرارية هذا التحيز في الأجل الأطول بغض النظر عن معدل التضخم المحلي، وذلك لأنه في حالة ارتفاع معدلات التضخم بنسب أعلى من تخفيض قيمة العملة المحلية، فسيصبح سعر الصرف الحقيقي مبالغا فيه، وبالتالي تآكل أرباح الصادرات .

[1] **أحمد الكواز**، الجدل حول السياسات الإقتصادية ، المعهد العربي للتخطيط، www.arab-api.org/course40/pdf/I89040-5.pdf، 2012/04/04، ص37-49.

ولأجل أخذ اعتبار معدل التضخم، واعتبارات الضرائب والدعم على الصادرات والواردات بنظر الاعتبار لابد من حساب سعر صرف آخر هو سعر الصرف الحقيقي الفعال Real Effective Exchange Rate (REER) والذي يعادل: REER = r0 Tn (Pw/Pd).

حيث r0: الرقم القياسي لسعر الصرف الاسمي، (Pw) و (Pd) الرقم القياسي للأسعار الدولية والمحلية تباعا، و Tn هيكل الحماية لكل من الواردات والصادرات، لذا يحدد REER لكل من الصادرات والواردات بعد احتساب (Tx) و (Tm):

$$Tx = (1 - te + Se)\ 1 / (1 - te + Se)0$$
$$Tm = (1 + tm + qm)\ 1 / (1 + tm + qm)0$$

حيث (te)، (Se) معدل الضريبة، والدعم للصادرات تباعا و(tm)، (qm) متوسط معدل الضريبة وحصص الواردات تباعا، أما (1)، (0) فتشيران إلى سنتي الهدف والأساس تباعا.

ولقد اتصفت تجارب تشجيع الصادرات الناجحة، مثل كوريا الجنوبية، على قدرة الحكومة في التعديل المستمر لسعر الصرف، والجمارك، والإعانات للمحافظة على سعر فعال مناسب للصادرات، ومنع معدلات الواردات من الارتفاع فوق معدلات الصادرات، ويوضح الجدول أدناه حركة سعر الصرف الفعال لبلد من البلدان المتبعة لسياسة تشجيع الصادرات في فترة من الفترات:

ويكن التوضيح من خلال المثال في المبين في الجدول التالي[1] :

الجدول رقم(2-01): الرقم القياسي لأسعار الصرف الفعالة لبلد معين

السنة	REERx	REERm
الأولى	104.9	71.2
الثانية	100.0	87.9
الثالثة	99.9	96.2
الرابعة	101.1	85.2
الخامسة	94.9	85.8

المصدر: **أحمد الكواز**، مرجع سابق ذكره، ص27

أ-تعتمد كافة الأرقام القياسية للصادرات والواردات على REERx =100 في العام الثاني.

ب-يوضح الجدول حركة سعر الصرف الفعال خلال خمسة سنوات مع السنة الثانية كسنة أساس.

ج-يلاحظ استقرار معدل الصادرات النسبي الذي تمت المحافظة عليه بمستوى أعلى من الواردات، يتطلب هذا الأمر تخفيض قيمة العملة، وتعديل الدعم بسبب ارتفاع معدل التضخم خلال فترة الجدول.

[1] **أحمد الكواز**، الجدل حول السياسات الإقتصادية ، المعهد العربي للتخطيط، www.arab-api.org/course40/pdf/I89040-5.pdf 2012/04/04 ، ص27.

ثالثا: تخفيض سعر الصرف الحقيقي وتشجيع الصادرات في إطار برامج تحرير التجارة

1- تقويم سعر الصرف:

يعتبر وجود سعر صرف حقيقي تنافسي أمرا هاما وضروريا لتشجيع الصادرات وتوسعها، ولتجنب التدهور في ميزان المدفوعات، ويؤدي تقويم سعر الصرف بأعلى من قيمته إلى :

أ – تباطؤ توسع قطاع التصدير وهروب رأس المال، وبالتالي تأخر النمو.

ب – يعتبر ضريبة ضمنية ضد التصدير ولفائدة الصناعات المحلية السلع غير القابلة للتجارة.

ج – يعني إتباع سياسة إحلال الواردات.

وبمعنى آخر كلما انخفضت قيمة سعر الصرف كلما زاد تشجيع قطاع التصدير، وسياسة تخفيض سعر الصرف الفعلي الحقيقي هي أساسية كمنطلق لبرامج تحرير التجارة الخارجية، ويعرف الصرف الفعلي الحقيقي بأنه سعر الصرف الفعلي معدلا بالفرق المثقل للأسعار الأجنبية والمحلية، وتخفيض قيمة سعر الصرف ضروري لتفادي تفاقم البطالة بعد تسريح المستخدمين من القطاعات المتقهقرة التي رفعت عنها الحماية، ويمكن صياغة التخفيض المطلوب في سعر الصرف، كآلية تعويضية لتحرير التجارة الخارجية بالمعادلة التالية[1] :

$$è = \frac{t}{h\,(£x / £m) - 1}$$

حيث:

è: سعر الصرف ، t: متوسط التعريفة الجمركية، £x: متوسط المرونة السعرية للصادرات، £m: متوسط المرونة السعرية للواردات، h: نسبة قيمة الصادرات إلى قيمة الواردات (مقومة بالعملة الأجنبية) عند بداية تنفيذ برامج الخفض التعريفة.

مثال:

إذا كانت قيمة التخفيض è=30%، فإن ذلك يعني أن أي سلعة قابلة للاستيراد تدفع تعريفة لغاية 30% (عند بداية تطبيق برامج خفض التعريفة) تعتبر في واقع الحال سلعة تنافسية دوليا.

عند وصول التعريفة (بعد تطبيق برامج الخفض) إلى 10%، فإن ذلك يعني أن السلعة يجب أن تكون قادرة على التنافس مع الواردات وتصبح قابلة للتصدير.

لكن استمرار الخفض الحقيقي للعملة يتطلب وجود سياسات داعمة كمكافحة التضخم وغيرها، وتخفيض سعر العملة يمثل بديلا أفضل من القيود الكمية على الاستيراد للحد من عجز ميزان المدفوعات، حيث أن تخفيض سعر العملة يعتبر سياسة لتمويل الإنفاق على عكس القيود الكمية لا يميز بين السلع المستوردة ولا يتحيز

---

[1] **حسان خضر**، برامج إصلاح التجارة الخارجية وتقييمها، المعهد العربي للتخطيط - www.arab-api.org/course25/pdf/c25-2-2.pdf ، 2012/11/17، ص34.

لقطاع السلع المحلة للواردات، وعليه فإذا جاء تحرير الواردات من خلال تخفيض الرسوم الجمركية أو رفع القيود الكمية عليها، يصبح تخفيض العملة أمرا ضروريا تفاقم الواردات وفشل برامج التحرير، ويعتبر تخفيض سعر العملة أداة لتشجيع التصدير أفضل من القيام بدعم الصادرات لسببين[1]:

- لأن الدعم يميز بين السلع، ويتطلب موارد تمويلية وبالتالي يؤثر على الموازنة الحكومية للدولة.
- استعمال إعانات للصادرات يمكن أن يؤدي إلى اتخاذ إجراءات حمائية من جانب الدول المستوردة وبالتالي إمكانية الإخفاق في تطور قطاع التصدير

2 – سعر الصرف وسياسة تحويل الطلب :

إحدى السياسات لتسيير الطلب – وبدقة أكبر تحويل الطلب– هي تخفيض سعر الصرف، فعند تخفيض سعر الصرف ترتفع القدرة التنافسية للسلع المحلية وبذلك يزداد طلب الأجانب عليها، إذن فهدف هذه السياسة هو تحويل الطلب على هذه السلع من طلب محلي إلى طلب خارجي، وهذا ما سيحدث تحسنا في ميزان المدفوعات ولتخفيف ضغوط سياسات تسيير الطلب وتخفيفه.

فتعديل سعر الصرف ستكون له آثار إما معززة أو مخففة لأثار السياستين المالية والنقدية، فتخفيض العملة يؤدي إلى تخفيض القدرة الشرائية للأصول بالعملة المحلية.

لكن بعض التحاليل البنيوية تؤكد على أنه في ظل اقتصاد بدالة طلب الواردات غير مرنة، تخفيض العملة يؤدي إلى تقليص المداخيل الحقيقية وبالتالي الطلب على الناتج المحلي، هذا الأثر يمكن أن يزيل الأثر المحفز على الصادرات، خصوصا إذا كانت مرونة عرض الصادرات ضعيفة، كما هو الحال في الدول النامية التي تعاني بالإضافة إلى ذلك من محدودية عدد السلع المصدرة[2].

المطلب الثالث: مدى نجاح إدارة أسعار الصرف وتحريرها في ظل التحول الاقتصادي و تحرير التجارة الخارجية

يعد سعر الصرف عاملا رئيسيا يؤثر في كافة المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية، ويعتبر بذلك مؤثرا أساسيا في كل من سياسة خفض الإنفاق وتحويل الإنفاق، كما تعد سياسة سعر الصرف، والتي يقصد بها –تحديدا– تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية، أحد أبرز سياسات برامج صندوق النقد الدولي للموائمة الاقتصادية في الدول النامية، ويتكامل مع إدارة أسعار الصرف، إجراءات تحرير التجارة الخارجية، ليشكلا معا أبرز عناصر سياسات تلك البرامج، ففي عام 1983، احتل هدف تعديل أسعار الصرف المرتبة الأولى في حوالي 71% من إجمالي برامج الموائمة الموجهة لتحقيق الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، وفي الفترة من عام 1980إلى 1984،

---

[1] **حسان خضر**، برامج إصلاح التجارة الخارجية وتقييمهان، مرجع سبق ذكره، ص38.

[2] **Benzaarour,choukri** , Macroeconomic Policies for Structural Adgustment policies, MPRA paper. May 2009 .p17

بلغ عدد البرامج التي انطوت على توجيهات رئيسية لإصلاح نظام أسعار الصرف وتحريره 25 برنامجا بنسبة 50% من إجمالي عدد البرامج التي يدعمها صندوق النقد الدولي.

أولا: سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي في مجال إدارة الصرف

إن سياسات برامج المواءمة الاقتصادية في مجال إدارة أسعار الصرف في الدول النامية، تتضمن التركيز على ثلاثة أبعاد رئيسية يشمل البعد الأول : المفاضلة بين استخدام نظام سعر الصرف الموحد، أو أسعار الصرف المتعددة، وذلك في ظل الظروف والخصائص الاقتصادية للدول النامية ويضمن البعد الثاني : المفاضلة بين انتهاج نظام سعر الصرف الثابت أو نظام تعويم أسعار الصرف ويحتوي البعد الثالث: تحليل العوامل التي تسهم في تحديد أسعار الصرف، وتعمل على تحقيق التحسن التدريجي لنظام أسعار الصرف[1].

1 – البعد الأول: المفاضلة بين استخدام نظامي سعر الصرف الموحد وأسعار الصرف المتعددة:

يقصد بنظام سعر الصرف الموحد، تحديد سعر الصرف للعملة الوطنية في كافة العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية، وبذلك يقدم هذا النظام أساسا ثابتا لتحويل العملة الوطنية دون تمييز، كما أنه يعد معيارا موحدا لحساب كفاءة العمليات الخاصة بالتجارة الخارجية وتقييم سياسة الوحدات الاقتصادية، وتحديد اتجاهات أنشطتها المختلفة.

أما نظام أسعار الصرف المتعددة فيقصد به إقامة مستويين أو أكثر لأسعار الصرف، يتناسب كل منها مع طبيعة النشاط الذي يستخدم فيه، ويهدف نظام تعدد أسعار الصرف إلى تشجيع بعض الأنشطة الاقتصادية والحد من بعضها الآخر تحقيقا لأهداف اقتصادية محددة.

وبصفة عامة، تشير تجارب الدول النامية في مجال برامج المواءمة الاقتصادية إلى التحول التدريجي لنظام سعر الصرف الموحد، مع مراعاة أن سرعة التحول التدريجي، سوف تتوقف على طبيعة الاختلالات النقدية والحقيقية ومعدلات البطالة السائد في تلك الدول، بالإضافة إلى أهمية تتبع العلاقة بين الاتجاه لتوحيد أسعار الصرف في الأسواق الأجنبية، علاوة على ضرورة تحديد مدى استجابة قطاع الصادرات لسياسة تحرير سعر الصرف، وما يستغرقه في الوقت الذي تؤثر فيه هذه السياسة تأثيرا مباشرا وسريعا في جانب الواردات.

2 – البعد الثاني: المفاضلة بين نظام تثبيت سعر الصرف ونظام تعويم أسعار الصرف

يتضمن نظام تثبيت أسعار الصرف قيام السلطات النقدية بتثبيت العلاقة بين العملة المحلية والعملات الأجنبية خلال فترة زمنية محددة، وهو بذلك يتميز بعدم تعرض أسعار الصرف للتقلبات الدورية التي تحدث في الأسواق العالمية، وأيضا تخفيض المخاطر المالية في المعاملات الآجلة، مع استمرار خطورة التخفيض الرسمي أو الزيادة الرسمية لقيمة العملة، الأمر الذي يتطلب في حالة تثبيت سعر الصرف ضرورة تحديد سعر التوازن الحقيقي للصرف

[1] **سميرة إبراهيم أيوب**، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي–دراسة تحليلية تقيميه، مركز الإسكندرية للكتاب 2006، ص79-80.

الأجنبي، وفي هذا الصدد تبرز أهمية توافر البيانات والمعلومات الدقيقة التي يتم الاعتماد عليها في تحديد هذا السعر التوازني، تجنبا لخلق قرارات اقتصادية غير سليمة في مجال كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية.

أما بالنسبة لنظام تعويم أسعر الصرف والذي وضع موضع التنفيذ الفعلي في مارس 1971 عقب انهيار اتفاقية "Smithsonian" فهو ينصرف إلى قيام كل دولة باختيار الترتيبات الخاصة بنظام الصرف الأجنبي الذي يلاءم ظروفها، وتتخذ هذه الترتيبات عدة صور منها[1]:

أ- ربط قيمة العملة الوطنية بعملة أجنبية معينة كالدولار أو الفرنك.

ب- ربط قيمة العملة الوطنية بسلة العملات الأجنبية أو حقوق السحب الخاصة.

ويعمل نظام تعويم أسعار الصرف على ضمان مرونة السياسة النقدية وخفض الاحتياطات النقدية اللازمة لتشغيل النظام والمساهمة في التحديد السليم للأسعار والأجور على أسس واقعية، وبالرغم من هذه المزايا إلا أن عيوبه تتصل بإحدى مزاياه المهمة، وهي المرونة الكبيرة في مواجهة الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية، وأول هذه العيوب، يتمثل في التقلبات في أسعار الصرف في المدى القصير، واستجابة لعمليات المضاربة أو لاعتبارات أخرى طارئة، الأمر الذي يترتب عليه ازدياد عنصر الشك في العلاقات الاقتصادية الدولية، مما يؤثر تأثيرا سلبيا في التجارة الدولية وحركة رؤوس الأموال، حيث يتردد المصدرون و المستوردون وكذلك المستثمرون في تحمل مخاطر التغيير في قيمة العملة، وهذا اعتبار له أهمية خاصة بالنسبة للدول النامية، التي لا تتوفر لديها أسواق مالية أو نقدية متطورة، يستطيع المتعاملون تحييد هذا النوع من المخاطر.

ويبحث مدى إمكانية تطبيق هذا النظام بصورة مطلقة في الدول النامية، نجد أنه يتطلب توافر عدة شروط من أهمها [2]:

أ-ارتفاع مرونة الطلب السعرية على الصادرات

ب-توافر درجة عالية من المرونة في الجهاز الإنتاجي خاصة في الأنشطة الموجهة لإنتاج الصادرات وبدائل الواردات.

وفي ضوء تعذر توافر مثل هذه الشروط في الدول النامية، يصعب تطبيق نظام التعويم الكامل لأسعار الصرف في تلك الدول.

3 – البعد الثالث: العوامل التي تسهم في تحديد أسعار الصرف وكيفية تحسينها

تؤكد تجارب المواءمة الاقتصادية في كثير من الدول النامية، ضرورة قيام السلطات الاقتصادية والنقدية المسئولة، بمراعاة عدد من المتغيرات التي يسهم تطويرها ومعالجة أوجه القصور بها في تحسين كفاءة أسعار الصرف، وتنحصر أهم هذه المتغيرات فيما يلي[1]:

---

[1] **سميرة إبراهيم أيوب**، مرجع سبق ذكره، ص81.

[2] **سميرة إبراهيم أيوب**، مرجع سبق ذكره، ص82.

أ-حجم العجز القائم في ميزان المدفوعات وطبيعته.

ب-معدلات التضخم السائدة وأسعار الفائدة المحلية والعالمية

ج- هيكل الصادرات والواردات، ومعدلات التبادل التجاري الدولي

د- أعباء المديونية الخارجية وموقف الاحتياطات النقدية الدولية

و- المضاربات في السواق المالية واتجاهات السياسة النقدية العالمية إلى جانب معدلات تدفق رؤوس الموال من وإلى الخارج.

وقد كشفت الدراسات التي قام بها صندوق النقد الدولي لتقييم برامج الموائمة الاقتصادية في عينة 25 دولة نامية في الفترة من 1979 إلى 1982 وكذلك الدراسة التي أعدها خبراء الصندوق لتقييم برامج الموائمة في عدد كبير من الدول النامية خاصة الدول الإفريقية في الفترة من سنة 1985 إلى سنة 1990، كشفت تلك الدراسات عن أهمية انتهاج سياسات سعر صرف ملائمة، تسهم في تكييف الظروف الاقتصادية للدول المعنية، مع الصدمات الداخلية والخارجية، وتمثلت نتائج تلك الدراسات فيما يلي[2] :

- أكدت الدراسة الأولى أن اثر المتغيرات في ظهور الحاجة الملحة لتعديل أسعار الصرف في حوالي 50% من الحالات كانت نسبة التدهور في معدلات التبادل التجاري بالغة الحدة، أضف إلى ذلك ضعف طاقة الدول على خدمة ديونها الخارجية، كما تعرضت العديد من الدول إلى تدهور كبير في الاحتياطات النقدية، وانتهجت بعض الدول التي تضمنها الدراسة سياسة أسعار الصرف المعلنة ، فقد قامت بإعلان جدول محدد لأسعار الصرف، يتم الالتزام به خلال فترة زمنية تصل حتى سنة
- أما الدراسة الثانية، فحرجت بضرورة دعم سياسة أسعار الصرف بالمبادرة المبكرة بتخفيض القيود الهيكلية، وأشارت إلى أهمية انتهاج سياسة نقدية ومالية محكمة لتجنب ارتفاع معدلات التضخم التي تعقب تغيير أسعار الصرف.

ثانيا: البيئة التوفيقية لنجاح إدارة الصرف بين سياسة إحلال الواردات وتشجيع الصادرات

من أجل أن يكون لسعر الصرف فعالية في نجاح السياسة التجارية المتبعة خاصة عند محاولة المزج بينهما، وهذا ما يتطلب التوفيق بينهما من خلال توفير ما يلي[3]:

1- ضرورة تحديد دقيق للصناعات الناشئة الواجب حمايتها ودعمها من حيث التأكد من توفير احتمالات تنافسيتها في التصدير أو في إحلال الواردات من دون حماية، بعد فترة معينة

---

[1] **سميرة إبراهيم أيوب**، مرجع سبق ذكره، ص82-83.

[2] **سميرة إبراهيم أيوب**، مرجع سبق ذكره، ص83-84-85.

[3] **أحمد الكواز**، مرجع سبق ذكره، ص53-58.

– التحول التدريجي من السوق المحلي إلى الخارجي أو/و التحول من الصناعات الاستهلاكية الوسيطة ثم الاستثمارية، دون إغفال القطاع الزراعي

2– الحد من ظاهرة الباحثين عن الريع خاصة في مراحل تطبيق سياسة إحلال الواردات وذلك من خلال تفعيل قوانين مكافحة الفساد، علما بان طبقة الباحثين عن الريع تمثل أهم المشاكل المرتبطة مع تطبيق سياسة إحلال الواردات والذين يشكلون ما يعرف ب"الرأسمالية المحاسيب'

3– التخفيض المخطط لدرجة الحماية من خلال التحرير التدريجي للواردات وبشكل يتسق مع تطور القطاع الصناعي محليا وتحسن درجة تنافسيته مع الابتعاد عن التحري المفاجئ.

4 – التأكد من توفير شرط مارشال – لينر عند تطبيق سياسة تخفيض سعر الصرف

5– الاستعداد الحكومي للتدخل الرشيد لإصلاح السوق

6– تطوير السواق المالية لمواجهة الاحتياجات التمويلية من خلال استخدام المالية المتطورة، وتوسيع منافذ الاستفادة من الأسواق المالية خاصة للصناعات المتوسطة والصغيرة. بالإضافة إلا الإصلاح المؤسسي والتكامل الرأسي مابين الصناعات حسب الحجم

7– التركيز على ابتكار السلع والخدمات الجديدة أو القديمة المطورة كأساس لخلق التنافسية محليا ودوليا لصعوبة التنافس مع الصادرات البلدان المتقدمة التقليدية، والعمل ضمن مشروع وطني للنهوض الاقتصادي والاجتماعي والسياسي

ثالثا: التوقيت المناسب لتحرير سوق الصرف وشروط نجاحه في ظروف الإصلاحات

التوقيت المناسب لتحري سوق سعر الصرف يتوقف على أنجاز بعض الإجراءات الأخرى لإصلاح الاقتصاد، ويوجد بعض الشروط التي يجب توفرها لضمان نجاح عملية تحرير سوق الصرف وتتمثل هذه الشرط في[1] :

1- استعمال سياسة صرف سليمة

2- ضمان حجم كافي من الاحتياطات الأجنبية

3- إتباع سياسات اقتصادية كلية ملائمة

4- توفر مناخ خالي من الاختلالات والتشوهات الاقتصادية

ونجاح جانب من جوانب الإصلاح الاقتصادي بما فيها تحرير سوق الصرف، يقتضي جهودا مكملة في جوانب أخرى.

حيث يقتضي أن يكون للمتعاملين الاقتصاديين القدرة والرغبة في الاستجابة للحوافز السعرية، أي أن يرفع المنتجون من العرض ويخفض المستهلكون من الطلب إثر ارتفاع في السعر، وإذا لم يتم هذا، فإن تحرير التجارة

[1] **حسان خضر**، التوقيت المناسب لتحرير سو ق الصرف وشروط نجاحه، برامج إصلاح التجارة الخارجية وتقييمها، المعهد العربي للتخطيط، www.arab-api.org/course25/pdf/c25-3-3.pdf، 2008/11/25، ص1-5.

وتحرير سعر الصرف لن يحسن من كفاءة الإنتاج والاستثمار، أما عن تسلسل تحرير الصرف، فالاعتبارات النظرية والتطبيقية تؤيد ضرورة تحرير قطاع الحساب الجاري قبل أي قطاع آخر.

خلاصة الفصل الثاني :

من خلال التطرق إلى مفهوم سعر الصرف ومحدداته والسياسات المنتهجة من اجل تحقيق الأهداف المتعلقة بدوره في الاقتصاد ككل والتجارة على الخصوص، وبالتحديد التجارة الخارجية المصاحبة في ظروف الإصلاح الاقتصادي التي تستلزم الحيطة والحذر، والدقة المتناهية في التحكم في مختلف الفواعل والمتغيرات الاقتصادية المصاحبة لهذا التحول الهام في حياة الاقتصاد، يصبح سعر الصرف أهم السياسات الفاعلة بالإضافة إلى التجارة الخارجية، ويمثل سعر الصرف المؤشر التوازني الضامن لتوازن الاقتصاد في ظروف التحول هاته، بإثبات مختلف الدراسات والتجارب العالمية وبالخصوص المنجزة من طرف صندوق النقد العالمي.

ومن خلال التحكم في تعديل سعر الصرف، وفي اختيار الأنظمة الملائمة لكل اعتبار (إمكانات) المكونات لفرص التبادل التجاري لكل بلد، يمكن تحقيق نجاح محقق في الخروج من هذه المرحلة الإصلاحية، وذلك بالاختيار بين انتهاج سياسة إحلال الواردات وتشجيع الصادرات، وليس من الضروري تحديد أولوية سياسة على أخرى بقدر تعليق نجاح أحدهما أو كلاهما بالتحكم في توجيه سعر الصرف لخدمة هاتين السياسيتين وإنجاحهما.

ويزداد دور سعر الصرف وأهميته في ازدواجية تطبيق هاتين السياسيتين في نفس الظرف، للاعتبارات راهنة في التحول الاقتصادي والتجاري العالمي الذي يفرض التحرير التجاري والتحول إلى آليات السوق، دون أخذه بالاعتبار تأخر الدول النامية وعدم جاهزيتها لدخول الصراع التجاري والاقتصادي العالمي الجديد، فكان لابد من انتهاج سياسات سعر صرف ملائمة، تسهم في تكييف الظروف الاقتصادية للدول المعنية مع الوضع التجاري العالمي.

الفصل الثالث:

مدى نجاح تحرير التجارة الخارجية في الجزائر وعلاقتها بتخفيض سعر الصرف وإدارته.

تمهيـد:

يعتبر الاقتصاد الجزائري نموذجا لاقتصاد متحول من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق، حيث مر هذا الاقتصاد بعدة إختلالات أثرت عليه بشكل كبير على نموه واستقراره خاصة بعد الأزمة النفطية 1986م، هذا ما أستدعى عدة إصلاحات قصيرة المدى وإصلاحات هيكلية عميقة شملت مختلف مكوناته، ولعبت سياسات الصرف وإدارته إضافة إلى سياسات التجارة الخارجية الدور الرئيسي في توجيهه.

ولقد مرت التجارة الخارجية في الجزائر بعدة مراحل بدءا بسياسة إحلال الواردات، ومحاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي. ونظراً لإدراك السلطات لتبعية الاقتصاد الوطني لمنتج واحد وهو المحروقات بدأت تسعى إلى تنويع إنتاجها وتشجيع الصادرات خارج هذا القطاع الذي يمثل أكثر من 95% من مداخيل التجارة الخارجية، ونجاح هذه السياسة مرتبط بالإنتاج الوطني المنطلق من استراتيجيات التصنيع المنتهجة. وفي إطار تحولات سعر الصرف كانت ترتكز الدولة الجزائرية في تنميتها الاقتصادية على سياسة إحلال الواردات من اجل القضاء على الاختلالات الاقتصادية التي ورثتها عن الاستعمار أو المتراكمة في فترات لاحقة، حيث أتبعت خيار التصنيع كوسيلة لتحقيق إستراتيجيتها في إحلال الواردات، وتساهم هذه السياسة في الاعتماد على مصادر مستقرة من النقد الأجنبي من خلال تنوع حصيلته مع وجود أنواع عديدة من الصادرات السلعية والخدمية، بما لا يجعل موارد النقد الأجنبي والاحتياطات تخضع خضوعا لمورد واحد هو صادرات المحروقات.

جاءت هاته المساعي موازاة مع التحرير التجاري الدولي وتطور أنظمة الصرف العالمية المتجهة نحو التعويم، حيث كان لابد من التأقلم مع هذا الوضع الجديد بإعطاء الدينار مكانته الحقيقية في تفعيل أهداف التجارة الخارجية.

وقد لعبت سياسة تحرير سعر الصرف وتحرير التجارة الخارجية دورا هاما في هذه الإصلاحات، وذلك بتحرير الدينار الجزائري من القيود الإدارية واعتماد سياسة تخفيض قيمة العملة الاسترجاع التوازن الخارجي، وتحرير التجارة الخارجية من كافة القيود والرسوم الجمركية واستقلاليتها، في ظل اقتصاد ريعي يعتمد أساس على المحروقات في صادراته.

وعلى ضوء ما ذكرناه سابقا قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

– المبحث الأول: سياسات التجارة الخارجية في الجزائر في ظل التحول الاقتصادي والتحرير التجاري الدولي؛

– المبحث الثاني: سياسات سعر الصرف في الجزائر ومدى تأثيرها على إستراتيجية إحلال الواردات؛

– المبحث الثالث: مدى نجاح إدارة الصرف وتخفيض قيمة العملة الوطنية على سياسة تشجيع الصادرات.

المبحث الأول: سياسات التجارة الخارجية في الجزائر في ظل التحول الاقتصادي والتحرير التجاري الدولي

تعد المرحلة من منتصف الثمانينات إلى يومنا هذا أحد أهم المراحل الهامة التي مر بها الاقتصاد الجزائري، وارتبط نمو التجارة الخارجية وإتباع سياسات تجارية بهذه المراحل والتحولات، ويمكن تقسيم تطور التجارة الخارجية في الجزائر وفق السياسات المتبعة في إطار النهج الاقتصادي، فالمرحلة الأولى هي مرحلة الاشتراكية والتخطيط الاقتصادي الموجه حيث تفرض رقابة صارمة على التجارة الخارجية وبالتالي الحماية المفرطة، ثم تأتي المرحلة الثانية وهي المرحلة الحساسة في الاقتصاد الجزائري المعاصر حيث تزامنت مع التحول الاقتصادي من النهج الاشتراكي والانتقال من اقتصاد موجه إداريا إلى الاقتصاد موجه باليات السوق والمنافسة (اقتصاد السوق) وتحرير التجارة، أما المرحلة الثالثة وهي المرحلة ما بعد الإصلاحات الهيكلية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتي يمكن التأريخ للانطلاقها من خلال الألفية الجديد أي منذ سنة ألفين مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي والتي مازالت متواصلة إلى اليوم.

المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية في الجزائر

أولا: مرحلة ما قبل التحولات الاقتصادية

لقد ورثت الجزائر منظومة اقتصادية خاضعة تماما لحاجات الاقتصاد الفرنسي كانت عام 1962م ما يقارب من 85% من الصادرات موجهة إلى فرنسا وكانت 80% من الاستيراد تأتي من فرنسا[1]، ولقد ركزت السلطات الجزائرية في هذه المرحلة على تشييد القواعد الهيكلية للتنمية الاقتصادية من أجل الخروج من التبعية الخارجية الموروثة عن الاستعمار، آخذة بتجربة صلبة في التخطيط المركزي وتجميد المبادرات الفردية.

1 – الطابع التجاري وسمات الاقتصاد الجزائري:

أصبحت الجزائر بعد استقلالها بلدا نفطيا بأتم معنى الكلمة، ولم يبرز الطابع النفطي للبلاد ويتأكد إلا في بداية السبعينات عندما أهملت البلاد عناصرها التقليدية في الإنتاج (الزراعة) وخصصت مواردها للقيام بأقصى استغلال لثرواتها الجوفية في المحروقات وذلك بغية مضاعفة دخل البلاد عبر تصدير المحروقات[2].

2 – استراتيجيات التصنيع:

كانت خطة تقويم المحروقات محور السياسة التنموية في الجزائر لمدة طويلة التي تبينت سلبياتها حيث أدت بالبلاد إلى بعض الاختلالات وعززت التبعية الغذائية في ميدان العتاد والمواد الأولية الصناعية، واكتشفت السلطات في بداية الثمانينات أن الاعتماد على تصدير المحروقات كان قد استوعب موارد ثمينة دون جعل حد للتبعية

---

[1] **أحمد هني**، إقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1991، ص22 .

[2] **أحمد هني**، مرجع سبق ذكره، ص47.

الاقتصادية للبلاد، ولذلك نهجت البلاد خطة"ما بعد البترول"، ويمكن تلخيص محاور النشاط والسياسة الصناعية في ثلاثة فترات[1]:

أ – مابين 1962و1967م تنمية مرتبطة بالهيكلة التي تركها المعمرون ومواصلة تقويم المنتجات الزراعية للتصدير (الخمور) وتقويم المعادن والبترول

ب – مابين 1967 و 1978م انطلاق خطط التنمية وتقويم مكثف للمحروقات وإنشاء صناعات ثقيلة وخفيفة.

ج – منذ سنة 1979 تم العمل على ترشيد إختيار الأجهزة ومنح أكبر من الاستثمارات للزراعة وللهياكل القاعدية والسكن وتحسين الإنتاجية.

وقامت الدولة الجزائرية في بداية السبعينات بأول العمليات بغية التصنيع السريع للاقتصاد، فمنحت لنفسها الوسائل الضرورية لذلك والتي تسمح لها التحكم في توظيف موارد البلاد وهكذا قامت بالتأميم وفرض احتكار على التجارة الخارجية.

ثانيا : المرحلة الثانية مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق

لقد ارتبط تطور التجارة الخارجية في هذه المرحلة بتطور الاقتصاد المتحول من النهج الموجه إلى اقتصاد السوق، حيث أن التجارة الخارجية لعبت دورا هاما في توفير الموارد لتجاوز هذه المرحلة من جهة بالتركيز على اقتصاد الريع وصادرات المحروقات بشكل أساسي، بحيث لم يرقى الاقتصاد الوطني إلى تنويع موارده خارج قطاع المحروقات، كما أن السياسة التجارية بالمفهوم زيادة الصادرات وتنافسية المنتجات المحلية لم تكن مطروحة أصلا لضعف العرض الوطني، وعدم توفره على قاعدة إنتاجية تستجيب للطلب الداخلي والخارجي

1 – الوضع الاقتصادي في هذه المرحلة:

لقد تميز الوضع الاقتصادي في بداية التسعينات بتراجع النمو الاقتصادي بحوالي 2 %، وارتفع التضخم إلى20.5%، بالإضافة إلى ارتفاع معدل البطالة بشكل كبير، واستمر تدهور ميزان المدفوعات مع انعدام إمكانية الالتجاء إلى الأسواق المالية العالمية مع الانخفاض الكبير في احتياطات الجزائر من العملة الصعبة، حيث أصبحت لا تغطي أكثر من شهرين من حاجيات الاستيراد، ونظرا لهذا الوضع المتدهور للاقتصاد، شرعت السلطات في اتخاذ تدابير حازمة وواقعية، بالإضافة إلى مراعاتها للهدف الرئيسي من الإصلاحات، وهو هدف الانتقال من اقتصاد موجه إداريا إلى اقتصاد موجه بآليات السوق والمنافسة، ولتجسيد هذه التدابير ميدانيا شرعت السلطات بتصميم برنامجين اقتصاديين ووضعهما حيز التنفيذ وكلا البرنامجين يندرجين في الإصلاح الاقتصادي[2].

---

[1] **أحمد هني**، مرجع سبق ذكره، ص52.

[2] **عبد الله بن دعيد**، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية– بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات و التحاليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر–، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2005، ص361.

2 – أهداف برامج الإصلاح الاقتصادي المتعلقة بالتجارة الخارجية

عرفت الجزائر خاصة منذ عام 1985م اختلالا جوهريا على مستوى ميزانها التجاري، إذ اتسمت السلع الجزائرية بارتفاع أسعارها الداخلية مقارنة بالأسعار الدولية، مما جعلها غير قادرة على منافسة مثيلاتها في السوق العالمية، وهذا بالإضافة إلى كون العملة الوطنية محددة قيمتها على أساس ريعي، وتفاقم الاختلال بتفاقم أزمة 1986م (انهيار أسعار البترول)، مما انجر عنه تباطؤ رهيب في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي استوجب إدخال إصلاحات جذرية [1].

أ – أهداف البرنامج الأول (برنامج الاستقرار الاقتصادي أفريل 1994–مارس 1995):

إن تنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي يقتضي أساس القيام بجملة من الأمور، منها إيقاف تراجع النمو الاقتصادي، واحتواء وتيرة التضخم، وتحديد التجارة الخارجية، والتسيير الجيد للطلب المحلي بواسطة سياسات نقدية صارمة، وتعميق الإصلاحات الهيكلية مع تخفيف خدمات الديون الخارجية، وتتمثل لأهداف المتوقعة على التجارة الخارجية بتطبيق هذا البرنامج أساسا في[2]:

الاستمرار في عملية تحرير الاقتصاد و تحرير التجارة الخارجية عن طريق تسهيل نظام الدفع ونظام الصرف وقد اعتمدت السلطات في ذلك على :

- الحد من القيود والبيروقراطية الإدارية المفروضة على الاستيراد، والتدخل المباشر للسلطات العمومية
- العمل على جعل الدينار قابلا للتحويل بالنسبة للمعاملات التجارية، وهذا بعد تعديل كاف لسعر صرفه

ولقد تم تطبق هذا البرنامج على مدار سنة كاملة من افريل 1994 إلى غاية أفريل 1995.

ب – أهداف البرنامج الثاني (برنامج التصحيح الهيكلي أفريل 1995–مارس 1998):

إن التصحيح الهيكلي في الجزائر ضرورة حتمية لا مفر منها، فهو يسمح للجزائر بتطوير اقتصادها وانفتاحه على العالم الخارجي، وهو ضرورة وطنية نابعة من الوضع المتدهور للاقتصاد الوطني، وليس حلا فرض علينا، لذلك وبعد المعالات الجزئية المتتالية منذ الثمانينات (بداية مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق 1986م)، تم الإجماع على ضرورة المعالجة الجذرية لكافة المشاكل التي يعانيها الاقتصاد الوطني، وانطلاق من هذه القناعة، فقد شرعت السلطات العمومية في علاج جذري عن طريق إصلاحات مكثفة في كل الميادين، وذلك استعدادا للانتقال إلى اقتصاد السوق.ولم تستثنى حصة التجارة الخارجية من هذه الإصلاحات[3].

فقد ركزت السلطات المركزية على متابعة تحرير التجارة الخارجية، وذلك برفع القيود الإدارية والمالية، بالإضافة إلى تشجيع الصادرات من غير المحروقات، كما ركزت على تطوير نظام الصرف، وذلك عن طريق إقامة سوق

---

[1] **نعمان سعيدي**، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، دار بلقيم، الدار البضاء–الجزائر 2011، ص264-265.

[2] **عبد الله بن دعيد**، مرجع سبق ذكره، ص 362-363.

[3] **عبد الله بن دعيد**، مرجع سبق ذكره، ص364-665-366.

للصرف ما بين البنوك مع نهاية عام 1995، وسوق صرف أخرى متصلة بالسوق النقدية، والعمل على جعل الدينار قابلا للتحويل بالنسبة لنفقات الصحة والتعليم والسياحة كمرحلة أولى، بالإضافة إلى تخفيض مستوى الحماية الجمركية بهدف الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

ثالثا : مرحلة ما بعد التصحيح الهيكلي(1999م– إلى يومنا هذا)

اقترح الصندوق النقدي الدولي عند انتهاء برامج التعديل الهيكلي (1995-1998) عقد اتفاق جديد مع الجزائر بهدف تعميق الإصلاحات الاقتصادية، إلا أن السلطات الحكومية رفضت ذلك وفضلت استئناف الإصلاحات بمفردها، وبذلك دخل الاقتصاد الوطني مرحلة جديدة سنة 1999م تزامنت مع عودة أسعار النفط للارتفاع من جديد[1].

ولقد تواصلت جهود السلطات العمومية في تطوير التجارة الخارجية بوضع سياسات متكاملة للخروج من تبعية الاقتصاد وموارده لقطاع لصادرات المحروقات، فرسمت إستراتيجية وطنية لمعالجة ذلك ، فكانت لتدعيم المؤسسات الصغير والمتوسطة الحظ الكبير، بالإضافة إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتوفير المناخ الملائم لتثبيتها، وهذا كله يدخل في إطار تنويع المنتوج ووفرته من أجل القضاء على التبعية وتقليص فاتورة الواردات ثم التوجه إلى تنويع الصادرات خارج المحروقات .

المطلب الثاني: توجهات السياسات التجارية بين احتكار الدولة والانفتاح الخارجي

لقد اختارت دول العالم الثالث نماذج متباينة للتنمية بغية تقليص الهوة بينها وبين دول العالم المتقدم، ويمكن تقسيم هذه النماذج إلى ثلاثة أنواع، فبينما اعتمدت دول أمريكا اللاتينية على نموذج إحلال الواردات من أجل تقليص حجم استيراد المواد المصنعة وإنتاجها محليا، نجد أن دول جنوب شرق آسيا اعتمدت النموذج الموجه نحو التصدير من خلال انفتاحها الكلي على السوق الدولية، والاستثمار الأجنبي، أما النموذج الذي اعتمدته بقية دول العالم الثالث ومن بينها الجزائر فيعتمد على توجيه الجهاز الإنتاجي نحو السوق الداخلي حيث يؤكد على إعطاء الأهمية القصوى للصناعات الثقيلة في برامج التنمية[2].

ولكن هذا الاختيار قد تغير بعد إلغاء نظام الاحتكار السائد في مجال التجارة الخارجية وتحرير نظامها عام 1991[3] ، وبهذا تكون الجزائر قد اتبعت سياستين هامتين في مجال تنظيم التجارة الخارجية ، سياسة الرقابة واحتكار الدولة للتجارة الخارجية والتي امتدت من سنة 1962 حتى سنة 1989 ثم سياسة التحرير التجاري.

---

[1] **لحلو موسى بوخاري**، مرجع سابق، ص233.

[2] **وليد عبد الحميد عايب**، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية، بيروت–لبنان، 2010، ص208.

[3] **المرسوم التنفيذي 37–91 المؤرخ في 13 فيفري 1991**، الصادر بالجريدة الرسمية رقم 12 في 20 مارس 1991 والمتعلق بشروط التدخل في ميدان التجارة الخارجية (والذي أطلق عليه قانون تحرير التجارة الخارجية)، ص418.

أولا : سياسة الحماية التجارية في الجزائر

كان على السلطات الجزائرية غداة الاستقلال المفاضلة بين أحد الخطرين إما تحمل مخاطر التحرير الكلي للتجارة الخارجية، مع ما يترتب عنه من آثار قد تبدو وخيمة على السيادة الفتية للدولة، حيث لا تترك التجارة الخارجية للمبادرة الخاصة لأنه يعتبر بالنسبة للسلطات يتناقض مع الاستقلال الاقتصادي الذي يعتبر متمم لمعركة التحرير الوطني وإما تحمل مخاطر الاحتكار الكلي لهذه الوظيفة مع ما قد يثيره ذلك من غضب لدى الشركاء التقليديين للجزائر (فرنسا)، وهنا يكون الإعلان الأحادي الاحتكار غير مؤمن العواقب، ولعل أبرز هذه العواقب العزلة على الاقتصاد الجزائري الناشئ، ولدرء هذين الخطرين انتهاك السيادة، وخطر وقف التموين أو العزلة، تبنت السلطات مبدأ الوسيط في تنظيم التجارة الخارجية والذي يتجلى في فكرة الرقابة.

1 – الرقابة على التجارة الخارجية:

قامت الدولة في هذه المرحلة الاكتفاء بالرقابة دون فرض الاحتكار على وظيفة التجارة الخارجية، وعلى هذا الأساس ألتزمت بمبدأ مواصلة العمل بالتشريعات الفرنسية، ما لم تكن مخالفة للسيادة الوطنية والذي تضمنه القانون رقم 166/62 المؤرخ في 1962/12/31، حيث مدد تطبيق هذه التشريعات دون حصرها في قطاع معين.

أ – آليات فكرة الرقابة:

اهتمت السلطة الناشئة غداة الاستقلال، بوجه خاص بتبني فكرة الرقابة على وظيفة الاستيراد ولتأمين هذه الرقابة اعتمدت الدولة على ثلاثة آليات رئيسية[1]:

– **التعريفة الجمركية** : تأسست هذه التعريفة بمرسوم، وضع نظام جمركي خاص بالواردات يقوم على أساس مبدأ التمييز، حيث يميز أولا بين سلع التجهيز، ويمنح لها الأفضلية، وسلع الاستهلاك، ويفرض عليها تعريفات جمركية مرتفعة كما يميز ثانيا بين السلع من حيث المنشأ بحيث يوفر معاملة تفضيلية لسلع بعض البلدان.

– **آليات الرقابة على الصرف**: تكفل للبنك المركزي رقابة مسبقة على أي تبادل خارجي ذو صلة بالسياسة النقدية والمالية للدولة، إلا أن افتقاد هذه الرقابية إلى سلطة اتخاذ القرار والاستقلالية جعلها مجرد إجراء شكلي ليس له أي تأثير على قرارات الاستيراد، كما أن علاقة البنك المركزي مع التجمعات المهنية للمشتريات لم تكن واضحة نظرا لغياب نص قانوني ينظم حركة رؤوس الأموال(والذي جاء فيما بعد بقانون النقد والقرض).

– **آلية النظام الموقفي**: لقد قام النظام الموقفي للواردات[2]، على حصر السلع المستوردة والخاضعة لتنظيم خاص ضمن قائمة ملحقة بالمرسوم، ويحدد هذا التنظيم المشار إليه في صلب النص قائمة السلع المحضور استيرادها

---

[1] **عجة الجيلالي**، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، دار الخلدونية، القبة القديمة–الجزائر 2007، ص20.

[2] **النظام الموقفي**: يرى بعض الكتاب أنه عبارة عن تنظيم خاص يظهر في شكل قوائم محددة، تحتوي على منتوجات معينة من حيث الكمية والنوعية ودون النظر إلى منشأها، وانطلاقا من هذا التعريف يمكن لنا أن نميز بين قائمتين هما ، قائمة المواد المحضور استيرادها وقائمة المواد المرخص باستيرادها.

أو تثبيت القيود الكمية الواردة عليها أو تقرير شروط خاصة بشأن استيرادها، تبلغ لاحقا عن طريق مقررة أو رأي صادر عن الإدارة المركزية إلى المستوردين المعتمدين لديها[1].

ويظهر هذا النظام في شكل قوائم سنوية تعدها وزارة التجارة، وتحتوي على طبيعة المنتجات القابلة للاستيراد، وهي قائمة غير مغلقة تتوسع حسب احتياجات الاقتصاد الوطني.

ب – تنفيذ فكرة الرقابة:

اتساع دائرة الأشخاص المرخص لهم بالاستيراد في البدايات الأولى للاستقلال، أحدث فوضى في سوق الواردات وهو ما دفع بالسلطة إلى تنظيم هذه المهمة عبر إنشاء ما يعرف بالتجمعات المهنية للمشترياتG.P.A[2]، وهي عبارة عن جمعيات للمستوردين الخواص موضوعة تحت إشراف الدولة، والتي تساهم بنصف رأسمالها أما الباقي فيوزع على أعضاء المهنة عموميين وخواص[3].

ج – مميزات هذه المرحلة

تميزت هذه المرحلة بسلسلة من الإجراءات التي تهدف إلى حماية الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية وتخليص البلاد من الوصاية المضروبة عليها من طرف القوى الاستعمارية، وهذا بإقامة علاقات اقتصادية أوسع مع بلدان أخرى وتنشيط التجارة الخارجية[4].

وطبق نظام الحصص على كل من الواردات والصادرات معا، وكان تنفيذ هذا النظام متمثلا في الحصول على تراخيص المسبق واحترام الحصص المقررة وتتمثل الأهداف الرئيسية لنظام الحصص هذا فيما يلي[5]:

- إعادة توجيه الواردات حسب قدرات كل منطقة؛
- الحد من السلع الكمالية واقتصاد العملات الصعبة؛
- حماية الإنتاج الوطني؛
- تحسن وضع الميزان التجاري.

وإلى جانب الإجراءات المتمثلة في نظام الحصص تم إقامة رقابة على العمليات التجارية مع الخارج بواسطة مجموعة من الهيئات الاحتكارية المسيرة مباشرة من طرف الدولة(الدواوين الوطنية)، كما أسندت إدارة مختلف الاحتكارات إلى الشركات الوطنية عندما يتعلق الأمر بالسلع والخدمات التي تدخل مباشرة في نشاطها.

---

[1] **المرسوم رقم63/188 المؤرخ في 16/05/1963**، الذي يحدد إطار توزيع الحصص عند استيراد السلع، الجريدة الرسمية عدد 36 مؤرخة في 04 يونيو 1963، ص 582.

[2] **بموجب المرسوم رقم 64/223 المؤرخ في 10/08/1964** ، المستلهم من المادة 53 من القانون الفرنسي لسنة 1935.

[3] عجة الجيلالي، مرجع سبق ذكره، ص33.

[4] **محمود حميدات**، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون–الجزائر1996، ص172.

[5] **محمود حميدات**، مرجع سبق ذكره، ص174.

كما قامت الجزائر في هذه المرحلة بتوسيع مجال مبادلاتها منتهجة في ذلك تنويع علاقاتها التجارية وإبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية مع مختلف البلدان بغية تحقيق مزيد من الاستقلالية التجارية .

د – حدود فكرة الرقابة:

كشفت فكرة الرقابة على المبادلات الخارجية للفترة الممتدة مابين 1962 إلى غاية الإعلان الاحتكار في 1972 عن وجود مفارقة من العسير إخفاؤها بين البناء الإيديولوجي للدولة، والممارسات العملية للسلطة، بحيث سعت هذه الأخيرة بوسائل غير متناسقة إلى إحداث تعايش وهمي، بين المنهج الاشتراكي الذي يتطلب احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وبين المنهج الرأسمالي الذي يكتفي برقابة ضبطية على القطاع[1].

2 – من الرقابة على التجارة الخارجية إلى فرض الاحتكار:

تميزت هذه المرحلة بالإنشاء المكثف للاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة، بالإضافة إلى تسارع القوى في مستوى النشاط الاقتصادي الذي اقترن بتنفيذ كل من المخطط الرباعي الأول والثاني، ولقد جاءت هذه المرحلة في جو يسوده نظام قانوني مقيد للتجارة الخارجية لاسيما فيما يخص الاستيراد، وتتلخص هذه القيود أساسا فيما يلي[2]:

- إقرار ترخيص إجمالي للواردات، يتمثل في غلاف مالي يرمي إلى تلبية حاجيات الهيئة المستفيدة من الواردات؛
- تفويض إدارة ومتابعة ومراقبة العمليات التجارية الوطنية في إطار العلاقات الناشئة بين المؤسسات الوطنية والمؤسسات الأجنبية؛
- التخلي عن العمل بكافة النصوص التي جاءت مباشرة بعد الاستقلال وهذا عملا بالنصوص التنظيمية التي صدرت بغية تغطية كافة المبادلات في إطار السياسة الاقتصادية المنتهجة.

أ – إعلان الاحتكار دون إصدار قانون إطار:

اكتفت السلطة العمومية غداة الإعلان عن الاحتكار في سنة 1971 بإصدار أوامر متفرقة تتضمن إنشاء مؤسسات عمومية مزودة بصلاحيات احتكار المبادلات الخارجية، واستمر هذا الوضع إلى غاية سنة 1973، حيث لم تشهد هذه الفترة صدور تشريع موحد يتناول تنظيم التجارة الخارجية، بل على العكس واصلت بآليات فكرة الرقابة رغم إعلان الاحتكار[3].

---

[1] **عجة الجيلالي**، مرجع سبق ذكره، ص36.

[2] **محمود حميدات**، مرجع سبق ذكره، ص175.

[3] **عجة الجيلالي**، مرجع سبق ذكره، ص45.

ب – ظروف الاحتكار:

يبرر أغلب الكتاب، إقرار نظام الاحتكار قبل إيجاد الإطار القانوني له، إلى رغبة السلطة في إخضاع هذه الوظيفة إلى منطق التخطيط، والذي يتجه إلى إقامة نظام شمولي يهيمن على كافة المجتمع،وقد نصت المادة الأولى من قانون المخطط الرباعي الأول[1] (1970-1973) أنه هو القانون الأساسي لكافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للأمة خلال هذه الفترة، والذي تمثلت أهم أهدافه فيما يلي:

- **إحلال الصادرات محل الواردات**، ومعنى ذلك إعادة هيكلة الميزان التجاري الوطني والذي يعاني **من** اختلال في التوازن وتبعية شبه مطلقة إلى الخارج خاصة مجال المنتجات الصناعية.
- **المساهمة في تخفيف تكاليف التنمية**، وذلك بالعمل على مستويين مستوى أول ويتعلق بدوافع البحث عن أفضل الفرص المتاحة في الأسواق الدولية من حيث شروط الاستغلال، أو من حيث شروط التمويل بشكل يسمح له بتحقيق احتكار مخطط يتفادى ظاهرة تبذير المواد من جهة، واستخراج عوامل التنمية بأقل تكلفة من جهة أخرى

ج – تحليل إجراءات الاحتكار:

يقتضي تحليل إجراءات الاحتكار التطرق إلى ثلاثة نقاط أساسية وهي كالتالي[2]:

– **تحديد مضمون هذه الإجراءات:** تتميز الإجراءات المتخذة من قبل السلطة أثناء هذه الفترة بعدم سكبها في نص قانوني موحد يؤطر وظيفة الاحتكار، إذ لا تشكل في الواقع إلا توجيهات مركزية تحاول وضع قواعد مشتركة لوظيفة التبادل التجاري الخارجي المحتكر من قبل الدولة وتنقسم هذه الإجراءات إلى نوعين هما :

– إجراءات تتعلق بتكوين وتسيير البرامج العام للاستيراد؛

– إجراءات تتعلق بالرقابة على عملية الاستيراد.

– **تقدير نجاعة إجراءات الاحتكار:** إن عدم وجود قانون إطار الاحتكار الدولة للتجارة الخارجية أفرغ الإجراءات المتخذة في السنوات الثلاث الأولى من عشرية السبعينات من تنازع الاختصاص فيها بين القطاعات أو فيما بين المؤسسات الأمر الذي أدى إلى تحول المبادلات التجارية الخارجية إلى حقل صراع مختلف الأعوان الاقتصاديين من حيث تداخل الصلاحيات والاختصاصات.

– ردود فعل الأجانب تجاه إجراءات الاحتكار: تميز المناخ العام للاقتصاد العالمي غداة الإعلان عن الاحتكار، بظاهرة التضخم وانهيار حاد في أسعار المواد الأولية باستثناء المحروقات نتيجة مضاربات شهيرة في أسواق البورصة، وهو ما دفع بالولايات المتحدة إلى الإعلان عن تخفيض قيمة عملتها قصد مواجهة العجز في

---

[1] **الأمر رقم:70–10 المؤرخ في 1970/01/20** ، المتعلق الخاص بالمخطط الرباعي 1970-1973، الجريدة الرسمية رقم: 07 الصادرة في 20 يناير 1970

[2] **عجة الجيلالي**، مرجع سبق ذكره، ص51.

الميزانية، ولم تكن الجزائر بمعزل عن هذه الأغراض إذ طالبت بنظام دولي جديد يعيد النظر إلى قواعد المبادلات التجارية خاصة مابين الشمال والجنوب.

وشهدت هذه المرحلة فيما بعد مصادقة المجلس الشعبي الوطني على القانون المتضمن احتكار الدولة للتجارة الخارجية[1] والذي يعني إقصاء الوسطاء الخواص في مجال التجارة الخارجية ،والمتمثل في إقامة علاقات مباشرة مع المنتجين أو المصدرين الذين يزاولون نشاطهم في البلدان المتمثلة لأطراف المتعاقدة في البلدان الأخرى، كما حدد القانون فترة انتقالية تميزت بتوسيع النظام السابق للواردات(احتكار، نظام الحصص) ليشمل مجال الصادرات، وبهذا الإجراء أصبحت كل السلع والخدمات التي لا تقع تحت نظام الاحتكار خاضعة لترخيص المسبق للتصدير وهذا معناه الرقابة على مجموع النشاط التجاري مع بقية العالم[2].

وتتعدى أهمية هذا القانون من كونه أول تشريع جزائري وحد النظام القانوني للمبادلات التجارية الخارجية، إلى مساهمته وبشكل أساسي في إزالة التناقضات الهيكلية للتجارة الخارجية وتم هذا العمل على ثلاثة مستويات[3]:

- مستوى أول ويتعلق بالدولة الشاملة والكلية للمبادلات الخارجية؛
- ومستوى ثاني ويعمل على منع الخواص من التدخل في هذه المبادلات؛
- ومستوى ثالث وأخير، ويحضر الوساطة في المبادلات التجارية الخارجية.

ثانيا : إعادة هيكلة التجارة الخارجية واختيار الانفتاح الخارجي

تزامن قانون الاحتكار لسنة 1978م مع وفاة الرئيس الراحل هواري بومدين وتسلم فريق جديد لمقاليد السلطة يحمل في جدول أعماله بذور سياسة اقتصادية جديدة، تتعارض إلى حد ما مع بنود الاحتكار، الذي كان مجرد قيود شكلية على التجارة الخارجية دون أن يتضمن سياسة واضحة، ومخططة للمبادلات الخارجية، بل على العكس يحتوي على تنظيمات متناقضة من زاويتين تناقضات منهجية وأخرى موضوعية، وأهم نقد وجه إلى قانون الاحتكار، يتمثل في موقفه السلبي تجاه القطاع الخاص، الذي حرمه من التموين الذاتي لاحتياجاته من السلع المستوردة، وعدم اقتصار هذه المعاملة على حقل الاستيراد، بل شملت أيضا التصدير. وتتميز هذه المرحلة في بدايتها بصدور العديد من التشريعات والنصوص التي ترمي في مجملها إلى توفير شروط استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية وتكريس الطابع التجاري لمعاملاتها، بالإضافة إلى المشاركة الفعلية لمؤسسات القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي للبلاد[4].

---

[1] **قانون رقم 78-02 مؤرخ في 11 فبراير سنة 1978**، المتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية، الصادر بالجريدة الرسمية رقم: 07 بتاريخ 14 فيبراير 1978، ص171.

[2] **محمود حميدات**، مرجع سبق ذكره، ص176.

[3] **عجة الجيلالي**، مرجع سبق ذكره، ص105.

[4] **محمود حميدات**، مرجع سبق ذكره، ص178

وقبل تكريس الدولة الكلي لوظيفة الاستيراد ، منحت للخواص فترة انتقالية من خلال إجراءات توزيع التراخيص، وكان هذا شكلا من أشكال عدم الارتياح السلطة لإعادة الهيكلة قانون الاحتكار، وبهذا تم التمديد لآجال الفترة الانتقالية، والتي أصبحت من الناحية العملية مؤشر على الانفتاح .

1 – مفهوم وعناصر الانفتاح في الجزائر:

يهدف الانفتاح في الجزائر إلى فتح السوق الوطنية أما المبادرات الأجنبية استثمارية كانت، أم تجارية، على أساس القواعد التي يسير عليها التقسيم الدولي للعمل، وبذلك يصبح الانفتاح بمثابة اعتراف من السلطة بشرعية هذا التقسيم، وهي الشرعية التي كانت محل رفض وانتقاد من قبل سلطة اشتراكية الدولة من الجانب النظري على الأقل وجاءت إعادة الهيكلة لتوحد ما بين الخطاب، والممارسة من منطلق تكييف التشريعات الوطنية مع المبادلات التجارية الدولية، ويتكون الانفتاح حسب المذهب الجزائري من عنصرين[1]:

أ – التخلي التدريجي عن الطابع الدغماتي لتنظيم التجارة الخارجية، بحيث تصبح خاضعة لمتطلبات الواقع الدولي أكثر مما تخضع لشعارات المرحلة الاشتراكية؛

ب – التبني الرسمي للانفتاح بحيث لم تعد مسالة مرتبطة بمطالب القطاع الخاص الوطني، بقدر ما أصبح إستراتيجية جديدة لسلطة إعادة الهيكلة في تحقيق التنمية الوطنية تعتمد على إشراك الرأسمال المحلي، والأجنبي في تحمل أعباء التنمية.

2 – خطوات الانفتاح في الجزائر:

مر الانفتاح الجزائري غداة مرحلة إعادة الهيكلة، بمرحلتين: مرحلة أولى وقامت خلالها السلطة باتخاذ خطوات متأنية نحو الانفتاح، ومرحلة ثانية وبرزت نتيجة انهيار إيرادات النفط في شكل خطوات متسارعة نحو الانفتاح.

أ – الخطوات المتأنية نحو الانفتاح:

لم ترغب سلطة إعادة الهيكلة في بداية عهدها، التكريس الفوري للانفتاح، لأن عملا مثل هذا يعيد النظر في الوفاق الاجتماعي على حد تعبير وزير التخطيط آنذاك.وفي هذا الإطار بادرت هذه السلطة إلى اتخاذ خطوتين هما: خطوة أولى وتتعلق بمحاولة كسب ود المجتمع لاختيار الانفتاح، وخطوة ثانية وسعت إلى إدماج هذا الاختيار، ضمن المسعى العام لبرنامج إعادة الهيكلة.

الخطوة الأولى:إن أول خطوة قامت بها سلطة إعادة الهيكلة، لتأمين ود وولاء المجتمع لاختيار الانفتاحية، تمثل في البرنامج الوطني لمكافحة الندرة P.A.P المصادق عليه سنة 1980، والذي يهدف إلى الاستيراد المكثف للسلع الاستهلاكية النادرة محليا، بمبالغ سنوية تقد 500 مليون دولار ، مغتنمة في ذلك ارتفاع أسعار البترول التي وصلت مداخليها 13 مليار دولار سنويا بـ40 دولار للبرميل.

---

[1] **عجة الجيلالي**، مرجع سبق ذكره، ص 122-123.

وقد كان من وراء إقرار البرنامج، ضرب عصفورين بحجر واحد، فمن جهة تؤمن سلطة إعادة الهيكلة المشروعة الشعبية لنظام الحكم، ومن جهة أخرى يساعد هذا البرنامج على التعود على سلوكيات المستهلك الرأسمالي، وانطلاقا من ذلك تم إغراق السوق الوطني بمختلف المنتجات الأجنبية، وبرر ذلك بتفاسير رأسمالية بحتة مؤداها أن تنشيط الاستهلال هو القاطرة التي تجر عربة الإنتاج، وكلما أرتفع معدل الاستهلاك كلما ارتفع معدل الإنتاج[1].

الخطوة الثانية: اتجهت رغبة الدولة من خلال برنامج إعادة الهيكلة، إلى الانتقال من اقتصاد قائم على ما يسمى بالنمو الموسع إلى اقتصاد قائم على النمو المكثف، وضمن هذا المنظور أدرجة سلطة إعادة الهيكلة تنظيمها الجديد لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية، وانطلاقا من هاته الأفكار شرعت الدولة في عملية إدماج الاحتكار ضمن الصيرورة الكلية لبرامج إعادة الهيكلة، وتم ذلك على مرحلتين[2]:

– إعادة الهيكلة العضوية لوظيفة الاحتكار:

واهم ما ميز هذه العملية هو التداخل في الاختصاصات بين كتابة الدولة للتجارة الخارجية[3]، والتي كنت مهمتها الأساسية إدارة وتنظيم التبادل التجاري، مع صلاحيات وزارة التجارة الخارجية الجهاز التقليدي لاحتكار وظيفة الاستيراد.، ورغم هذه التناقضات، ساهمت كتابة الدولة للتجارة الخارجية في عملية إعادة تنظيم وظيفة الاحتكار وتم ذلك على ثلاثة أصعدة هي من حيث طبيعة المبادلات الخارجية و من حيث سير الاحتكار وأخيرا محيط لاحتكار.

كما استند هذه العملية على المستوى اللامركزي على مبدأين هما:

- ✓ مبدأ فصل وظيفة الإنتاج عن وظيفة التوزيع: بحيث يحضر على المؤسسات الإنتاج مباشرة عمليات التبادل الخارجي أي كان شكله ما عدا تلك الأعمال المدرجة ضمن نطاق التراخيص الإجمالية للتسيير؛
- ✓ مبدأ التخصص السلعي: وتنفيذا لهذا المبدأ انبثقت عن عملية إعادة الهيكلة شركات متخصصة في كل سلعة على حدى.

– إعادة الهيكلة الوظيفية للتجارة الخارجية:

لم تقتصر عملية إعادة الهيكلة على الجانب العضوي فقط، إنما شملت أيضا الجانب الوظيفي للتجارة الخارجية وتمت عملية إعادة هيكلة هذا الجانب عبر مستويين هما إضفاء مرونة أكثر على تسيير الاحتكار من جهة والاستجابة الجزئية لانشغالات القطاع الخاص من جهة أخرى.

تناقضات الخطوات المتأنية نحو الانفتاح:

---

[1] **عجة الجيلالي**، مرجع سبق ذكره، ص126-127.

[2] **عجة الجيلالي**، مرجع سبق ذكره، ص128.

[3] **أنشأت بموجب المرسوم** 175/80 **المؤرخ في** 1980/07/15، يتضمن تعديل هياكل الحكومة ، الجريدة الرسمية عدد 30 مؤرخة في 22 يوليو 1980، ص 1117.

أفرزت الخطوات المتأنية نحو الانفتاح العديد من التناقضات والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية[1]:

– استمرار التبعية إلى الخارج؛

– ضعف نتائج تنويع الصادرات: حيث بنت الدولة سياستها بشان الصادرات على مبدأ تنويعها خارج المحروقات، واعتمدت في ذلك على آليات الحث الجبائي، لكن رغم ذلك بقت الصادرات خارج المحروقات دون المستوى المطلوب إذ لم تتعد 2% من إجمالي الصادرات.

ب – الخطوات المتسارعة نحو الانفتاح:

لم تجد سياسة التأني في تطبيق الانفتاح، نفعا أمام التدهور المفاجئ لأسعار النفط عقب أزمة 1986م إلى أقل من 7 مليار دولار سنة 1986م، مما جعلها تتجه ودون تردد نحو تبني خطوات متسارعة نحو الانفتاح، حيث يرى وزير التخطيط آنذاك "أننا أضعنا الكثير من الوقت في إقناع الغير بجدوى الإصلاحات وحان الوقت اليوم، للحسم في هذه المسألة إذا أردنا فعلا تجاوز الآثار السلبية للأزمة" وقد تجسدت الخطوات المتسارعة نحو الانفتاح أو نحو الإصلاح حسب إدعاء السلطة في نقطتين هما[2]:

– إلغاء الطابع الإيديولوجي عن الاحتكار:

انطلقت فكرة إلغاء الطابع الإيديولوجي عن الاحتكار من مسلمة اقتصادية مفادها أنه يجب النظر إلى هذا النظام على أنه مجرد وظيفة تجارية ومعنى ذلك عدم ربطه بثوابت الأمة وعلى رأسها السيادة الوطنية لأن مثل هذا الاعتقاد قد يؤدي إلى جمود قطاع التجارة الخارجية، وعدم مواكبة مستجدات السوق الدولية

وتأسيسا على ذلك يتعين على الدولة الفصل ما بين مبدأ السيادة ومبدأ الاحتكار، ويتم هذا الفصل حسب نظرة سلطة إعادة الهيكلة عبر نوعين من الإجراءات :

- إجراءات متصلة بوظيفة الاستيراد، والتي مست الايجازة لمهنة الوساطة؛
- إجراءات متعلقة بوظيفة التصدير، وذلك من خلال التحفيز الجبائي وتسهيل الحصول على التراخيص.

– الاعتماد على القروض التجارية لتمويل الاستيراد:

لجأت سلطة إعادة الهيكلة إلى القروض التجارية لتمويل وارداتها من السوق الدولية بعد تدهور أسعار النفط، حيث لم تجد وسيلة أخرى غير القروض لإشباع احتياجاتها من السلع المستوردة حتى بلغت نسبتها أكثر من 60% من التمويل الخارجي.

---

[1] **عجة الجيلالي**، مرجع سبق ذكره، ص155.

[2] **عجة الجيلالي**، مرجع سبق ذكره، ص164.

3 – تناقضات الانفتاح

تبرز تناقضات الانفتاح من حيث ارتكازه على محاولة خلق تعايش غير منطقي بين قانون الاحتكار المحتفظ به رغم الانتقادات الموجه له، وقانون السوق الذي بدأ يتخذ أبعاد خطيرة مع تنامي سطوة الاقتصاد الموازي والذي أجبر السلطة فيما بعد على الاعتراف به كواقع ينبغي التعامل معه.

المطلب الثالث: توجهات السياسات التجارية نحو الاستقلالية والتحرير

أولا : الطريق نحو استقلالية التجارة الخارجية

بدأ التفكير في منح استقلالية فعلية لقطاع التجارة الخارجية غداة أثراء الميثاق الوطني لسنة 1986م، حيث خلص النقاش إلى ضرورة الانفتاح على المبادلات الاقتصادية الدولية، وتأسيسا على ذلك ورد في الفصل الثالث من الباب الثاني من الميثاق الوطني على انه"يجب توفير الشروط الملائمة لجعل الصناعة الوطنية خارج المحروقات مصدرا دائما للتراكم، "ونظرا لهيمنة علاقات القوى على السوق الدولية، فإنه يتعين على الصناعة الوطنية أن ترفع من مستوى مناقشتها، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بالاستعمال الأمثل لأداة الإنتاج طبقا للمقاييس الدولية"، وقد كان وراء هذه الرؤية الجديدة عدة أسباب موضوعية تتمثل أساس في[1]:

– **الانخفاض المحسوس للموارد النفطية**، خاصة بعد أزمة 1986م، وهي أزمة غياب البديل الاقتصادي الذي يحل محل النفط لتمويل الاستثمارات العمومية والحاجيات الأساسية للمواطن، بعد انخفاض أسعار النفط

– **تميز الاقتصاد الجزائري**، بأنه اقتصاد ندرة، وقد ظهرت هذه الندرة بشكل جلي في غياب المواد الأساسية للمواطن ونقص المواد الأولية الضرورية لاستمرار عمل المصانع.

– **تبني السلطة العمومية لمنهج استقلالية** المؤسسات، وهذا ما يتطلب أيضا ضرورة منح الاستقلالية لقطاع التجارة الخارجية، حتى تنسجم المنهج المطبق مع المتغيرات الداخلية والخارجية التي فرضها المحيط الاقتصادي بكل أبعاده.

1 – استبدال الصناعات المصنعة بمنهجية التجارة المصنعة:

انتقدت السلطة العمومية التنظيمات التجارية التي عرفتها الدولة إبان مرحلة الاحتكار، والقائمة على مفهوم الحصص الإدارية للعملات الصعبة والإجراءات البيروقراطية لصرف العملة، وتخصيص المواد ومثل هذا المنهج أفقد الأعوان التجاريين المحليين الذهنية الاحترافية، بحيث أصبحوا مشترين سلبيين للمواد والتجهيزات.

ونتيجة لهذه الآثار السلبية، تم التفكير في ضرورة إحلال منهج جديد قائم على فكرة التجارة المصنعة والتي عرفها محافظ بنك الجزائر آنذاك الحاج ناصر علي على أنها: تنظيم يدمج وكلاء المعتمدين وتجار الجملة في صيرورة الإنتاج الوطني قصد الاستثمار المنتج، وهكذا فالمفهوم الجديد للتجارة الخارجية لا يعني جلب المتعاملين من أجل

---

[1] **عجة الجيلالي**، مرجع سبق ذكره، ص203.

تصفية مخزوناتهم السلعية داخل التراب الوطني ثم يذهبون دون أن ينتجوا فوائض القيم أو تحويل التكنولوجيا، وخلق مناصب شغل، وإنما هو التأسيس لتجارة تصنع المواد والخدمات وتدخل المنافسة والتنافسية في الاقتصاد الجزائري، وتأسيسا على ذلك يصبح هدف التجارة المصنعة إنجاز ما يلي[1]:

– إدخال المرونة على التنظيم التجاري الخارجي، وتدفقات حركة رؤوس الأموال.

– إلغاء التنظيمات الاستثنائية للتجارة الخارجية، وإخضاعها للقانون الخاص، وذلك بتحرير التجارة من كل قيد شكلي، وتنظيمي باستثناء شرط وحيد هو التوطين البنكي.

– البحث عن الفعالية الاقتصادية، والمردودية المالية للتجارة الخارجية عن طريق تحميل الأعوان الاقتصاديين مسؤولية المتاجرة مع الخارج، وذلك بمنحهم الحرية في المبادرة والتنظيم والتدخل.

– تأمين التموين المنظم للجهاز الإنتاجي الوطني من المواد الأولية مع إشباع الحاجات المحلية من المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع

– عقلنة استعمال الموارد الخارجية وذلك بتجاوز آليات الاقتصاد الريعي، وتبني آلية اقتصاد السوق القائم على البحث عن الفرص الممتازة التي يتيحها السوق الدولي.

– خلق ملائمة بين السعار المحلية، والأسعار الدولية، ويفترض في التلاؤم تعديل نسبة الصرف وضمان التحويل التجاري للعملة الوطنية.

– ألزمت الدولة الوكلاء المعتمدين بتخصيص نسبة من رقم الأعمال لتمويل استثمارات منتجة تقام على التراب الوطني، كما اشترطت عليهم التحويل التكنولوجي داخل الجزائر باكتساب علامات صنع أجنبية أو شراء براءات اختراع.

2 – استبدال احتكار الدولة للتجارة الخارجية باحتكار الخواص و الوكلاء المعتمدين:

تم تأسيس نظام الوكلاء المعتمدين، وتجار الجملة بفضل المادة 41 من قانون المالية التكميلي لسنة 1990م وفي ظل ظروف اقتصادية معقدة للغاية، تتميز بالخصوص بنقص الموارد المالية بالعملة الصعبة، والتي لم تعد تسمح لها مع انخفاض الريعي النفطي بتمويل مشتريات من الخارج ولمواجهة هذه الوضعية تبنت السلطة العمومية إبتداءا من سنة 1984م إجراءات الاستيراد دون التسديد بمعنى أن تتم التسوية المالية مع الخارج بالعملات الصعبة المشتراة من السوق الموازية، غير أن مثل هذا التبني لم تكن له الشرعية القانونية وأستمر الوضع على هذه الحالة إلى حين صدور القانون المنشئ لنظام الوكلاء المعتمدين وتجار الجملة الذي قام بترسيم هذا الإجراء وتوسيعه إلى عدة منتجات، وتجهيزات ذات أولوية من أجل المحافظة على الإنتاج الوطني، بحيث يلتزم الشريك الأجنبي بالإقامة وبيع منتجاته مباشرة إلى المستهلك الجزائري بالعلامة التجارية له كما يتعهد بضمان خدمات ما بعد البيع والتعهد بالاستثمار

[1] **عجة الجيلالي**، مرجع سبق ذكره، ص208-209.

في مجال إنتاج المواد المتعلقة بمجال اختصاصه، وكان الهدف من هذا التنظيم هو إدخال المنافسة والتنافسية في الاقتصاد الجزائري.

ثانيا : التعديل الهيكلي للتجارة الخارجية والتوجه نو التحرير والاندماج الدولي

إن التعديل الهيكلي بما يفرضه من انفتاح على السوق الدولية، أثر بشكل مباشر على النمط المحلي لتنظيم التجارة الخارجية والذي عاش قبيل التعديل فترة الانتقال من عهد الاحتكار إلى عهد الاستقلالية، أين استبدلت سلطة الاستقلالية الاحتكار العمومي للتجارة الخارجية باحتكار خاص، هيمن عليه الوكلاء المعتمدون، وتجار الجملة غير أن هذا الاستبدال لم يكن في مستوى طموحات التنمية، بحيث اكتفى في الغالب بنشاط الاستيراد دون أن يساهم ولو بقدر اليسير في مجهودات التصدير وكان هذا كافيا لإضعاف مصداقية هذا النموذج المتهم الذي حول السوق الوطنية غلى سوق رائجة للسلع الأجنبية المنشأ وتزايدت أزمة هذا النموذج مع شح إيرادات الدولة من العملة الصعبة، الأمر الذي دفع بالسلطة إلى البحث عن منهجية جديدة لتعديل التجارة الخارجية تعمل على ترقية الصادرات أو على الأقل إحداث توازن بينهما وبين الواردات وتقوم هذه المنهجية على فكرتين أساسيتين هما[1]،البحث عن الترقية للصادرات خارج المحروقات من جهة و البحث عن أفضل السبل للاندماج في السوق الدولية من جهة أخرى.

1 – البحث عن ترقية الصادرات خارج المحروقات:

يعتبر البحث عن ترقية للصادرات خارج المحروقات، اختيار قديم نسبيا إن لم يكن حلما راود أغلب الحكومات حيث أدرجته السلطة الاشتراكية ضمن منطق الاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادي كما حاولت سلطة إعادة الهيكلة نعته بسياسة إحلال الصادرات محل الواردات كما هو معمول به في بعض دول أمريكا اللاتينية ومع تدهور أسعار النفط في منتصف الثمانينات، لجأت إليها السلطة أداة لتعويض الخسائر الناجمة عن تدهور أسعار المحروقات، واستمرت سياسة رد الاعتبار إلى هذه الفكرة غداة تطبيق برنامج الاستقلالية والذي اعتمد أساس على أسلوب التحريض الجبائي لحفز المؤسسات على التصدير غير أن غياب الإطار المؤسساتي والقانوني لفكرة ترقية الصادرات أثر سلبا على مردوديتها، وهو ما حاولت سلطة التعديل الهيكلي تلافيه من خلال عملين هما[2]:

أ- استحداث مؤسسات جديدة لترقية الصادرات خارج المحروقات؛

ب- منح معاملة تفضيلية لمؤسسات التصدير.

2 – البحث عن أفضل السبل للاندماج في السوق الدولي:

ساهمت التحولات الجيوسياسية التي مست الاقتصاد العالمي عقب انهيار المعسكر الاشتراكي في بلورة موقف سياسي جزائري يتجه نحو البحث عن أفضل السبل للاندماج في السوق الدولية خاصة وأن مثل هذا الاندماج

---

[1] **عجة الجيلالي**، مرجع سبق ذكره، ص248.

[2] **عجة الجيلالي**، مرجع سبق ذكره، ص249.

أضحى ضرورة للتأقلم مع مفاهيم العولمة والقطبية الأحادية التي اكتسحت أغلب دول العالم حيث تطبيق سياسة الكرسي الشاغر بما تحمله من عزلة وتهميش دوليين بل فرضت عليها هذه التحولات بناء شبكة علاقات جديدة مع المعسكر الرأسمالي الذي انفرد بقيادة العالم وفي سبيل إنجاز هذا البناء اتخذت السلطة العمومية ثلاث خطوات[1]:

أ- مد جسور التفاوض مع الاتحاد الأوروبي: حيث يسيطر هذا الشريك على ثلثي حجم التجارة الخارجية للجزائر؛

ب- التعبير عن الرغبة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة O.M.C، ولا تزال المفاوضات جارية إلى غاية اليوم من اجل الانضمام إليها؛

ج- استغلال الفضاء المغاربي لتشكيل تكتل جهوي، وهذا أمر مستبعد نظرا للخلافات ذات الطابع السياسي، كما أن الاتحاد المغاربي أصبح هيكلا دون روح.

ثالثا : الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

شهدت الجزائر منذ أكثر من عشريتين سنوات تغيرات هامة نتيجة الإصلاحات العديدة بهدف إرساء اقتصاد متفتح ومتوازن يوفق بين النجاعة الاقتصادية والرقي الاجتماعي، وقد تمحورت هذه الإصلاحات حول تحرير التجارة الخارجية والأسعار، مراجعة النظام الجبائي والمالي، تشجيع وتطور القطاع الخاص، إعادة هيكلة أو خوصصة المؤسسة الاقتصادية العمومية، وقد مكنت الإصلاحات من إعداد الاقتصاد الجزائري للانصهار في الاقتصاد العالمي وذلك من خلال عدة إجراءات، كانت أهمها التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وبدء العمل بها في أفريل 2002 م.

1 – مميزات اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي:

يتميز اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى ديمومته بالشمولية وإرساء قواعد للعلاقات الدائمة بين الطرفين ودعم التعاون بينهما، في العديد من المجالات الاقتصادية مثل الصناعة، الفلاحة، الخدمات، التكنولوجيا، التكوين وكذلك الميادين الاجتماعية والثقافية، وقد أقر اتفاق الشراكة بصفة خاصة لإرساء منطقة للتبادل الحر، تهم في مرحلة أولى المنتجات الصناعية، وذلك بإلغاء الحواجز الجمركية بصفة تدريجية خلال مرحلة انتقالية على مدى اثنا عشر سنة[2].

تعتبر الجزائر ثالث دولة مغاربية وقعت على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، بعد كل من تونس والمغرب، وبالتالي فالتجربة الجزائرية حديثة النشأة، ومهما يكن، فان تقييم هذه التجربة الفتية، تنطلق من المرتكزات الاقتصادية لهذه الشراكة التي تعتبر مؤشرات نجاحها أو فشلها، انطلاقا من وضعية التجارة الخارجية باعتبارها

---

[1] **عجة الجيلالي**، مرجع سبق ذكره، ص271.

[2] **عاشور كتوش**، أثر المشروع الأورومتوسطي على فرص بناء نظام التجارة الالكترونية في الجزائر، مداخلة في الملتقى الدولي حول"آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الوطني، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس،13-14- فيفيري 2006، ص2.

العامل المهم في الاتفاقية، ثم وضعية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية باعتباره محرك للتنمية الاقتصادية، والوقوف على مدى مساهمة عملية تحرير التجارة وعملية تدفق رؤوس الأموال في تحسين الوضعية الاقتصادية للبلاد.

2 – العلاقات التجارية في إطار أتفاق الشراكة :

إذا كنا بصدد الكلام عن العلاقات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية الشراكة، فإن هذه العلاقات لم يطرأ عليها تغيرات كبيرة، وبقية في نفس المستوى مثلما عرفته قبل التوقيع على اتفاقية الشراكة، فالمبادلات مع بلدان الاتحاد الأوروبي سجلت خلال الفترة 20062002م مثلا نسبة تتراوح بين 63%-65% من الصادرات الجزائرية موجهة لبلدان الاتحاد الأوروبي، وبالمقابل سجلت الواردات الجزائرية نسبة متوسطها 60% (58% سنة 2002 م) من مجموع وارداتها آتية من بلدان الاتحاد الأوروبي، وتحتل فرنسا المرتبة الأولى في استحواذها على الجزء الأكبر من السوق الجزائرية بمعدل متوسط يقارب 24%، بينما تحتل ايطاليا المرتبة الأولى كمشتري للسلع الجزائرية[1].

رابعا : الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

تعتبر الجزائر من الناحية التاريخية بلد ملاحظ لدى منظمة القات المنشاة بموجب اتفاقية بريتن وودز والهادفة إلى التخفيض الكمي والتدريجي للتعريفات الجمركية ما بين الدول الأعضاء حيث تنص المادة الأولى منها على أنه" كل فائدة أو حضور أو حصانة أو امتياز يمنحه أحد الأطراف المتعاقدة لبضاعة ما يجب أن يمنحها في الحال وبدون قيد أو شرط للبضاعة المماثلة الآتية لها من أحد الأطراف المتعاقدة أو المتجهة لها"، ومفاد ذلك أن كل ترضية يقدمها البلد المتعاقد تسري على باقي الدول المتعاقدة بالطريقة التلقائية تأسيسا على مبدأ المساواة في المعاملة وعدم التميز والدولة الأكثر رعاية والغرض من هذه المبادئ الوصول إلى تحرير التجارة الدولية .

ورغم أن الجزائر لم تكن لديها العضوية الكاملة في المنظمة القات نتيجة احتكارها التجارة الخارجية إلا أنها تأثرت إلى حد كبير بمبادئها خاصة في ظل أسلوب الاستقلالية المتجهة نحو تبني اقتصاد السوق، وفي هذا الإطار صادقت الجزائر على معاهدة تبسيط الأنظمة الجمركية بمقتضى المرسوم رقم 97/88 المؤرخ في 05/16/ 1988 وكذا المرسوم الرئاسي رقم 102/88 المؤرخ في 1988/05/23 كما ألغت احتكار الدولة للتجارة الخارجية بمقتضى القانون رقم 29/88 وانضمت غلى النظام المنسق لتعيين وترميز البضائع بموجب المرسوم الرئاسي رقم 241/91 المؤرخ في 1991/07/20[2].

وتسارعت هذه الخطوات مع إقرار برنامج التعديل الهيكلي في سنة 1994م والذي تزامن مع تحول منظمة القات إلى منظمة عالمية للتجارة عقب مؤتمر مراكش المنعقدة أفريل 1994م، وأما هذه المتغيرات عبرت الجزائر عن رغبتها في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ليس فقط كضرورة لتفادي خطر التهميش ولكن كمنفذ للاستفادة

---

[1] **عاشور كتوش**، مرجع سبق ذكره، ص3.

[2] **عجة الجيلالي**، مرجع سبق ذكره، ص281-283.

من مزايا المنظمة، بيد ان هذه الرغبة مقيدة بعدة عراقيل اقتصادية ومالية وتنظيمية حيث أن اقتصاد الجزائر اقتصاد قليل التنافسية مما قد يعرضه إلى مخاطر الزوال في حالة الإزالة الكلية للقواعد حماية الإنتاج الوطني والمتعلقة بالتعريفات الجمركية والتنظيمية المختلفة لكن هذه العراقيل قد تجد حلا على أساس أدوات مقبولة من طرف المنظمة .

وفي إطار التفاوض مع المنظمة ألتزمت الجزائر بالإجابة على 400 سؤال تتعلق في معظمها بالأنظمة الجمركية والتجارية، ولا تزال المفاوضات بين الطرفين قائمة إلى يومنا هذا متخطية الجولة السابعة.

لقد تزامن الإصلاح التعريفي الأخير سنة 2001 م، و إعادة هيكلة كلية للتعريفة الجمركية مع مساعي الجزائر لانضمام للمنظمة العالمية للتجارة كان من نتائجها:

تفكيك كلي للقيم الإدارية لدى الجمارك و اعتماد القيمة التعاملية ، كما عرفتها المادة 7 من الجات (GATT) ،كقاعدة وحيدة يتم بموجبها حساب الحقوق الجمركية المترتبة،

كما تم بموجب هذا الإصلاح تفكيك آخر رسم ذو مفعول مكافئ للحقوق الجمركية و هو الحق الإضافي المؤقت.

هذا الرسم الذي حدد بنسبة 60% و الذي كان قد طبق سنة 2001م على استيراد بعض المنتوجات لمدة خمسة سنوات ، لحماية بعض القطاعات في مقابل إلغاء القيم الإدارية لدى الجمارك.

و قد تم تفكيك هذا الرسم بمعدل 12% في السنة إبتداءا من سنة 2001م و تم إلغاءه نهائيا ، نهاية 2005 م.

و بموجب هذا الإصلاح التعريفي ، تمتاز التعريفة الجمركية الحالية بإنخفاض عدد النسب التعريفية و مستوى توزيعها و كذا إنخفاض معدلاتها.

فمن حيث معدل النسب، تحتوي التعريفة الجمركية حاليا ثلاثة (03) نسب زيادة على الإعفاء و هي 5 %و30% كأقصى معدل.

و في الواقع فقد أسفر الإصلاح التعريفي على انخفاض محسوس في الحماية الاسمية إذ انخفض المعدل المتوسط النسبي للحقوق الجمركية من 11% سنة 2000 م إلى 10%سنة 2001 م ثم 9.1 % سنة 2004م إلى وصل إلى 8.9% سنة 2005م.

و في نفس السياق شهد التشريع و التنظيم المسيرين للتجارة الخارجية إعادة تأهيل للوصول إلى إطار قانوني للتجارة الخارجية مطابق لقواعد و مبادئ المنظمة العالمية للتجارة ، تسارعت وتيرته كرد فعل لإرادة الجزائر الصريحة للاندماج في الاقتصاد العالمي.

هذا الإطار القانوني كرسه إصدار الأمر 03-04 المؤرخ في 19 يوليو 2003م والمتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع و تصديرها.

إن هذا التشريع الجديد زيادة على كونه أحدث إطارا قانونيا للتجارة الخارجية مطابقة لقواعد المنظمة العالمية للتجارة.

خامسا : تحليل توجهات برامج و إستراتيجية السياسات التجارية الخارجية في الجزائر

1 – مميزات توجهات السياسات التجارية في الجزائر:

إن تحليل التجربة الجزائرية في مجال تنظيم التجارة الخارجية تكشف لنا عن وجود منهجين متناقضين لتنظيم هذا القطاع، منهج أول ويتبنى نظام الاحتكار ومنهج ثان ويتنازل عن هذا الاحتكار لفائدة الخواص، وقد أنتج هذين المنهجين ترسانة قانونية متناقضة كانت المتسبب الرئيسي في شيوع المضاربة والفساد، وازدادت وضعية هذا القطاع سوءا بفعل الأزمة الاقتصادية المتميزة بما يلي[1]:

-خطر التضخم الناتج عن وجود سيولة نقدية ليس لها مقابل إنتاجي؛

-خطر البطالة والذي بلغ نسبة مرتفعة وصلت 30 بالمائة من حجم اليد العاملة؛

-خطر المديونية الخارجية التي أصبحت تستهلك 83 بالمائة من إيرادات الدولة بالعملة الصعبة.

ومثل هاته الأخطار هي التي دفعت بالحكومة إلى الانصياع لمنطق صندوق النقد الدولي القائم على فكرة التحرير الكلي للتجارة الخارجية، بحيث يحل التفاوض الحر محل أسلوب التعليمات المعمول به في السابق ويخضع هذا التفاوض لقواعد القانون الخاص المبنية على تقديس حرية الصناعة والتجارة، وعقيدة انسحاب الدولة من حقل التبادل التجاري الخارجي .

2 – أسباب ضعف التبادل التجاري:

ما يلاحظ أن بعد تبني السلطة للتوجهات السابقة لم يتحسن التبادل التجاري، ويمكن تفسير هذه النكسة بسببين هما[2]:

– يتعلق بعجز الدولة عن فرض رقابة صارمة على المؤسسات المكلفة بالتجارة الخارجية نظرا لتضاعف عددها برقم يصل إلى 40 ألف مؤسسة خاصة، ومع تضاعف هذا العدد تضاعفت المشاكل المرتبطة بالقطاع حيث تحولت التجارة الخارجية إلى أداة لتحويل الأموال إلى جيوب المضاربين وأرباب السوق الموازية؛

– يتمثل في تفضيل المؤسسات الخاصة المحلية لعملية الاستيراد على عملية التصدير مستغلين في ذلك خطوط القروض المفتوحة لأجلهم ومبررين ذلك بأنه ليس لنا ما نصدره غير المحروقات وهي مادة محتكرة من قبل الدولة وهذه الحجة الواهية تخفي في الواقع رغبة الخواص في عدم تحمل مخاطر التصدير.

غير أن تحقيق إصلاح حقيقي للمبادلات الخارجية متوقف على الإجراءات التالية[3]:

---

[1] **عجة الجيلالي**، مرجع سبق ذكره، ص288.

[2] **عجة الجيلالي**، مرجع سبق ذكره، ص288-289.

[3] **عجة الجيلالي**، مرجع سبق ذكره، ص289.

– إعادة مشروع قانون الإصلاح الجبائي: حيث يعمل على تبسيط الجباية والرفع من مردوديتها دون المساس بمبدأ العدل الجبائي أو بلوغ مستوى الضغط الجبائي كما يسعى هذا المشروع إلى الحد من ظواهر التهرب الجبائي والغش والتي تكلف الخزينة العمومية كثيرا دون إحتساب الموارد غير الخاضعة للضريبة والمستعملة في السوق الموازية.

– تهذيب سوق الصرف: عن طريق إصدار تشريع لقمع المخالفات المتعلقة بالصرف وحركة رؤوس الأموال.

وهكذا وتأسيسا على كل ما قدم ساهم الاحتكار من خلال الأساليب التي أعتمدها في تكوين تصورات خاصة لمفهوم التجارة الخارجية ترتبت عنها النتائج التالية:

أ – غياب مفهوم موحد للإصلاحات المتعلقة بالتجارة الخارجية، بحيث جلب كل أسلوب من الأساليب المقترحة مفهومه الخاص للإصلاح دون أن يراعي أو يأخذ يعين الاعتبار تجربة ونتائج الأسلوب السابق، والملاحظ أن استقلالية أساليب الإصلاح عن بعضها البعض أثرت سلبا عل تحقيق أهداف الإصلاحات الاقتصادية حيث لجأت كل أسلوب إلى إعادة النظر الكلية في جملة الخيارات الاقتصادية المطروحة قبله من غير أن يستبعد الخيارات التي حققت جزءا من النجاعة.

ب – غياب إستراتيجية طويلة المدى للمبادلات التجارية الخارجية، حيث نجد أن كل أسلوب يشكل في الواقع إستراتيجية ظرفية أو مؤقتة لا تتعدى حدود المرحلة التي تطبق فيها وهذا ما حدث أثناء تطبيق منطق الاحتكار حيث عجز هذا الأسلوب عن بناء إستراتيجية طويلة الأمد لإصلاح القطاع بل أصبح مع الوقت أدوات لمواجهة الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية الناجمة عن انخفاض إيرادات النفط حيث فشل في إخراج الاقتصاد الوطني من وضعية ريعية اقتصاد منتج للثروة.

المبحث الثاني: سياسات سعر الصرف في الجزائر ومدى تأثيرها على إستراتيجية إحلال الواردات

لقد مرت سياسة الصرف في الجزائر بعدة مراحل، فبعد الاستقلال مباشرة اتجهت الجزائر إلى انتهاج النظام الاشتراكي كنظام اقتصادي، مما تطلب تحقيق استقرار سعر الصرف، وهذا ما كان بإتباع سياسة تثبيت سعر الصرف بمختلف أشكالها مرفوقة بالرقابة على الصرف في ظل احتكار التجارة الخارجية.

ونتيجة للأزمات الاقتصادية التي عرفتها البلاد لجأت الجزائر إلى تطبيق برامج التعديل الهيكلي بإشراف الصندوق النقدي الدولي، مما اضطرها إلى تحرير الدينار ورفع الرقابة على سعر الصرف التي مرت عبر مراحل (الانزلاق التدريجي، التخفيض الصريح)[1] وصولا إلى التسعير المعاصر المصاحب لانتعاش احتياطات الصرفة الناجمة عن ارتفاع سعر المحروقات وبالتالي مداخيلها، وهذا التوجه اثر بشكل مباشر على السياسات الاقتصادية والتجارية الأخرى باعتبار سياسة الصرف منفذ المعاملات التجارية الدولية، ومن أهم السياسات التي تأثرت بهذا النهج المتأصل في السياسة النقدية هي إستراتيجية إحلال الواردات التي إنتهجتها الدول منذ مطلع الاستقلال، وكان الهدف منها تحقيق الاكتفاء الذاتي و القضاء على التبعية إلى الخارج .

المطلب الأول:سياسات الصرف في ظل الاقتصاد الموجه

عرفت سياسة الصرف الموجه في الجزائر عدة مراحل بداية بنظام الربط بعملة واحدة ثم الربط بسلة من العملات أو ما يطلق عليها سياسة الصرف السلبية كما مرت الرقابة على الصرف بثلاثة مراحل.

أولا : تطور أنظمة الصرف في الجزائر:

عرفت أنظمة تسعير الدينار الجزائري والصرف عدة تغيرات يمكن تلخيصها عبر المراحل التالية:

1 – نظام الربط بعملة واحدة (1964-1973م):

كان نظام النقد الدولي في هذه المرحلة أو على الأقل حتى سنة 1971م مسيرا باتفاقية بروتن وودز، حيث كان كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي ملزما بالتصريح عن تكافؤ عملته بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب الصافي أو بالنسبة للدولار الأمريكي الذي هو نفسه في تكافؤ ثابت مع كمية محددة من الذهب.

وحددت الجزائر سعر الصرف الدينار بما يعادل 0.18 غراما من الذهب أي التكافؤ نفسه مع الفرك الفرنسي، خلال الفترة 1964 م تاريخ إنشاء العملة الوطنية و1969 م تاريخ تخفيض الفرك الفرنسي[2].

---

[1] **لحلو موسى بوخاري**، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مرجع سبق ذكره، ص289.

[2] **محمود حميدات**، مرجع سبق ذكره، ص154-155.

2 – الربط بسلة من العملات (سياسة الصرف السلبية 1974-1986م):

تم تحديد قيمة الدينار الجزائري، خلال هذه المرحلة، على أساس سلة مكونة من أربعة عشر عملة من ضمنها الدولار الأمريكي، منحت لكل عملة من هذه العملات ترجيحا محددا على أساس وزنها في التسديدات الخارجية كما تظهر في ميزان المدفوعات[1]، وتتكون هذه السلة من (الدولار الأمريكي الدولار الكندي، الفرنك البلجيكي، الفرنك الفرنسي، الفرنك السويسري، المارك الألماني الليرة الايطالية، الجنيه الإسترليني، الكورون الدنماركي و الكورون النرويجي، الكورون السويدي، الفلورين الهولندي، البسيطة الاسبانية، الشيلنغ النمساوي)، ويقوم البنك المركزي بمراجعتها دوريا، وتهدف هذه السياسة إلى الحفاظ على سعر الصرف الحقيقي في مواجهة شركاء التجارة وتحقيق الاستقرار لسعر الصرف الدينار، حيث أن ارتفاع قيمة العملة معينة داخل السلة يعني انخفاض العملات الأخرى بالنسبة لتلك العملة والعكس، وعلى هذا الأساس يتم حساب سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي بإتباع الخطوات التالية[2]:

-حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي؛

-حساب المتوسط المرجح بالتغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي؛

-حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري؛

-يتم بع هذه العملية حساب أسعار صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات أللأخرى المسعرة من طرف البنك المركزي وتحسب بطريقة أسعار الصرف المتقاطعة.

3 – تعديل معدل الصرف 1986-1987م

أدخل خلال هذه الفترة تعديل طفيف على حساب معدل الصرف الدينار الجزائري مقارنة بالطرق السابقة، فأصبح بذلك التغيير النسبي لكل عملة، تدخل في سلة الدينار، يحسب على أساس مخرج يساوي معدل الصرف السائد في سنة الأساس (1974م)، ويعتبر هذا التعديل تمهيدا لسياسة التسيير الحركي لمعدل صرف الدينار التي شرع في العمل بها انطلاقا من مارس1987م [3].

ثانيا : تطور نظام الرقابة على الصرف في الجزائر وارتباطه بالتجارة الخارجية

ارتبط نظام الرقابة على الصرف بمراحل التنمية الاقتصادية والقيود التي عرفتها كل مرحلة من هذه المراحل، وعرف نظام الرقابة على الصرف في مرحلة سياسات الصرف الموجه ثلاثة مراحل:

---

[1] **محمود حميدات**، مرجع سبق ذكره، ص157.

[2] **لحلو موسى بوخاري**، مرجع سبق ذكره، ص 292.

[3] **محمود حميدات**، مرجع سبق ذكره، ص159.

1 – مرحلة حماية الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية (1962-1970م):

كان هدف السلطات في هذه المرحلة هو حماية اقتصادها الناشئ والنهوض به من خلال العمل على توسيع شبكة العلاقات الاقتصادية مع الخارج، وتم استخدام عدة أدوات لتنظيم الرقابة على الصرف تمثلت في[1]:

– التعاون الاقتصادي وحرية انتقال رؤوس الأموال؛

– نظام الحصص، حيث يجب على كل العمليات التي تتم بالعملة الصعبة أن تحصل على ترخيص من قبل وزارة المالية، وكان هدف هذا الإجراء هو إعادة توجيه الواردات حسب قدرات كل منطقة مع الحد من السلع الكمالية والاقتصاد في العملات الصعبة، بالإضافة إلى حماية الإنتاج الوطني وتحسن وضع الميزان التجاري؛

– الاحتكار، وذلك بإقامة رقابة على العمليات التجارية مع الخارج بواسطة مجموعة من الهيئات الاحتكارية ممثلة في الدواوين الوطنية؛

– الاتفاقات الثنائية، والتي أدركت الجزائر أهميتها في مجال المبادلات وتوسيع العلاقات التجارية.

2 – مرحلة الاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة (1971-1977م):

تمثل هدف الرقابة خلال هذه المرحلة بتحقيق هدفين أساسيين[2]:

– تحديد سعر الصرف الدينار بغرض الحفاظ على استقراره واستقلاله تجاه العملات القوية؛

– جعل الاقتصاد الوطني بعيدا عن تقلبات الاقتصاد العالمي وعزله عن تقلبات الأسواق والأسعار العالمية.

ولقد جاءت هذه المرحلة في جو يسوده نظام قانوني مقيد للتجارة الخارجية لا سيما فيما يخص الاستيراد، وتتلخص هذه القيود أساسا في ما يلي[3]:

– إقرار ترخيص إجمالي للواردات، يتمثل في غلاف مالي يومي إلى تلبية حاجيات الهيئة المستفيدة من الواردات؛

– تفويض إدارة ومتابعة ومراقبة العمليات التجارية الوطنية في إطار العلاقات الناشئة بين المؤسسات الوطنية والمؤسسات الأجنبية؛

– التخلي عن العمل بكافة النصوص التي جاءت مباشرة بعد الاستقلال وهذا عملا بالنصوص التنظيمية التي صدرت بغية تغطية كافة المبادلات في إطار السياسة الاقتصادية المنتهجة.

3 – مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1978-1986م):

تزامنت بداية هذه المرحلة بصدور القانون (78-02) والمتضمن لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية حيث أصبحت الدولة هي التي تشرف بنفسها على عمليات التصدير والاستيراد والاتصال مباشرة بالمصدرين والمنتجين

---

[1] **لحلو موسى بوخاري**، مرجع سبق ذكره، ص 293.

[2] **لحلو موسى بوخاري**، مرجع سبق ذكره، ص 294.

[3] **محمود حميدات**، مرجع سبق ذكره، ص175.

في البلدان التي تربطها بالجزائر اتفاقات ثنائية، كما شجع هذا القانون المواطنين المقيمين في الخارج على فتح حسابات بالعملة الصعبة في الجزائر، كما رسخت فكرة الدينار كوحدة قياس في محيط معالجة الأوضاع المالية للمؤسسات العامة خصوصا فيما تعلق بمسألة إعادة الهيكلة المالية لسنة 1982م[1]، وفي هذه المرحلة أعطى النظام الجدي للمصارف والقرض[2] دورا أكثر أهمية للمصارف التجارية والبنك المركزي في الاستعادة التدريجية لصلاحياتها في مجال الصرف، فأصبحت بمقتضى ذلك تشارك في إعداد التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية كما تعمل على تقييم أثارها على العملة الوطنية، وفي هذا الإطار أسندت مهمة التشريع والتنظيم المتعلقين بالصرف في مجال التجارة الخارجية إلى البنك المركزي.

ثالثا : التسعير المعاصر للدينار الجزائري والصرف

إن تطور حالة ميزان المدفوعات بين سنتي 1999و2001م مكن من تراكم احتياطات الصرف في حدود 17.96مليار دولار بعد أن كان لا يقدر بـ 11.9 مليار دولار، هذا التحسن على مستوى الوضعية الخارجية للاقتصاد الجزائري ساهم في تدعيم تطبيق سياسة صرف تتمحور على استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي عرف ثباتا نسبيا جراء ارتفاع عرض العملات على مستوى سوق الصرف البني وكذا نسب التضخم المتواضعة مقارنة بتلك المعدلات السائدة لدى أهم الشركاء التجاريين،وفي ظل هذا الظروف بلغ متوسط سعر الصرف الدينار مقابل الدولار 79.7 دينار في سنة2002م مقبل 77.2 دينار في سنة 2001م ،وفي سنة 2003م واصل ميزان المدفوعات الجزائري في تحسين وضعيته، من خلال تدعيم وتقوية وضعيته الاحتياطات الرسمية حيث بلغت32.9 مليار دولار، وتابع بنك الجزائر في ظل نظام التعويم المدار، سياسة استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بالتوازي مع تطبيق سياسة نقدية تهدف إلى الحفاظ على مستوى تضخم (أقل من 3%)[3].

وبلغت احتياطات الصرف سنة 2004 م ، 43.1 مليار دولار وهي بذلك بدأت تشكل ضمانا لتسيير سعر الصرف الدينار الذي يتماشى مع الهدف المتمثل في تنافسية الاقتصاد الجزائري وتوازن المدفوعات الخارجية[4].

وفي سياق اتساع الاقتصاد العالمي وتطور المبادلات الدولية في سنة 2005 م، ارتفعت أسعار المحروقات بما يقدر 42% لتصل إيرادات الجزائر من هذه المادة 45.59 مليار دولار، مما مكن بنك الجزائر من في إتباع سياسة صارمة بخصوص سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار، حيث جعل منه عنصرا كافيا للضمان المالي الخارجي.

ورغم الظروف الخارجية المتسمة بالاضطرابات على مستوى الأسواق المالية الدولية وبروز متجدد لمستويات معينة من التضخم خلال سنة2007م، فإن الوضعية المالية الخارجية الصافية الناجمة أساسا في ارتفاع أسعار

---

[1] **لحلو موسى بوخاري**، مرجع سبق ذكره، ص 295.

[2] **قانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 اوت 1986** ، المتعلق بنظام المصارف والقرض، الصادر بالجريدة الرسمية رقم 34 بتاريخ20 أوت 1986، ص1425.

[3] **نعمان سعيدي**، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، دار بلقيم، الدار البضاء–الجزائر2011، ص244.

[4] **نعمان سعيدي**، مرجع سبق ذكره، ص245.

المحروقات[1]، شكلت ضمانا للاستقرار والنمو، إذ بلغ فائض ميزان المدفوعات ضعف ذلك الفائض المحقق 2006و2005 م، كما تمت في هذه الفترة إتمام أغلب عمليات التسديد المسبق للمديونية الخارجية.

وعرفت سنة 2008 وبالضبط بداية شهر سبتمبر تفاقم الأزمة المالية الدولية، فانعكس ذلك سلبا على إقتصاديات الدول القاطرة المستوردة للنفط، فأتجه طلبها إلى الانخفاض مما خفض أسعار هذه المادة، ورغم ذلك فقد حققت الجزائر إيرادات من صادرات المحروقات قدرة بحوالي 30 % مقارنة بسنة 2007.

وفي عام 2009م عرف الصرف تذبذبا واضحا فانعكس ذلك على الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات خاصة بعد انخفاض سعر البرميل إلى 62.25 دولار مقابل 99.97 في سنة 2008 م، فدفعت هذه الوضعية بنك الجزائر إلى تقوية آلية سوق الصرف البني من خلال مراقبة يومية للمؤشرات المحددة لتطور سعر الصرف الفعلي الاسمي مع الأخذ في الحسبان أفاق تطور الأسعار النسبية مما سمح بتحقيق استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بعد تدخل البنك في سوق الصرف البني قصد تحقيق سعر تعادل الدينار مقابل العملات الأخرى، وباستثناء عام 2008 م. تعتبر سنة 2010 م أفضل السنوات من حيث عائدات الصادرات من النفط[2].

المطلب الثاني: سياسات الصرف في ظل التوجه نحو التحرير والانفتاح الاقتصاد وانعكاساتها على الواردات

أدى التدهور المفاجئ لسعر البترول 1986م (المورد الرئيسي للجزائر من العملات الصعبة) إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز مزدوج في ميزانية الدولة وخاصة في ميزان المدفوعات، حيث لا يمكن اعتبار هذا المشكل مشكلة ظرفية بقدر كما هو مشكل هيكلي، وهذا لعدم تمكن الاقتصاد من التصحيح والتعديل وفق الوضعية الجديدة، وبالتالي استوجب إدخال إصلاحات جذرية على مختلف مجالات الاقتصاد الوطني، من حيث المضمون والتسيير والتنظيم ، ويتلخص التوجه الأساسي لهذه الإصلاحات في الانتقال التدريجي، وبخطى سريعة من اقتصاد مخطط وتسيير مركزي إلى اقتصاد توجه آليات السوق الحرة، حيث يأخذ الجانب النقدي والمالي من هذه الإصلاحات مكانة معتبرة.

ولقد عرف نظام الصرف في هذه المرحلة بسياسة الصرف الايجابية أو التسيير الديناميكي للصرف، بدأ من الانزلاق التدريجي والتخفيض الصريح وصولا إلى طريقة التسعير وسوق الصرف ما بين المصارف.

أولا : سياسة الصرف الايجابية أو التسيير الديناميكي لسعر الصرف

تمثل الهدف الأساسي للإصلاح النقدي والمالي في إعادة الاعتبار لوظيفة تخصيص الموارد على الصعيد الداخلي والخارجي، وبطبيعة الحال فإن ذلك لن يكون ممكنا إلا باستعادة الدينار لقيمته الحقيقية الداخلية

---

[1] بلغ متوسط البرميل من النفط الخام في السداسي الثاني 83.76 دولار في حين كان قبل عام في حدود 65.08 دولار ، فقفزت الصادرات من المحروقات إلى 59.61 دولار أي بزيادة قدرها 11.2%.

[2] **نعمان سعيدي**، مرجع سبق ذكره، ص 247-248

والخارجية على السواء، وهذا ما أوجب القيام بإجراءات متزامنة على الصعيد الداخلي والخارجي مع بقاء الهدف النهائي ممثلا في تحقيق قابلية الدينار الجزائري للتحويل، وهذا ما استهدفته السلطات النقدية منذ منتصف التسعينات أي أن تتوصل إلى قابلية تحويل الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الجارية بعد بثلاثة سنوات بداية من 1994 م على أقص تقدير، على أن تتم هذه العملية بشكل تدريجي واحترازي، وقد تمثلت عملية تعديل سعر الصرف وفق الطرق التالية[1]:

1 – الانزلاق التدريجي:

يقصد بالانزلاق التدريجي تعديل سعر الصرف بتخفيض قيمة الدينار بصفة تدريجية ومنظمة واستمرت هذه المرحلة من نهاية 1987م إلى سبتمبر 1992م وقد تم تعديل سعر الصرف بغية إيصاله إلى مستوى **توازن الطلب الوطني** على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة[2]، وهكذا انتقل سعر الصرف من 4.936دينار لكل دولار في نهاية 1987م إلى 8.032 دينار مقابل كل دولار مع نهاية 1989م، وانطلاقا مع نوفمبر 1990م وتماشيا مع تسريع تطبيق الإصلاحات، تم تسريع عملية الانزلاق بشكل ملحوظ، حيث انتقل معدل الصرف الدينار إلى 12.1191 دينارا للدولار الأمريكي الواحد في نهاية 1990م.

وقد استمر هذا الانزلاق السريع في بداية 1991م بهدف الوصول به إلى المستوى الذي يسمح باستقراره وبالتالي إمكانية تحرير التجارة الخارجية على العموم والواردات على الخصوص وقد أعلن عن هذه الإجراءات بالفعل خلال الفصل الثاني من سنة 1991م.

وعلى هذا الأساس تم تعديل معدل صرف الدينار ليصل 15.8889 دينار للدولار الواحد في نهاية جانفي من سنة 1991م ثم 16.5946 في نهاية فيفري 1991م ليصل 17.7653 دينار للدولار الأمريكي الواحد في نهاية مارس 1991م استقر سعر الصرف عند حدود هذا المستوى طيلة الأشهر الستة الموالية[3].

2 – التخفيض الصريح:

تم اتخاذ قرار التخفيض بنسبة 22 في المائة بتاريخ 30 سبتمبر 1991م وفقا لما تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي وبهذا التخفيض بلغ معدل صرف الدينار 22.5 للدولار الأمريكي الواحد واستقر حول هذه القيمة إلى غاية 1994م[4].

إن الاستقرار الذي عرفه سعر الصرف بين أيلول 1991 وأيلول 1994م لم يكن يقابل السياسيات الاقتصادية، فقد حدثت صدمات معاكسة في شروط التبادل، بالإضافة إلى التوسع في السياسات الميزانية والنقدية أدت إلى جعل مستوى التضخم في الجزائر أعلى من المستوى السائد لدى شركائها التجاريين وبالتاي فإن قيمة الدينار

---

[1] **لحلو موسى بوخاري**، مرجع سبق ذكره، ص 296.

[2] **لحلو موسى بوخاري**، مرجع سبق ذكره، ص 296.

[3] **محمود حميدات**، مرجع سبق ذكره، ص161.

[4] **محمود حميدات**، مرجع سبق ذكره، ص161.

الجزائري بالمعدلات الحقيقية كانت قد ارتفعت بنسبة50% بين تشرين الأول1991 ونهاية 1993م، بينما ارتفعت النسبة بين السعر في السوق الموازي والسعر الرسمي في أوائل 1994م إلى أربعة أضعاف بعد أن كانت انخفضت من حوالي خمسة أضعاف في منتصف الثمانينات إلى ضعفين في سنة 1991م.

قبل إبرام الاتفاق الجديد مع الصندوق النقدي الدولي بتاريخ1994/04/10 وبدون سابق إعلان أجرى تعديل طفيف لم يتعدى10%، تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذه مجلس النقد والقرض(1994/04/10) وذلك بنسبة 40.17%، وبهذا القرار أصبح سعر الصرف الدينار 36 دينار مقابل دولار أمريكي، وقد استهدف قرار التخفيض للوصول إلى[1] :

-قابلية تحويل الدينار على المدى المتوسط

-ربط سياسة الصرف بحجم الواردات وذلك باختيار التوليفات المختلفة لسعر الصرف وإصلاح نظام تسعيرة الدينار اعتمادا على طريقة التثبيت.

-اتخاذ عدة إجراءات بهدف دعم السعر الجاري للدينار والحد من التضخم وتعديل الكتلة النقدية وتطبيق أسعار فائدة ملائمة

-إعادة تكوين احتياطي للصرف بتنويع الصادرات خارج المحروقات وتحرير الواردات من السلع والخدمات، البحث عن تمويل متعدد الأطراف للدين الخارجي.

3 – طريقة تسعير الدينار الجزائري بعد سنة 1994م

في انتظار اعتماد تقنية جديدة لتحديد سعر الصرف وابتداءها من أيلول 1994م ألا وهي تقنية جلسات التسعير، ثم الاتفاق في إطار البرنامج على السماح بانزلاق آخر ليصل 40 دينار للدولار.

تمثل هذه الطريقة أحد التقنيات للتسعير بالمزاد العلني لتحديد سعر صرف الدينار بداية من الثلث الأخير لسنة 1994م إلى غاية أواخر سنة 1995م، وتعتمد هذه الطريقة على جلسات يومية تعقد في مقر البنك المركزي وتجمع ممثلي المصارف التجارية المقيمة برئاسة ممثل البنك المركزي واستطاعت هذه التقنية الجديدة من تحديد سعر صرف شبه حقيقي يخضع لقانون العرض والطلب بالإضافة إلى نجاح البنك المركزي في توجيه سعر الصرف من جانب واحد دون اضطرابات وبما يتوافق مع الأهداف المتعلقة باحتياطات الصرف والسياسة النقدية[2].

4 – التعويم المدار لسعر الصرف (سوق الصرف مابين المصارف):

اشترط الصندوق النقدي الدولي في اتفاق القرض الموسع إنشاء سوق صرف مابين المصارف في نهاية 1995م ، وقد أقيمت هذه السوق فعلا وباشرت نشاطها مع بداية 1996 م.

---

[1] **لحلو موسى بوخاري**، مرجع سبق ذكره، ص 298.

[2] **لحلو موسى بوخاري**، مرجع سبق ذكره، ص 299.

عرف سعر الصرف الفعلي الحقيقي ارتفاعا بنسبة20% بين 1995و1998م، في حين تراجع بـ13% مابين 1998و2001م، وبعد التحسن الحقيقي في قيمة الدينار منذ 2002م بسبب تراجع قيمة الدولار أمام اليورو، قام البنك المركزي في النصف الثاني من سنة 2003م بإعادة سعر الصرف الفعلي الحقيقي إلى مستواه الذي كان سائدا في نهاية 2002م أين بلغ 79.683 دينار للدولار الواحد[1].

ثانيا : اختلال الدينار الجزائري في مرحلة التحرير

لقد تراجعت قيمة الدينار الجزائري بصفة كبيرة في مرحلة التحرير ودخول اقتصاد السوق، وهذا ما يدعو للبحث عن أسباب تراجعه واختلاله.

1 – الأسباب الداخلية:

أ – الإدارة السيئة وغياب الجدوى الاقتصادية في السياسات الاقتصادية المتبعة منذ السبعينات والمتجسدة بشكل شعارات التنمية والتصنيع والتخطيط والتي تعتمد بقدر كبير على الإنفاق الاستثماري العام

ب– عجز الموازنة العامة وما اصطحبه من تقلبات ساعدت في تعميق اختلالات الاقتصاد الجزائري

ج– زيادة الدعم المخصص للأسعار نتيجة التضخم المتسارع أدى إلى زيادة عجز الموازنة العامة.

2 – الأسباب الخارجية:

أ– ارتفاع المديونية ونسبة خدمة الديون إلى الناتج المحلي في ظل تراجع احتياطات الصرف مما ولد ضغوطا على قيمة الدينار

ب– تهريب رؤوس الأموال نحو الخارج بفعل غياب الرقابة الحقيقية على الصرف ورؤوس الأموال

ج– سياسة الواردات المنتهجة على إثر برنامج مكافحة ندرة السلع مما أدى إلى تأكل احتياطات الصرف الأجنبي[2].

ثالثا : تطور الرقابة على الصرف بعد الانفتاح و التحرير التجاري

تتميز هذه المرحلة بصدور العديد من التشريعات والنصوص التنظيمية التي ترمي في مجملها إلى توفير شروط استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية وتكريس للطابع التجاري لمعاملاتها، بالإضافة إلى المشاركة الفعلية لمؤسسات القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي للبلاد.

1 – استقلالية المؤسسات العمومية ونظام الرقابة:

أعطى قانون استقلالية المؤسسات العمومية الصادر 1988م حرية قيام المؤسسات الاقتصادية العمومية بعمليات التجارة وتسيير السلع والخدمات وقامت السلطات بإدخال أداة جديدة للرقابة تتمثل في الموازنات بالعملة الصعبة، وتتضمن منح المؤسسة حرية التصدير والاستيراد وحتى الاقتراض من الخارج ويتوقف حجم هذه

---

[1] **لحلو موسى بوخاري**، مرجع سبق ذكره، ص 299.

[2] **لحلو موسى بوخاري**، مرجع سبق ذكره، ص 300.

الموازنات على الإنفاق بين المؤسسة والدولة ومدى توفر العملة الصعبة وحاجة كل مؤسسة إليها[1]، وبهذا تم إلغاء الترخيص الإجمالي للاستيراد الذي كان معمولا به[2].

2 – إدراج القطاع الخاص:

وفي هذا الإطار تم إدراج الاحتياجات الاقتصادية للمؤسسات الخاصة في موازنة العملات الصعبة الممنوحة للغرفة التجارية، التي أوكلت لها مهمة التنسيق وإدماج القطاع الخاص في إستراتيجية التنمية للبلاد، وفي هذا الإطار استفادت الإدارات المركزية من نفس الشروط التي تخضع لها المؤسسات التجارية في تأمين احتياجاتها من السلع والخدمات المستوردة.

3 – دور البنك المركزي في إدارة نظام الرقابة على التجارة الخارجية:

لقد تم التسطير لتأمين الانسجام في برامج الاستيراد والتصدير مع وسائل الدفع الخارجية، مما أدى هذا للتطور في الإطار التنظيمي للصرف(إلغاء كل من التخصيص الإجمالي لاستيراد وتصدير السلع والخدمات وإلغاء الرقابة المسبقة) إلى تكريس دور البنك المركزي ودور المصارف التجارية، حيث تقوم المصارف التجارية بالرقابة اللاحقة للبرنامج العام للتجارة الخارجية بتفويض من البنك المركزي وعليه، فإن الرقابة على الصرف لم تعد من صلاحيات وزارة المالية فحسب، بل تقتسم هذه الصلاحيات مع البنك المركزي[3].

ولقد عرفت الإصلاحات في هذه المرحلة تسارعا معتبرا مما حال دون تطبيق بعض النصوص القانونية المرتبطة أساسا بالتعليمات التطبيقية، ليأتي القانون (90-10) لينص على المبادئ العامة للرقابة على الصرف وجعلها من اختصاص البنك المركزي.

4 – نظام الرقابة على الصرف بعد صدور القانون 90-10:

وضع البنك المركزي مجموعة من الإجراءات اللازمة لتدخله وتخص هذه الإجراءات كافة المجالات خاصة الاستيراد والتصدير، الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، الاستثمارات الجزائرية في الخارج حسابات العملة الصعبة والعمليات الجارية التي يوضحها الجدول **رقم (3-1)**:

---

[1] **لحلو موسى بوخاري**، مرجع سبق ذكره، ص301.

[2] **محمود حميدات**، مرجع سبق ذكره، ص179.

[3] **محمود حميدات**، مرجع سبق ذكره، ص180.

الجدول رقم (3-1): الاستثمارات وحسابات العملة الصعبة والعمليات الجارية الجزائرية

المجال	الإجراءات
تحرير التجارة الخارجية	أ- إصدار نصوص تشريعية وتنظيمية تهدف إلى تمكين المتعاملين الاقتصاديين من إنجاز جميع عمليات التجارة الخارجية والتي تتعلق بالحساب الجاري، وهذا عن طريق مصرف وسيط معتمد وذلك بواسطة التوطين المصرفي المسبق لدى هذا المصرف ب- تخضع العمليات التجارية مع الخارج التي يقوم بها المتعامل الاقتصادي على المستوى المالي وفقا للساحة المالية ومختلف الكفالات والضمانات المعطاة من قبل المؤسسة الاقتصادية، ويمكن التسديد نقدا أو لأجل ج- إمكانية الاحتياط ضد مخاطر الصرف في حالة التسديد لأجل وذلك بشراء عملات صعبة لتغطية المدفوعات الخارجية بعد اتفاق المتعامل الاقتصادي مع مصرفه د- حرية التصدير دون الحصول على أي ترخيص مسبق و- الالتزام بتحويل الإيرادات الناتجة عن التصدير إلى الوطن، كما يحق للمصدرين الاستفادة من وارداته بالعملة الصعبة[1]، يتم إيداعها في حسابات بالعملة الصعبة لدى المصارف مع حرية التصرف بها.
الاستثمار الأجنبي المباشر	أ- حرية اختيار شكل الاستثمار الأجنبي من حيث الملكية كأن يكون فردي أو بالاشتراك مع المؤسسة العامة الجزائرية أو الخاصة، أو من حيث شكل شركة ذات أسهم ، شركة مختلطة وغيرها من الأشكال ب- يجب توفر مجموعة من المعايير في المستثمر الأجنبي ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والمالي[2]. ج- حرية إعادة تصدير رؤوس الأموال الاستثمارات الأجنبية الناتجة عن الأرباح والفوائد والريوع بالإضافة إلى الاستفادة من الضمانات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية التي صادقت الجزائر عليها.
العمليات الجارية الأخرى	أ- يحق للمؤسسات الاقتصادية الخاضعة للقانون الخاص باستثناء تلك المصدرة للسلع والخدمات ،الاستفادة من حق الصرف بالتناسب مع حجم أنشطتها الاقتصادية ب- تنفيذ التسديدات المتعلقة بالخدمات المصاحبة لعمليات استيراد وتصدير البضائع من طرف المصارف دون رخصة مسبقة من أي جهة كانت
تخصيص موارد العملة الصعبة	أ- أخذ تخصيص الموارد من العملة الصعبة مجموعة من الأولويات التي تهدف في مجملها إلى استيراد المنتجات التي تساهم في تنمية إنتاج المحروقات والحاجات الأساسية والمدخلات اللازمة لصيانة أداة الإنتاج والمدخلات لدعم الأنشطة المصدرة.

المصدر: **محمود حميدات**، مرجع سبق ذكره، ص 182-190. **رابعا**

- تطور الدينار الجزائري من التحويلية إلى التوحيد

مباشرة بعد تخلي الجزائر عن منطقة الفرنك الفرنسي في أكتوبر 1963م، عملت على تطبيق نظام الرقابة على الصرف مع جميع البلدان المتعاملة معها، بحيث كانت قابلية تحويل الدينار محدودة جدا بالنسبة للمقيمين فقط، مما

[1] تختلف هذه الحصة باختلاف نوع النشاط الاقتصادي، 10% للنقل، والمصارف والتأمين، 20% للسياحة ومختلف الأنشطة المتعلقة بصناعة الخمور، 50% للمحاصيل الزراعية والصيد، 100% لكل القطاعات الأخرى باستثناء المعادن والمحروقات.

[2] من بين هذه المعايير: خلق مناصب شغل، تأهيل الإطارات والعمال الجزائريين، استخدام التكنولوجيا الحديثة، توازن الصرف.

سهل عملية تسيير العملة، هذا بالإضافة إلى أن السلطات النقدية امتنعت عن فكرة تخفيض القيمة الخارجية للدينار للاعتبارات التالية[1]:

- لا يكون للتخفيض أثر على تصدير المحروقات التي تتحدد أسعارها في إطار منظمة الأوبك؛
- لا يؤدي التخفيض إلى تنويع الصادرات، ذلك أن الاقتصاد الجزائري يفتقد إلى الفائض؛
- يعمل التخفيض على اندثار القدرة الشرائية للمواطن، كون أن غالبية المواد الغذائية الضرورية هي مستوردة من الخارج.

إذا فاستقرار سعر صرف الدينار هي السمة الغالبة التي طبعت الاقتصاد في ظل نظام اقتصادي يقوم على التخطيط المركزي وصرامة نظام الرقابة على الصرف.

1 – متطلبات تحويل العملة:

تتطلب تحويل أي عملة بشكل عام توفر بعض الشروط الأساسية لنجاح هذه العملية من بينها ما يلي[2] :

أ– توفر احتياطات: ذلك أن رفع الرقابة على العملة الصعبة يؤدي إلى زيادة الطلب عليها وبالتالي لابد من الاستعداد لهذا الطلب بتوفير العملة الصعبة وذلك لحماية العملة الوطنية؛

ب – مرونة سياسة الصرف: يجب أن تتوفر سياسة الصرف على قدر من المرونة لكي يقوم سعر الصرف بلعب دوره كأداة تنظيم بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية، كما أن مرونة الصرف تقضي على أسواق الصرف الموازية.

ج – **اختيار معدل** يعكس الواقع الاقتصادي والتطورات المستقبلية للمؤشرات الكلية والاحتفاظ باستقرار نسبي لمعدل الصرف وتحكمها في التضخم.

2 – الإجراءات السابقة لتحويل الدينار الجزائري:

قامت السلطات النقدية بداية 1991م بوضع مجموعة من الإجراءات وذلك بغرض الوصول إلى وضع يمكنها من جعل الدينار قابلا للتحويل،وجاءت هذه الإجراءات في شكل صيغتين تجعل قابلية تحويل الدينار بشكل جزئي مشروط [3]:

أ – الصيغة الأولى: تتمثل الصيغة الأولى في قابلية التحويل الجزئي للدينار بالنسبة للإيرادات الناتجة من الصادرات غير النفطية والمواد المعدنية، وذلك بغرض تشجيع الصادرات خارج المحروقات، وتتراوح النسب التي يتم الاحتفاظ بها بين 10% و 100%، وذلك حسب القيمة المضافة المحلية التي تحتويها السلعة أو الخدمة بالإضافة إلى الجهد المبذول في البحث عن الأسواق الخارجية.

---

[1] **نعمان سعيدي**، مرجع سبق ذكره، ص235

[2] **لحلو موسى بوخاري**، مرجع سبق ذكره، ص303

[3] **لحلو موسى بوخاري**، مرجع سبق ذكره، ص304

ب – الصيغة الثانية: تتمثل هذه الصيغة في قابلية التحويل الجزئي للادخار، وقد بدأ العمل بهذه الصيغة في نهاية 1990م حيث أجريت العملية الأولى خلال الفصل الأول من 1991م، وتمثلت في إصدار سندات قابلة للتحويل يمكن الاكتتاب فيها من طرف الأشخاص الطبيعيين والمعنويين وذلك على شكل سندات قيمة السند الواحد عشرة ألاف دينار وذلك بمعدل تحويل أدنى قدره 20% سنويا، ونظرا لنجاح هذا الإصدار أطلقت عملية إصدار ثانية في نيسان 1991م.

3 – الانطلاق الفعلي لتحويل الدينار:

تعتبر سنة 1994م بمثابة الانطلاقة الفعلية لتحويل الدينار، وذلك بتبني التحويلات التجارية من خلال تحرير المدفوعات الخاصة بالواردات، وهذا ما دفع بالبنك المركزي إلى تبني نظام التسعير (fixing)[1] لسعر الصرف أي أنه يخضع للعرض والطلب.، واتبعت خطوات متتالية بصدور تعليمات تنظيمية في مجال تحويل الدينار وتمثل أهمها فيما يلي[2] :

أ – تحويل الدينار لمن يريد إكمال دراسته في الخارج والمرضى الذين يرغبون في تلقي العلاج (سنة1995م)؛

ب – تحويل الدينار لمن يريد الصفر إلى الخارج في إطار الرحال السياحية(1997م)؛

ج – تحويل الدينار بشكل تام ابتداءا من 15-09-1997 مما سمح للجزائر بالمصادقة على أحكام المادة الثامنة من قانون الأساسي للصندوق النقدي الدولي؛

د – تحويل رواتب أجور الأجانب التابعين للنظام الخاص بمقتضى التعليمة (02-98)؛

و – السماح للمستثمرين الأجانب بتحويل الإيرادات الناتجة عن استثماراتهم، وذلك بموافقة المصالح الخاصة بمراقبة الصرف في البنك المركزي (التعليمة 03-2000)؛

هـ – يمكن للمتعاملين الاقتصاديين بتحويل الأموال إلى الخارج بهدف تدعيم أنشطتهم المكملة لنشاطهم الإنتاجي في الجزائر وذالك بعد الحصول على موافقة من المجلس النقد والقرض(تعليمة 01-2002).

4 – أثر التحويل على توحيد سعر الصرف (الرسمي والموازي):

سمحت سياسة الصرف القائمة على التحويل التدريجي بإتاحة الصرف عن طريق السوق النظامي، وأثرت مختلف الإجراءات المتبعة في ذلك على بالثبات النسبي لسعر الصرف في السوق الموازي واقترابه من السعر الرسمي، خاصة بالنسبة للفرنك الفرنسي قبل سنة 2002م، كما أن سياسة الاتجاه نحو تحرير سعر الصرف التدريجي المنتهجة نهاية التسعينات، حتى وإن كانت أثارها السلبية كبيرة ولم تؤد إلى خدمة الهدف المتوخى منها وهو تشجيع الصادرات وتقليص الواردات، فإن أثرها على حركة الأموال كبيرة لتقلص الفارق بين السعر الرسمي والسعر الموازي

---

[1] fixing : هو نظام للتسعير من خلال المزاد العلني والقائم على أساس حصص يومية تجمع البنوك التجارية تحت إدارة البنك المركزي

[2] **لحلو موسى بوخاري**، مرجع سبق ذكره، ص305-306

مع هذا تبقى قضية التحويلية الكلية محل جدل واسع، مع أن الواقع الاقتصادي يقول بضرورة الاستمرار في سياسة التحويل التدريجي للدينار[1].

المطلب الثالث: انعكاسات تخفيض سعر الصرف على والواردات في ظل الإصلاحات الاقتصادية

أولا : أسباب تخفيض سعر صرف العملة في الجزائر

تواجه الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقال، ومنها الاقتصاد الجزائري اختلالات اقتصادية واجتماعية- إضافة إلى اضطرابات في موازين الاقتصاد الكلي، واعتبارا بأن أسعار الصرف الغير واقعية لا يمكنها الاستمرار لفترات قصيرة دون أن تجر ورائها انعكاسات اقتصادية غير سليمة، كهروب العملة الصعبة، وانهيار النظم الضريبية، وتوسع وازدهار السوق الموازية، وهكذا وجدت الجزائر نفسها حبيسة حلقة مفرغة لإختلالات الاقتصاد الكلي، مما أدى بالحكومة الجزائرية إلى تخفيض العملة الوطنية بنسبة 45% وتوالت هذه التخفيضات بشرائح متعاقبة خلال الفترة1990/1994، والجدول رقم (**3-2**) يوضح لنا متوسط أسعار صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري[2].

الجدول رقم (3-2): متوسط أسعار صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري

1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
7.60	8.90	17.47	21.83	23.34	40.80	44.10	57.57

المصدر: **مبارك بوعشة**، مرجع سبق ذكره، ص83

الشكل رقم (3-1): متوسط أسعار صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري

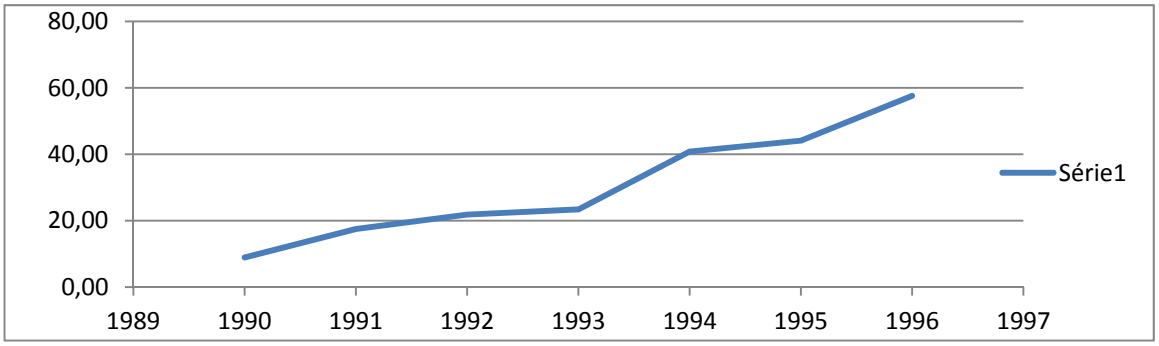

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم(**3-2**) باستخدام برنامج EXCEL

إن هذا التخفيض المتتابع اتخذته الجزائر لعدة أسباب منها:

---

[1] **لحلو موسى بوخاري**، مرجع سبق ذكره، ص308-312

[2] **مبارك بوعشة**، السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية، جامعة متنوري قسنطينة 1999- http://www.webreview.dz/IMG/pdf/_45.pdf، 2012/06/03.ص83

– مواجهة أسعار الصرف المغالي فيها، والتي نتجت عن التدهور في معدلات التبادل التجاري الدولي، ومواجهة المشاكل المتعلقة بميزان المدفوعات؛

– الحيلولة دون ارتفاع سعر الصرف الحقيقي(السوق الموازية)، وبهذا تحقق تصحيح المستوى الشامل للأسعار، ومن شأن الزيادة في مستوى الأسعار أن تخفض فعلا من القيمة الحقيقية للثروات التي تدور خارج القطاع البنكي؛

– المساعدة على المحافظة على القدرة التنافسية لمنتجي السلع الوطنية، وتوسيع أسواق الصادرات، وبالتالي إمكانية الزيادة في النمو الاقتصادي الوطني.

– هو رد فعل للإختلالات الأساسية المرتبطة بتمديد عدد كبير **من الأهداف لإدارة سعر الصرف، حيث اعتبرت الجزائر هذا الإجراء عنصرا أساسيا لتحسين فعالية نظام الصرف الأجنبي ، يتماشى مع جهود الدولة لتحسن الأداء الاقتصادي والمالي**، وهذا في وقت تعاني فيه الدولة من ضغوط في المدفوعات الخارجية الجادة، والتي انعكست في شكل انخفاض في احتياجات النقد الأجنبي وانخفاض إمكانية الاستيراد. ومهما كانت الأسباب فإن الهدف الرئيسي من سياسة تخفيض العملة الوطنية هو إعادة توازن ميزان المدفوعات، وذلك بزيادة الصادرات والتخفيض من الواردات.

كما تجدر الإشارة هنا بأن هذا الإجراء الذي اتبعته الجزائر هو جزء من برنامج للإصلاح الاقتصاد الهيكلي الجذري والشامل، يتضمن جملة من التدابير لإدخال تعديلات مالية جوهرية، وإصلاحات في معدل الفائدة، وسياسات ائتمانية رشيدة، وفي هذا المجال فإن المدير العام لصندوق النقد الدولي آنا ذاك السيد: **ميشال كامديسوس**، يشير بأنه حتى يتمكن الاقتصاد الجزائري من تثمين طاقاته الأخرى خارج المحروقات يجب : أولا تكريس نسبة صرف واقعية، كانت لحد اليوم في الجزائر عبئا على الصادرات، قبل أن يتم تدارك الخطأ. ثانيا تخفيض نسبة الصرف من خلال صرامة أكبر في الميزانية حتى ينمو الادخار الجزائري، ويسخر لخدمة الاستثمار المنتج[1].

[1] **مبارك بوعشة**،مرجع سبق ذكره، ص84

الشكل (3-2): أهم التدابير المالية المطبقة

أ – الاصلاح الضريبي

1- ضريبة القيمة المضافة وضريبة الإنتاج
2- الضريبة على الدخل الشخصي
3- الضريبة على أرباح المشروعات
4- ضريبة إضافية على الواردات

ب– إلغاء الدعم والتحويلات

- دعم المستهلك والمنتج

ج – إدارة الإنفاق

1- التحسين في رصد ومراقبة الميزانية
2- الحد من العمليات الخارجة عن الميزانية

د – إصلاح التأمين الاجتماعي

- إعادة الهيكلة

هـ – المشروعات المملوكة للدولة

- إعادة الهيكلة

و – النظام المصرفي

- إعادة الرسملة المصرفية

المصدر: **مبارك بوعشة**، مرجع سبق ذكره، ص84.

ثانيا: تحليل انعكاسات تخفيض سعر الصرف على الواردات

يمكن تحليل تطورات الواردات الجزائرية يدعونا إلى دراسة الجدول (3-3) التالي[1]:

[1] **نعمان سعيدي**، مرجع سبق ذكره، ص269

الجدول رقم (3-3): تطور الواردات الجزائرية للفترة 1990-1998

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
المبالغ بملايير الدولارات	9.77	7.77	8.30	8.00	9.20	10.10	9.10	8.13	8.63
التطور(%)		- 20.47	+6.82	- 3.61	+ 15.00	+9.78	- 9.90	- 10.66	+6.15

المصدر: نعمان سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص269

الشكل رقم (3-3): تطور الواردات الجزائرية للفترة 1990-1998

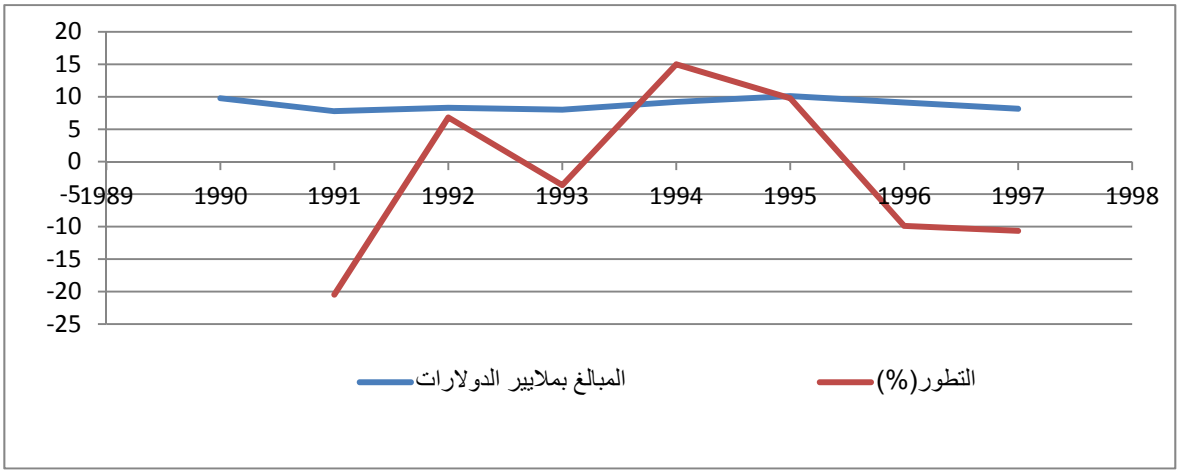

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-3) باستخدام برنامج EXCEL

ومن خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

- انخفاض واضح في قيمة الواردات في سنة1991م، إذ بلغ نسبة20.47%، وهو ما يعادل مليارين من الدولارات الأمريكية، والسبب يعود بالدرجة الأولى إلى عملية التخفيض التي عرفها الدينار في افريل1991م، وكذا التقليص المتواصل الذي مس حجم الواردات ابتداءا من سنة 1987م.

- عدم الالتزام بمحتوى برامج الاتفاق الثاني المبرم في افريل 1991م خلال سنتي1992و1993م، وذلك بسن قيود إدارية تحد من الواردات والمدفوعات نحو الخارج، مما أدى إلى انخفاض كبير في الواردات من المواد الأولية والمواد نصف مصنعة وقطع الغيار، وبالتالي فإن الجدوى من دراسة فعالية تأثير عملية التخفيض خلال هذه الفترة غير مطروح أساسا.

- ابتداءا من سنة 1994م، تاريخ تطبيق اتفاق التثبيت الثالث، عرفت الواردات الجزائرية نموا نسبيا، نظرا لرفع القيود المفروضة على التجارة الخارجية والصرف، واستبدالها بتعليق مؤقت لاستيراد قائمة من المنتجات، والتي

ألغيت نهائيا فيما بعد هذا بالإضافة إلى تخصيص جزء من الأموال الإضافية التي وفرتها عملية إعادة الجدولة في الرفع من الاستيراد

– بلغت قيمة الواردات أقصى قيمة لها في سنة 1995م، إذ وصلت 10.10 مليار دولار والسبب في ذلك ليس الرفع في حجم الواردات، وكذا انخفاض سعر الصرف الدولار بالنسبة لبقية العملات، كما أن التخفيض يفقد من فعاليته إذا لازمه تخفيض أكبر أو مما ثل في قيمة الاستيراد.

وفيما يلي جدول **رقم (3–4)** يبين نسبة تطور الواردات مقارنة بنسب تخفيض العملة المحلية(الدينار الجزائري)[1]

جدول رقم (3–4): نسبة تطور الواردات مقارنة بنسب التخفيض للفترة 1990-1998 (%)

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
نسبة تغير الصرف د.ج/دولار		106.36	18.18	6.92	50.17	35.98	14.85	5.41	1.61
نسبة تطور الواردات		20.47-	6.82+	3.61-	15+	9.78+	9.90-	10.66-	6.15+

المصدر: **نعمان سعيدي**، مرجع سبق ذكره، ص270

الشكل رقم (3–4): نسبة تطور الواردات مقارنة بنسب التخفيض للفترة 1990-1998 (%)

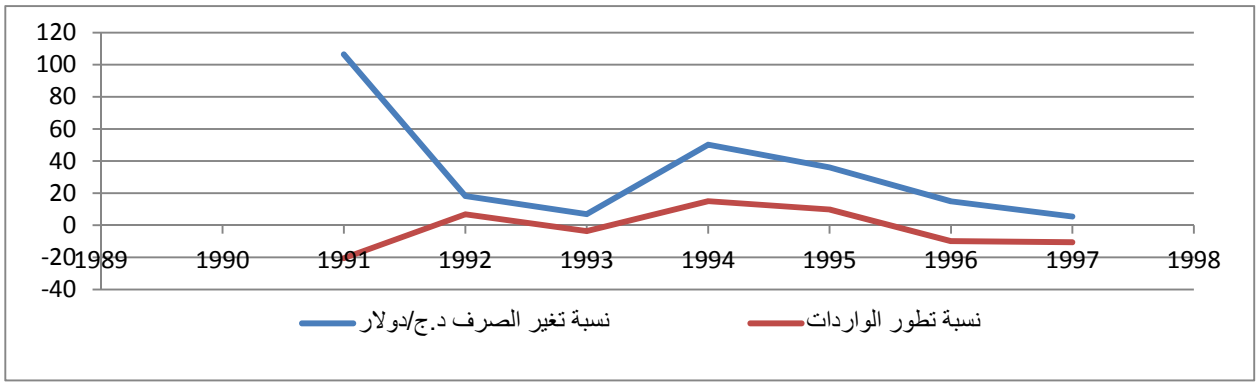

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم(**3–4**) باستخدام برنامج EXCEL

الجدول أعلاه يبين أن التخفيضات المتواصلة التي عرفها الدينار طيلة هذه الفترة فشلت في تحقيق مبتغاها، إذ أن الواردات بضفة عامة لم تتراجع، هذا يعني عدم مرونة الطلب على الواردات حتى وإن انخفضت، وهو الشيء الذي حدث في سنة1991م، فنسبته هي أقل من نسبة تخفيض العملة ومنه فإن الاستجابة لم تكن كافية في تخفيض قيمة الواردات، هذا يعني أن الطلب المحلي على الواردات الأجنبية لا يتمتع بمرونة تساهم في إنجاز هدف التخفيض المتعلق بالحد من الواردات.

---

[1] **نعمان سعيدي**، مرجع سبق ذكره، ص270

المطلب الرابع: إدارة الصرف الأجنبي ومدى تأثيره على سياسة إحلال الواردات في الجزائر

لقد تطور نظام الصرف الثابت في الجزائر منذ إنشاء الوحدة النقدية في 1964/04/10 والذي تميز بعد ذالك بالاستقلال والثبات لمدة طويلة، وليتحول بعد تدهور سعر البترول 1986م إلى سعر الصرف يسير ديناميكيا وفق مراحل ألانزلاق التدريجي المراقب والتخفيض الصريح ، وبدا من سنة 1994م بدأت السلطات النقدية في الجزائر بتخفيض سعر الصرف سعيا إلى الوصول إلى قابلية التحويل الدينار الجزائري والتحرير التام، وفي إطار تحولات سعر الصرف كانت ترتكز الدولة الجزائرية في تنميتها الاقتصادية على سياسة إحلال الواردات من اجل القضاء على الاختلالات الاقتصادية التي ورثتها عن الاستعمار و المتراكمة في فترات لاحقة، ومن أجل القضاء على التخلف الاقتصادي والاختلالات، اتبعت خيار التصنيع كوسيلة لتحقيق إستراتيجيتها في إحلال الواردات.

أولا : إستراتيجية إحلال الواردات وتنظيم التجارة الخارجية في الجزائر

لقد اعتمدت الجزائر في سياستها لإحلال الواردات التركيز على قطاع الصناعات الثقيلة، وتوجه أغلب الاستثمارات إليها، هذا مع توجيه جزء من الاستثمارات الخفيفة التي تحقق إحلالا جزئيا للواردات، كما أعتمد الرقابة على التجارة الخارجية، و هي جزء فعال من سياسة الحماية التجارية معتمدتا على ثلاثة آليات هي التعريفة الجمركية، الرقابة على الصرف، آلية النظام الموقفي.

ولقد لعبت احتكار الدولة للتجارة الخارجية والحماية التي فرضتها لهذه السلع دورا هاما في زيادة إنتاجها إلا أن هذه الزيادة لم ترقى إلى حد الهدف الذي أنشأته من أجله وذلك للأسباب التالية[1]:

- بعد قرارات تصدير منتوجات المحلية عن المضمون الاقتصادي للتصدير
- بعد هذه الإستراتيجية عن أبعادها الحقيقية، وهي تلبية حاجيات السوق الداخلية التي تعد الهدف الأساسي من إنشاء هذه الصناعات
- اختلاف جودة المنتوج المتجه إلى السوق المحلية عن المتجه إلى التصدير

ومنذ الثمانينات وفي إطار المحيط الاقتصادي الوطني والدولي المتحول من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق، تغيرت السياسة التنموية في الجزائر وتغيرت معها سياسة إحلال الواردات، حيث قلبت الاختيارات التنموية المعتمدة على الصناعات المصنعة، بعدما أثبتت فشلها، إلى سياسة التجارة المصنعة والتحول إلى التوزيع المتوازن للاستثمارات مانحا الأولوية للزراعة والري والصناعات الخفيفة، هادفا من وراء ذلك إشباع الحاجيات الأساسية للسكان من أجل تعويض الواردات من السلع الاستهلاكية.

---

[1] **مسغوني منى**، علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة بين1970-2001، رسالة ماجستير-فرع العلوم الاقتصادية-تخصص دراسات اقتصادية، جامعة ورقلة 2005، ص177

1 – الأوضاع الاقتصادية السائدة والترجمة التطبيقية الإستراتيجية:

سجلت هذه المرحلة مرور الاقتصاد الوطني بظروف اقتصادية صعبة، مما انعكس سلبا على أداء هذه الإستراتيجية، وذلك بفعل مؤثرات خارجية وأخرى داخلية

الأولى: راجعة للأوضاع الاقتصادية العالمية والهزات التي شهدتها سوق المواد الأولية والطاقة.

والثانية: الإفرازات الثقيلة للمرحلة الماضية بسبب نتائج الاختيارات التنموية السابقة، والتي نتج عنها عدة ظواهر تراكمت وشكلت ضغوطات أدت بالضرورة إلى إعادة النظر في كثير من المعطيات والسياسات.ويمكن ملاحظة تدهور الوضعية الاقتصادية للبلاد من خلال :

- انخفاض سعر المحروقات المورد الأساسي للتمويل والإنفاق العمومي
- تقليص حجم الواردات وذلك في إطار البحث عن إيجاد توازن للميزان التجاري
- تفاقم الديون الخارجية،

وفي خضم هذه المؤثرات الداخلية والخارجية، أكدت الجزائر من خلال سياستها التنموية على تدعيم والتجسيد الفعلي لإستراتيجية إحلال الواردات، حتى تنقص من الفاتورة الثقيلة للمواد الغذائية، وتقضي على الشح الموجود في المواد الاستهلاكية في السوق المحلية، وجاءت مخططات وبرامج التنمية مترجمة لذلك، واضعة التوجهات الكبرى للفترة القادمة فكان الانطلاق من التشخيص الذي تم في نهاية السبعينات والذي سمي ب (حوصلة العشرية) أدى إلى اتخاذ القرارات التالية[1]:

- إعادة الهيكلة الاستثمارات العمومية؛
- إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية؛
- إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات العمومية؛
- منح الأهمية للقطاع الخاص.

2 – مميزات قطاع الإنتاج في مرحلة الإصلاحات:

تبنت الجزائر إعادة الهيكلة الصناعية لتنظيم أداء الإنتاج الوطني وتوزيعه، وتحديثه، قصد رفع فعاليتها وقدراتها التنافسية وإدماجه في التقسيم الدولي، وتبنت الجزائر هذا الإصلاح الجديد في منتصف التسعينات كرد فعل للمتغيرات الجديدة التي أصبح يتميز بها الاقتصاد الجزائري ومن أهمها[2]:

- نقص وعجز كبيرين في جهاز الإنتاج بالنظر إلى احتياجات الاقتصاد الوطني؛
- تطور في التكاليف و تبذير الموارد؛

---

[1] **مسغوني منى**، مرجع سبق ذكره، ص179

[2] **الداوي الشيخ**، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة، مجلة جامعة دمشق الاقتصادية–المجلد 25–العدد الثاني–2009، ص25

- بروز اختلافات في التوازنات الهيكلية الداخلية والخارجية؛
- التبعية الكبيرة للأسواق الخارجية؛
- عجز في التنظيم والتسيير؛
- ضعف القدرة التنافسية الخارجية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

واليوم تبذل الجزائر جهودا ضخمة من اجل الإصلاحات الاقتصادية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وذلك بعد خصخصة المؤسسات العمومية ومشاركة بعضها الأخر في رأسمالها، وتوفير كافة الشروط القانونية والمؤسسية من أجل استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية في إطار الانفتاح الاقتصادي المنتهجة واقتصاد السوق، مع إعطاء القطاع الخاص الوطني الأولوية في الاستثمار ودعمه بكل الوسائل والبرامج.

وهكذا فإن المرحلة القادمة من إستراتيجية إحلال الواردات سوف تنطلق في ظل ظروف شبيهة تماما بتلك الظروف الاجتماعية التي انطلقت في نهاية السبعينات وبداية التسعينات، ففي المرحلة الأولى كان التوجه نحو بناء نظام اقتصادي اجتماعي قائم على القطاع العام والاقتصاد الموجه على أنقاض الاقتصاد الليبرالي الاستعماري، أما في هذه المرحلة فالجهود تبذل من أجل بناء نظام اقتصادي اجتماعي لبرالي قائم على أساس القطاع الخاص على أنقاض نظام اقتصادي موجه بسيادة القطاع العام الخاضع لنظام التخطيط والتوجيه[1].

ثانيا: اثر سياسات الصرف الأجنبي على تطبيق سياسة إحلال الواردات

لم يكن سعر الصرف المستقر يشكل عائقا هاما أما الاقتصاد الجزائري، طالما كان من جهة مرفوقا بنظام صارم لمراقبة الصرف و/او من جهة ثانية فإن ترقية وتشجيع الصادرات من غير المحروقات والسياحة لم تعودان من الأولويات.

هذا ما أدى بتسيير سعر صرف الدينار بهذه الكيفية، وبناءا على الدور الذي خول له إلى تكلفة إدارية للمعاملات الصعبة، أي بدون أية علاقة أو ارتباط مع أداء الاقتصاد الوطني وكذا أنفصل سعر الصرف الدينار شيئا فشيئا عن الواقع الاقتصادي، وبالتالي محدودية تأثير على سياسة إحلال الواردات خاصة بعد فشل هذه السياسة بحد ذاتها وعدم استمراريتها خاصة بعد إفلاس **المؤسسات الإنتاجية العمومية وحلها، التي كانت القاطرة الإنتاجية والاقتصادية**، ،و رغم ذلك فلم يستثنى التأثير التام لسعر الصرف في لعب دور المحافظ على التوازنات وتسيير مرحلة التحول ودوره في تحقيق أهدافها.

---

[1] **محمد بومخلوف**، التوطين الصناعي وقضايا التنمية في الجزائر–التجربة والآفاق، دار الأمة، برج الكيفان–الجزائر2001، ص159

1 – في ظل نظام الصرف الثابت:

كان تحديد سعر الصرف في الجزائر قبل الانفتاح، ينتهج سياسة التثبيت التي مرت أولا على التثبيت مقابل الفرنك ، ثم مقابل سلة من العملات، وفي هذه المرحلة كان تحيد سعر الصرف أعلى من قيمته الحقيقية، وبالتالي كان أقل من سعر التوازن، وكانت سياسة الدولة المصاحبة لهذا التسعير هي أدوات دعم الأسعار الأجنبية.

والسؤال المطروح هل هذه السياسة والإجراءات المتبعة كانت مقصودة أم بدون دراسة وما هي أثارها على سياسة إحلال الواردات؟ لإجابة على هذا السؤال يجب معرفة أسباب وراء هذه الإجراءات، ويمكن تحليل الأسباب التي دعت الحكومة الجزائرية غلى إتباع هذه السياسة إلى ما يلي:

– رواج الصادرات الأولية، حيث تمثل المواد الأولية من المحروقات والمعادن أكثر من 95% من صادرات الجزائر

– رغبة الحكومة الجزائرية في بداية تطبيقها لسياسة إحلال الواردات إلى الإسراع في وتيرة هذه السياسة، خاصة بعد ارتفاع النمو الديموغرافي، وزيادة ألاستهلالك الوطني للمنتجات الأجنبية، لأن سعر الواردات في هذه الحالة سيرتفع بالعملة المحلية وبالتالي ضعف القدرة الشرائية للمواطن الجزائري ، وهذا ما يسير عكس طموحات الحكومة التي كانت تسعى إلى تعويض المواطن الحرمان الذي عاشه طويلا وتوفير له حياة رغدة .

– نقص الكفاءة الإنتاجية المحلية بالنظر إلى التجربة القصيرة، مما جعل الأسعار المحلية والتكاليف المحلية بنسبة اكبر من المتوسط العالمي.

– توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة الدينار تفوق قيمته الحقيقية، وهذا بغرض تخفيف عبء تكلفة التجهيزات والمواد الأولية ومختلف المدخلات المستوردة من قبل هذه المؤسسات خاصة وأنها مؤسسات ناشئة

– السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتنبؤاتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات عنيفة(تنازلية) لسعر الصرف، وهذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار الجزائري[1]، بالإضافة إلى رغبة معظم حكومات الدول النامية عن تخفيض قيمة العملة في بدية الخمسينيات وأوائل الثمانينات من القرن الماضي ومنها الجزائر تخوفا من:

– الآثار السياسية غير المستقرة لتخفيض قيمة العملة حيث سيؤدي إلى زيادة أسعار بعض السلع الأساسية (التي يتم استيرادها أو جزء مهم من مستلزمات إنتاجها)؛

– كما يعود هذا التمنع إلى محاولة الحكومة الحد من زيادة الأجور حتى تتحسن القدرة التنافسية للإنتاج المحلي مع تخفيض قيمة العملة؛

---

[1] **محمود حميدات**، مرجع سبق ذكره، ص156

وفي ظل هذه الحالة ومن أجل نجاحها يتطلب الأمر فرض رقابة على الصرف، وتعريفة جمركية مرتفعة[1]، وهذا ما قامت به السلطات الجزائرية فعلا في هذه المرحلة.

2 – في ظل تعويم نظام الصرف :

لقد تزامن تحرير سعر الصرف والبدء بتخفيضه تدريجيا، مع التحولات الاقتصادية الكبرى التي انطلقت الجزائر في رسم معالم جديد من خلالها لاقتصاد ليبرالي متخلية عن النهج الاشتراكي بغض النظر عن أسباب هذا التحول، وفي إطار التحول الدولي المتجه نحو تعويم الأسعار بعد انهيار نظام بريتن وودز في تحديد أسعار الصرف.

ورغم أن التخفيضات التي مست سعر الصرف ووصوله إلى النسبي إلى قابلية التحويل إلا أن ما يميز نظام الصرف في الجزائر هو أن السلطات النقدية قامت باختيار نظام صرف ثابت مقنع(خفي) بالرغم من إعلانها الرسمي لصندوق النقد الدولي أنها تتبع نظام الصرف عائم مدار، ومسار الصرف في الجزائر واضح وهو ترك الدينار دائما في أدنى مستوياته، ويعود السبب الرئيسي في الضغوطات المطبقة من طرف صندوق النقد الدولي على الجزائر إبتداءا من 1994م في إطار برنامج التعديل الهيكلي. ولهذا التسعير أثار على الاقتصاد والسياسات المتبعة أهمها[2]:

– التسعير المتدني للعملة في هذه الحالة لا يخدم تنافسية الاقتصاد الوطني؛

– ترك الدينار في مستوياته المتدنية يعمل على ارتفاع أسعار المواد الأولية والتجهيزات مما يزيد في عجز المؤسسات وكبح الاستثمار التي تعتبر فاعلا أساسيا في سياسة إحلال الواردات والنمو.

ولازالت الجزائر تكافح إلى اليوم من أجل تدعيم الاستثمارات وتحفيز القطاع الخاص على المبادرة والإنتاج والابتكار، موفرة كل الوسائل القانونية والمالية والإدارية، ويمكن القول أن الانطلاقة المعاصرة لسياسة إحلال الواردات تعد قصيرة أي بعد 1997م نهاية التحولات الاقتصادية الكبرى واستقرار الاقتصاد الوطني والمتغيرات الكلية له في بداية الألفية الثالثة، رغم أن السياسة غير معلنة، خاصة في ظل موجة التحرير العالمي والسعي إلى الانضمام للمنظمة العالمية التجارية، حيث تتناقض مبادئ وأدوات سياسات الإحلال محل الواردات المنتهجة لفكرة الحماية مع التوجهات العالمية والاقتصاد الوطني المتجه نحوها، وبالتالي فإن إدارة هذه المتناقضات والتحكم فيها هو مفتاح نجاح هذه السياسة مستقبلا.

ثالثا: تخفيض قيمة العملة الوطنية وأثره على سياسة إحلال الواردات في الجزائر

يمكن التوصل إلى اثر تخفيض سعر الصرف على سياسة إحلال الواردات من خلال تأثيره على الواردات، حيث يعتبر الهدف الأخير للتطبيق هذه السياسة.

1 - أثر تخفيض قيمة العملة الوطنية على الواردات :

إن تخفيض قيمة العملة الوطنية، يؤثر على أسعار المنتجات الأجنبية بإحدى الطريقتين

---

[1] **أحمد الكواز**، الجدل حول السياسات الإقتصادية ، المعهد العربي للتخطيط، www.arab-api.org/course40/pdf/I89040-5.pdf 2012/04/04، ص32

[2] **أيت يحي سمير**، التعويم المدار الجزاري بين التصريحات والواقع، مجلة الباحث العدد 09-2011، ص69

أ – تخفيض أسعار السلع والخدمات الوطنية مقابل العملات الوطنية، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على المنتجات الوطنية وبالتالي زيادة الصادرات الوطنية؛

ب– ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأجنبية المستوردة، مما يؤدي إلى نقص الطلب الوطني على هذه السلع والخدمات، وبالتالي تقليص الواردات وتحسن في الميزان التجاري، ومن إحدى نتائج تخفيض العملة الوطنية، الارتفاع في الأسعار المستوردة، والآثار المباشرة له المنعكسة على السلع الاستهلاكية والوسيطة، وفي حالة مصاحبة هذا الارتفاع في الأسعار بتصحيحات في الدخول، سيؤدي ذلك إلى آثار أخرى للتضخم بالنسبة للأجور، حيث أن تخفيض العملة له أثر تضخمي واضح ويولد[1]:

- لولب أسعار و أجور؛
- حلقة مفرغة لتخفيض العملة الوطنية.

إن هذا الأثر واضح في الاقتصاد الجزائري، حيث أنه بعد التخفيض في العملة الوطنية وإلغاء القيود على الأسعار، انطلقت الضغوط المكبوتة للسيولة المفرطة، مما أسهم في زيادة متوسط المعدل السنوي للتضخم، من حوالي 10% بين1984-1988م إلى حوالي 25% في 1990-1991م و30% سنة 1995م، إلا أن الانخفاض في الواردات لسنة 1996م يرجع حسب المسئولين إلى عدم قدرة المؤسسات الوطنية على الاستيراد لتحقيق برنامجها، وذلك نظرا للعجز المقدر بـ122مليار دينار، الذي تواجهه خزائنها، وبالتالي امتناع البنوك عن تزويدها بالقروض اللازمة لذلك، بالرغم من أن الحكومة خصصت 148 مليار دينار سنة 1995م لتطهير المؤسسات العمومية.

كل هذه القيود أملت على المؤسسات الوطنية سياسة إحلال السلع الوطنية التي أصبحت أسعارها نسبيا منخفضة، محل سلع مستوردة أصبحت أسعارها نسبيا عالية، ولعل هذا ما يفسر الاتفاقات المبرمة أخيرا بين المؤسسات الوطنية، وهذا السلوك الاقتصادي سيؤدي إلى تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات، **لكن هذه العملية تحتاج إلى وقت زمني لنجاحها** .

كما أن التخفيض في العملة الوطنية أدى إلى ارتفاع في أسعار السلع الأساسية مما بين25-100%، وفي حالة عدم تمكن الدولة الحد من هذا الارتفاع، فإنه قد يلغي المنافع والفوائد الناجمة عن إجراءات تخفيض العملة الوطنية، إلا أن الأسباب المؤدية إلى ارتفاع الأسعار الوطنية يمكن تلخيصها فيمال يلي[2]:

---

[1] **مبارك بوعشة**، السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية، جامعة متنوري قسنطينة 1999- http://www.webreview.dz/IMG/pdf/_45.pdf، 2012/06/03، ص85

[2] **مبارك بوعشة**، مرجع سبق ذكره، ص86-89

الشكل رقم (3-5): السلسلة المنطقية لتخفيض سعر العملة

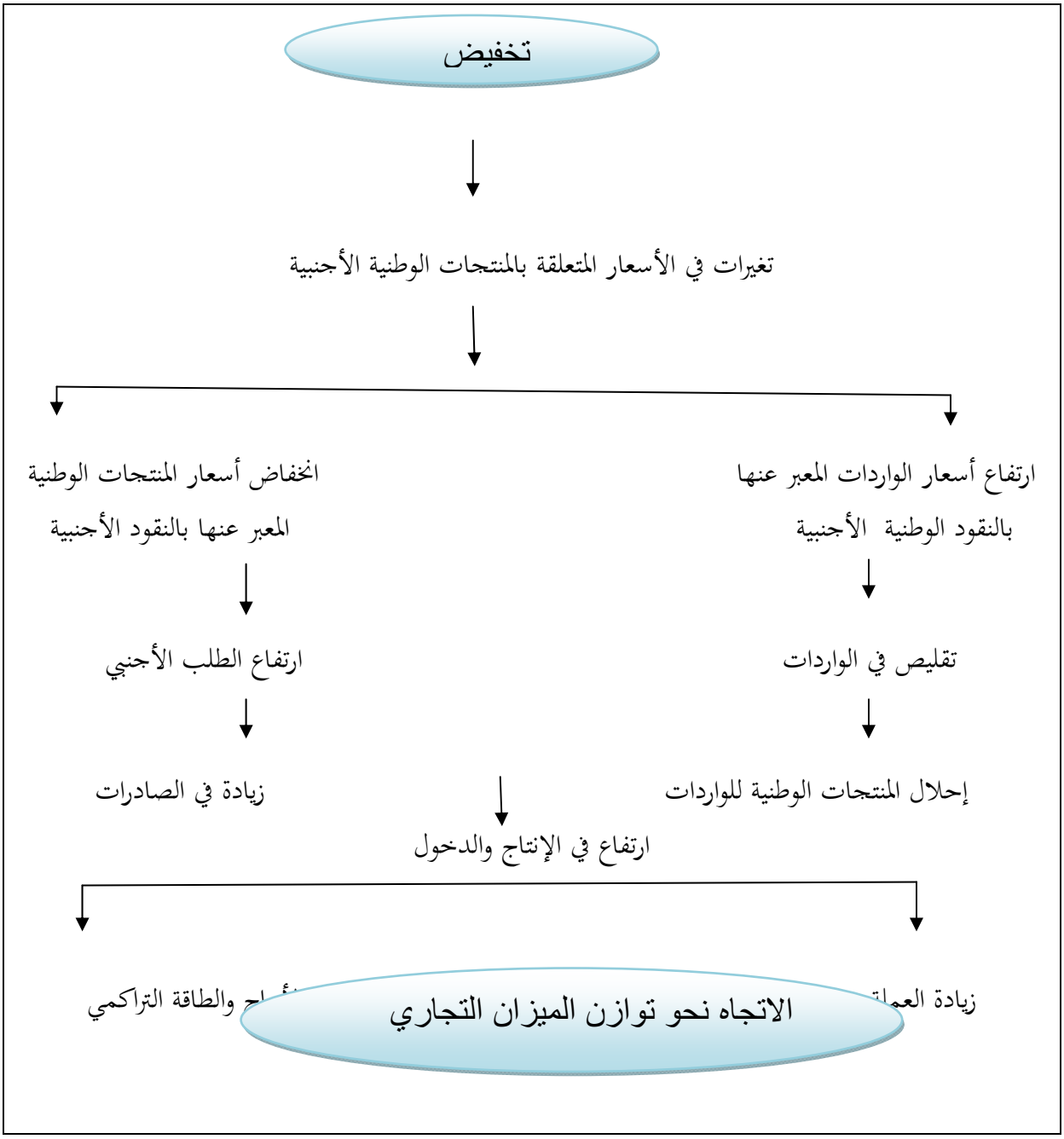

المصدر: مبارك بوعشة، مرجع سبق ذكره، ص86-87

الشكل رقم (3-6): الحلقة المفرغة لتخفيض العملة

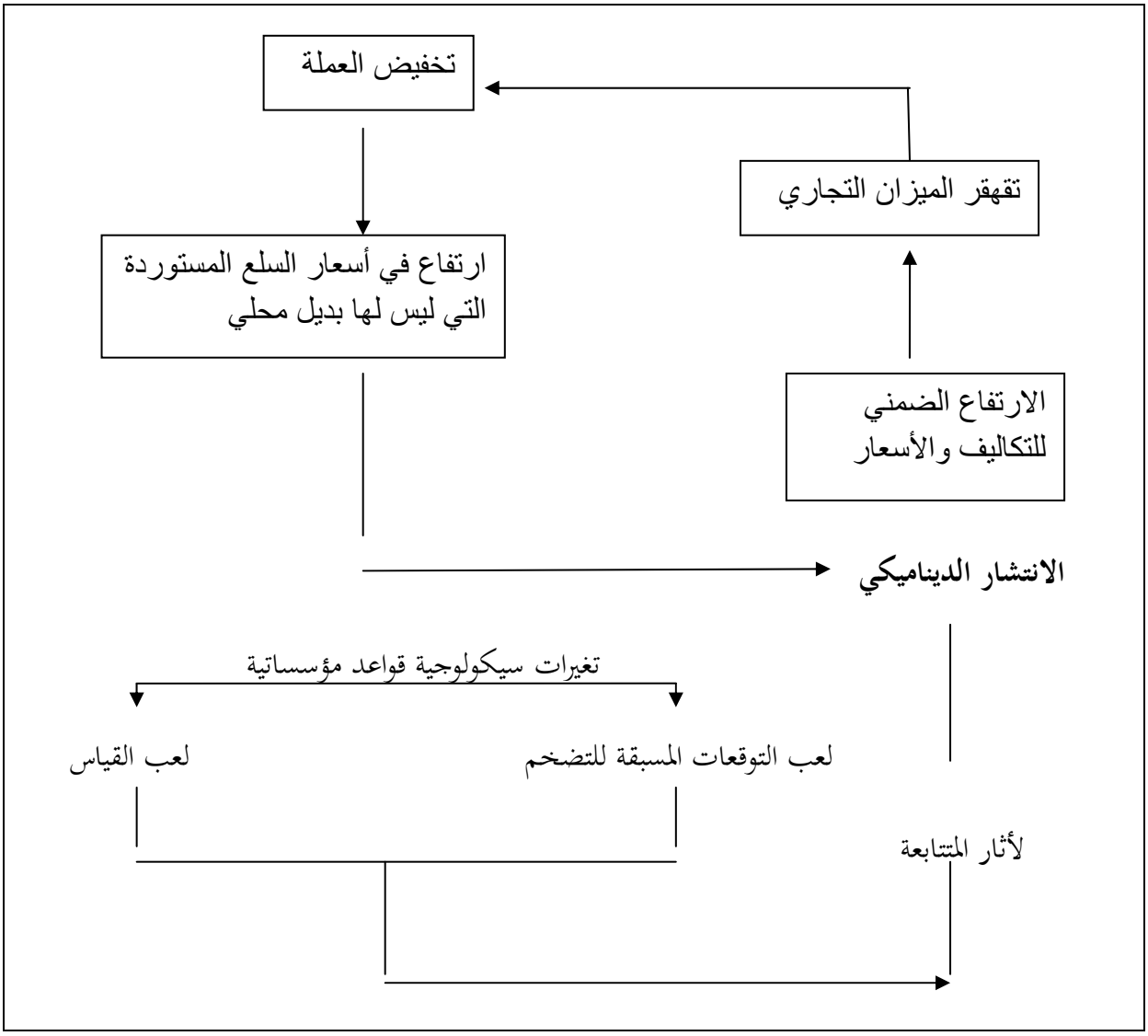

المصدر: **مبارك بوعشة**، مرجع سبق ذكره، ص88-89

-حيث اثر الانتشار الميكانيكي، الأسعار المستوردة وبعض أسعار السلع المصدرة بالعملة الوطنية، على أسعار السلع الوطنية التي تحل محلها، وأسعار السلع الوطنية المندمجة فيها، حيث يمتد هذا الانتشار إلى أسعار منتجات مختلف القطاعات الإنتاج الوطنية، بمعدلات تتناسب مع طبيعة التشابك الصناعي القائم في الاقتصاد، ومع درجة الاعتماد على مستلزمات وعوامل الإنتاج الأولية المستوردة والداخلة في العمليات الإنتاجية المحلية[1].

2 – التحليل الوصفي لأثر تخفيض قيمة العملة الوطنية على الواردات الفترة 1990-2012.

[1] **مبارك بوعشة**، مرجع سبق ذكره، ص89

الجدول رقم (3–5): وضعية الواردات في ظل مختلف أنظمة الصرف المطبقة في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2012

البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
نظام الصرف المطبق	نظام الربط إلى سلة من العملات (14 عملة لأهم الشركاء التجاريين)				نظام جلسات التثبيت		نظام التعويم المدار (في إطار سوق الصرف مابين البنوك)		
سعر صرف الدينار$	9	18.5	21.8	23.4	35.1	47.6	54.7	57.7	58.8
مؤشر أسعار الاستهلاك IPC	120.2	150.8	197.5	240.2	316.3	406.2	488.8	518.4	550.7
الواردات FOB	9.68	7.68	8.4	8.78	9.36	10.76	9.09	8.68	9.4
البيان	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**
نظام الصرف المطبق	نظام التعويم المدار (في إطار سوق الصرف مابين البنوك)								
سعر صرف الدينار$	66.6	75.25	77.26	79.68	77.39	72.06	73.35	72.64	69.37
مؤشر أسعار الاستهلاك IPC	562.7	558.7	578.2	591.3	611.8	639.8	652.1	663.9	689.8
الواردات FOB	9.16	9.17	9.94	12	13.53	18.3	20.35	21.45	27.63
البيان	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**				
نظام الصرف المطبق	نظام التعويم المدار (في إطار سوق الصرف مابين البنوك)								
سعر صرف الدينار$	64.58	71.41	73.51	72.28	75.85				
مؤشر أسعار الاستهلاك IPC	720.3	717.2	719.3	724.47					
الواردات FOB	39.47	39.29	40.47	45.64	-				

المصدر: عطاء الله بن طيرش مرجع سبق ذكره، ص 90

-CNIS, La bourse des affaire, publication éditée par la CACI, 2011-2012

- LICCAL, Revue mensuelle éditée par la CACI,2011-2012

الشكل رقم (3–7): وضعية الواردات في ظل مختلف أنظمة الصرف المطبقة في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2012

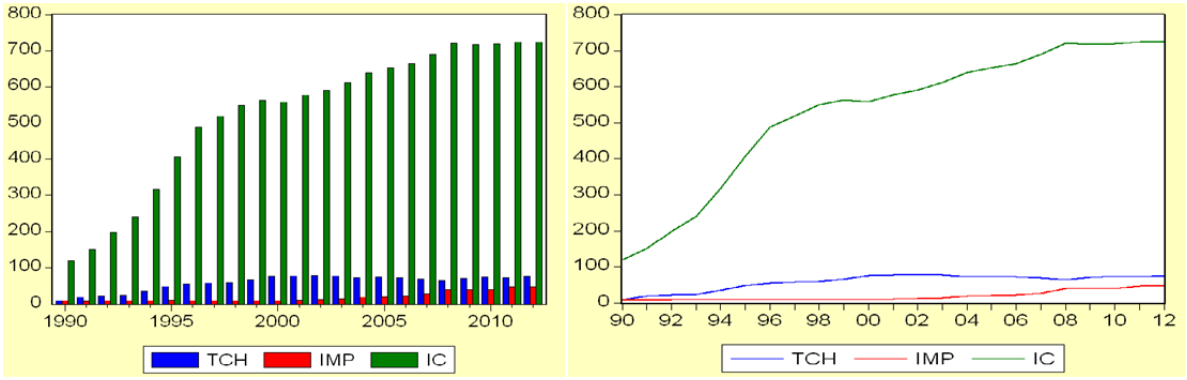

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (**3-5**) باستخدام برنامج Eviews

نلاحظ من خلال الجدول رقم (**3-5**)، أن الفترة الممتدة من سنة 1990-1993م التي سادها نظام الربط إلى سلة من العملات، رفع أسعار الدولار مقابل الدينار (تخفيض قيمة الدينار)، ففي سنة 1990م كان سعر صرف الدينار مقابل الدولار يساوي 9 دج ثم قفز سعر صرف الدينار الجزائري إلى 23.4 دج أي أن الدينار الجزائري فقد من قيمته ما نسبته160%، ما أدى هذا إلى انخفاض الواردات، من 9.68 مليار دولار في سنة 1990 م إلى 8.78 مليار دولار، كما نلاحظ أن مؤشر أسعار الاستهلاك في تزايد مستمر في هذه الفترة حيث كان يساوي في سنة 1990م قيمة 120.2 ثم قفز إلى 240.2، بسبب التضخم الذي كانت تعاني منه الجزائر في تلك الفترة، ويمثل مؤشر الاستهلاك تطور قيمة العملة على المستوى الداخلي بينما سعر صرف الدينار يمثل تطورها على المستوى الخارجي، وبالتالي فهما وجهان لعملة واحدة، حيث نلاحظهما في الشكل أعلاه أنهما في نفس الاتجاه.

أما فيما يخص الفترة الممتدة من سنة 1994-1995 التي سادها نظام جلسات التثبيت، مواصلة رفع سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار(تخفيض قيمة العملة) حيث كان سعر صرف الدينار في سنة 1994م يساوي 35.1 دج ثم رفع إلى47.6 دج سنة 1995م، أي أن الدينار الجزائري فقد من قيمته ما نسبته 35.61% وذلك بسبب برنامج التعديل الهيكلي، في حين أن الواردات ارتفعت من 9.36 مليار دولار سنة 1994م إلى 10.76 مليار دولار، ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار المواد المستوردة خاصة الحبوب، وكذا انخفاض سعر الصرف الدولار الأمريكي بالنسبة لبقية العملات، عملية التخفيض هذه تكون قد فقدت فعاليتها بسبب تخفيض أكبر أو مماثل في قيمة عملة الاستيراد، بينما نلاحظ أن مؤشر أسعار الاستهلاك في تزايد مستمر، حيث كان أكبر في سنة 1994م يساوي 316.3 ثم ارتفع إلى 406.2 سنة 1995م.

وفي خلال الفترة الممتدة من سنة 1996-2008م التي سادها نظام التعويم المدار، واصلت السلطات النقدية الممثلة في البنك المركزي، في تخفيض قيمة العملة الوطنية، فكان سعر صرف الدولار مقابل الدينار في سنة 1996م يساوي 54.7 دج ثم ارتفع إلى أعلى قيمة له في سنة 2002م بواقع 79.68 دج أي انخفاض قيمة العملة الوطنية، فبلغت في سنة 1996م قيمة 9.09 مليار دولار ثم ارتفعت إلى 12 مليار دولار ثم بلغت أعلى قيمة لها في سنة 2008م بواقع 39.47 مليار دولار، بينما نلاحظ أن مؤشر أسعار الاستهلاك في تزايد مستمر حيث كان في سنة

1996م يساوي 488.8 ثم ارتفع إلى 720.3 في سنة 2008 م[1]، أما في الفترة الممتدة من 2009 إلى سنة 2012م إلا أن واردات الجزائر استمرت بالصعود بنسب متفاوتة ما عدا واردات المواد الغذائية التي أصبحت تتراجع تدريجيا حيث تراجعت أكثر من 9 بالمائة سنة2012م مقارنة بسنة 2011م، وهذا مؤشر على نمو الصناعات الغذائية الوطنية التي تحل محل الواردات الغذائية الأجنبية، إلا انه هذا لا يكفي بالنظر إلى حجم الواردات التي لا زالت تأتينا من الخارج.

وهذا كله يقودنا إلى أن الزيادة في حصة الواردات الوطنية تنجم عن الزيادة في التكاليف الداخلية مقارنة مع التكاليف العالمية ، والسب راجع إلى انخفاض سعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي بدوره يؤدي إلى رفع التكاليف الداخلية، وأن هناك علاقة عكسية بين الواردات وسعر الصرف الاسمي وتفسير ذلك أنه عند ارتفاع سعر الصرف الدينار الاسمي، تنخفض قيمة الدينار الجزائري، يترتب على ذلك أن يتنازل المواطنون على قدر أكبر من عملاتهم المحلية للحصول على وحدة واحدة من العملات الأجنبية، مما سيجعل أسعار الواردات مرتفعة نسبيا، فتنخفض الواردات، لكن هذا الانخفاض ضعيف والسبب راجع في ذلك إلى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي وتبعية الاقتصاد الوطني للعالم الخارجي فيما يخص الاستيراد[2].

---

[1] **عطاء الله بن طيرش**، أثر تغير سعر الصرف على تحري التجارة الخارجية-دراسة حالة الجزائر-، مذكر مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التجارة وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية 2010-2011 ، ص149-150

[2] **عطاء الله بن طيرش**، مرجع سبق ذكره، ص151

المبحث الثالث: مدى نجاح إدارة الصرف وتخفيض قيمة العملة الوطنية على سياسة تشجيع الصادرات

لقد اتبعت الجزائر سياستين هامتين في التجارة الخارجية منذ الاستقلال وهي سياسة إحلال الواردات وسياسة تشجيع الصادرات، ومع تواصل التحولات الاقتصادية في الجزائر خلال المرحلتين الاشتراكية واقتصاد السوق، واجه هذا الاقتصاد عدة هزات داخلية من خلال سوء التسيير ومتابعة أهداف البرامج التنموية من جهة، ومن جهة ثانية التحولات العالمية الضاغطة، وقد شملت هذه التحولات هاتين السياستين، وبعد أزمة النفط عام 1986م وانطلاق الإصلاحات الكبرى والتوجه الصريح نحو اقتصاد السوق فرض على الجزائر مواكبة هذا التوجه الجديد من خلال الهيكلة الشاملة والإصلاحات العميقة، فكان لتخفيض سعر الصرف الحظ الكبير في هذا التغيير من خلال التخفيضات المتتالية وصولا إلى التحرير التام، والذي ركز ت السلطات على هذا الفاعل الاقتصادي بشكل كبير على تحقيق التوازن النقدي والمالي خاصة في المراحل الحرجة من التحول، حيث كانت لإدارة سعر الصرف أثر مباشر وفاعل على السياسات المختلفة وبخاصة السياسات التجارية و برامجها، وذلك من خلال أثر تخفيضه على الصادرات.

المطلب الأول: إدارة الصرف الأجنبي وعلاقته بسياسة تشجيع الصادرات

تختلف التعابير عن سياسات تشجيع الصادرات في الجزائر فمنها ما تنعتها بالتنمية وأخرى بالترقية وغيرها وكلها تصب في مدلول واحد وهو الخروج من صادرات ريعية تتحكم فيها المنتجات خام المحروقات إلى صادرات حقيقة ذات منتجات صناعية وغيرها.

وتسعى الجزائر إلى أن يساهم التصدير في الاعتماد على مصادر مستقرة من النقد الأجنبي من خلال تنوع حصيلته من وجود أنواع عديدة من الصادرات السلعية والخدمية، بما لا يجعل موارد النقد الأجنبي والاحتياطات تخضع خضوعا لمورد واحد هو صادرات المحروقات، والذي بدوره يخضع لعوامل خارجية بعيدة عن القرارات الاقتصادية الوطنية التي تتحكم السوق العالمي في أسعارها.

ويعتبر البحث عن ترقية الصادرات خارج المحروقات، اختيار قديم نسبيا إن لم نقل حلما راود أغلب الحكومات الجزائرية، حيث أدرجته السلطة الاشتراكية ضمن منطق الاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادي كما حاولت سلطة إعادة الهيكلة نعته بسياسة إحلال الصادرات محل الواردات، كما هو معمول به في بعض دول أمريكا اللاتينية، ومع تدهور أسعار النفط في منتصف الثمانينات، لجأت إليها السلطة كأداة لتعويض الخسائر الناجمة عن تدهور أسعار المحروقات، واستمرت سياسة رد الاعتبار إلى هذه الفكرة غداة تطبيق برامج الاستقلالية والذي أعتمد على أسلوب التحريض الجبائي، لحفز المؤسسات على التصدير غير أن أسلوب الإطار المؤسساتي والقانوني لفكرة ترقية

الصادرات أثر سلبا على مردوديتها، وهو ما حاولت سلطة التعديل الهيكلي تلافيه من خلال استحداث مؤسسات لترقية الصادرات خارج المحروقات ومنح معاملة تفضيلية لمؤسسات التصدير.

أولا: إستراتيجية تنمية الصادرات الغير النفطية في الجزائر

1 – القرارات الأولى لتنمية الصادرات الغير النفطية :

لقد بدأت الجزائر تعي وضعها الاقتصادي مبكرا والمتمثل في أحادية التصدير وارتكاز الاقتصاد الوطني على إيرادات المحروقات حتى قبل أزمة النفط 1986م، فنتج عن هذا الوعي القرارات الأولى لتنمية الصادرات الغير النفطية وأهمها[1]:

أ- مذكرة رقم pm/CAB/409 بتاريخ 1984/05/20م المتعلقة بترقية الصادرات خارج المحروقات، والذي كان من جملة ما نصت عليه ما يلي:

- السماح للمتعاملين العموميين بالمعالجة بالتراضي مع الزبائن

- السماح للمتعاملين العموميين بالدخول في علاقة أعمال مع مؤسسات التصدير وللاستيراد الموجودة في الخارج

ب- التعليمة رقم 11 بتاريخ 1984/05/30م والمتعلقة بمنح بطاقة القروض لبعض المستخدمين في المؤسسات العمومية المصدرة

ج- مذكرة رقم pm/CAB/410 المتعلقة بإنشاء الهياكل المتخصصة في التصدير على مستوى مؤسسات التصدير، وأيضا على مستوى المتخلين في مجال التصدير(المؤسسات المنتجة،النقل،التأمين،العبور، البنوك)

د- المنشور رقم 990/10 بتاريخ 1984/06/10م لوزارة التجارة المتعلقة باستعمال وسائل الإعلان والإشهار لترقية الصادرات

و- مذكرة رقم 15 بتاريخ 1984/04/12م من وزارة المالية التي تجعل مدة ترحيل الأموال من تصدير المنتجات غير النفطية إلى مدة 120 يوما.

هـ- قرار رقم DF/DTM/85/082 من وزارة النقل والمتعلق بتخفيض 50% من أسعار استعمال تجهيزات وخدمات الموانئ

ي- قرار رقم DF/ DTM/083 من وزارة النقل، المتعلق بتسهيل النقل البحري في مجال التصدير خارج المنتجات النفطية

م- مرسوم رقم 86-46 بتاريخ 1986/12/24م والذي يحدد قائمة السلع والخدمات التي تستفيد من إعانات التصدير، وكذا تدعيم الأسعار الهدف منه هو تعويض التقييم المفرط للدينار الجزائري في السوق الرسمي، وهذا

[1] **مصطفى بن ساحة**، اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير،جامعة غرداية2011، ص104-106

التدعيم الخاص بالسلع المصدرة متغير حسب طبيعة السلع المصدرة ودرجة تكاملها الصناعي، وهو محدد بسقف قدره 50% من رقم الأعمال المحقق في الخارج

ن- الإعفاءات الضريبية للصادرات الغير النفطية قد فصل فيها القانون 09/85 بتاريخ 1985/12/26م القانون العضوي الخاص بقوانين المالية.

2 – السياسات والإجراءات المنتهجة:

لقد كان التدخل عبر السياسات وأدوات تحفيز الصادرات غير النفطية، من خلال التأثير على المؤسسات المنتجة بغرض الإنتاج من أجل التصدير(سياسة التصنيع التجاري)، ثم مؤسسات التصدير بغرض حثها على توسيع نشاطها التصديري والبحث عن الأسواق الخارجية ثم تحسن نوعية المنتج وتطويره .

أ – الامتيازات والتحفيزات الممنوحة للتصدير في الجزائر

جاء دستور 1989م معلنا عن تحرير التجارة الخارجية في نص المادة التاسعة منه، كما يعتبر المرسوم التنفيذي 91-37 المؤرخ في 1991/02/13م والمتعلق بشروط التدخل في التجارة الخارجية، ليجسد حرية التجارة الخارجية خاصة في مادته الثالثة الفقرة 02، ثم توالت نصوص وتدابير توضح كيفية تطبيق هذه القوانين مثل الأمر 03-04 المؤرخ في 2003/07/19 م المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات الاستيراد للبضائع وتصديرها، حيث زاد من تكريس مبدأ حرية التجارة الخارجية في مادته الثانية.

– التحفيز المالي :

لقد لعب القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، دورا محوريا من اجل تقييم وتكييف النظام المالي مع إجراءات وسياسات تشجيع الصادرات، **كما تم إنشاء الصندوق الوطني لترقية الصادرات FSPE لتقديم المساعدات المالية لعمليات التصدير، بالإضافة إلى عمليات التأمين التي تقوم بها الوكالة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات**، وتشمل هذه المساعدات المالية عموما في إطار ترقية ثلاث عمليات يرتكز عليها التصدير هي عملية البحث عن الأسواق الخارجية، عملية التحضير للتصدير، عملية التصدير.

– التحفيزات الجبائية للتصدير: بالإضافة إلى التحفيزات الضريبية على زيادة الإنتاج، هناك تدابير مباشرة تمارس على التبادل التجاري، التي تجسدها التعريفة الجمركية من خلال القانون91-90[1]، وتبسيطها[2] وتنسيق الإجراءات الجمركية والأنظمة المتعلقة بها.

---

[1] **قانون 91-90 بتاريخ 27 أفريل1991 المعدل بالمرسوم 91-241 بتاريخ 20 جويلية1991**، المتعلق بمصادقة الجزائر على الاتفاقية الدولية للنظام المنسق بروكسل 14-جوان 1993.

[2] **تعديل اتفاقية كيوتو** بتاريخ 06-06-1999 من خلال المرسوم الرئاسي 2000-447 بتاريخ 23-12-2000.

ب – هيكل حوافز التصدير:

– **تأمين وضمان الصادرات:** فبعدما أن كانت تتم عن طريق شركات تأمين غير متخصصة (الشركة الجزائرية لتامين وإعادة التأمين،والشركة الجزائرية للتأمينات الشاملة)، تم إنشاء نظام جديد لتأمين وضمان الصادرات مع بداية 1996م تديره الشركة الجزائرية لتامين وضمان الصادرات (CAGEX)، حيث يتم بموجب هذا النظام تأمين الشركات المصدرة من الأخطار التجارية وغير التجارية وأخطار الكوارث الطبيعية، إضافة للمشاركة في المعارض الدولية واستكشاف أسواق جديدة[1].

– **تمويل الصادرات:** ويتم من خلال:

- ✓ تقديم قروض للمؤسسات الراغبة في التصدير سواء لاستيراد المواد الأولية الداخلة في المنتجات المعدة للتصدير، أو أثناء العملية التصديرية، أو بإنشاء الشباك الوحيد على مستوى البنوك لتسهيل العمليات المالية للمصدرين؛
- ✓ تم إنشاء الصندوق الخاص بتنمية الصادرات(ESPE)، بمقتضى قانون المالي 1996م، ويقوم هذا الصندوق بمساعدة المؤسسات الراغبة في المشاركة في المعرض الدولية المسجلة في برنامج وزارة التجارة، وكذا بعض المعارض الولية الأخرى، بالإضافة إلى تغطية النقل وعبور العينات، وتفعيلا أكثر لهذا الصندوق صدر قرار وزاري مشترك رقم 10 في 2000/03/26 يحدد شروط الاستفادة من مساعدة الدولة انطلاقا من هذا الصندوق، وإعفاء عمليات التصدير من الرسوم على رقم الأعمال والضرائب المباشرة وغيرها.

– **الإطار المؤسساتي** : تم إنشاء الغرفة التجارية للتجارة والصناعة (CACI)، والشركة الجزائرية للأسواق والمعارض (SAFEX)، والمرصد الوطني للأسواق الخارجية، وكذا المركز الوطني للوثائق الاقتصادية، ثم تحولا بعد ذلك إلى الديوان الجزائري لتنمية التجارة الخارجية (PROMEX) في أكتوبر 1996م، ليقوم بدعم المتعاملين الجزائريين في استكشاف الأسواق الخارجية، وربط العلاقات مع المتعاملين الأجانب، إضافة إلى تنمية منتجاتهم وتثمين صفقات التصدير[2].

– **تخفيض سعر الصرف:** قامت السلطات الجزائرية بتخفيض التدريجي لسعر الصرف العملة، وصلا للتخفيض التام بعد 1994م، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على الإنتاج الوطني من السلع والخدمات القابلة للتصدير بافتراض وجود مرونة طلب سعرية.

ج – إجراءات أخرى: وتتمثل في :

---

[1] **وصاف سعدي**، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث العدد 01-2002، ص11

[2] **مرسوم تنفيذي رقم:96–327 بتاريخ 01 أكتوبر 1996**، يتضمن إنشاء الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية، الجريدة الرسمية عدد 58 مؤرخة في 06 أكتوبر 1996، ص 9

- إنشاء شهادة المصدر؛
- إنشاء مجلس أعلى لتنمية الصادرات مهمته القيام برسم الإستراتيجية الكلية لتنمية الصادرات الوطني، ومتابعة تنفيذها؛
- الدعوة إلى إنشاء الشركات التجارية المتخصصة في التصدير بهدف التغلب على مشكلة ضعف كفاءة وإمكانيات الشركات الصغيرة والمتوسطة؛
- إنشاء ملف وطني إحصائي للمصدرين (FINADEX) على مستوى ديوان تنمية التجارة لخارجية
- إنشاء مستودعات للتصدير على مستوى الجمارك؛
- إنشاء ممثلين تجاريين على مستوى بعض سفاراتنا بالخارج؛
- عصرنه إدارة الجمارك على مستولى آليات العمل بما يتناسب مع التحولات الاقتصادية الدولية.

ثانيا: إنجازات إستراتيجية تنمية الصادرات في الجزائر

لقد أخذت إستراتيجية تشجيع الصادرات خارج المحروقات، تأخذ إطارا جديا مبرمجا منذ سنة 1991م في إطار الإصلاحات التي مست قطاع التجارة الخارجية، ولمعرفة إنجازات هاته الإستراتيجية من الضروري الوقوف على تطورات الاتجاه العام للصادرات الغير النفطية في الفترة التي سبقت تطبيق الإستراتيجية والمرحلة التي تلتها .

1 – تطور قيمة الصادرات غير النفطية قبل تطبيق الإستراتيجية (1992م):

سجلت الصادرات غير النفطية خلال هذه الفترة تذبذبا ملحوظا تراوح بين النمو والانخفاض، حيث بلغت 1525 مليون دينار جزائري سنة 1970، لتتراجع بعد طلك سنة 1972م إلى مبلغ 1038 مليون دينار جزائري بانخفاض عن السنة التي سبقتها بنسبة 1.89%، ثم سجلت بعد ذلك ارتفاعا خلال سنة 1974م بنسبة 4.7% لتبلغ قيمتها 1333 مليون دينار.

ثم استمر هذا التذبذب على نفس المنوال سنوات الثمانينيات، وسجلت ارتفاعا بمتوسط 3.75%، أما بالنسبة لسنة 1990م فقد سجلت الصادرات غير النفطية مبلغ 4301 مليون دينار بنسبة ارتفاع قدرها 42.89% لتنخفض في السنة الموالية لها إلى قيمة 3430 مليون دينار وبنسبة 20.35%[1].

وخلال هذه الفترة نلاحظ أن الصادرات غير النفطية لم تخرج من الانخفاض الذي يرافقه ارتفاع ضعيف من سنة لأخرى، وذلك لأنه لم تكن هناك برامج ولا أهداف لتنمية الصادرات غير النفطية وحتى بعض البرامج التي شرع في تنفيذها في آخر الفترة لم تعط ثمارها لأنها كانت في مراحلها الأولى.

وفيما يلي جدول **رقم (3–6)** يلخص تطور الصادرات غير النفطية للفترة المذكورة أعلاه، والتي تتمثل في فترة ما قبل تنفيذ إجراءات تنمية الصادرات.

---

[1] **مصطفى بن ساحة**، مرجع سبق ذكره، ص122

جدول رقم (3-6): تطور الصادرات غير النفطية من 1970 إلى 1991م (الوحدة: مليون دينار جزائري)

السنوات	1970	1972	1974	1979	1984	1987	1989	1990	1991
الصادرات غ ن	1525	1038	1333	895	1461	1036	3010	4301	3430
نسبة النمو	-	1.89-	4.71	6.28-	62.69	11.15	21.02	42.89	20.25-

المصدر: **مصطفى بن ساحة**، مرجع سبق ذكره، ص123

الشكل رقم (3-8): تطور الصادرات غير النفطية من 1970 إلى 1991م (الوحدة: مليون دينار جزائري)

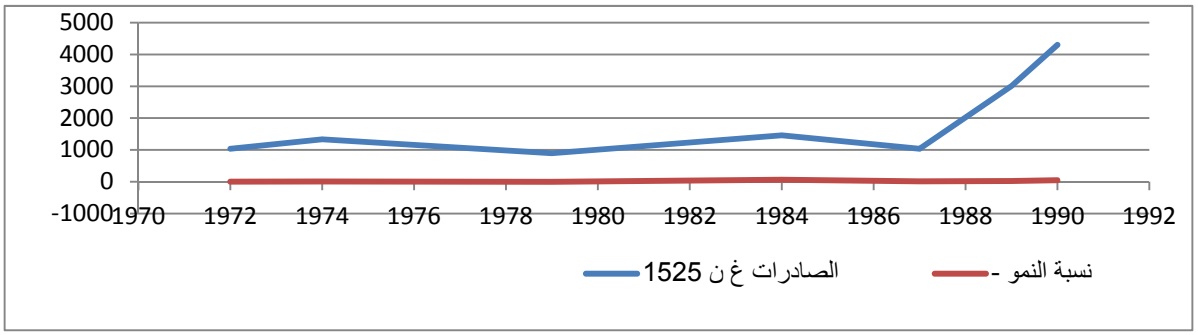

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-6)باستخدام برنامج EXCEL

2 – تطور قيمة الصادرات غير النفطية بعد 1992م

في هذه الفترة نمت الصادرات غير النفطية بشكل مضطرد وحققت ارتفاعا متزايدا من سنة إلى أخرى ولم تعرف الانخفاض إلا نادرا، ولكن على الرغم من الجهود المبذولة من الدولة الجزائرية لتنمية الصادرات، لم تتجاوز الصادرات غير النفطية للجزائر معدل05% في أحسن الأحوال.

فالحكومة المتوالية منذ ذلك التاريخ إلى يومنا الحالي عملت على تسطير برامج بغرض تنمية الصادرات غير النفطية واستهدفت مبلغ 2 مليار دولار، إلا أن الهدف لم يجد طريقة للتحقيق، وبقي مبلغ الصادرات غير النفطية يتراوح ما بين 500 إلى 800 مليون دولار.

وفيما يلي جدول(3-7) يوضح تطور الصادرات خارج المحروقات قطاع النفط من سنة 1992 إلى غاية سنة 2009 م.

جدول رقم (3-7): تطور الصادرات غير النفطية(1992-2009م)(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

السنوات	1992	1994	1996	1998	2000	2002	2004	2006	2008	2009
الصادرات غير النفطية	461.66	176.86	784.79	372.58	612	734	781	1184	1893	1047

المرجع: مصطفى بن ساحة، مرجع سبق ذكره، ص 124

الشكل رقم (3-9): تطور الصادرات غير النفطية(1992-2009م)(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

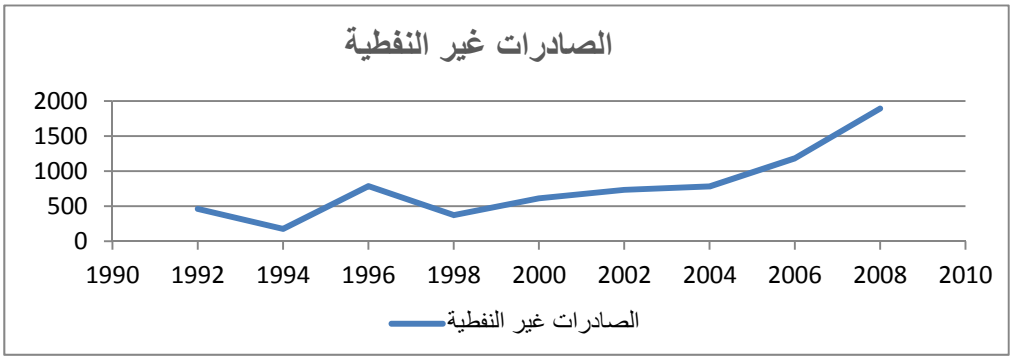

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-7).باستخدام برنامج EXCEL

ثالثا: فعالية إدارة الصرف الأجنبي وتأثيره على سياسة تشجيع الصادرات

يمكن ملاحظة فعالية إدارة الصرف في الجزائر وأثره على سياسة تشجيع الصادرات من خلال تطور سعر الصرف الاسمي و ولفعلي الحقيقي وتتبع مساره في التأثير على الصادرات .

تطور سعر الصرف الاسمي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي:

الجدول رقم (3-8): تطور الرقم القياسي لسعر الصرف الاسمي و سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري (نموذج صندوق النقد الدولي خلال الفترة 1990-2007م

البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
سعر الصرف الفعلي الاسمي	539.75	268.87	217.65	226.1	159.52	105.3	94.6	101.5	105.95
سعر الصرف الفعلي الحقيقي	183.25	110.7	113.7	136.57	117.57	98.25	100.25	108.2	113.5
البيان	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
سعر الصرف الفعلي الاسمي	100.37	100	103.35	97.57	88.8	88.75	86.3	86.45	85.3
سعر الصرف الفعلي الحقيقي	104.87	100	103.5	95.2	86.12	86.62	83.15	83.22	82.6

المصدر: عطاء الله بن طبرش ، مرجع سابق،ص 124

الشكل رقم (3-10): تطور الرقم القياسي لسعر الصرف الاسمي و سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري (نموذج صندوق النقد الدولي خلال الفترة 1990-2007م

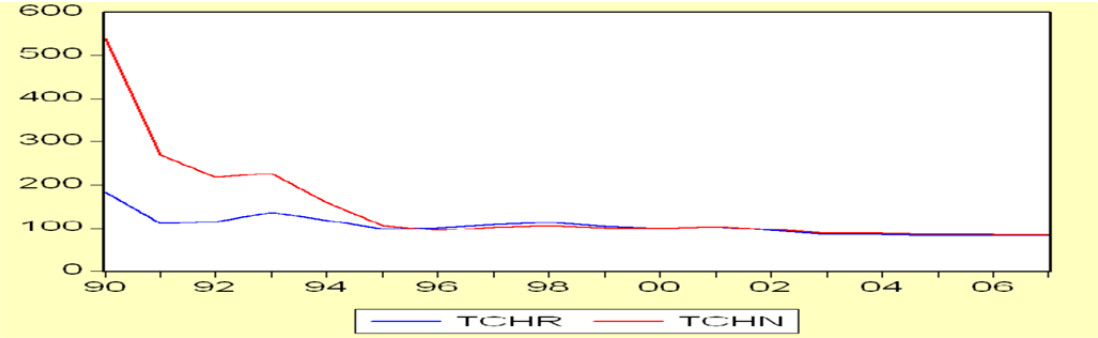

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (**3-8**)، باستخدام برنامج Eviews

من خلال متابعة مسار كل من سعر الصرف الاسمي والفعلي الحقيقي، يتبين أنه في بداية فترة التسعينات كان الفرق كبيرا بينهما نظرا للإختلالات الكبيرة التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري على الصعيد الداخلي والمتمثل في ارتفاع معدل التضخم، وعلى الصعيد الخارجي والمتمثل في العجز المسجل في ميزان المدفوعات وضعف احتياطات الصرف، استمر الوضع على هذا الحال إلى غاية سنة 1997م، وهي السنة التي عرفت انخفاض معدل التضخم إلى حدود 5%.

نلاحظ كذلك أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي قد ارتفع بين 1991و1993م نتيجة حدوث صدمات معاكسة لشروط التبادل وذلك لانتهاج الحكومة لسياسة نقدية ومالية توسعية أدت إلى جعل التضخم في الجزائر باستمرار أعلى من معدل التضخم السائد لدى الشركاء التجاريين، انعكست على ارتفاع القوة الشرائية للدينار الجزائري بنسبة 50%، إلا أن ذلك لم يستمر طويلا فقد أدت تخفيض سعر الصرف سنة 1994 بنسبة 40% وانتهاج بنك الجزائر لسياسة مضادة للتضخم إلى تدهور سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

عاد سعر الصرف الفعلي الحقيقي للتحسن من جديد خلال الفترة 1995-1997م، وذلك كنتيجة للآثار التضخمية للتخفيض، ابتداءا من سنة 1997 إلى غاية 2007م يلاحظ من خلال الشكل رقم3-10 تطابق منحنى سعر الصرف الفعلي الاسمي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي، وهو ما اعتبره صندوق النقد الدولي حالة التوازن لسعر صرف الدينار، وحسب الدراسة التي قام بها Taline يوضح الشكل رقم3-10 تغير سعر الصرف الفعلي الحقيقي، والذي بدأ يقترب من سعر الصرف التوازني منتصف التسعينات، ويتضح أنه يحوم حول هذا السعر في حدود هامش تقلب أقل من 10% ارتفاعا ونزولا.

المطلب الثاني: مدى انعكاسات تخفيض سعر الصرف على الصادرات في فترة التحول الهامة بين 1990-1998م

إن الأثر المباشر لتخفيض سعر الصرف هو انخفاض أسعار السلع المحلية الموجهة للتصدير بدلالة العملة الأجنبية، مما ينتج عنه ارتفاع الطلب الخارجي على هذه السلع، وفيما يلي نتبع تطور الصادرات الجزائرية في ظل التخفيضات المتتالية التي عرفها الدينار في إطار برامج التصحيح، وذلك بالاستناد إلى الجدول الموالي الذي يظهر الفترة التي سبقت الاستفادة من البرامج المدرج في اتفاق عام 1994[1]:

جدول رقم (3-9): تطور الصادرات الجزائرية 1990-1994م (%)

	1990	1991	1992	1993	1994
المواد الغذائية	0.45	0.45	0.72	1.00	0.40
الطاقة والزيوت	96.11	96.91	97.2897	97.35	96.50
مواد خام	0.28	0.36	0.29	0.15	0.27
مواد نصف مصنعة	1.86	1.39	0.69	2.84	2.37
مواد التجهيز	0.03	0.04	0.02	0.07	0.03
مواد التجهيز	0.68	0.05	0.60	0.10	0.11
المواد الاستهلاكية	0.59	0.35	0.40	0.59	0.26
المجموع	100	100	100	100	100

المصدر: **نعمان سعيدي**، مرجع سبق ذكره، ص265

ما يلفت في هذا الجدول رقم (**3-9**) هو اعتماد الجزائر على المحروقات بالدرجة الأولى، إذ يتجاوز نصيب هذه المادة من الصادرات الجزائرية خلال الفترة المشار إليها بـ:95%

إن التخفيض الذي تم في إطار الاستعداد الائتماني الثاني بتاريخ 1991م والمقدر بـ22.5% لم تظهر آثاره على الصادرات بحيث أنه يحدث تغيير معتبر في تشكيلتها وسيطرت المحروقات على باقي الصادرات، ويتجلى ذلك بوضوح في تشكيلتها وسيطرت المحروقات على باقي الصادرات، ويتجلى ذلك بوضوح من خلال تطور الصادرات الجزائرية المبينة في الجدول(3-10)[2].

الجدول رقم (3-10): تطور الصادرات الجزائرية 1991-1998م (الوحدة مليار دولار)

	1991	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الصادرات (**FOB**)	12.88	12.44	11.51	10.41	8.89	10.25	13.20	13.82	10.14
محروقات	12.35	11.97	11.00	9.90	8.60	9.70	12.60	13.18	9.77
صادرات أخرى	0.53	0.47	0.50	0.50	0.30	0.50	0.60	0.64	0.37

[1] **نعمان سعيدي**، مرجع سبق ذكره، ص265

[2] **نعمان سعيدي**، مرجع سبق ذكره، ص266

المصدر بنك الجزائر (نعمان سعيدي،مرجع سبق ذكره، ص266

الشكل رقم (3-11): تطور الصادرات الجزائرية 1991-1998م (الوحدة مليار دولار)

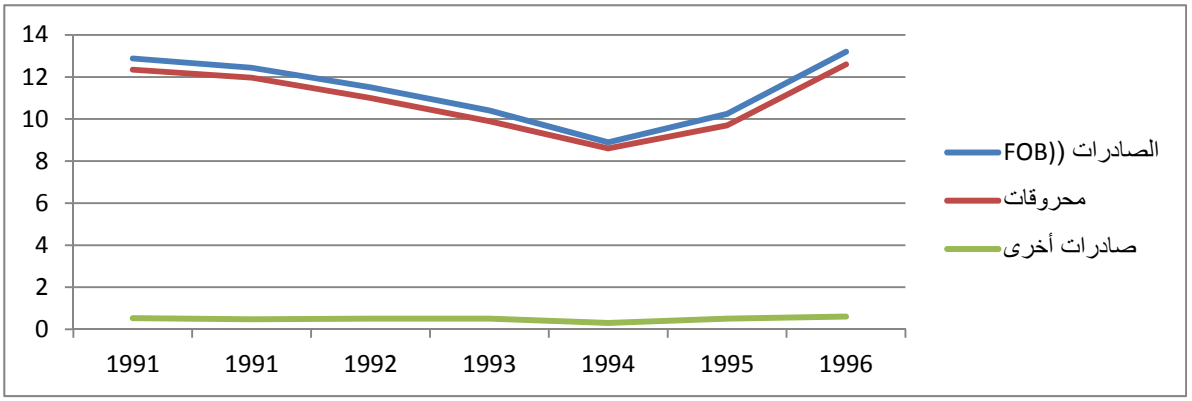

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم: (**3-10**) باستخدام برنامج EXCEL

لقد أعقب عملية التخفيض هذه، انخفاض في متحصلات الدولة من الصادرات النفطية والسبب في ذلك يعود أساس إلى:

- انخفاض حجم الصادرات وأسعارها نتيجة وفرة المخزون لدى الدول المستهلكة للمحروقات
- النمو الضعيف للاقتصاد العالمي
- ارتفاع إنتاج بترول الشمال
- تتحدد أسعار وحجم حصة كل دولة عضو في الأوبك في إطار هذا الكارتل، مما يعني عدم مرونة السعر والحجم أمام أي تغير في قيمة الدينار.

أما فيما يتعلق بالصادرات الزراعية، فلقد سجلت انخفاضا محسوسا نتيجة الجفاف الذي أصاب البلاد طيلة السنوات 1992-1993-1994م

وفي إطار الاتفاق الثالث المبرم سنة 1994م، قامت السلطات النقدية بتخفيض آخر في قيمة الدينار وصل إلى حدود 40.17%، حيث انتقل سعر الدولار بتسعيرة يوم 94/04/10.

بالرجوع إلى الجدول أعلاه، نجد أن الإيرادات المتأتية من الصادرات عرفت أدنى قيمة لها، حيث بلغت 8.89 مليار دولار، والسبب فيذلك يعود إلى الانخفاض المتواصل لأسعار البترول، بالإضافة إلى الجفاف وكذلك نسبة التضخم التي قاربت 39%، إذ بلغت حصة الصادرات من غير المحروقات حوالي 300 مليون دولار فقط، وبالتالي فإن الأثر المرجو من عملية التخفيض لم يتحقق على مستوى الصادرات.

لكن ابتداءا من سنة 1995م تاريخ توقيع اتفاق التمويل الموسع، انتعشت الصادرات الجزائرية وسجلت ارتفاعا محسوسا في السنوات1995و1996و1997م، إذ بلغت على التوالي 10.25 مليار دولار و13.20 مليار دولار و13.82 مليار دولار، بينما تراجعت قيمة الصادرات في السنة الأخيرة من برنامج التصحيح والسبب في ذلك

راجع إلى تقهقر المتوسط السنوي لأسعار النفط الذي بلغ مستوى 12.94 دولار للبرميل، وقد ساعدت عدة معطيات في بلوغ هذه الوضعية، نذكر منها[1]:

- التحسن في مستوى أسعار المحروقات، حيث ارتفعت أسعار سلة خامات الأوبك بما يزيد عن 8% في 1995 وبحوالي 20% في 1996 و19.49 في عام 1997م.
- الظروف المناخية التي ساعدت على الرفع من مستوى الإنتاج الزراعي
- الضغط على مستوى التضخم، إذ بلغ المعدل السنوي في نهاية 1995م الـ15%.

لكن يبقى نصيب الصادرات من غير المحروقات ضعيف جدا، لا يرقى إلى مستوى الإجراءات والتدابير المتنوعة التي اتخذت في إطار البرامج، بحيث بلغ متوسطه نسبة 4.68%، وتبقى حصة الأسد للمحروقات بنسبة 95.32%.

أما صادرات القطاع الصناعي، فإنها لم ترق إلى الأهداف المسطرة لها، إذ أن نمو الإنتاج الداخلي الخام خارج المحروقات وخارج القطاع الزراعي، سجل نتائج سلبية قدرت بـ1.4% سنة 1995م وذلك راجع إلى ضعف فعالية القطاع الصناعي الذي يشكو من قيود هيكلية بالدرجة الأولى.

الجدول رقم (3-11): نسب الصادرات من غير المحروقات من مجموع الصادرات للفترة 1990-1998م (%)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
النسبة المئوية	4.11	3.79	4.34	4.80	3.37	4.88	4.55	4.63	3.79

المصدر **نعمان سعيدي**، مرجع سبق ذكره، ص268

الشكل رقم (3-12): نسب الصادرات من غير المحروقات من مجموع الصادرات للفترة 1990-1998م (%)

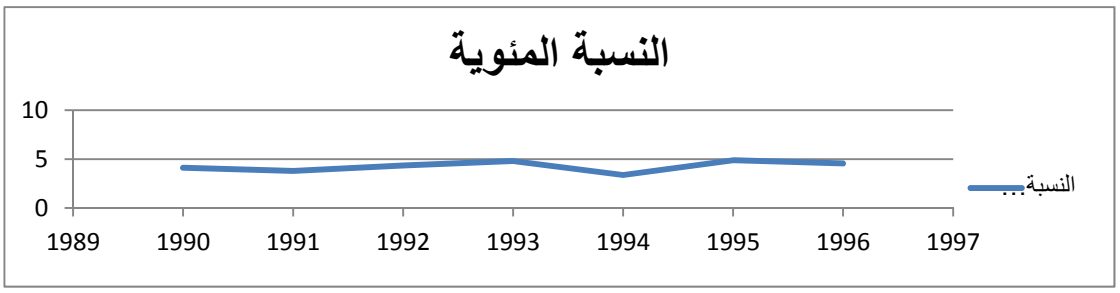

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم: **3-11**، باستخدام برنامج EXCEL

نلاحظ من خلال تتبع أرقام هذا الجدول (3-11)، أن تغير نسبة الصادرات منذ 1990 إلى غاية 1998م هو فقط +0.49%، أي ما يعادل0.11 مليار دولار فقط.

[1] **نعمان سعيدي**، مرجع سبق ذكره، ص267

والسؤال المطروح، هل هذه النتيجة كافية ومرضية بالنظر إلى التضحيات المقدمة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والمالي، نتيجة التخفيضات المتتالية في إطار برامج ضخمة ترعاها هيئة في مستوى صندوق النقد الدولي؟

ما يمكن استخلاصه، أن عمليات الانزلاق والتخفيضات التي عرفها الدينار طيلة هذه الفترة، فشلت في تحقيق مبتغاها، إذ أن الصادرات خارج المحروقات لم تعرف انتعاشا كما كان منتظرا، خاصة في الفترة الممتدة بين 1991و1994م، وهذا يدل على عدم استجابة الصادرات لعملية تخفيض قيمة الدينار، حتى وان سجلت(الصادرات خارج المحروقات) نسبة موجبة في سنة 1992م إلا أن ذلك غير كافي، على اعتبار أن نسبة التخفيض وصلت حوالي ثلاثة إضعاف نسبة الزيادة في الصادرات، بينما استطاعت نسبة تطور الصادرات خارج المحروقات تجاوز نسبة التخفيض الحاصل في الدينار الجزائري بداية من سنة 1995م، أين وصلت إلى حدود 35.98%، والسبب في ذلك يعود إلى ما يعرف ويمكن تبيان ذلك من خلال الجدول رقم (3-12)[1]:

الجدول رقم (3-12): نسبة تطور الصادرات خارج المحروقات مقارنة بنسبة التخفيض للفترة 1991-1998م (**%**)

	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
نسبة تغير صرف الدينار مقابل الدولار	106.36	18.19	06.92	40.17	35.98	14.85	5.41	1.61
نسبة تطور الصادرات خارج المحروقات	11.32-	6.38+	0.00	40.00-	66.66+	20.00+	6.66+	43.19-

المصدر: **نعمان سعيدي**، مرجع سبق ذكره، ص268

الشكل رقم (3-13): نسبة تطور الصادرات خارج المحروقات مقارنة بنسبة التخفيض للفترة 1990-1998م (%)

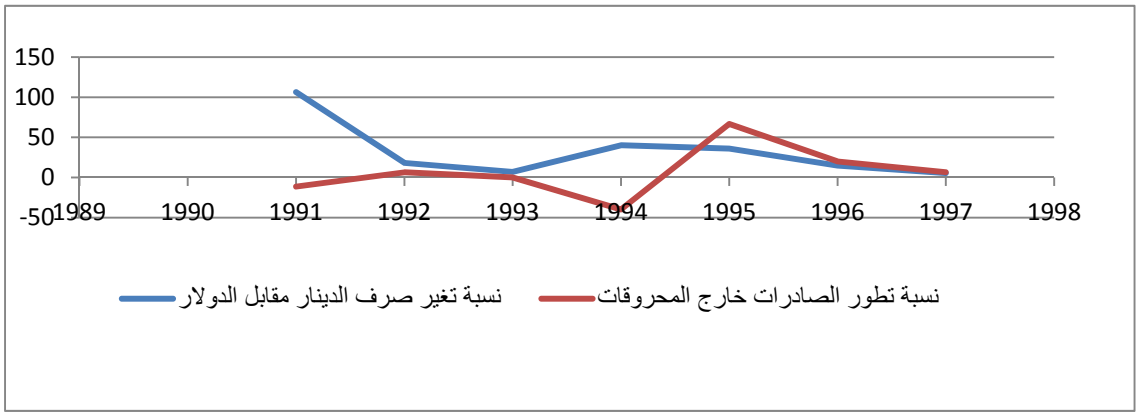

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-12)، باستخدام برنامج EXCEL

[1] **نعمان سعيدي**، مرجع سبق ذكره، ص268

المطلب الثالث: تخفيض قيمة العملة الوطنية وتأثيرها على سياسة تشجيع الصادرات

يمكن التوصل إلى اثر تخفيض سعر الصرف على سياسة تشجيع الصادرات من خلال تأثيره على الصادرات، حيث يعتبر الهدف الأخير للتطبيق هذه السياسة.

أولا: أثر تخفيض قيمة العملة الوطنية على الصادرات

من المعروف اقتصاديا تخفيض سعر العملة الوطنية يؤدي إلى زيادة الصادرات من السلع الوطنية، مما يخلق زيادة في نمو الطلب الخارجي عليها، وبالتالي زيادة في حجم وقيمة الصادرات الوطنية، وانخفاض في الواردات من السلع والخدمات، مما يؤدي في العجز في الميزان التجاري، حيث سجل الميزان التجاري الجزائري في بدايات التخفيض الأولى خاصة في سنة 1995م عجزا بقيمة 521 مليون دولار مقابل 864 مليون دولار سنة 1994م، كما أن الصادرات لجزائرية عرفت في نفس السنة ارتفاعا بنسبة21% و يعود هذا الارتفاع إلى[1]:

-التحسن الذي عرفته أسواق تصدير النفط

- القيمة المرتفعة للصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث قدرت بـ510 مليون دولار خلال سنة 1995م، و276 مليون دولار سنة 1994م، حيث تتشكل هذه الصادرات من مواد نصف مصنعة ومواد غذائية وتجهيزات صناعية.

ومهما كان التحسن في الصادرات من السلع الوطنية، فإنه يستوجب على المؤسسات الوطنية أن تزيد مبيعاتها للخارج، حتى تتمكن من تغطية الخسارة في لإيرادات العملة الأجنبية المنجرة عن إنخفاض قيمة العملة الوطنية، وخلق دفع قوي للأنشطة الاقتصادية مع المحافظة على مرونة الطلب الخارجي بالنسبة للسعر إضافة إلى الخصائص الأخرى للسلع.

ثانيا: التحليل الوصفي لأثر تخفيض قيمة العملة الوطنية على الصادرات الفترة 1990 -2012

الجدول رقم (3-13): وضعية الصادرات في ظل مختلف أنظمة الصرف المطبقة في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2012م

البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
نظام الصرف المطبق	نظام الربط إلى سلة من العملات (14 عملة لأهم الشركاء التجاريين)				نظام جلسات التثبيت		نظام التعويم المدار (في إطار سوق الصرف مابين البنوك)		
سعر صرف الدينار$	9	18.5	21.8	23.4	35.1	47.6	54.7	57.7	58.8
سعر برميل النفط	24.2	20.4	20.05	17.8	16.3	17.6	21.7	19.49	12.94
الصادرات	11.3	12.1	10.83	10.09	8.34	10.24	13.37	13.88	10.21

[1] **مبارك بوعشة**، السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية، جامعة متنوري قسنطينة 1999- http://www.webreview.dz/IMG/pdf/_45.pdf، 2012/06/03،ص90

البيان	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نظام الصرف المطبق	نظام التعويم المدار (في إطار سوق الصرف مابين البنوك)								
سعر صرف الدينار$	66.6	75.25	77.26	79.68	77.39	72.06	73.35	72.64	69.37
سعر برميل النفط	17.91	28.5	24.85	25.24	29.03	38.66	54.64	65.85	74.95
الصادرات	12.52	22.03	19.13	18.82	24.61	32.08	46	54.61	60.16

البيان	2008	2009	2010	2011	2012
نظام الصرف المطبق	نظام التعويم المدار (في إطار سوق الصرف مابين البنوك)				
سعر صرف الدينار$	64.58	71.41	73.51	72.28	75.85
سعر برميل النفط	99.97	100.1	112.5	111	111
الصادرات	79.29	45.17	57.053	68.28	-

المصدر: عطاء الله بن طيرش مرجع سبق ذكره – محافظ البنك المركزي التقرير السنوي 2012

-CNIS, La bourse des affaire, publication éditée par la CACI, 2011-2012

-CNIS, La bourse des affaire, publication éditée par la CACI, 2011-2012,

- LICCAL, Revue mensuelle éditée par la CACI,2011-2012

الشكل رقم(3-14): وضعية الصادرات في ظل مختلف أنظمة الصرف المطبقة في الجزائر خلال الفترة 1990 -2012م

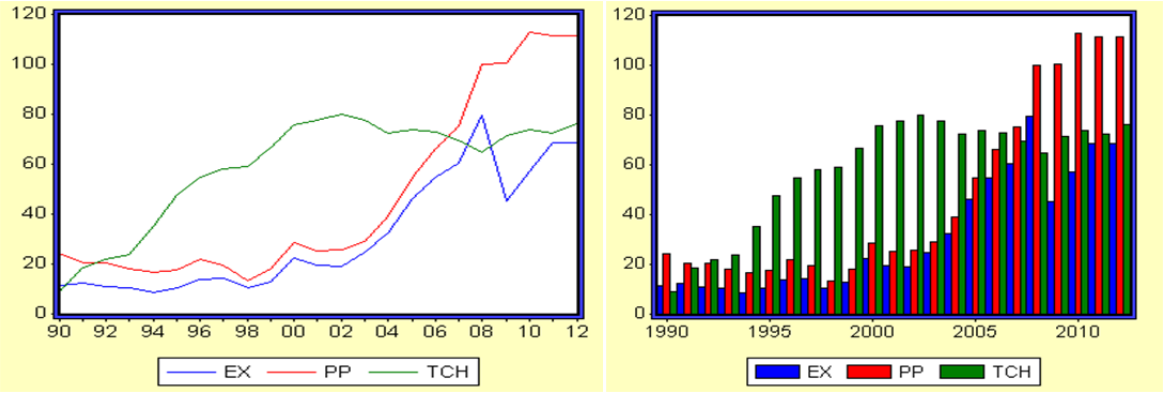

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (**3-13**) باستخدام برنامج Eviews

نلاحظ من خلال الجدول رقم (**3-13**)، أن الفترة الممتدة من سنة 1990-1993م والتي سادها نظام الربط إلى سلة من العملات، رفع صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي (تخفيض قيمة الدينار الجزائري) وذلك في إطار تحرير سعر الصرف الدينار الجزائري بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، حيث أن سعر صرف الدينار مقابل

الدولار كان يساوي 9 دينار للدولار سنة 1990 ثم قفز سنة 1993م إلى 23.4 دينار للدولار أي أن الدينار الجزائري فقد قيمته بنسبة160% في غضون أربع سنوات، وذلك بسبب برامج التثبيت الهيكلي، بينما نجد أن قيمة الصادرات الاسمية مرتفعة إذا ما قورنت مع سنوات الثمانينات، والسبب راجع في ذلك إلى ارتفاع معدل التضخم خاصة سنوات التسعينات، لكن في خلال هذه الفترة كانت في تناقص طفيف حيث كانت تساوي 11.3 مليار دولار أمريكي في سنة 1990م، ثم انخفضت سنة 1993م إلى 10.09 مليار دولار أمريكي، وهذا بالرغم أن تخفيض قيمة الدينار كان يهدف أساسا إلى تشجيع الصادرات وتقليص الواردات، لكن هذا لم يحدث بسبب انخفاض أسعار البترول في السوق العالمي حيث يقدر سعر برميل البترول في سنة 1990 بـ20.4 دولار ثم انخفض إلى 17.8 دولار سنة 1993م، بالإضافة إلى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي الوطني واعتماده على سلعة وحيدة في تصديره للعالم الخارجي وهو سلعة البترول.

أما الفترة الممتدة من سنة 1994-1995م والتي سادها نظام جلسات التثبيت، نلاحظ أن بنك الجزائر واصل تخفيض قيمة العملة حيث بلغ سعر صرف الدينار مقابل الدولار في سنة 1994م قيمة 35.1 دينار للدولار الواحد، ثم ارتفع سعر صرف الدينار مقابل الدولار إلى 47.6 دينار للدولار سنة 1995م، أي أن الدينار الجزائري فقد قيمته ما نسبته 35.61%، بينما نلاحظ أن الصادرات في تناقص مستمر عكس ما كان متوقع حيث كانت تساوي في سنة 1994 قيمة 8.34 مليار دولار أمريكي، ثم ارتفعت ارتفاعا طفيفا إلى 10.24 مليار دولار، والسبب راجع في ذلك دائما إلى انخفاض سعر برميل البترول الذي كان سعره يساوي في سنة 1994 قيمة 16.3 دولار للبرميل ثم ارتفع قليلا سنة 1995 إلى 17.6 دولار للبرميل.

وفي خلال الفترة الممتدة من سنة 1996-2008م والتي سادها نظام التعويم المدار، نلاحظ أن السلطات النقدية للبلاد والمتمثلة في بنك الجزائر، واصلت اعتمادها على سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري، حيث بلغ سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار في سنة 2002م قيمة 79.7 دينار جزائري، في حين نلاحظ أن الصادرات في تزايد مستمر، حيث بلغت في نفس السنة قيمة 18.82 مليار دولار، ثم قفزت إلى 79.29 دولار في سنة 2008م، والسبب راجع إلى ارتفاع سعر برميل البترول الذي وصل أعلى قيمة له، وذلك في سنة 2008م بواقع 99.97 دولار للبرميل[1]، وبعد آثار الأزمة التي أثرت على الطلب على المحروقات دول منظمة(أوبك)، والتي ظهرت أثارها 2009م على الاقتصاد الجزائري بتدني قيمة الصادرات حيث بلغت أدنى مستوياتها منذ عشرية كاملة، بدأ الوضع يتحسن في السنوات اللاحقة حيث ساهم ارتفاع سعر البترول عام 2011م في تحقيق مستوى عائدات تجاوز حدود 68.28 مليار دولار.

---

[1] **عطاء الله بن طيرش**، أثر تغير سعر الصرف على تحري التجارة الخارجية-دراسة حالة الجزائر-، مذكر مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التجارة وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية 2010-2011، ص146-147

ومن هنا نلاحظ أن عدم تنوع الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الوطني واعتماده الشبه الكلي على البترول، يرهن ارتفاع الصادرات بارتفاع سعر البترول وبالتالي زيادة قيمة الصادرات تابعة للزيادة في صادرات سلعة البترول.

ثالثا: مدى تأثر أسلوب المرونات على تشجيع الصادرات

إن تخفيض سعر الدينار حسب أسلوب المرونات المنصوص به من طرف صندوق انقد الدولي ضمن إجراءات التصحيح الهيكلي، لم يكن له الأثر الآني على مستوى توازن ميزان المدفوعات، وترتكز عليه معظم سياسات الإصلاح التي تنصح بها مؤسسات النقد الدولية، وباعتبار ذلك جرى أيضا بالنسبة للجزائر نلاحظ ما يلي[1] :

إن شرط مار شال- لينر يكون صحيحا فقط إذا ما كان عجز الميزان طفيفا، وهي الحالة التي تكون فيها الصادرات مساوية تقريبا لقيمة الواردات، وعندما تكون مرونة العرض المحلي من سلع الواردات والصادرات كبيرا جدا، وهو شرط يصعب توفره خاصة إذا ما تعلق الأمر بالدول النامية حيث يكون العرض المحلي لهذه الدول غير مرن نتيجة لضعف بنيتها الاقتصادية وهو ما يعني عدم قدرة جهازها الإنتاجي للتكيف مع التغير في الأسعار لزيادة إنتاج سلع التصدير أو زيادة إنتاج السلع التي تحل محل الواردات، فمعظم الدول النامية صادراتها أحادية البضاعة، إذ لا تكاد تصدر منتوج واحد في أغلب الحيان يرتكز على المواد الولية الإستخراجية، وهي الحالة الملاحظة بالنسبة للجزائر، حيث أن صادرات السلع تتكون أساسا من المحروقات التي ظلت تمثل نسبة تفوق 95% من مجموع الصادرات على طول الثلاثة عقود الماضية، بينما بقية المنتوجات لا تشكل سوى نسبة مهملة وهي لا تتعدى بعض المنتجات الفلاحية كالتمور، وبعض المنتجات الصناعية التي لا تتطلب تكنولوجيا عالية.

وبالتالي فإن تخفيض قيمة الدينار لا يشجع الصادرات ما دام الهيكل الإنتاجي المحلي مبني أساسا على استخراج المحروقات وتصديرها، إذ أن زيادة الطلب الخارجي على المحروقات تحكمه عوامل خارجية تتعلق باقتصاديات الدول الأخرى من جهة وظروف الطلب العالمي وبخاصة أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وحجم العرض والطلب العالميين إضافة إلى تقلبات أسعار الصرف العملات الرئيسية وبخاصة الدولار والأورو، وقبل جانفي 2002م أسعار العملات الأوروبية، والنتيجة هي أن تخفيض قيمة الدينار لم يكن له أدنى تاثير على زيادة الصادرات، **وبالتالي فإن الحجة القائلة بأن الرفع من الصادرات يتطلب تخفيض سعر الدينار هي حجة باطلة علميا، على الأقل بالنسبة للجزائر والدول الأحادية مادة التصدير.**

والنتيجة هي أن سياسة تخفيض قيمة العملة الوطني المنطلقة من أسلوب المرونات لم يكن لها الأثر الكبير على زيادة الصادرات خارج المحروقات، والتوازن الذي حققه الميزان التجاري إبتداءا من 1998م يعود أساسا إلى تحسن أسعار البترول وهي المادة الأساسية التي تتكون منها صادرات البلاد، وليس إلى انعكاسات تخفيض الدينار.

---

[1] **محمد راتول**، تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية-الواقع والتحديات-،كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الشلف 14-15-2004، ص350

رابعا: مدى مساهمة تخفيض القيمة الخارجية للعملة في تنافسية الصادرات الجزائرية

يمكن الاستعانة بمنهج الاستيعاب في تفسير اثر سعر الصرف على الدخل، حيث يركز هذا النموذج على الميزان التجاري (سوق السلع والخدمات) ويهمل كلا من سوق النقود وتدفقات رأس المال، وهو بذلك يتشابه مع منهج المرونات. ومن أجل إظهار اثر تخفيض سعر العملة على الدخل الوطني يميز بين اثرين هما اثر الموارد المعطلة أي الاستخدام غير الكامل للموارد واثر شروط التجارة وإذا اعتبرنا سعر الصرف كمحدد خارجي للتنافسية، والناتج المحلي الخام كمؤشر للتنافسية وتطور الجهاز الإنتاجي المحلي [1]:

فإننا نستنتج أن الاقتصاد الجزائري يتميز بقلة القدرة التنافسية، هذا لضعف هياكله وتركيبته التي تعاني الاختلالات الهيكلية مما انعكس على قيمة العملة الوطنية الخارجية التي تعتبر أحد محددات التنافسية رغم ارتفاع معدلات النمو الناتجة عن الطفرات البترولية، كما يتميز الاقتصاد الجزائري بعدم مرونة النتاج والتصدير والاستيراد من خلال اعتماده على منتوج واحد.

[1] **زاوي الحبيب**، سعر الصرف ومؤشرات قياس التنافسية–حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص16-18

خلاصة الفصل الثالث:

لقد تطور نظام الصرف الثابت في الجزائر منذ إنشاء الوحدة النقدية والذي تميز بعد ذلك بالاستقلال والثبات لمدة طويلة، وليتحول بعد تدهور سعر البترول 1986م إلى سعر الصرف يسير ديناميكيا وفق مراحل الانزلاق التدريجي المراقب والتخفيض الصريح، وبدأت السلطات النقدية في الجزائر من سنة 1994م بتخفيض سعر الصرف سعيا إلى الوصول إلى قابلية التحويل الدينار الجزائري والتحرير التام، وفي إطار تحولات سعر الصرف كانت ترتكز الدولة الجزائرية في تنميتها الاقتصادية على سياسة إحلال الواردات من اجل القضاء على الاختلالات الاقتصادية التي ورثتها عن الاستعمار أو المتراكمة في فترات لاحقة، ومن أجل القضاء على التخلف الاقتصادي والاختلالات، متبعة خيار التصنيع كوسيلة لتحقيق إستراتيجياتها.كما سعت الجزائر إلى أن يساهم التصدير في الاعتماد على مصادر مستقرة من النقد الأجنبي من خلال تنوع حصيلته من وجود أنواع عديدة من الصادرات السلعية والخدمية، بما لا يجعل موارد النقد الأجنبي والاحتياطات تخضع خضوعا لمورد واحد هو صادرات المحروقات، والذي بدوره يخضع لعوامل خارجية بعيدة عن القرارات الاقتصادية الوطنية.

ويعتبر البحث عن ترقية الصادرات خارج المحروقات، اختيار قديم نسبيا إن لم نقل حلما راود أغلب الحكومات الجزائرية، حيث أدرجته السلطة الاشتراكية ضمن منطق الاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادي كما حاولت سلطة إعادة الهيكلة نعته بسياسة إحلال الصادرات محل الواردات، ومع تدهور أسعار النفط في منتصف الثمانينات، لجأت إليها السلطة كأداة لتعويض الخسائر الناجمة عن تدهور أسعار المحروقات، واستمرت سياسة رد الاعتبار إلى هذه الفكرة غداة تطبيق برامج الاستقلالية في التجارة الخارجية والذي أعتمد على أسلوب التحريض الجبائي، لحفز المؤسسات على التصدير غير أن أسلوب الإطار المؤسساتي والقانوني لفكرة ترقية الصادرات أثر سلبا على مردوديتها، وهو ما حاولت سلطة التعديل الهيكلي تلافيه من خلال استحداث مؤسسات لترقية الصادرات خارج المحروقات ومنح معاملة تفضيلية لمؤسسات التصدير.

ثم بدأ وعي الجزائر يزداد بوضعها الاقتصادي مبكرا والمتمثل في الأحادية في التصدير وارتكاز الاقتصاد الوطني على إيرادات المحروقات، فاعتمد الجزائر على سياستين هامتين هما سياسات إحلال الواردات وسياسة تشجيع الصادرات

ولقد اعتمدت الجزائر في سياستها لإحلال الواردات التركيز على قطاع الصناعات الثقيلة، وتوجه أغلب الاستثمارات إليها، هذا مع توجيه جزء من الاستثمارات الخفيفة التي تحقق إحلالا جزئيا للواردات، كما أعتمد الرقابة على التجارة الخارجية، و هي جزء فعال من سياسة الحماية التجارية معتمدتا على ثلاثة آليات هي التعريفة الجمركية، الرقابة على الصرف، آلية النظام الموقفي.

ولقد لعبت احتكار الدولة للتجارة الخارجية والحماية التي فرضتها لهذه السلع دورا هاما في زيادة إنتاجها إلا أن هذه الزيادة لم ترقى إلى حد الهدف الذي أنشأت من أجله.

ولم يكن سعر الصرف المستقر يشكل عائقا هاما أما الاقتصاد الجزائري، طالما كان من جهة مرفوقا بنظام صارم لمراقبة الصرف، أو التحكم فيه بمختلف إلاجراءات التي يصدرها البنك المركزي فيما بعد.

ولقد كان التدخل عبر السياسات وأدوات تحفيز الصادرات غير النفطية، من خلال التأثير على المؤسسات المنتجة بغرض الإنتاج من أجل التصدير (سياسة التصنيع التجاري)، ثم مؤسسات التصدير بغرض حثها على توسيع نشاطها التصديري والبحث عن الأسواق الخارجية ثم تحسن نوعية المنتج وتطويره،

وفي المقابل قامت السلطات الجزائرية بتخفيض التدريجي لسعر الصرف العملة، وصولا للتخفيض التام، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على الإنتاج الوطني من السلع والخدمات القابلة للتصدير لكن حصل بالمقابل عكس ذلك لعدم وجود مرونة طلب سعرية ومرونة عرض إنتاجية.

لقد أخذت إستراتيجية تشجيع الصادرات خارج المحروقات، تأخذ إطارا جديا مبرمجا منذ الفترات الأولى للتحول الاقتصادي في إطار الإصلاحات التي مست قطاع التجارة الخارجية. وخلال هذه الفترة نلاحظ أن الصادرات غير النفطية لم تخرج من الانخفاض الذي يرافقه ارتفاع ضعيف من سنة لأخرى، وذلك لأنه لم تكن هناك برامج ولا أهداف لتنمية الصادرات غير النفطية وحتى بعض البرامج التي شرع في تنفيذها في آخر الفترة لم تعط ثمارها لأنها كانت في مراحلها الأولى.

و في الأخير تم التوصل إلى عدم تنوع الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الوطني واعتماده الشبه الكلي على البترول، هذا رهن ارتفاع الصادرات بارتفاع سعر البترول وبالتالي زيادة قيمة الصادرات تابعة للزيادة في صادرات سلعة البترول.

وأن تخفيض قيمة الدينار لم يكن له تأثير على زيادة الصادرات، وبالتالي فإن الحجة القائلة بأن الرفع من الصادرات يتطلب تخفيض سعر الدينار هي حجة ضعيفة علميا بالنسبة للجزائر.

ومن هاتين النقطتين نستنتج أن تخفيض سعر الصرف لم يكن له الجدوى المطلوبة على سياسة إحلال الواردات وسياسة تشجيع الصادرات، كما هو معروف نظريا. وذلك لعدم وجود وغياب المرونة على الطلب والمرونة على العرض (الإنتاج).واللتان تتحكم في تحقيقهما إستراتيجيات وسياسات إحلال الواردات وتشجيع الصادرات.

ولكن هذا لا يستثني نجاح سياسات سعر الصرف على باقي العوامل الكلية للاقتصاد، خاصة الداخلية، وبلوغ استقرار مالي وتوازن في ميزان التجاري وميزان المدفوعات، وهذه في حد ذاتها تعتبر قاعدة هامة للانطلاقة فعلية وواقعية في التجسيد الفعال للسياستين التجاريتين السابقتين.

خـاتمة

حاولنا من خلال الدراسة، وضع حلول وأفكار سهلة، وفتح مجال للنقاش حول موضوع سياسات وبرامج تحرير التجارة الخارجية من خلال سياسة إحلال الواردات وسياسة تشجيع الصادرات وأثر سعر الصرف عليهما في ظل التعديلات والتخفيضات لقيمة العملة، وأخذنا حالة الجزائر كحالة تطبيقية أسقطنا عليها هاتين السياستين، واستنتجنا أن الاقتصاد الجزائري ما يزال في تحول مستمر منذ الاستقلال، حتى دخوله النهج الاقتصادي الجديد اقتصاد السوق، وتوصلنا إلى وجود علاقة بين سعر الصرف وتحرير التجارة الخارجية و إلى أن تغير سعر صرف الدينار وتخفيضه له علاقة محورية في إدارة هذا التحرير التجاري من جهة، ومن جهة ثانية أهميته الكبيرة بالنسبة الاقتصاد وتحقيق توازنه خاصة في مراحل التحول والإصلاحات الاقتصادية، **فقمنا** باستخلاص النتائج التالية :

نتائج البحث:

– أن تحرير التجارة الخارجية والاندماج في الاقتصاد العالمي أمر في غاية الحساسية خاصة إذا كان هذا التحرير مصاحبا لتحولات هيكلية، ناتجة عن صدمات خارجية وأزمات اقتصادية، ولهذا لابد من التدرج في التحرير وعقلنه الأولويات وتحييد تأثير كل سياسة اقتصادية على أخرى بدقة، خاصة ما تعلق بإلغاء القيود الإدارية وتعويضها بالرسوم الجمركية، وتشجيع الصادرات من غير المحروقات، هذا بالموازاة مع التخفيض التدريجي لسعر الصرف وصولا إلى التحرير التام؛

– أن إتباع سياسة تجارية معينة، مرهون بالوضعية الاقتصادية المعاشة والإمكانات والموارد المتاحة، التي من شأنها أن تحق مكاسب من التجارة الخارجية؛

– أن بداية انتهاج سياسة إحلال الواردات والاستراتيجيات المصاحب لها، مهمة لتكثيف الإنتاج المحلي وخلق سوق محلي تنافسي للسلع المحلة محل الواردات كمرحلة أولى قبل نضجها للتصدير، ثم تتبعها سياسة التوجه بهذه السلع نحو الخارج من خلال سياسة تشجيع الصادرات، وحيث في هذه المرحلة بالإضافة إلى تعزيز القدرات الإنتاجية والتنافسية للمنتجات المحلة محل الواردات، يتم تكثيف التصدير بإنتاج سلع وخدمات أخرى تزيد من مداخيل التجارة الخارجية، وهذا كله يزيد من نمو الاقتصاد وتقويته؛

– أن متطلبات الظروف الاقتصادية التي يمر بها أي بلد تتطلب إدارة واعية للصرف الأجنبي ومراعاة أثر النظام المتبع مع مراعاة تأثيرات التعديلات المرتقبة في أسعار الصرف وتوجيهها وفق ما يخدم مصالح المرحلة، أما فيما يخص عمليات تخفيض العملة لابد أن تكون تخفيض حقيقيا يعكس الواقع الاقتصادي والمعاملات المالية، كما يجب أن يكون مستهدفا في كل تخفيض بحساب انعكاسات تخفيضه على باقي العوامل الاقتصادية؛

– أن حرية التجارة الخارجية والتحرير التجاري ليس بالضرورة أفضل من الحماية التجارية، والحماية ليس بمفهوم الانغلاق بل بمفهوم المنافسة، وأن التجارة الخارجية ليست ضمانا للكسب، ولكنها مجرد دعوة للكسب، فاثر التجارة الخارجية على الدول النامية سلبي وذلك لضعف صادراتها وانخفاض مرونة جهازها الإنتاجي، بالإضافة إلى ضعف الجودة الناتجة عن التخلف في التحكم في التكنولوجي والابتكار، كما تصنف إقتصاداتها كإقتصادات

ريعية تعتمد على صادرات أحادية وبالتالي عدم بلوغ أهداف سياسة تشجيع الصادرات، وبالمقابل تعاني من تزايد الواردات في ظل سياسة التحرير التجارة وإغراق سوقها الداخلي بالمنتجات الأجنبية، وبالتالي تهديد صناعاتها الناشئ التي تدخل ضمن سياسات إحلال الواردات؛

– تلعب المؤسسات الدولية من صندوق النقد والمنظمة العالمية دورا هاما في تحرير التجارة الدولية، كما أن لها الأثر الكبير والضاغط على تحرير التجارة الخارجية للدول النامية، سواء من خلال الإنظمام إليها وإلى قواعدها أو الخوف من البقاء في العزلة، كما أن المديونية الخارجية التي فرضت على دول التحول الاقتصادي التعامل مع المؤسسات الدولية بمرافقتها المشروطة للإصلاحات؛

– بروز نتائج سيئة لسياسة إحلال الواردات في بعض الدول النامية، أدت إلى تفاقم العجز في الميزان التجاري وزيادة حجم المديونية وهذا ما شهدناه في الثمانينات من اقتصاد الجزائر، ولهذا فإن قيام اقتصاد تصديري غير تقليدي من المهام الأولى لأجهزت التخطيط والتنمية، حيث تعد تنمية الصادرات أحد ركائزه الأساسية؛

– أن الجزائر نجحت في تحقيق التوازن الاقتصادي بعد نهاية مرحلة الإصلاحات وهي المرحلة الحساسة في التحول، حيث رفضت مواصلة مرافقة صندوق النقد الدولي لإصلاحاتها بعد 1998م، ووصلت إلى استقرار مالي ونقدي، مع بلوغ سعر الصرف موحد نسبيا (أقل من10%)، بالإضافة إلى توازن الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وكل المؤشرات الاقتصادية تشير إلى صحة وسلامة الاقتصاد الجزائري بعد الخروج من هذه المرحلة، لكن يبقى هذا التوازن والاستقرار مرهون بمداخيل البترول وأسعاره المتذبذبة دوليا، حيث يعتبر المصدر الأساسي (أكثر 95%) من مداخيل الصادرات، وهنا يبقى العمل جاريا من خلال الاستثمارات وتنمية الصادرات لتفعيل دور التجارة خارج المحروقات في الاقتصاد الوطني، من اجل استدامة هذا الاستقرار الاقتصادي و بقائه؛

– بدأ وعي الجزائر يزداد بوضعها الاقتصادي مبكرا (قبل أزمة 1986م) والمتمثل في الأحادية في التصدير وارتكاز الاقتصاد الوطني الجزائري على إيرادات المحروقات، فاعتمد الجزائر على سياستين هامتين هما سياسات إحلال الواردات وسياسة تشجيع الصادرات؛

– يعتبر البحث عن ترقية الصادرات خارج المحروقات، اختيار قديم نسبيا إن لم نقل حلما راود أغلب الحكومات الجزائرية، كما يعتبر الاكتفاء الذاتي من خلال الصناعات المحلية المحل محل الواردات أيضا هدفا قديم؛

– لقد اعتمدت الجزائر في سياستها لإحلال الواردات التركيز على قطاع الصناعات الثقيلة، وتوجه أغلب الاستثمارات إليها، هذا مع توجيه جزء من الاستثمارات الخفيفة التي تحقق إحلالا جزئيا للواردات، كما أعتمد الرقابة على التجارة الخارجية، و هي جزء فعال من سياسة الحماية التجارية معتمدتا على ثلاثة آليات هي التعريفة الجمركية، الرقابة على الصرف، آلية النظام الموقفي، ولقد لعبت احتكار الدولة للتجارة الخارجية والحماية التي فرضتها لهذه السلع دورا هاما في زيادة إنتاجها إلا أن هذه الزيادة لم ترقى إلى حد الهدف الذي أنشأت له؛

– عرف الاقتصاد الجزائري في ظل سريان احتكار الدولة للتجارة الخارجية تنامي ظاهرة الندرة وظاهرة التبعية، وبعد الأخذ بتجربة التحرير التجاري وبداية تنظيم التجارة الخارجية تنازلت الدولة عن هذا الاحتكار للخواص، حيث نتج عن هذين المنهجين ترسانة قانونية متناقضة كانت المتسبب الرئيسي في شيوع المضارة والفساد.، وبعد التحرير الكلي للتجارة الخارجية أصبحت التجارة الجزائرية تجارة استيراد، رغم المجهودات المبذولة من السلطات الاقتصادية العمومية في تفعيل علاقة المؤسسة الجزائرية بالتصدير؛

– غياب مفهوم أسلوب موحد للإصلاحات المتعلقة بالتجارة الخارجية في الجزائر، بحيث جلب كل أسلوب من الأساليب المقترحة مفهومه الخاص لإصلاح دون أن يراعي أو يأخذ بعين الاعتبار تجربة ونتائج الأسلوب السابق، حيث في كل مرحلة يتم إعادة النظر الكلية في جملة الخيارات الاقتصادية المطروحة قبله من غير أن تستبعد الخيارات التي حققت جزءا من النجاعة؛

– غياب إستراتيجية طويلة المدى للمبادلات التجارية الخارجية حيث نجد كل أسلوب يشكل في الواقع إستراتيجية ظرفية أو مؤقتة لا تتعدى حدود المرحلة التي تطبق فيها، وهذا ما نلاحظه في الإصلاحات الاقتصادية لمواجهة الأزمة الاقتصادية الناجمة عن انخفاض إيرادات النفط حيث فشلت السياسات في إخراج الاقتصاد الوطني من وضعية ريعية إلى اقتصاد منتج للثروة؛

– الانخفاض المحسوس للموارد النفطية، خاصة بعد أزمة 1986م، وهي أزمة غياب البديل الاقتصادي الذي يحل محل النفط لتمويل الاستثمارات العمومية والحاجيات الأساسية للمواطن، بعد انخفاض أسعار النفط .ميز الاقتصاد الجزائري بأنه اقتصاد ندرة، وقد ظهرت هذه الندرة بشكل جلي في غياب المواد الأساسية للمواطن ونقص المواد الأولية الضرورية لاستمرار عمل المصانع خاصة بعد انعكاسات الأزمة؛

– تعتبر سياسات سعر الصرف وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة المواد المستوردة، وبالتالي علاقتها المباشرة بنجاح وفشل سياسات إحلال الواردات وتشجيع الصادرات؛

– يمثل تحقيق التوازن الداخلي والخارجي أولوية قصوى في الاقتصاد المتحولة والمتبعة للإصلاحات هيكلة كالجزائر، ويعتبر سعر الصرف أداة جد هامة لبلوغ هذا الهدف خاصة في المراحل الأولى للتحرير والاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث أن عملية اختيار نظام صرف مناسب تمليه الظروف الخاصة بكل بلد؛

– إن المغالاة في تقييم عملة ما أكبر من قيمتها الحقيقية يؤدي إلى أثار وخيمة على توزيع الموارد وميزان المدفوعات، ومحاولة التحكم في الصرف عن طريق قيود مفروضة من طرف السلطات مما سيشجع ظهور وتطور السوق الموازي وهروب رؤوس الأموال، وهذا ما حصل فعلا في الاقتصاد الجزائري؛

– من أجل تسهيل ونجاح التكيف الهيكلي كان تخفيض سعر الصرف الدينار الجزائري جزءا أساسيا من هذه العملية؛

– استقرار سعر صرف الدينار هي السمة الغالبة التي طبعت الاقتصاد في ظل نظام اقتصادي يقوم على التخطيط المركزي وصرامة نظام الرقابة على الصرف؛

– عرفت سياسة الصرف في الجزائر عدة مراحل انتهت إلى رفع الرقابة على الصرف وتحقيق التحويلية للدينار، وانتهاج تخفيض العملة لتصحيح الاختلالات الخارجية، كل هذا أدى إلى التوجه نحو توحيد سعر الصرف حيث بلغ الفرق بين السعر الرسمي والموازي إلى اقل من10%، وهذا مؤشر على لرفع كفاءة التجارة الخارجية؛

– إن إدارة الصرف الأجنبي في الجزائر من خلال التخفيضات والتعديلات هو أمر مقنع إلى حد النجاح، حيث حسن هذا التخفيض ربحية الصادرات من المحروقات بتخفيض سعر الدينار وهذا دون الزيادة في تدهور الاحتياطات من العملات الأجنبية أو مدخرات القطاع العام، وبذلك تحقق الصادرات التي لم تنخفض أسعارها العالمية ربحا طارئا من التخفيض مما حفز توسع هذه الصادرات وبالتالي الأنشطة المرافقة لها، وهذا ما شهدتها إبتداءا من منتصف التسعينات بعد ارتفاع سعر البترول التدريجي وبداية انتعاش الاقتصاد الوطني نتيجة هذا الارتفاع، رغم ضعف مداخيل التجارة خارج المحروقات؛

– أدى التخفيض في قيمة الدينار إلى تدهور رصيد الميزان التجاري خاصة خلال فترة التسعينات، وساهم في ذلك انخفاض أسعار البترول، وتبعها فيما بعد التحسن الايجابي على مستوى الاقتصاد الكلي، حيث استعيدت التوازنات الداخلية والخارجية وتحسنت وضعيتها، ولكن هذه النتائج مرتبطة حصيرا بأسعار البترول وليس بالتخفيض من قيمة الدينار الجزائري؛

– و تم التوصل إلى عدم تنوع الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الوطني واعتماده الشبه الكلي على البترول، هذا رهن ارتفاع الصادرات بارتفاع سعر البترول وبالتالي زيادة قيمة الصادرات تابعة للزيادة في صادرات سلعة البترول؛

– كما تم التوصل إلى أن تخفيض قيمة الدينار لم يكن له أدنى تأثير على زيادة الصادرات، وبالتالي فإن الحجة القائلة بأن الرفع من الصادرات يتطلب تخفيض سعر الدينار هي حجة باطلة علميا، على الأقل بالنسبة للجزائر.

– ومن هاتين النقطتين السابقتين نستنتج أن تخفيض سعر الصرف لم يكن له الجدوى المطلوبة على سياسة إحلال الواردات وسياسة تشجيع الصادرات، كما هو معروف نظريا. وذلك لعدم وجود وغياب المرونة على الطلب والمرونة على العرض. واللتان تتحكم في تحقيقهما إستراتيجيات وسياسات إحلال الواردات وتشجيع الصادرات؛

– ولكن هذا لا يستثني نجاح سياسات سعر الصرف على باقي المتغيرات الكلية لاقتصاد، خاصة الداخلية، وبلوغ استقرار مالي وتوازن في ميزان التجاري وميزان المدفوعات، وهذه في حد ذاتها تعتبر قاعدة هامة للانطلاقة فعلية وواقعية في التجسيد الفعال للسياستين التجاريتين السابقتين مستقبلا؛

توصيات البحث:ومن خلال النتائج السابقة يمكن طرح التوصيات التالية:

– إننا نعيش في ظروف تحول راهنة شبيهة بتلك الظروف التي انطلقت في نهاية السبعينات، حيث كان الاستقرار المالي والاقتصادي محققا، بل اليوم الاقتصاد أكثر ديناميكية ونشاط بفعل سياسات الاستثمار و دخول القطاع الخاص مرحلة الجد في تحقيق القيمة المضافة. ومن أجل هذا كله يجب وضع إستراتيجيات تجارية وصناعية مدروسة، مع المتابعة المستمرة والتقييم حتى نستطيع بناء اقتصاد حقيقي غير ريعي.

– الاستثمار في الموارد المحلية، للحاجات المحلية، وتعزيز قدراتها التنافسية.

أفاق البحث:ومن اجل مواصلة البحث وتعميقه نقترح بعض المواضيع التي نراها جديرة بان تكون إشكالية لمواضيع وأبحاث أخرى وهي كالآتي:

– دور التجارة الخارجية في الخروج من التبعية الاقتصادي؛

– دو الاستثمار وبرامج التجارة الخارجية في الانتقال من اقتصاد نامي إلى اقتصاد متطور؛

– دور إستراتيجيات إحلال الواردات وتشجيع الصادرات في التحول من اقتصاد نامي إلى اقتصاد متطور.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب

1. أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر الطبعة الأولى 2002، عمان – الأردن،
2. أحمد عارف العساف و د.محمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة 2011، عمان–الأردن،
3. أحمد هني، إقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية 1991، الجزائر ،
4. اشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية، شركة رؤية–الإسكندرية– ومؤسسة طيبة للنشر والتوزيع 2006– القاهرة– مصر،
5. بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 2003، بيروت–لبنان،
6. بسام الحجار، نظام النقد العالمي و أسعار الصرف، دار المنهل اللبناني 2009، بيروت– لبنان،
7. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية–2004،بن عكنون، الجزائر
8. جمال الدين لعويسات (ترجمة الصديق سعدي)، التنمية الصناعية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1986، الجزائر،
9. جودت جعفر خطاب، إعادة هيكلة المصارف–دراسة تطبيقية–، دار دجلة 2009، الأردن،
10. جيمس جوارتيني وريجارد استروب، ترجمة وتعريب د.عبد الفتاح عبد الرحمان و د.عبد العظيم محمد، الاقتصاد الكلي (الاختيار العام والخاص)، دار المريخ للنشر1999، المملكة العربية السعودية،
11. حسام عفلي دود،أيمن أبو خضير،أحمد الهزايمة،عبد الله صوفان، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتزيع–الطبعة الأولى–2002،عمان الأردن،
12. خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية، دار المناهج 2006، عمان – الأردن،
13. خالد واصف الوازني و د.أحمد حسين الرفاعي،مبادئ الإقتصاد الكلي –بين النظرية والتطبيق–، الطبعة السابعة دار وائل للنشر والتوزيع 2005،عمان –الأردن،
14. رستمي أحمد أبو موسى، الأسواق المالية والنقدية،دار المعتز للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى 2005،خلدا– عمان،
15. رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية –بين النظرية والتطبيق–، المكتبة العصرية2007، مصر،
16. زايري بلقاسم، اقتصاديات التجارة الدولية–نماذج نظريات وتمارين،دار الدب للنشر والتوزيع2006، وهران– الجزائر،
17. سامي عفيفي حاتم، الإتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية ، الدار المصرية اللبنانية الطبعة الثانية 2005، القاهرة–مصر،
18. سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي–دراسة تحليلية تقيميه ، مركز الإسكندرية للكتاب 2006،
19. سوزي عرلي ناشر، الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية 2007، بيروت–لبنان،
20. طارق فاروق الحصري، الإقتصاد الدولي ، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى 2010، مصر،
21. عادل أحمد حشيش و د.مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة 2005، الاسكندرية–مصر،
22. عبد العزيز النجار، السياسة المستقبلية للإدارة المالية لإصلاح الهيكل المالي (ودورات التاريين)، المكتب العربي للحديث

2009، افسكندرية- مصر،

23. عبد اللطيف بن أشنهوا، الجزائر اليوم بلد ناجحنشر بمساهمة الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة2002،الجزائر،
24. عبد اللطيف بن أشنهوا، عصرنة الجزائر حصيلة وأفاق 2004، ALPHA Design،
25. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية-دراسة تحليلية تقييمية-،ديوان المطبوعات الجامعية –الطبعة الثانية، 2005، بن عكنون –الجزائر،
26. عبد المطلب عبد الحميد، المنظور الاستراتيجي للتحولات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين،الدار الجامعية 2009/2008 الإسكندرية،
27. عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية، دار الخلدونية 2007، القبة القديمة-الجزائر،
28. علي عبد الفتاح ابو شرار، الإقتصاد الدولي –نظريات وسياسات-، دار المسيرة 2007، عمان-الأردن،
29. فريد النجار، التصدير والتحالفات الإستراتيجية، الدار الجامعية 2008، الإسكندرية-مصر،
30. فلاح سعيد جبر، انعكاسات العولمة وتحرير التجارة على الصناعة العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2001، القاهرة – مصر،
31. كامل بكري، الاقتصاد الدولي (التجارة الدولية والتمويل)، الدار الجامعية 2003، الإسكندرية – مصر،
32. لحلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية-دراسة تحليلية للآثار الإقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي-،مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع،الطبعة الأولى -2010 بيروت- لبنان،
33. مازن عبد السلام أدهم،العلاقات الاقتصادية والنظم النقدية الدولية، منشورات الدار الأكاديمية الطبعة الأولى 2007، طرابلس-الجماهيرية العظمى ليبيا،
34. مبروك حسين، المدونة النقدية والمالية الجزائرية، دار هومه 2004، الجزائر ،
35. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة 2007، الإسكندرية-مصر،
36. مجموعة من الوؤلفون، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية- بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات و التحاليلي الخاصة بالتخطيط ، الجزائر 2005، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،
37. محمد أحمد السريتي،التجارة الخارجية ، الدار الجامعية 2009، الإسكندرية-مصر،
38. محمد بومخلوف، التوطين الصناعي وقضايا التنمية في الجزائر-التجربة والآفاق، دار الأمة 2001، برج الكيفان-الجزائر،
39. محمد حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية ط2-2005، بن عكنون –الجزائر،
40. محمد صالح القريشي، المالية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2008، عمان- الأردن،
41. محمد كمال الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي- ماهية-مدركاته الأساسية-،منشاة المعارف -جلال حزى وشركاءه- 2004، الإسكندرية-مصر،
42. محمود حامد محمود عبد الرزاق، تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع ،حلوان 2007–مصر،
43. محمود حسين الوادي و أحمد عارف العساف، الإقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع 2009، عمان-الأردن،
44. محمود عبد الفضيل، سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية رؤية للمستقبل، دار العين للنشر،

2012، القاهرة–مصر،

45. مصطفى محمد العبد و آخرون، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط–الجزائر2001، مركز دراسات الوحدة العربية،
46. موردخاي كريانين، تعريب، محمد إبراهيم منصور و علي مسعود عطية، الاقتصاد الدولي –مدخل السياسات–، دار المريخ 2007، الرياض– المملكة العربية السعودية،
47. موسى مطر، ياسر المومني، شقير نوري، المالية الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع الطبعة الأولى 2003، عمان – الأردن،
48. نداء محمد ألصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع–الطبعة الأولى 2008، عمان الأردن،
49. نشأت نبيل محمد الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، المكتبة المصرية 2006، القاهرة–مصر،
50. نعمان سعيدي، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، دار بلقيم 2011، دار البيضاء–الجزائر،
51. هشام محمود الإقداحي، العلاقات الإقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة 2009، ألإسكندرية–مصر،
52. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير 2006، عمان–الأردن،
53. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع 2005، عمان–الأردن،
54. هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية (استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي) طروحات فكرية وحالات دراسية، دار صفاء للطباعة والنشر 2005، الأردن،
55. وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي –قضايا نقدية ومالية–، دار المنهل اللبناني،الطبعة الأولى 2001، بيروت– لبنان،
56. وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسن العصرية 2010،بيروت– لبنان،
57. يشار يزيد الوليد، التخطيط والتطوير الاقتصادي–دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية، دار الراية 2008، عمان–الأردن،
58. يلماظ أكيوز ، تعريب.أ.د.أحمد عبد الخالق، الدول النامية والتجارة العالمية الأداء والأفاق المستقبلية، دار المريخ للنشر 2006، الملكة العربية السعودية.

المذكرات والرسائل الجامعية

1. أويابة صالح، أثرالتغير في سعر الصرف على التوازن افقتصادي–دراسة حالة الجزائر1990_2009– مذكرة ماجستير غير منشورة 2011/2010، معهد العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية،
2. آية الله مولحسن، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية –حالة الجزائر، مصر–، أطروحة دكتوراه غير منشورة 2010–2011، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة،
3. بربري محمد أمين، سياسة التحرير التدريجي للدينار وإنعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990–2003، مذكرة ماجستير غير منشورة 2005/2004، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشلف،

4. بن حمودة فاطمة الزهراء، نظام الصرف في الجزائر في ظل التحولات الإقتصادية، مذكرة ماجستير غير منشورة 2001/200،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،
5. حشماوي محمد، الإتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الإقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،
6. داودي محمد، السياسات المالية وأثرها على إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر–حالة الجزائر– ، أطروحة دكتوراه غير منشورة 2012/2011، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان،
7. سيد أحمد ولد أحمد، دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات الدول النامية–حالة موريتانيا–، مذكرة ماجستير غير منشورة 2010/2009، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان،
8. عبد العزيز مقراني، محاولة محاكات آثار تخفيض الدينار الجزائري على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية، مذكرة ماجستير غير منشورة 2008/2007، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،
9. عطاء الله بن طيرش، أثر تغير سعرالصرف على تحرير التجارة الخارجية–دراسة حالة الجزائر–،مذكرة ماجستير غير منشورة 2011/2010، معهد العلوم الإقتصادية والعلو التجارية وعلو التسيير، المركز الجامعي غرداية،
10. العيد خليفة، تحرير التجارة الخارجية وإنعكاساتها على تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990–2000، مذكرة ماجستير غير منشورة 2002/2001، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،
11. محمد صلاح، المفاضلة بين التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة 2010/2009، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف،
12. مدوري عبد الرزاق، تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة 2012/2011، كلية العلوم افقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان،
13. مسغوني منى، علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للإقتصاد الوطني في الفترة الممتدة بين 1970–2001، مذكرة ماجستير غير منشورة 2005، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية ، جامعة ورقلة،
14. مصطفى بن ساحة ، اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر–دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير غير منشورة 2011/2010، معد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية،
15. يوسفي عبد الباقي، دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية–دراسة حالة الجزائر– مذكرة ماجستير غير منشورة 2001، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،

المقالات والمجلات والدوريات العلمية

1. أحمد الكواز، الجدل حول السياسات الإقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، www.arab-api.org/course40/pdf/l89040-5.pdf، 2012/04/04
2. أيت يحي سمير، التعويم المدار الجزاري بين التصريحات والواقع، مجلة الباحث العدد 09–2011،
3. بوحنيك هدى، دور بنك الجزائر في تسيير العمليات المالية لمرتبطة بالخارج، مجلة الباحث العدد 08–2010،
4. تقرير التجارة والتنمية 2011، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأمم المتحدة،

5. حسان خضر، برامج إصلاح التجارة الخارجية وتقييمها، المعهد العربي للتخطيط -*www.arab-api.org/course25/pdf/c25-2-2.pdf* -، 2012/11/17،
6. حسان خضر،التوقيت المناسب لتحرير سو ق الصرف وشروط نجاحه، برامج إصلاح التجارة الخارجية وتقييمها، المعهد العربي للتخطيط، *www.arab-api.org/course25/pdf/c25-3-3.pdf*،2008/11/25،
7. الداوي الشيخ، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة، مجلة جامعة دمشق الاقتصادية–المجلد 25–العدد الثاني–2009،
8. رياض الخوري، تقويم اتفاقيات التجارة الحرة بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من جهة وبعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من الجهة الأخرى، أوراق كارنيغي، مؤسسة كارينيغي للسلام الدولي –كمركز الشرق الأوسط العدد 08 يونيو 2007،
9. رياض بن جليلي، من المنافسة على الصعيد الدولي إلى المنافسة على الصعيد الوطني ، المعهد العربي للتخطيط
10. زغدار أحمد،الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة، مجلة الباحث العدد 2004/03 ،
11. سماعلي فوزي، تدفقات الأموال وترتيبات أسعار الصرف في الأسواق الناشئة والاقتصاديات الانتقالية–البدائل الممكنة لنشوء الاقتصاد الجزائري–، أبحاث إقتصادية وإدارية– العدد الخامس جوان 2009،
12. عبد الله علي، دور الحكومة في تجعيم القدرة التنافسية للمؤسسة الوطنية، مجلة الباحث العدد 06–2008،
13. عيسى محمد الغزالي، سياسات أسعار الصرف،سلسلة دورية تعنى بالقضايا التنمية في الأقطار العربية العدد 2003/23،
14. كربالي بغداد ، نظرة عاة حول التحولات الإقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية–جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن،
15. كمال عايشي، أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الإقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية–جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد العاشر،
16. كمال عايشي، دور نظرية افوز الطائر الأسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحول إلى الهيكل التصديري، أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد السادس ديسمبر 2009،
17. لينا علم الدين، كندة محمدية ، رزمة من أدوات العمل حول المدافعة في مجال السياسة التجارية وأثرها الاقتصادية والاجتماعية ، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، النسخة الصادرة سنة 2008،
18. مبارك بوعشة، السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية، جامعة متنوري قسنطينة 1999 http://www.webreview.dz/IMG/pdf/_-45.pdf، 2012/06/03،
19. محمد بومخلوف، التوطين الصناعي وقضايا التنمية في الجزائر–التجربة والآفاق، دار الأمة، برج الكيفان–الجزائر، 2001،
20. وصاف سعدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث العدد 2002/01،
21. وصاف سعدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث العدد 01–2002.

التقـارير

1. تحليل السياسات الاقتصادية الكلية من أجل التعاون الإقليمي في منطقة (الإسكوا)، تأثير سعر الصرف الحقيقي على التجارة داخل الإقليم،الأمم المتحدة 2003،
2. حالة وآفاق إقتصاد العالم ، تقرير الأمم المتحدة 2012.

الملتقيات والمؤتمرات العالمية

1. زاوي الحبيب، سعر الصرف ومؤشرات قياس التنافسية–حالة الجزائر–، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية،2012/05/02 الجزائر 2012/12/29، http://www.marketing-management-dz.net/12/post/2012/09/5.
2. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تأملات في النظام التجاري الدولي والتنمية الشاملة للجميع ، الدورة الثالثة عشر للأونكتاد أبريل 2012 الدوحة – قطر،
3. محمد راتول، تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية–الواقع والتحديات 14-15-2004،كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الشلف،
4. منير الحمش، هل حقا أن تحرير التجارة الخارجية قاطرة للنمو؟ ،ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون(23) 2010/03، جمعية العلوم الاقتصادية السورية،

القوانين والتشريعات والمراسيم

1. الأمر رقم:70-10 المؤرخ في 1970/01/20، المتعلق الخاص بالمخطط الرباعي 1970-1973، الجريدة الرسمية رقم: 07 الصادرة في 20 يناير 1970،
2. قانون 91-90 بتاريخ 27 أفريل1991 المعدل بالمرسوم 91-241 بتاريخ 20 جويلية1991، المتعلق بمصادقة الجزائر على الاتفاقية الدولية للنظام المنسق بروكسل 14-جوان 1993،
3. قانون رقم 78-02 مؤرخ في 11 فبراير سنة 1978 والمتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية الصادر بالجريدة الرسمية رقم 07 بتاريخ 14 فيبراير 1978،
4. قانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 ، المتعلق بنظام المصارف والقرض، الصادر بالجريدة الرسمية رقم 34 بتاريخ20 أوت 1986،
5. المرسوم 175/80 المؤرخ في 1980/07/15، يتضمن تعديل هياكل الحكومة ، الجريدة الرسمية عدد 30 مؤرخة في 22 يوليو 1980،
6. المرسوم التنفيذي 37-91 المؤرخ في 13 فيفيري 1991 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 12 في 20 مارس 1991 والمتعلق بشروط التدخل في ميدان التجارة الخارجية (والذي أطلق عليه قانون تحرير التجارة الخارجية)
7. مرسوم تنفيذي رقم:96-327 بتاريخ 01 اكتوبر 1996، يتضمن إنشاء الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية،

الجريدة الرسمية عدد 58 مؤرخة في 06 أكتوبر 1996،

8. المرسوم رقم 188/63 المؤرخ في 1963/05/16، الذي يحدد إطار توزيع الحصص عند استيراد السلع، الجريدة الرسمية عدد 36 مؤرخة في 04 يونيو 1963،
9. المرسوم رقم 223/64 المؤرخ في 1964/08/10 ، المستلهم من المادة 53 من القانون الفرنسي لسنة 1935،

المراجع باللغة الأجنبية

1. Ben Youssef Fatma , La politique de change en algerie (avec reference a L'Albanie), Mémoire de Magistère, faculté des sciences economiques et des sciences de gestion, université D'Alger, 2005/2006,
2. Benzaarour,choukri , Macroeconomic Policies for Structural Adgustment policies, MPRA paper. May 2009,
3. Bernard Guillochon , Annie Kawecki, Economie Internationale –Commerce et Macroéconomie-,5 édition, DUNOD,Paris-France, 2006,
4. La bourse des affaire, publication éditée par la CACI, 2011-2012,
5. LICCAL, Revue mensuelle éditée par la CACI,2011-201,
6. Paul krugman et Maurice Obstfeld , Economie internationale, OEARSON Education , 7éme édition, paris-France 2006.